الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية– معهد الثقافة الشعبية–

أطروحة لنيل دكتوراه في الانثروبولوجيا من إعداد الباحثة عطار عبد الحفيظ

التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

لجنة المناقشة

ا.د/محمد بشير أستاد التعليم العالي –جامعة تلمسان –رئيسا

ا.د/شعيب بونوة استاد التعليم العالي –جامعة تلمسان –مشرفا

ا.د/علال بورحلة استاد التعليم العالي –جامعة سيدي بلعباس–عضوا

ا.د/بوشامة شوام استاد التعليم العالي –جامعة وهران–عضوا

ا.د/عبد القادر لقحع استاد محاضر – ا– –جامعة وهران–عضوا

ا.د/العربي بوحسون استادمحاضر – ا– –جامعة تلمسان –عضوا

السنة الجامعية:2009 – 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

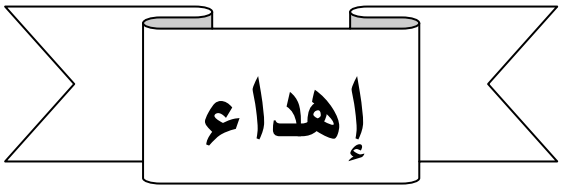

إلى والداي

إلى شريكة حياتي زوجتي

إلى عائلتي.

الشكر

إلى مشرفي الأستاذ الدكتور بونوة شعيب المرشد و الناصح الدائم لإتمام لهذا العمل.

كما أتقدم بشكري إلى جميع من ساعدني من قريب أو من بعيد.

مقدمة

مقدمة

يحكم مجال الاقتصاد عدة عوامل و مفاهيم، و تسيره قوانين مختلفة، يقال عنها أنها اقتصادية بحتة. لكن إذا تعمقنا فيها و قمنا بتحليلها نجد أن للإنسان أثر هام في تطبيعها، بصفته الفرد الذي يجب عليه أن يتحكم في هذه الظواهر و يكيفها حسب حاجياته.

إن مفهوم التشغيل غير الرسمي أصبح اليوم يستعمل بكثرة في محاولة دراسة و تحليل المشاكل التي تعوق التنمية في دول العالم الثالث.و بسبب تطور و توسع مجاله في الجزائرأصبحنا نتساءل عن الدور الذي أضحى يلعبه هذا الأخير أوقات الأزمات و في فترات النمو الاقتصادي لهذه الدول.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مراحل و أزمات اقتصادية من أهمها أزمة 1986، و التي أبرزت بشكل عام مكانة التشغيل غير الرسمي كظاهرة تتسم بالتوسع و التنوع خاصة في المرحلة الانتقالية التي لا تظل تعرفها الجزائر من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق. إن حدة هذه الأزمة أثر على التوازن بين إمكانيات التشغيل من ناحية و متطلبات الأفراد من جهة أخربليبرز التشغيل غير الرسمي كظاهرة تعمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها معظم الدول النامية. و أمام تفاقم هاجس البطالة و الفقر و تدني مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع ، ظهر الفضاء غير الرسمي كوسيلة احتجاج أمام الوضع الراهن، و جواب على التهميش و بالتالي محاولة العيش والبقاء.

إن العمل غير الرسمي و عكس النشاط الرسمي لا يعكس بالضرورة البعد الاقتصادي فقط ،بل أنه يتجاوز ذلك بصفته وسيلة تسمح باحتواء الأزمات و تعمل على تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس الإستراتيجية.و عليه فإن هذا الأخير قد يعبر عن سلوكيات لا تأبه بالسوق و لا بالتبادل الجاري فيه، و إنما طريقة لإبراز الذات، قبل أن يكون واقعا اقتصاديا.

الأمر الذي يؤدي بنا إلى تحديد مجالات التشغيل غير الرسمي من حيث أنه يتموقع بين الرمزي من جهة و الاقتصادي من ناحية أخرى.و هنا يعتبر البحث الميداني وسيلة هامة في فهم العمل غير الرسمي الذي يعبئ وقتا معتبرا و أين يمكن لمعرفة أنثروبولوجية أن تخبرنا عن العلاقة المقامة بمشروع المجتمع.

هذا الجدل كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتشعب محاولين الإجابة عن التساؤلات و الخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن و معرفة ما مدى توافق التشغيل غير الرسمي مع متطلبات سوق العمل في الجزائر .

- **طرح إشكالية البحث:**

إن تبيان الوجه الاقتصادي موازنة مع الجوانب السوسيوثقافية لهذه الظاهرة من خلال إبراز طبيعة بعض النشاطات غير الرسمية كالعمل المنزلي و التي تبتعد عن الممارسات غير الشرعية، من شانه أن يوضححقيقة ومستقبل التشغيل غير الرسميالذي لا تحكمه القوانين و العوامل المعروفة داخل القطاع الاقتصادي الرسمي كونه يعكس أبعاد و امتدادات اجتماعية و ثقافية تزامنا مع العوامل الاقتصادية.

من خلال هذا أريد طرح الإشكال الرئيسي التالي :

إن مستقبل التشغيل غير الرسمي يثير الكثير من التساؤلات من خلال الدوافع التي يحتويهاو من حيث الدور الذي يلعبه في سوق العمل سواء في فترات النمو أو في أوقات الأزمات والدي يجعل منه يشكل بديلا و منافسا حقيقياللقطاع الرسمي أو باعتباره مجرد صورة لتعزيز التكامل معه أم هو على الهامش تماما ينقرض مع وجود التنمية ؟

**إن أخد احد أنماط التشغيل و المتمثل في العمل المنزلي كنموذج من شانه أن يعطي إجابات واضحة في هدا المجال.

ومنه يمكن طرح الإشكاليات الجزئية التالية:

– هل يشملالتشغيل غير الرسمي قطاعا متجانسا قائما بذاتهله مكان محدد و تطبيقات بينة، تؤثر بصفة واضحة على التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي أم أن التنوع و عدم التجانسيجعل من طبيعة نشاطاته أكثر فاعلية و مرونة و ذلك تحت أي ظرف زماني و مكاني ؟.

– هلالتشغيل غير الرسمي هو مرادف للتهميش ،الفقر والعوز و بالتالي تظل ممارسته في أوقات الأزمات أم انه لا مجال لاستبداله حتى في فترات النمو. فهل يقتصر دوره عل النظرة السلبية للتنمية كونه كابح لها أم محرك لها أحيانا ؟

–هل يجب التفكير في هذه الظاهرة من حيث ما يحيط بها من مؤثرات فعالة أو لما تحتويه هذه الأخيرة من خصائص و مميزات ؟

– هل أن العمل غير الرسمي هو تعبير لسلوك يقوم به الفرد في فترة ما فقط أم هو إستراتيجية تفيد البقاء.الأمر الذي يجعل من القطاع غير الرسمي يمثل نماذج إنتاج تقليدية توحي بأن ليس لها مستقبل يخص النمو كونها تبقى في الظل لتظل قادرة على المنافسة،أم هناك وجود لتطور و نمو يفرضه الواقع . و بالتالي نحن هنا بصدد ذكر ازدواجية داخل هدا القطاع .

– **الفرضيات**:بناءا على الإشكاليات المطروحة سابقا يمكن وضع الفرضيات التالية:

– إن التشغيل غير الرسمي على الأرجح لن يذهب بعيدا والاعتقاد بأن في نهاية المطاف تحديث الاقتصاد وانتشار التنمية تمتصه بصورة آلية تلقائيةمما يجعل منه كابح للتنمية يمثل نشاطات صغيرة خفية غير قابلة للنمو ..

–إن التطور التكنولوجي و التأهيل العلمي اللذان صاحبامرحلةالانفتاح نحو اقتصاد السوق اوجد علاقة إنتاجية مميزة بين التشغيل غير الرسمي كما هو في القطاعالمنزلي بشقيه الحديث والتقليدي وبين والقطاع الرسمي على شكل تعاقدات إنتاجية،حيث تعتمدالعديد من المؤسسات الرسمية لظروف اقتصادية جلب أو نقل إنتاجها من القطاع المنزلي قصد الاستفادة من التكاليف المنخفضة لليد العاملة.مما أوجد عدد من الفروع قد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي . فهي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات هدا القطاعو هدا يلاحظ في فترات النمو .

–يعمل التشغيل غير الرسمي على امتصاص فائض اليد العاملة و خلق توازن في سوق العمل، و هو بالتالي إذا لم يكن بديلا للقطاع الرسمي فهو بمثابة مكمل له.

– إن عدم التجانس الذي يخص النشاطات غير الرسمية يتطلب مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات ، تمس العديد من الجوانب والفئات والطبقات غير الرسمية ، الأفضل حالا (أرباب العمل ، ونسبيا أكثر تنظيما الطبقات...) والأقلدخلا (العمال غير المهرة والنساء والأطفال...).

–هو محرك لأنه يتمتع بالمرونة و الديناميكية أوقاتالأزمات وفي فترات النمو أيضا كما هو الحال في البلدان المائعة .

–العمل المنزلي يبرز كممارسة تمس فئة النساء بصفة خاصة، إذ يمثل هذا الأخير نمطا جوهريا من الوجود السنوي قبل أن يكون واقعا اقتصاديا.

- **أهمية الدراسة**:يكتسب البحث أهمية من خلال الآتي:

- يتناول دراسة أحد أبرز المواضيع الجوهرية التي تعنبالتشغيل و سوق العمل .
- تحسيس كل الأطراف المعنية بمكانة التشغيل غير الرسمي داخل النسيج الاقتصادي و الاجتماعي و حثها على التعامل الايجابي معه .
- تغيير اتجاهات القراء وآرائهم حول ماهية النشاطات غير الرسمية و طريقة ممارستها .
- تزويد القراء بكافة المعارف والمبادئ العلمية التي تخص الموضوع .
- محاولة إدماج فئة العمال غير الرسميين و دفعهم للمساهمة في النشاط الاقتصادي .

- **أهداف البحث:**

هناك جملة من الأهداف أصبو الوصول إليها:

*معرفة الأسباب التي دفعت العديد من الأفراد إلى إتباع إستراتيجية التشغيل غير الرسمي.

*محاولة إظهار اثر هدا النمط على اقتصاديات الدول النامية في مراحل النمو و فترات الأزمات .

* الوقوف عند المشاكل التي تصادف الأفراد و المؤسسات في مجال العمل الرسمي .

*محاولة إبراز الإستراتيجيات المتبعة والخطوات المتخذة التي تخص ممارسة النشاطات غير الرسمية . *إظهار انعكاسات التشغيل غير الرسمي على المستويين الجزئي و الكلي.

*إن الهدف من هذا البحث ليس تقييم التشغيل غير الرسمي في الجزائر من خلال عينة تؤخذ من هذا المجتمع و لكن المراد من ذلك يتمثل في وصف و توضيح أهم سمات و مميزات "التشغيل غير الرسمي" كظاهرة اجتماعية و اقتصادية و كواقع يجب التعامل معه، بدون إهمال أهم الجوانب التي تقومه.و لكي يكون موضوع بحثي محددا و دقيقا، فلقد اخترت التركيز على نوع محدد من أنواع العمل غير الرسمي و الذي يتمثل في "العمل المنزلي".

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتني أختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- لقد راودني دائما التساؤل عن سبب عدم الاهتمام بهذا الموضوع، و هو أمر يشاركني فيه الكثير سواء كانوا أفرادا عاديين أو باحثين متخصصين، و الكل يشكي من آثار و عواقب التشغيل غير الرسمي دون معرفة سابقة لهذا الموضوع و لا للعوامل التي ساهمت في بروزه.

- اهتمامي به كوني خريج معهد العلوم الاقتصادية والرغبة الشخصية في البحث فيه .
- معرفة التحديات التي تواجه مجال التشغيل في الجزائروكيف تسببت إلى حد كبير في تبني التشغيل غير الرسمي كأداة للحد من العجز الذي يعرفه العرض في سوق العمل .
- إمكانية إسقاط ما هو نظري على الواقع عموما، و من خلال دراسة حالة نمط العمل المنزلي بصفة خاصة،أمام صعوبة قياس حجم مستوى التشغيل غير الرسمي و حصر أهم صفاته و مميزاته .

- **المنهج المختار:**

مثل الوصف و التحليل أهم سمات البحث كون طبيعة الموضوع تتطلب دلك .كما أن الأسلوب الإحصائي لم تخل منه الدراسة سواء في الجزء النظري أو التطبيقي قصد التقييم الكمي لحجم الظاهرة ولعدد من ميزاتها . أما المنهج المقارن فقد شكل جانبا هاما في البحث ليميز بين وجهين غير متماثلين يخصان التشغيل.

- **أدوات الدراسة:**

على مستوى الجانب النظري تم التطرقلأهم الكتب ، الدوريات و الأطروحات المتوفرة ضمن مجال البحث، أما على المستوى التطبيقي فلقد اعتمدت أدوات كالاستجواب، المقابلة الملاحظة و الحوار مع الأطراف المعنيةقصد الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع.

- **هيكل البحث** :ارتأيت أن يكون البحث مرتبا في أربعة فصول و لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيمه على النحو التالي :

تم تخصيص الفصل الأول إلى التعريف بمفهوم التشغيل غير الرسمي و تطوره، عبر المراحل التاريخية أين أبرزت مصدر و تاريخ المصطلح و مدى الإجماع الذي حصل عليه.بالإضافة إلى الخصائص و المعايير التي تميز هذا القطاع، معتمدا في ذلك على أهم إسهامات الباحثين و الهيئات الرسمية الوطنية و الدولية.كما شملهذا الفصل مختلف النظريات و النماذج التي صاحبت انتشار مفهوم التشغيل غير الرسمي من جيل لآخر، زيادة على إبراز مختلف الأبعاد و الإمتدادات التي تخص هذا النمط من التشغيل مقابل التشغيل الرسمي.

أما في الفصل الثاني فقد عملت على إبراز تقييم أولي للتشغيل غير الرسمي في الجزائر، و ذلك بالتركيز على مفهوم "العمل غير الرسمي" و مدى تواجده داخل المجتمع الجزائري. دون نسيان تبيان الظروف و الأزمات التي مرت بها البلاد و التي أدت إلى تواجد فئة شغيلة تتميز بالطابع غير الرسمي ومعتمدا في

دلك على مختلف الدراسات التي خصت هذا الموضوع في الجزائر بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الهيئات الإحصائية الرسمية.

في الفصل الثالث انتقلت في دراستي إلى نمط من أنواع "العمل غير الرسمي" ألا و هو "العمل المنزلي" أين تم التعريف بهدا النشاط وتحديد وظيفة ممارسيهبالاعتماد على أهم التعريفات الرسمية الوطنية و الدولية، مع تبيان خصائص، ميزات و معايير الانتماء لهذا النوع من النشاطات، مبرزا في الوقت نفسه منطق العمل المنزلي، أبعاده و أسباب اختياره.

هذا بالإضافة إلى إبراز مصدر هذا المفهوم في الجزائر، و مدى تعلقه بفئة هامة داخل المجتمع، أين تمثل النساء الحصة الغالبة فيها ،الأمر الذي دفعني لتخصيص جانب من هذا الفصل لعمل النساء في الجزائر،أبين فيه مستوى مشاركة المرأة في الفئة العاملة الرسميةومن جهة أخرى مدى أهمية مساهمتهافي التشغيل غير الرسمي خاصة من خلال نشاطات العمل المنزلي و دلك عن طريق تقديم مختلف الخصائص السوسيوديمغرافية التي تمس عدد من المتغيرات الخاصة بفئة العاملين المنزليين و ذلك تبعا لأهم الإحصائيات المتوفرة لدى مختلف الهيئات الإحصائية الرسمية الوطنية بالديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى تحليلات عدد من الباحثين المهتمين بالموضوع .كما يبين آخر الفصل، الموقف العام اتجاه نشاطات العمل المنزلي و ذلك على المستوى الرسمي و غير الرسمي.

و يتضمن الفصل الرابع إسهام شخصي يتمثل في بحث ميداني تم القيام به في منطقة من مدينة تلمسان و ذلك قصد الكشف عن الظاهرة و تأكيد أو نفي أهم النتائج التي تتعلق بهذا الموضوع.

لقد سمح هذا البحث بتحديد الفئات التي تنتمي للقطاع غير الرسمي، و أبرز مكانة العمل غير الرسمي من جهة و العمل المنزلي من ناحية أخرى في هذه المنطقة .كماسمحت النتائج المستخرجة من هذا البحث، و التي مست أهم الخصائص الاجتماعية و الديمغرافية بالإجابة على عدد هام من التساؤلات السابقة الذكر، الأمر الذي مكننا من معرفة كيف يحتوي الأفراد البطالة و ظرفية الشغل بالإضافة إلى المكانة التي يحتلها العمل المنزلي بأشكاله المختلفة في الإستراتيجيات العائلية.

في الأخير ،كل ما أتمناه أن يكون ما قدمته إضافة مميزة لموضوع لم يأخذ حقه الكافي من البحث و التمحيص، و أن يستفيد منه المهتمون بالأمر ، و أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى حد مقبول و شكرا.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

نماذج و نظريات

I- عموميات أساسية:

1) **الاقتصاد غير الرسمي**

1-1) الاقتصاد غير الرسمي

1-2) الاقتصاد غير المرئي

2) **الاقتصاد الشعبي**

2-1) أبعاد المفهوم

أ) تعريف ب) الاقتصاد الشعبي والاقتصاد الغير رسمي

2-2) ميزات وأشكال الاقتصاد الشعبي

أ) الخصائص ب)الأشكال والمظاهر

2-3) استنتاجات عامة

3) **الاقتصاد الاجتماعي**

3-1) الاقتصاد الاجتماعي

أ) مراحل تطور المفهوم ب)تعريف وتقييم

3-2) الاقتصاد الاجتماعي والتشغيل غير الرسمي

II-التشغيل غير الرسمي –صياغة المفهوم-

1) **التطور التاريخي لنشأة المفهوم (الرسمي)**

1-1) المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل

أ) المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل سنة 1926

ب) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1957

ت) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1962

ث) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1966

ج) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1973

ن) تقرير كينيا (مصدر المفهوم)

و) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1982

ز) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1987

ح) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1993

ط) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1998

ي) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 2003 (نشأة المفهوم الرسمية)

ك) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 2008

2-1) استنتاجات

2) إعادة صياغة المفهوم

2-1) صياغة أولية (القطاع غير الرسمي)

2-2) إعادة الصياغة (التشغيل غير الرسمي)

أ) تعريفاتب)مكونات التشغيل غير الرسمي

III- أبعاد المفهوم

1) التيار العملي:

1-1) "القطاع غير الرسمي" حسب م.د.خ.إ.ع (الخامس عشر)

أ) تحليل وتقييم

2-1) معايير القطاع غير لرسمي:

أ) الطابع القانوني ب)نقص كثافة رأس المالج) الحجم

3-1) البحث عن معيار عملي

أ) حجم المؤسسة ب) مستوى العائد ج) عدم التسجيل

د) العيار المحاسبيه)التيار المؤسساتيو)سهولة الدخول والممارسة

1-و) الحواجز المالية 2-و) الحواجز غير مالية

4-1) أبعاد التيار العملي:

2) تيار الثنائية

2-1) عموميات

أ) تنوع النشاطات

1-أ) أداء الخدمات

2-أ) الوحدة الإنتاجية الصغيرة

3-أ) التجارة والنقل

ب) عدم تجانس النشاطات

2-2) الانتقال من الثنائية إلى الثلاثية (ثنائية التشغيل غير الرسمي)

2-3) استنتاجات

3) التيار الوظيفي

3-1) تعريفات

3-2) أبعاد التيار:

أ) الإنتاج التجاري البسيط ب) الهامشية

3-3) استنتاجات

VI- نماذج ونظريات:

1) تفاؤل النماذج الأولى

1-1) نموذج LEWIS

1-2) نماذج الثنائية بدون قطاع غير رسمي

2) اندماج القطاع غير الرسمي

2-1) أ) نموذج Fields (1975) ب) نموذج Magumdar (1976)

2-2) أ) مقارنة مع نماذج أخرى ب) منطق هذه النماذج

3) ثنائية القطاع غير الرسمي

3-1) نموذج Fields (1990)

3-2) نموذج Todaro (1997)

3-3) نموذج Ranis و Stewart (1999)

3-4) نموذج Fields (2005)

4) العمل الطوعي

4-1) نموذج Malony (2004) 4-2) نموذج Hussmannus (2005)

5) نماذج أخرى

1-5) عموميات حول المدارس – البنيوية – القانونية – الطفيلية:

2-5) أ)النموذج الماركسيب) نموذج التحفيز والتغيير ج) الكينيزيين والنقديين

6) استنتاجات

VI- التشغيل غير الرسمي : أبعاد وامتدادات أخرى

1) أرقام ومعطيات أساسية حول التشغيل غير الرسمي

1-1) معطيات عامة حول التشغيل غير الرسمي (دوليا)

أ) الحجم (الانتشار) ب) الحالة المعينة ج) الدخل د) الجنس

1-2) خصائص ومميزات الجنس النسوي:

أ) الدخل ب) الحقوق ج) الحصول على الموارد د) الهيكلة الاقتصادية

2) دوافع وأبعاد أخرى

2-1) اقتصادية:

أ) تعددية النشاطب) النمو الاقتصادي ج) التنمية الاقتصادية والفقر

2-2) اجتماعية و ثقافية:

أ) مرونة التشغيل غير الرسمي ب) جودة التصرف والتضامن

ج) انعدام حقوق الملكية الرسمية د) ثقافة التهرب من التنظيمات

ه) نقص الخدمات الاجتماعيةو) العمل النقابيز) التنظيم البيروقراطيح)العولمة

2-3) السوق – التشغيل - غير الرسمي – التشغيل الرسمي

3) استنتاجات

V- خلاصة

تمهيد:

إن التشغيل غير الرسمي مجال يمثل نشاطات إنتاج وبيع سلع وخدمات مشروعة تتسم بعدم التنظيم والحماية لأسباب عديدة، لذا اتسع نطاق هذا المفهوم في العالم وأصبح من أهم المواضيع التي تخص التنمية في البلدان النامية.لقد ازداد اتساع حجم التشغيل غير الرسمي على المستوى الدولي (أكثر من 55% من النشاط الدولي في الدول النامية)، وقد نجده في العديد من الدول النامية يمثل النسبة الغالبة.كما أبرز هذا المفهوم جوانب عديدة مسّت ظواهر و صور منها قضية المساواة وظاهرة الفقر، فالعمال في هذا المجال معرضون للفقر رجالا كانوا أو نساء، وأن كل الندوات العالمية التي تعنى بالتشغيل والعمل تقر بخلق فرص عمل في المجال الرسمي لمكافحة الفقر والعوز.كما سلط الضوء على مفهوم التنمية وعلاقتها بالتشغيل غير الرسمي من كون هذا الأخير قد يصبح هو محرك أو كابح لها.

إن التهرب من التنظيمات الإدارية التي تهيكل سوق العمل هل تعبر عن اختلال للعقد الاجتماعي الذي يربط الأفراد بالدولة أم يمثل سلوكا طبيعيا اتجاهها.

وللإلمام بكل هذا يجب حصر فضاء التشغيل غير الرسمي من خلال التعريف بأهم المجالات التي يتواجد فيها، إذ تعتبر الفضاءات التالية: الاقتصاد غير الرسمي (غير المرئي)، الاقتصاد الشعبي والاقتصاد الاجتماعي ميادين قد تختلف وقد تشترك أيضا في تحديد عنصر التشغيل غير الرسمي الذي تمتد أبعاده إلى جوانب عديدة ليست بالاقتصادية البحتة.فإذا كان الاقتصاد غير الرسمي (غير المرئي) معترف به رسميا لدى المنظمات التي تعنى بالتشغيل يبقى وأن الاقتصاد الشعبي بطبعه الأصلي والمبتكر يحوي مبادرات ومجهودات جماعية تسمح بإبراز تضامن اجتماعي في نشاطات تجلب دخلا، دون نسيان أن التشغيل غير الرسمي في دول الجنوب يمثل نتاج سياسة فشل الدولة واستراتيجيات التنمية المتبعة.

لقد ظهر الاقتصاد الاجتماعي كذلك كعنصر هام في تحديد مجموعة من النشاطات الاقتصادية تتميز عن القطاع الخاص الربحي وعن القطاع العام.اد فرض نفسه تدريجيا في سنوات التسعينات في دول الشمال عن طريق إبراز تراكم علائقي (Relationnel)وليس نقدي يسير وفق مبدأ المساعدة المتبادلة. (fonteneau, (Nysseins,99[1]

وهنا لا تعتبر الوحدة الاقتصادية المؤسسة أو العائلة بل الشبكة الاجتماعية ولذا غالبا نتكلم في دول الجنوب على التشغيل غير الرسمي والممارسات الشعبية.

[1]BOURQUE Denis, L'organisation communautaire : fondements, approches et champs de pratique , presse université du Québec , 1er tri 2007 P 71.

I- عموميات أساسية

1) الاقتصاد غير الرسمي

1-1 الاقتصاد غير الرسمي:

حسب Chris Gerry[1] إن مفهوم "الاقتصاد غير الرسمي" يستمد مصدره من علم الاجتماع الأمريكي وقد فرض نفسه على سائر المسميات الأخرى لأنه يمثل تنوع النشاطات الاقتصادية، حيث يعتبره S.M. Miller"المظلة" التي تحوي الجميع (Umbrella Term) فهو يستعمل للجمع أو على صيغة الجمع إذ يكون ذلك أفيد لأنه يشمل نشاطات بينها اختلاف كبير. أما المصطلحات الأخرى (المنافسة) فلها مجال محدد (أنظر الشكل)

نظام مختلف عن الاقتصاد الرأسمالي التجاري	تفرق أو حتى تعارض الأشكال الاقتصادية المعروفة	تشير إلى وحدات اجتماعية وشبكات بدلا من علاقات فردية ومجهولة داخل السوق	تمثل نشاطات غير معترف بها غير مسجلة، غير قانونية وأحيانا جنائية
اقتصاد غير نظامي	اقتصاد موازي	الاقتصاد المحلي	اقتصاد خفي
" غير تجاري	" ثاني	" الحي	" مخفي
" غير نقدي	" سلبي	" المساعد	" تحتي
" غير ربحي	" مزدوج	" الإنتاج الذاتي	" مانع
		" الجمعوي	" غير قانوني
		" الطائفي	" مستتر

وقد بين J.Berger و R. G. Heize و T. Olk[2] أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن تعريفه على أساس أربع مقاربات إذ تعتبر نشاطات:

[1]Chris Gerry (1987), Developping economies and the informal sector in historical perspective, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, September : p 109.
[2] S. M. Miller (1987), The pursuit of informal economies, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, September : 27.

- ❖ غير مقيدة محاسبيا (Hart, Gershuny et Alli)
- ❖ غير قانونية (غير منظمة) (Lozano)
- ❖ إطارها خارج السوق (Berger, Heinze, Olk, Huber)
- ❖ غير تجارية (Hinrichs, Wiesenthal) [1]

وتعتبر المقاربة الأكثر استعمالا هي التي تخص المحاسبة وعليه فإن النشاطات تلك لا تقيد في الإنتاج الوطني الخام (PNB) إذ تفيد الدراسة في ذلك الضريبية أكثر من التحليل الاقتصادي والاجتماعي إن هذا النوع ن المقاربات يجعل من "الاقتصاد غير الرسمي" مفهوما غامضا ولذا حاولت بعض التعريفات الأخرى تجنب هذه المغالطات الوصفية وذلك بتحديد النشاطات غير الرسمية كأنماط إنتاج وتوزيع (غير مجانية) أبعادها التنظيمية تختلف عن القطاع الرسمي.وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار مكونات الاقتصاد غير الرسمي وإعطاء شرح للعلاقات بينه وبين القطاع الأول حيث يقر Nanneke بأن "هذه النشاطات مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي بعدة روابط كإعادة استهلاك منتجاته، تموين عامليه، تموين الوحدات الإنتاجية وإعادة إنتاج قوة العمل"[2] وبهذا تبرز الصورة المكملة ويختفي التعارض والتضاد حتى وإن رفض بعضهم المصطلح في حد ذاته واستعمالهم لمفهوم "النشاط غير الرسمي" فقط كـ Enzo .Mingione[3]. وكاستنتاج ،فإن الاقتصاد غير الرسمي صعب الضبط والحصر مما تعين الانتقال لمفهوم أبسط وأفيد هو "الاقتصاد الغير مرئي".

2-1 الاقتصاد غير المرئي : المخفي

إدراكا بأن أهمية "التشغيل غير الرسمي" تتفاوت ما بين الدول، وبالتالي فإن قرار تطوير الإحصاءات المتعلقة به تحددها ظروف وأولويات وطنية، وبملاحظة أن مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" الذي تستخدمه منظمة العمل الدولية OIT يحوي "القطاع غير الرسمي" و "التشغيل غير الرسمي" على السواء، وبمراجعة كل القرارات والنتائج التي توصلت إليها هذه المنظمة عبر مختلف الندوات والاجتماعات حتى سنة 2002 فإنها تقر : بوجود جانب غير مرئي يمكن تصنيفه حتى يتسنى للجميع إحصاء وتحديد الاقتصاد غير الرسمي في جانبه غير المرئي.و انطلاقا من محدودية التعريفات التي مست المؤسسات غير الرسمية و أيضا لضرورة البحث عن ناتج محلي خام أكثر شمولية بدأت منظمة التعاون و التنمية سنة 2002 التفكير في تحسين قياس المجاميع الاقتصادية(الكليات).حيث أدت

[1]LEVESQUE Benoît, "Présentation. L'autre économie, Une économie alternative,",
Les Presses de l'Université du Québec , Collection : Études d'économie politique, AEP .1989, pp. 9-52 P 11.

[2]. REDCLIFT.N, MINGIONE. E, Introduction : Economic restructuring and family practices, in N. Redcliff et E. Mingione (ed.) (1985), op. cit., p. 2.

[3]LEVESQUE Benoît, "*Présentation*. L'autre économie, Une économie alternative,",
Les Presses de l'Université du Québec , Collection : Études d'économie politique, AEP .1989, pp. 9-52 .

هده الخطوة إلى جملة أمور من بينها تقديم مفهوم جديد هو الاقتصاد غير المرئي أو المخفي، اد تسمح المقاربات التي تخص كل من جانب الإنتاج ، النفقات و الإيرادات من تحديد حصة هامة من القطاع غير المرئي.

إن دليل منظمة التعاون والتنمية OCDE (2002) [1] يميز أربع مكونات لهذا الاقتصاد:

- **الاقتصاد السري (التحتي – E. Souterraine)**

(في جوانبه الإنتاجية)يشير إلى النشاطاتالتي تختبئ قصد تجنب دفع الضرائب واحترام التشريعات التي تمس الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لعدد ساعات العمل، معايير الصحة والسلامة وبصفة عامة كل الالتزامات الإدارية .

- **الاقتصاد غير المشروع: (E. Illégale)**

يشمل كل النشاطات الإنتاجية التي تخالف القانون الجنائي، إما لأن هذه الأنشطة محظورة بموجب القانون (مخدرات، دعارة ...) أو لأنها تتم على أيدي أشخاص ليس لهم إذن بذلك (ممارسة غير مشروعة للطب...) أو نشاطات مثل التهريب، التزوير والفساد، المتاجرة والتستر على الممتلكات المسروقة. ورغم أنها ممنوعة إلا أننا نجدها أحيانا في وضح النهار.

- **القطاع غير الرسمي:**

خلافا للشكلين السابقين، فالحقيقة أن هذه النشاطات لا يسعى أصحابها عمدا للإخفاء والتهرب من الالتزامات القانونية ولكن كما سبقت الإشارة إليه فهي غير مسجلة جزئيا أو كليا نظرا لعدم قدرة الحكومات على تنفيذ اللوائح الخاصة بها والاعتراف ضمنيا بعدم تطبيقها لها والتسامح إزاء مواجهتها.

- **الإنتاج للاستعمال النهائي الخاص (La production pour usage final propre):**

ويمثل قسما هاما من الإنتاج غير السوقي للسلع من قبل الأسر والعائلات – (الخدمات لهذه الفئة تمس خفض الإيجار والخدمات خاصة بالمنزل).

[1]Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique ,Décembre 2007 p 10.

يحاول الاقتصاد غير المرئي حصر أوجه عدم الرسمية بصورة عملية واقتصادية بحتة، الشيء الذي يعمل على إهمال عوامل وتأثيرات جانبية قد يكون لها أثر هام في تحديد ملامح التشغيل غير الرسمي.

2) الاقتصاد الشعبي:

ظهر مفهوم "الاقتصاد الشعبي" في أمريكا اللاتينية، حيث أنه ومع بداية الثمانينات، برزت مقاربة تهتم بالديناميكية والانسجام الداخلي للتنظيمات السوسيواقتصادية لقطاعات وجماعات تسمى "شعبية".

1– 2 أبعاد المفهوم:

أ– تعريف:

إن "الاقتصاد الشعبي" أساسا مبني على الجماعة، فه يمس منطقة معينة ويشارك في التنمية المحلية، إذ يحتوي قيم التضامن، المساعدة المتبادلة ويجعل من الإنسان مركز الاقتصاد.

هذه النظرة الاجتماعية لـ "الاقتصاد الشعبي" تميزه بأنه يشمل:

"جميع الأنشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية التي وضعتها الجماعات الشعبية من خلال استخدامها لليد العاملة والموارد المتاحة قصد تلبية الاحتياجات الأساسية وساء كانت مادية أم غير ذلك" (Sarria Lcaza et tiriba, 2006) [1] أي يتميز هذا الاقتصاد بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد وإعطائه قيمة مميزة لمفهوم "العمل" كمحدد رئيسي بعيدا عن تراكم رأس المال.

ب– الاقتصاد الشعبي والاقتصاد غير الرسمي:

يعتبر كل من Favreau و Fréchette (2002) Fall، Fontenau، Nyssens (1999) "الاقتصاد الشعبي" و"الاقتصاد غير الرسمي" مفهومين لهما خطوطا مشتركة دون أن يمثلا وجه ترادف.فكلاهما يمثل مجموعة من الممارسات الاقتصادية غير المعترف من طرف الدولة غير مصرح بها وغير مسجلة أيضا وهي قابلة للتطور والانتشار في كافة مجالات الساحة الاقتصادية.

[1]HILLENKAMP Isabelle, L'approchelatino-américaine de l'économie populaire, les inégalités et la pauvreté, revue de la régulation,N°06, Paris , 2ème semestre 2009 page 04.

لكن تفضيل هؤلاء استخدام مصطلح "الاقتصاد الشعبي" بدل المفهوم الآخر نظرا لاحتواء هذا الأخير على عنصر التضاد الذي تعمد عليه المقاربة التي تعتمدها منظمة العمل الدولية OIT في تحليله. فإذا كان التشغيل غير الرسمي أو القطاع غير الرسمي بشكل خاص موجود في كل مكان خاصة في دول الجنوب (شأنه في ذلك شأن الاقتصاد الشعبي) فهو يحمل نظرة احتقارية حيث السعي نحو تغييره أحيانا أو حتى إلغائه فترات أخرى.أما "الاقتصاد الشعبي" فهو يمثل جزأ لا يتجزأ من ثقافة القطاعات الشعبية مثله مثل سائر الجوانب الأخرى التي تمثل الثقافة التقليدية (لغة، معتقدات، حرف ...)[1] .حيث نجد إحساس بالانتماء وإبراز لمفهوم النواة الأسرية أو العائلية بالمفهوم الواسع (حتى الجيران، الأصدقاء...)دون تحديد الثراء كهدف وإنما تحسين ظروف الحياة (Corragio,1999) هو المنتهى[2] .

وعلى عكس المقاربات التي سبقت المفهوم فإن القطاع الشعبي لم يدب في الاقتصاد الرأسمالي، فهو لا يدرس مجال التنمية أو الحداثة وإنما يلقي الضوء حول خصائص ظاهرة الفقر مميزا الفوارق التي تؤدي إلى استفحالها كما يسعى لمحاولة معرفة تعايش "الاقتصاد الشعبي" مع نمط الإنتاج الرأسمالي.

إن "الاقتصاد الشعبي" يقدم مرونة إنتاج عالية وإلى جانب عوامل الإنتاج التقليدية كالعمل ورأس المال فهو يضيف موارد وقيم مكملة.حيث يبرز مفهوم "رأس المال الاجتماعي" الذي يعرف بأنه يمثل خصائص التنظيمات الاجتماعية كالشبكات الاجتماعية، المعايير، الثقة، أشياء كلها تسهل عملية التنسيق والتعاون قصد الحصول على منفعة متبادلة.[3]

2-2 أشكال ومميزات الاقتصاد الشعبي:

إن الاقتصاد الشعبي قد يمثل مبادرات فردية لعمال أحرار كما نجد تواجده في مؤسسات صغيرة عائلية (مجموعة أفراد) أو حتى جماعات أو جمعيات (عدد أكبر من الأفراد أو العائلات)(Razeto.1996)[4] .

ويعتمد على مجموعة خصائص يمكن سرد بعضها كما يلي:

أ) الخصائص

[1]BRASSARD-DUPERRE Marie-Ève, L'économie populaire solidaire, outil de reconstruction de la paix : le cas du Chili ,(CRDC) ,Série : Mémoires de maîtrise, numéro 8 , Outaouais, Décembre 2005,p4.

[2]Idem, p4

[3] J.HARRIS, DE RENZIO .P, « missing link or analytically missing? The concept of social capital" in journal of international development, N° 9, 1997.

[4] HILLENKAMP Isabelle, L'approchelatino-américaine del'économie populaire, les inégalités et la pauvreté,revue de la régulation,N°06, Paris , 2ème semestre 2009 page 04.

1) وجود تجمعات مصدرها شعبي

2) خبرات جمعوية: مجموعة أشخاص، عائلات، طائفية.....

3) خبرات تفضي إلى تنظيمات لها أهداف معينة في إطار نظام اتخاذ القرار.

4) تنظيمات تعمل على مواجهة الحالات الموضوعية (غذاء، سكن، عمل، صحة...). هي تجمعات لها طابع اقتصادي لكن بأبعاد تفوق الحاجة الفيزيولوجية.

5) مبادرات تبحث في حل المشاكل بتوفير جهود الجميع عن طريق الموارد المتاحة

6) نشاطات تعزز القيم وعلاقات التضامن والمساعدة المتبادلة التي هي متأصلة في عمل الفريق.

7) خبرات تتبنى العمل الديمقراطي، الاستقلالية المشاركة والتسيير الذاتي.

8) مبادرات متعددة الأبعاد أي أن لها دور اقتصادي،اجتماعي وتعليمي على حد السواء.

9) العمل يشكل بديلا للنظام حتى ولو كان على نطاق ضيق، هذه التنظيمات هي وسائل للتغيير الاجتماعي هدفها خلق مجتمع تسوده العدالة والمساواة.

10) مبادرات تدعمها التنظيمات التي توفر التكوين والمشورة.

ب) الأشكال والمظاهر:

قد نميز أشكالا للتبادل داخل الاقتصاد الشعبي. فنجد العامل الموظف أو صاحب العمل الذي يقوم بإنتاج سلع وخدمات سوقية وبالمقابل يبرز عمل ينجز بهدف الاكتفاء الذاتي لا علاقة له بالسوق.تمثل هذه الفئة الثانية "العمل التضامني" أين يغيب التبادل النقدي (ملابس للعائلة، الاعتناء بأطفال الجارة، الأعمال التي تمارس في المنازل ...) . ومن جهة ثانية:يمثل الاقتصاد الشعبي طريقة للإدماج داخل المجتمع

(1) la survie ← (2) la subsistance ← (3) La croissance

البقاء على قيد الحياة ← عيش الكفاية ← النمو (اقتصاد تضامني)

حيث نجد مظاهر لهذا القطاع في ثلاث صور متباينة ومتصلة بصفة تدريجية.

فغالبا ما تبرز مظاهر "الاقتصاد الشعبي" في نشاطات وممارسات تهدف إلى تلبية الحاجيات الأساسية، وتفيد البقاء لشريحة من المجتمع تسعى من خلال هذه الوسيلة لضمان العيش ومكافحة الفقر (مرحلة البقاء على قيد الحياة**(1)**) أين نجد غياب لعملية تراكم رأس المال، هذا إن لم يكن متعمدا أصلا.

أما الواجهة الثانية فهي تمثل تواصلا للمرحلة الأولى حيث أنها تمثل تحولا اجتماعيا واقتصاديا، حتى و وإن لم يكن بالقدر الكافي إلا أنها تمثل مرحلة الاستقرار والعيش الكريم (مرحلة عيش الكفاف**(2)**)، والذي يبقى هو الهدف في هذه الصورة، بعيد عن أنواع التراكم الذي يعرفه القطاع الرأس مالي، حيث تبقى معاني التضامن والمساعدة المتبادلة والبحث عن العيش الحسن أساس هذه الممارسات. وقد نجد حالات أخرى تعبر عن تطور أصحاب هذه النشاطات حيث تبلغ مرحلة متقدمة من النمو قد تصل أحيانا إلى مرحلة التراكم وتجعل من هذه الممارسات منافسة للقطاع الحديث، وهذا يقره كل من FAVREAU و Fréchette[1] بأننا بصدد التكلم عن الاقتصاد التضامني، حيث يتم الاعتقاد بأنه عندما يتم الاعتراف "الاقتصاد الشعبي" من طرف السلطات العمومية ويكون هناك دعم من طرف الحركات الجمعوية والمنظمات غير الحكومية (ONG) يكون هذا التحول ضمن ما يسمى "اقتصاد تضامني" (مرحلة النمو**(3)**).

وعليه يمكن القول بوجود منطقين يسايران "الاقتصاد الشعبي" جانب تجاري وآخر تضامني تبادلي، يمثل أمورا ومفاهيم تفوق سعة الفكر الاقتصادي لتتعداه لأبعاد أخرى اجتماعية وثقافية.

3-2 استنتاجات عامة:

إن الاقتصاد الشعبي عن طريق مختلف الأبعاد التي يحتويها قد يعبر عن إرادة للتحول الاجتماعي حتى أن بعضهم يصنفها بالبديل. كل هذا يؤدي إلى إعادة الاعتبار لنشاطات أفراد ومبادرات الاقتصاد الشعبي والتضامني بهدف تطوير العقليات والسلوكيات خاصة اتجاه فئة النساء التي يقر الجميع بأنها وسط الظاهرة رغم أن الرجال يمثلون الواجهة [2]، ففي أفريقيا أصبح الاقتصاد الشعبي" يعتبر كوسيلة وكنقطة انطلاق لأي نظام إنتاج وكأساس لانتعاش السوق الداخلية وخلق مجال تبادل [3] ، في الواقع ليس من فترة طويلة كانت التنمية مرادفا للمشاريع الكبرى التي تستخدم رأس مال ضخم والعديد من الخبرات، وحتى إن لم يتم التخلي عن هذه الفكرة تماما، فمن

[1]BRASSARD-DUPERRE.M,L'économie populaire solidaire, outil de reconstruction de la paix :le cas du Chili, CRDC , série N° 08,ISBN : 2-89251-270-0,Outaouais ,Décembre 200, p 05.
[2]idem, p 03.
[3]NKOUIKA-DINGHANI-NKITA.G,Economie populaire et lutte contre la pauvreté au Congo-Brazzaville,UERPOD et du CERAPE, Brazzaville ,28.09.2005,p 19.

المسلم به الآن وبشكل متزايد أن نجاح هذه التنمية يجب أن يأخذ مساره من القاعدة نحو القمة بحيث يتم تعبئة الموارد والمعارف المحلية وتمكين السكان المعنيين من اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم.

3- الاقتصاد الاجتماعي:

3-1 : الاقتصاد الاجتماعي:

منذ بداية السبعينات ظهر هذا المصطلح الذي يمثل "القطاع التعاوني" "القطاع الاشتراكي" و"القطاع الجمعوي" على حد السواء (مقاربة فرنكوفونية). أما الجانب الأنقلوساكسوني فقد مثل الاقتصاد الاجتماعي فقط بالعلاقات التي تجمعه مع السياسات والمشاكل والآفات الاجتماعية[1].

ويستعمل عدد من الباحثين منهم S.Henry وM.Lowenthal[2] مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي لإبراز الجزء من الاقتصاد غير الرسمي، والمسمّى بالاقتصاد الطائفي كالنشاطات التطوعية غير التجارية بين الأصدقاء، الجيران...) وهي تفيد غالبا البقاء في المناطق المحرومة. وعلى العموم عرف هذا المفهوم تاريخيا ثلاث مراحل:

أ- المراحل التي عرفها مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي":

- ***الفترة الأولى (1830- 1890):***

وقد كان "الاقتصاد الاجتماعي" مجالا خفيا يتمثل في الممارسات والنشاطات الجمعوية التي تأخذ شكل تضامني بأبعاد دينية وتقاليد اشتراكية. حيث مثلت هذه الفترة "الاقتصاد الاجتماعي" كمدرسة معارضة جديدة لمفهوم "الاقتصاد السياسي" والذي يمثل في نظرها يبرز جانب الاقتصاد الرأسمالي التجاري بعيدا عن أي تأثيرات لقواعد دينية، ثقافية وحتى سياسية.

- ***الفترة الثانية (بعد 1900):***

في هذه المرحلة لم يعد "الاقتصاد الاجتماعي" منافسا لـ "الاقتصاد السياسي" وإنما أصبح جزءا مكمّلا له، حيث أنه أضحى يدرس مجموعة النشاطات التي تشترك في سلوكيات لا يمكن شرحها دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية. وللتذكير فإن هذه الفترة سايرت نشأة أشكال مؤسساتية عديدة، كالنقابات التعاونيات،

[1]LEVESQUE Benoît, "Présentation. L'autre économie, Une économie alternative,", Les Presses de l'Université du Québec , Collection : Études d'économie politique, AEP .1989, p 19 .
[2]GERSHUNY F.I, MILES I.D. (1984), Towards a new social economies, in B.Roberts, R.Finnegan, D.Gallie. new approaches' to economic life, Manchester: Manchester university press, pp,24-27.

التعاضديات، الجمعيات....حين برز البعد "التعاوني" كمحور أساسي داخل "الاقتصاد الاجتماعي".حيث أصبحت المؤسسات ذات الطابع التعاوني تعبّر من جهة عن منطق رد فعل على كل التأشيرات الرأسمالية ومن ناحية أخرى تعتمد عن منطق التكيف الوظيفي مع هذه الطريقة الجديدة في الإنتاج.

➢ ***الفترة الثالثة (بعد 1970)***

وقد تبلور مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي" بصورة جلية، حيث أصبح يحتوي على 3 مكونات أساسية تمثلت في المؤسسات التعاونية، الاشتراكية والجمعوية و أربعة أجزاء ثانوية تمثل المؤسسات التساهمية، المشتركة المجتمعية والطائفية (المحلية) الأمر يوضحه الشكل التالي[1]:

*** مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي"**

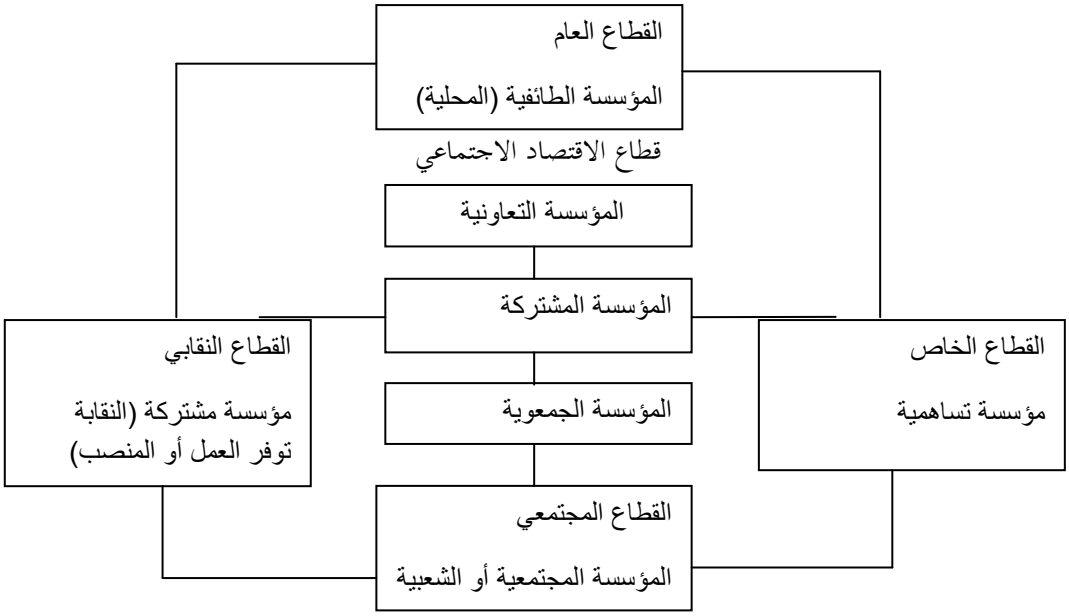

وقد أفضت التعريفات اللاحقة إلى ميزات وخصائص معيّنة نعرضها في العنوان التالي:

ب– تعريف وتقييم:

بصفة خاصة، يتكون "الاقتصاد الاجتماعي" من مؤسسات لها تسيير ديمقراطي يعتمد على فكرة المشاركة، فهناك إرادة موجهة نحو هدف أساسي هو خدمة الأعضاء، بعائد محدود لرأس المال.

[1]Desroche.H, pour un traité d'économie sociale, Paris : CIDEM, 1983, p205.

يسمح "الاقتصاد الاجتماعي" باستخدام تنظيمات تتميّز بطابع تعاوني الشيء قد يؤدي إلى تحفيز بعض العناصر إلى إعادة تنظيم عن طريق موارد وإمكانيات خاصة للنشاطات المختلفة، الشيء الذي يخفف العبء عن الدولة ويسمح لها بالمشاركة في عمليات أخرى كبرى عن طريق الإصلاحات.

فالاقتصاد الاجتماعي إذن هو نتيجة تحالف اجتماعي، فهو يمثل شكل إيجابي من وجهة نظر الدولة (مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي) بشرط أنّ القواعد التي تسير عليها هذه المؤسسات تضمن أن المساعدات المقدمة ليست ملكا لأشخاص معينين وإنما لجماعات خاصة، بالإضافة إلى كون هذه المؤسسات تعطي قيمة مضافة من ناحية الموارد والإمكانيات وطريقة استعمالها.

إن الاقتصاد الاجتماعي أخذ أبعادا جديدة وواسعة.وعليه فإنّنا نجد أثر ذلك في العمل الذي تقوم به التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات، النقابات والمنظمات الأخرى التي تعمل في إطار من المساواة (صوت لكل شخص) التضامن والاستقلالية الاقتصادية. وعليه تنشق مجموعة من المبادئ التي يعتمد عليها هذا المفهوم:

- قانون خاص .
- سيادة الفرد على رأس المال .
- أهداف غير ربحية .
- قطاع اقتصادي كامل له علاقة بالسوق ولكن بمميزات خاصة .
- عدم تقسيم للاحتياطات .
- الهدف هو الخدمة الجماعية (المصلحة العامة، المنفعة الاجتماعية) .
- نظام القرار الديمقراطي.
- استقلالية في التسيير.

وقد كشفت العديد من البحوث والأرقام مدى أهمية هذا القطاع خاصة في أوروبا. فنجد أن (L'INSEE,2008) كشف عن أرقام حول التشغيل في فرنسا تخص مجال الاقتصاد الاجتماعي في 2007 وقدره بحوالي 10% من التشغيل الوطني خارج قطاع الزراعة.كما مثلت التعاونيات والجمعيات في 2002-2003 حوالي 11142883 منصب أي ما يمثل 6.7 إلى 25% من الحجم الكلي للتشغيل (المأجور) في الاتحاد الأوروبي[1].لكن الملاحظ أنه إذا كان"الاقتصاد الاجتماعي"محدد وظيفيا وقانونيا في

[1] حسب قرار(CIRIEC) Chaves et jose luis Monzon المعنون "الاقتصاد الاجتماعي داخل الاتحاد الأوروبي" الصادر نهاية 2007 comité économique et social Européen (NIESE COMM/05/2005) .

الدول المتقدمة فإن دول العالم الثالث لا تعرف نفس الحدود كونها تخضع لتشغيل غير رسمي هام، يجعل من"الاقتصاد الاجتماعي"جزءا هاما منه.

2-3: "الاقتصاد الاجتماعي" و "التشغيل غير الرسمي"

أمام الصعوبات اليومية التي يواجهها الأفراد في الدول النامية فإن المرونة أوجدت مبادرات اقتصادية غير رسمية، وذلك لتحسين ظروف العيش خاصة أثناء فترات الأزمة الاقتصادية. الأمر الذي يمثله "التشغيل غير الرسمي" الذي أضحى في تزايد مستمر تساعده في ذلك حدّة البطالة و "نقص التشغيل" في المناطق الحضرية خاصة. فالنزوح الكبير الذي تشهده المدن واستقرار معظم النازحين على هوامشها خلق تحولات على مستوى النمو الديمغرافي وعلى مفهوم التشغيل، فظهر التضامن، التعاون....الخ، في ظل غياب كلي أو جزئي لتنظيم الدولة والقانون، فهل يمكن القول بأن هؤلاء الأشخاص يبذلون جهدا للاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي؟ (بسبب الإقصاء من الاقتصاد العام وفضاء المؤسسات الخاصة).

- ***العلاقة بين المفهومين:***

هناك ثلاث نقط يحتويها التشغيل غير الرسمي تتمثل في وجود خدمات محلية، عمليات تبادل (بين الجيران، الأصدقاء، العائلة،....) بالإضافة إلى القدرة على القيام بنشاطات تعتمد على الذاتية. إن هذه الميزات تخص كل من المفهومين حيث ترتكز عليها النشاطات غير الرسمية في معظمها ولو أن الاقتصاد الاجتماعي يعترف بالمبادرات الاقتصادية لكن هدفها يكون اجتماعيا بالدرجة الأولى حيث يمثل الجمعيات، مؤسسات الإدماج، المؤسسات الاجتماعية والتعاونيات....لكن ميزة وروح العلاقة النفسية والاجتماعية قد نجدها حتى في النشاطات غير الرسمية والتي تمثل بعدا هاما في "الاقتصاد الاجتماعي" أين يقوم الأشخاص ببناء هوية مشتركة[1].

وإذا كان الحالة الجغرافية لها تأثير هام في بلورة الهوية فلا بدّ من قرارات اجتماعية أخرى، أن يبرز بعيدا عن التمثيل الجغرافي.

[1]CoutinhoManuela ,économie informelle et économie sociale Interface entre les concepts, Braga, p 04.

II- التشغيل غير الرسمي – صياغة المفهوم-

1- التطور التاريخي (الرسمي) لنشأة المفهوم:

1-1: المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل:

منذ سنة 1926 دأبت المؤتمرات العالمية لإحصائيي العمل بانعقاد دوراتها العادية والاستثنائية تحت رعاية منظمة العمل الدولية (OIT) والتي تقام عادة كل 5 سنوات.

يتمثل هدفها الرئيسي في تحديد، مراجعة وبلورة تعاريف دولية جامعة تخصّ المفاهيم والمصطلحات التي تعتني بفئة "السكان النشيطين" (MEHRAN,85)[1]، أين نجد مساهمة كل من ممثلي الدول، المنظمات والتنظيمات العمالية بالإضافة إل الهيئات الممثلة لأصحاب أو أرباب العمل.

أ- المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1926):

اهتمت هذه الدورة بالإنفاقات الجماعية التي تخص مجال العمل والتشغيل بين الأطراف المعنية ومثلت نقطة انطلاق فعلية للبحث في هذا الموضوع.

سايرت الدراسات التي تلت ذلك أهم مقومات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم منذ تطور واتساع مفهوم "الإجارة" والذي صاحب الثورة الصناعية في أوروبا إلى بروز ظاهرة "اختراع البطالة" (l'invention du chômage)[2](Salais et Al,86) والتي تميّزت بفترة كان فيها العمال المأجورين يفقدون أعمالهم ويمرون بفترات عدم العمل، كما شهدت بعد الحرب العالمية الثانية تطور شمل قانون العمل، وانتشار بارز لأنظمة الحماية الاجتماعية (تقاعد، بطالة، صحة...) والتي مست فئات عديدة من العمال في معظم الدول الصناعية من بينها طبقة العمال المنزليين (Travailleurs à domicile)، ولمزيد من التوضيح نستعرض أهم ما جاء في المؤتمرات التي شملت هذه الفترة.

[1]CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris ,p 01.
[2]Idem,p 02.

ب– المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1957):

اعتنت الندوة بموضوع "الحماية الاجتماعية" حيث تمت الإشارة إلى تحفيز الدول على تقييم حجم الحماية الاجتماعية(العلاج الطبي، التعويضات المرضية، خدمات البطالة، خدمات الشيخوخة، خدمات حوادث العمل والأمراض المهنية، خدمات خاصة بالعائلات، خدمات الأمومة،.....) وتحديد الأطراف المعنية بهذه العملية من قريب أو بعيد، مما يجعلها مصدرا هاما للمعلومات التي لها علاقة بميادين التشغيل والبطالة.

ج– المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1962):

تطرق المؤتمر إلى قياس الحجم الساعي للعمل، الأمر الذي يعمّ أرباب العمل والعمال على حد السواء، كما تمّ إبراز ضرورة الحصول على معلومات خاصة بالتشغيل مرّة في السنة إن أمكن ذلك بواسطة بحوث تمس المؤسسات والعائلات.

د– المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1966):

تمّ الاهتمام بـ "تكاليف اليد العاملة" حيث تمكّن الإحصائيات في هذا الإطار من تقييم تطور التكاليف الخاصة بالعمالة التي تمس بعض القطاعات الصناعية ومجال البناء، حيث تحوي هذه التكاليف:

- الأجور والرواتب
- العوائد الخاصة بالساعات غير المنجزة
- التعويضات والأرباح
- تعويضات الأكل ومزايا أخرى
- تكاليف خاصة بالسكن
- تكاليف الحماية الاجتماعية
- تكاليف التكوين المهني
- تكاليف خاصة بالخدمات الاجتماعية
- تكاليف عمالة أخرى
- ضرائب لها علاقة بالعمالة

في نهاية الستينات بعد فقد الثقة في عدّة نماذج[1] وأمام زيادة حدّة البطالة ونقص التشغيل الراجع بحدّة إلى النزوح الريفي والنمو الديمغرافي.

اهتمت المؤتمرات بتقييم وتحديد مدى استفحال وانتشار الظواهر للمشاهدة.

هـ- المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1973)

وقد أنصب الاهتمام على محورين، أولاهما يمس "عوائد ونفقات العائلات" الشيء الذي يسمح بمراجعة مؤشرات الاستهلاك الخاصة أيضا بتحديد مستوى المعيشة (سكن، صحة، ...) وهذا لا يتسنّى إلا بإقامة بحوث ميدانية حول العائلات بالتالي الحصول على كل المعلومات السوسيوديمغرافية الممكنة.

أما المحور الثاني فشمل موضوع "الأجور والرواتب" حيث حثّ على تحديد مختلف الإحصاءات التي تمس مستوى الأرباح، معدلات الرواتب، ساعات العمل بالإضافة إلى شبكة الأجور المستخدمة وتكاليف العمالة، بالإضافة إلى الاختلافات الموجودة بين مختلف القطاعات كالزراعة مثلا.

وقد عمد المكتب الدولي للعمل (BIT) إلى إقامة عدّة دراسات وبحوث ميدانية خصت عدّة أنحاء من العالم، أهمها الذي تمّ في كينيا وأفرز عن تقرير أطلق النقاش من جديد حول مفهوم جديد تمثل في مصطلح "القطاع غير الرسمي" كمؤشر واضح حول مفهوم الثنائية الهيكلية لاقتصاديات الدول النامية.

- ***تقرير كينيا (مصدر المفهوم)***

لقد تمّ الإجماع على أنّ مفهوم القطاع غير الرسمي اقترح لأول مرة إثر مهمة قام بها المكتب الدولي للعمل (BIT) في كينيا سنة 1972 وذلك تزامنا مع ظهور إشكالية العجز في ميدان العمل في إفريقيا في السبعينات[2]. هذه المهمّة كانت تهدف إلى وضع إستراتيجية شاملة حول التشغيل أين اهتمت هذه الدراسات الأولى تحت إدارة H. Singer من المكتب الدولي للعمل بطبيعة هذا القطاع بكينيا.

وعليه فإن هذا المصطلح "القطاع غير الرسمي" (Secteur informel) وجد سنة قبل هذه المهمّة أثناء ندوة أقيمت في سبتمبر 1971 في معهد دراسات التنمية لجامعة SUSSEX(Institue ofdevelopment studies) حول البطالة داخل المدن في إفريقيا حيث التقدم Keith Hart هذا المصطلح في تدخله المعنون:

(Informel income opportunities and the structure of urban employment in GHANA)

[1] منها نموذجي LEWIS و TODARO

[2] MEJJATI ALAMI Rajaa ,Le secteur informel au Maroc : 1956 – 2004 p 422.

كتب هذا المقال في1971 ولم يظهر إلا في سنة 1973 بجريدة:[1](Modern africain studies, Hart 1973)

إن استخدام هذا المفهوم فيما أصبح يعرف "بتقرير كينيا" أصبح يميّز القطاع غير المقيد بالخصائص التالية:

- سهولة الحصول على نشاط
- اللجوء للموارد والمصادر المحلية
- سلم مقيد للعمليات
- الملكية العائلية للمؤسسات (وسائل الإنتاج)
- اليد العاملة هي أهل عوامل الإنتاج
- الخبرة والمؤهلات الفنية مكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي
- السوق يخرج عن كل قانون ومفتوح على المنافسة

إن بلورة هذا المفهوم بهذه الكيفية قد يجعل من نشاطات هذا القطاع غير مهمة، غير مفضلة وغير مشجعة من طرف السلطات العمومية وأن خصائصها عي عكس خصائص القطاع الرسمي تماما. إنّ Keith Hart عبّر عن فرص غير رسمية للعمل بينما المفهوم تطور وأخذ أبعادا أخرى سنستعرضها لاحقا.

إنّ تطور حجم البطالة بعد ذلك (أكثر من 10% من السكان النشيطين) في منتصف ونهاية السبعينات أدى إلى إعادة النظر في مفهوم "الحماية الاجتماعية" دوليا، حيث أدّت حدّة البطالة خلال فترة السبعينات والثمانيات إلى التوجه نحو مجال جديد تمثل في العمل الحر والتشغيل الذاتي (Auto emploi)[2] (BIT,90) (OCDE,92,2000 et ، الشيء الذي كان له صدى واسعا لدى الدول النامية تجلّى بصورة واضحة في اتساع حجم "القطاع غير الرسمي".

إنّ ندوات إحصائيي العمل تواصلت بشكل دوري وعلى إثرها أعطى المكتب الدولي للعمل اهتماما بالغا للمؤسسات غير الرسمية بصفتها مفهوما له مصداقية أكثر من "الفرص غير الرسمية"[3].

فالمفاهيم والتعاريف الإحصائية بصفة عامة تتبلور وتتغير بعدما تفتح النقاشات النظرية الباب أمام التحولات للتصور الذي يمس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أقرته مختلف المؤتمرات بعد ذلك.

[1]P. Bodson P.Marteloy , politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Économie, (1995),,p 4

[2] CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 02 .

[3](K.Hart) عبّر عن فرص غير رسمية فقط.

و- المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1982):

تمّ فيها التطرق إلى "الفئة النشيطة"، "التشغيل"، "البطالة"، "البطالة المقنّعة" وعلى إثر ذلك تمّ تحديد إطار هذه الفئة وتصنيف أنواعها مقارنة مع مختلف أنواع التشغيل الموجودة من جهة وحسب أنماط حالات البطالة من ناحية أخرى. ولقد أبرزت الندوة فقط الجانب المرئي لـ (le sous emploi) حيث تمّ التأكيد على علاقته المباشرة والوحيدة مع عنصر الزمن (العمل المؤقت، الفترة غير المحدودة) وأثر كل ذلك على "القطاع غير الرسمي".

ز- المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1987):

بعد 15 سنة من بروز مفهوم "القطاع غير الرسمي" (قرار كينيا) بيّن ممثل كينيا في هذه الندوة في GENEVE وأوضح للجميع بأنّ النشاطات غير الرسمية المشار إليها تمارس في وضح النهار وليس خفية (Sous le soleil levant et non au clair de la lune)، وأنه ينبغي على الجميع المشاركة بما يتوفر لديهم من طبيعة غير مماثلة كالتي تعرفها الدول الصناعية. فهناك عدم قدرة الدولة على احتواء هذه النشاطات فيما يخص تطبيق النظام والقوانين لأنها وبكل بساطة في الوقت الراهن، ولحدّ الآن تعتبر غير ملائمة وغير قابلة للتطبيق.

كما تمّ تسجيل الاختلاف الموجود داخل قطاع الزراعة وتميّز القطاع غير الرسمي عن ذلك (حسب تقرير كل بلد)[1] بالإضافة إلى فصل النشاطات التي تعتبر غير تجارية (خارج إطار السوق) من جهة وإدماج النشاطات الثانوية المتعددة داخل القطاع الرسمي، وعليه فإنّ الندوة خرجت بتقرير تضع فيه القطاع غير الرسمي:

(كمجموعة نشاطات صغيرة مستقلة تعتمد على العمال المأجورين أو غير ذلك من أنواع العمل (أجر كافي أم لا)، مستخدمين بطريقة تكاد تخلو من أي تنظيم ومن أي تقدم تكنولوجي)[2] فالأولوية تعطى:

- لخلق مناصب الشغل
- الحصول على العائد

حيث أن هذه النشاطات تقوم دون موافقة رسمية من طرف السلطات المعنية وتتهرب من الميكانزمات الإدارية التي تضمن احترام ومراعاة التشريع الضريبي، الأجر الأدنى وأمور مشابهة أخرى تخص المسائل الضريبية وشروط العمل (قانون العمل)، وبالتالي تمّ تصنيفها ضمن القطاع المؤسساتي لـ"العائلات" كمؤسسات فردية صغيرة

[1] NATIONS UNIES : Conseil économique et social,La pauvreté et le secteur informel, Bangkok, 29 novembre-1er décembre 2006,p 03.

[2] CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 04.

(تعريف علمي)[1]. وقد أعطى هذا التعريف بعدا حقيقيا لقياس حجم القطاع غير الرسمي الذي برز في حالة تزايد مستمر بوصفه أنه مسّ فئات أخرى كالشباب ذوي الشهادات والمتخرجين من النظام التربوي.

ح- المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1993)

تمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر في خلع القطاع غير الرسمي من صورة اللاشرعية وباعتباره قطاعا خفيّا وبالتالي تمّ التمييز بين مفاهيم: "اللاشرعية" و"التخفي"، "اللارسمية" (OCDE,2002)[2].ولقد أبرزت هذه الندوة فئة هامة يحتويها القطاع غير الرسمي ألا وهي "العمال المنزليين" (Travailleurs à domicile) والتي عرفت تطوّرا وتحولا دائمين.

كما تم مراجعة التصنيف العالمي للقانون الأساسي للتشغيل (CISE) وتقسيمها في مجموعات:

- العمال الأحرار
- المستخدمين
- المساعدين العائليين (بدون أجر)
- المأجورين
- عمال تعاونيون

وقد تمّ الإجماع على تمثيل القطاع غير الرسمي بأنه مجموعة وحدات غير متجانسة حيث اعتمد تركيب المؤسسات على أساس خصائص مختلفة مست:

- نوع المنطقة حضرية أو ريفية
- فرع النشاط الاقتصادي
- نوع ومكان العمل
- الحجم
- اليد العاملة
- نوع الملكية
- العلاقة مع المؤسسات الأخرى

[1] أنظر التيار العملي ص 36

[2]CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 03.

كما تم إقرار واعتماد تعاريف أكثر دقة على مستوى كل بلد لأغراض تحليلية، وتمّ الاتفاق على تعريف القطاع غير الرسمي بأنّه:

مجموعة الوحدات المنتجة للسلع والخدمات بهدف خلق مناصب شغل وجلب عوائد، هذه الوحدات تمثل خصائص مؤسسات فردية تتميز بمستوى غير هام من التنظيم وسلم مقيد للعمليات (صغير) مع عدم التفرقة بصورة واضحة بين "العمل" و"رأس المال" كعاملين مستقلين من عوامل الإنتاج، كما أن علاقات العمل إن وجدت تكون مبنية على التشغيل المؤقت (روابط عائلية، شخصية أو اجتماعية)[1]، وتمّ التأكيد على ميزة عدم التفرقة ما بين الممتلكات المهنية والعائلية وأن النشاطات الممارسة ليست بالضرورة تهدف للتهرب من الضرائب أو اشتراكات الحماية الاجتماعية، أو التلاعب على القانون والإجراءات الإدارية....وعليه يجب التمييز بين نشاطات القطاع غير الرسمي والنشاطات التي يحتويها الاقتصادي الخفي ، ما أدّى إلى تحديد تعريف عملي جامع للتشغيل داخل القطاع غير الرسمي.

ط– المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (1998):

بالإضافة إلى التطرّق لموضوعات تخص حوادث العمل وقياس الدخل المتصل بالعمالة سواء حرة أو موظفة، الشيء الذي يساهم في قياس حجم التشغيل، صبّ الاهتمام الأكبر بحجم البطالة المقنعة أوضاع التشغيل بحيث تمّ مراجعة لمفاهيم التي تمس مجال القطاع غير الرسمي، ك "البطالة المقنعة" و "مردود العمل"، وعليه تبيّن أن القطاع غير الرسمي يمثل مقياسا لـ "البطالة المقنعة" والنقص في التشغيل رغم قول البعض بذلك قبل هذا الموعد.

ففي سنة 1982 تكلم المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العملفقط على نقص التشغيل (المرئي فقط) المتعلق أساسا بعامل الزمن (عمال مؤقتين أو عقود لأجل محدد)، بينما في 1998 تمّ التعرض لأشكال العمل غير المناسب أو غير الملائم للمؤهلات، العوائد وحتى لفترة النشاط[2].ولكن الحوار انطلق من جديد حول مفهومين حديثين "التشغيل غير الرسمي" و" الاقتصاد غير الرسمي" واللذان شكّلا محوران أساسيان في الندوة العالمية للعمل 2002 أين سمحت باقتراح تعاريف جديدة وتوصيات هامة أثناء المؤتمر العالمي لإحصائيي العمل في 2003.

ي–المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل(2003) (نشأة المفهوم الرسمية)

[1]HUSSMANNSRalf, actes du séminaires sur le secteur informel et la politique économique en Afrique subsaharienne, CERED, Bamako, 10 au 14 mars 1997 p 16.
[2] CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 06.

اهتم المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل بمؤشرات أسعار الاستهلاك ومجالات استخدامه.لكن أهم ما جاءت به الندوة هو اعتماد توسيع نطاق مفهوم "القطاع غير الرسمي" حيث تمّ إدماج بعض أنواع التشغيل المأجور الممارس خارج إطار مؤسسات "القطاع غير الرسمي" وتطور ذلك إلى مصطلح جديد هو "التشغيل غير الرسمي" أو "العمالة غير الرسمية" (L'emploi informel)[1]

وعليه يعود الفضل لهذا الاجتماع في ترجمة الأفكار التي كانت موجودة إلى مفاهيم عملية تسمح بجمع المعلومات والقياس، أين سمح هذا المفهوم بالتماشي مع مفهوم "الاقتصاد غير المرئي" بينما الاختلاف يبقى فيما يخص تقسيم الاقتصاد ومفهوم الإنتاج التجاري والإنتاج الذاتي وحول فضاء المؤسسة بالنسبة للعائلة.

ك– المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (2008)

كان من أهم محاور ندوة جوان 2008 "عمالة الأطفال" و "الاقتصاد غير الرسمي" والتوصل إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم "العمل"، حيث أصبح "التشغيل غير الرسمي" يعرف بخصائص المنصب المشغول (l'emploi occupé)[2] وبالتالي تميزه بـ:

- عدم التسجيل
- غياب أي عقد مبرم
- غياب الحماية الاجتماعية

وعليه ينطوي القطاع غير الرسمي ضمن مكوناته. فالتشغيل غير الرسمي يشمل "القطاع غير الرسمي" وكذلك "التشغيل غير المصرح به من طرف المؤسسات الرسمية".

2–1 استنتاجات:

لقد عمدت هذه المؤتمرات إلى إعطاء توجيهات تقنية مصادق عليها دوليا، وإبراز إحصاءات خاصة بتطور القطاع غير الرسمي ومن بعدها التشغيل غير الرسمي، والتي تعتبر كمراجع تسهل عمل الهيئات الإحصائية فيما يخص تطوير المفاهيم وترتيب أنواع طرق جمع المعلومات حول التشغيل غير الرسمي وتكييفها حسب طبيعة كل

[1] CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 07.

[2]CHARMES Jacques, Secteur informel, emploi informel, économie non observée: méthodes de mesure et d'estimation appliquées aux économies en transition. L'exemple de la Moldavie, CEEED, Versailles,2005 p 03.

بلد. كما سمحت بالتقليل من الفوارق في الإحصاءات بين مختلف الدول وبالتالي تحسين نمط المحاسبة العالمية للمعلومات.

وبصفة عامة استطاعت هذه الندوات أن تسمح باتخاذ موقف خاص عن طريق المكتب الدولي للعمل اتجاه المقاييس والمعايير التي تعنى بالعمل مشيرة إلى منع العمل الشاق وكذلك ضبط قرارات تحد من عمالة الأطفال بإبراز أهمية مفهوم "العمل المحترم". وقد سمح كل ذلك من ظهور انشغالات جديدة تمثلت في البحث في مجالات تخص مكان العمل وكذلك الخط الفاصل الذي يميز بين القطاع غير الرسمي والرسمي انتقالا فيما بعد إلى مفهوم التشغيل غير الرسمي.

ويبقى دائما من الصعب المصادقة على تعاريف موحدة وفق آفاق البحث المختلفة (إحصائية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية، ثقافية....)، لكن الجدير بالذكر هو التوصل إلى تحديد مفهوم اتفق الجميع بأنه يخدم التحليل في ميدان سوق العمل للدول النامية ألا وهو "التشغيل غير الرسمي".

2- إعادة صياغة المفهوم:

2-1 : صياغة أولية (القطاع غير الرسمي)

لم يكن (Hart .1973) الوحيد في هذا المجال ، بل هناك باحثين آخرين حاولوا تحديد هذا المفهوم و لو بصفة نسبيّة و غير شاملة أمثال (Lopez , Sethuraman , Lewis...) .حيث لا يعبّر التعريف الخاص و الوصفي لـ (Sethuraman)[1] عن مصدر القطاع غير الرّسمي،فحسب هذا الأخير أنّه يتكوّن من وحدات صغيرة تهتم بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات و أن هدفه الأساسي هو :

- خلق مناصب الشّغل لفائدة المشاركين في المؤسسة
- الحصول على عائد

حتّى و إن كانت هذه الوحدات محدودة رأس المال ، من حيث التّجهيزات و المؤهّلات التّقنية و حتّى اليد العاملة . إنّ هذا المفهوم هو مفهوم وظيفي لكن غير عملي .

كما أن الندوة العالميّة لإحصائي العمل في (GENEVE) ليوم 28 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 1987 خرجت بتقرير ميزت فيه القطاع غير الرّسمي :

[1] P. Bodson et P. Marteloy, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica, 1995 ,p 5

(كمجموعة نشاطات صغيرة مستقلّة تعتمد على العمّال المأجورين أو غير ذلك من أنواع العمل (أجر كافي أم لا) ، مستخدمين بطريقة تكاد تخلوا من أيّ تنظيم و من أيّ تقدّم تكنولوجي) . فالأولويّة الأساسيّة تعطى:

- لخلق مناصب الشغل

- الحصول على العائد (الرّبح)

حيث أنّ هذه النّشاطات تقوم دون موافقة رسميّة من طرف السلطات المعنيّة و تتهرّب من الميكانزمات الإداريّة الّتي تضمن احترام و مراعاة التّشريع الضريبي ، الأجر الأدنى و أمور مشابهة أخرى تخصّ المسائل الضريبيّة و شروط العمل (قانون العمل).

لتضيف الندوة الخامسة عشر لإحصائي العمل(1993)على أن هذا القطاع يمثل مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع و الخدمات هدفها خلق مناصب الشّغل و الحصول على عائد، هذه الوحدات تمثّل خصائص مؤسسات فرديّة تتميز بمستوى غير هام من التنظيم و سلّم مقيد للعمليّات.

إلا أن القطاع غير الرسمييحتوي على مؤسسات تمتاز ببعض المعايير الّتي تخصّ الحجم ، غياب المحاسبة و التّسجيل لدى إدارة الضرائب و صندوق الضمان الاجتماعي .إذ أنّه ليس هدف هذه النشاطات هو التخلّص من الإجراءات الضريبيّة و الاجتماعية أو مخالفة القانون فقط .

و قد بدأت اهتمامات الهيئات الإحصائيّة [1] الرّسميّة في العالم و في أوروبا خاصة حتّى سنوات الثمانينات. ففي 1986 قام L'INSEE بخطوة أولى نحو تقدير القطاع غير الرّسمي و أدخل المفهوم الكامل و سجّل هذا التّقييم في القانون الفرنسي يوم 27 جانفي 1987 كما أن EUROSTAT لم يشرع في تقدير و تقييم الاقتصاد الموازي إلاّ بعد ذلك بسنين .

إن التّعاريف السابقة للهيئات الدّولية تنتج مقاربتين تخصّ النّشاط غير الرّسمي :

- الأولى تخصّ النشاطات غير الرسميّة كمجموعة نشاطات ذات إنتاجيّة ضعيفة و عائد يخصّ السكان الفقراء غير المؤهلين مشتغلين بصفة غير رسميّة أو في حالة بطالة خفيّة[2].

- بينما الثانيّة فهي تخصّ " المؤسسة" الّتي توافق هذه النشاطات غير المصرّح بها .

[1] LAKJAA A. , Le travail informel , figure sociale à géométrie variable , le travail à domicile , DOC. CRASC, 1996,p 8

[2] Bernard Chantal , le chômage déguisé - Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne , thèse de doctorat d'état , sciences économiques (ParisI , 1975),407 p

و حتّى لو أنّ باحثين آخرين توصّلوا إلى اقتراح مفاهيم عملية أكثر تهتم خاصّة بالميزات التنظيميّة (سلّم نشاط الأجور ، تقص رأس المال ، دوران النّقود ، الإنتاج...) إلاّ أنّ البعض الآخر أكّد على دور وظيفة هذا القطاع في خلق الاندماج و الانسجام الاجتماعي من جهة و من جهة أخرى الاستقرار الاقتصادي، إلى حدّ أنّ العامل يعتقد أنّ العمل غير الرّسمي هو وسيلة و أداة نجدة و حماية.

و إن غاب التّرابط بين مختلف نشاطات القطاع غير الرّسمي (عدم الانسجام و التّنظيم، العشوائيّة، العفويّة) فهذا لا ينفي مدى تنامي هذا القطاع و تطوّره مع اقتصاد البلد الّذي يضعف فيه تحكّم السلطات العموميّة و هي بالتّالي تشكّل كيان هام يعرف بالقطاع غير الرّسمي .إن هذا القطاع لم يكن قد أخذ مكانه مثل اليوم فيبدوا أنّ J.Keiht. Hart لم يتكلّم عن قطاع بقدر ما عبر بعلميّة أكثر عن فرص غير رسميّة للحصول على العائد . و لكن هناك إجماع أنّ مفهوم القطاع غير الرّسمي أخذ مكانه بفضل تقرير كينيا ، رغم أنّ Hart يحدّد التّحليل على مستوى العائلات (فقر ، دخل ، النّشاط المتعدد ، الدخل المصرّح ، غير المصرّح...) و أنّ المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) يحدّده على مستوى الوحدة الاقتصادية ، و هو المعمول به من طرف الهيئات الدّوليّة الحكوميّة (إعادة تقسيم P.I.B، التخطيط...). و عليه فإن القطاع غير الرّسمي من المفاهيم القليلة إن لم تكن الوحيدة الّتي أخذتها منظمة دوليّة و الّذي اعتمده الباحثون و السياسيّون فيما بعد.

رغم أنّ هذا المفهوم قد يختلف من بلد لآخر ؛ في آسيا مثلا قد يستعمل خاصّة للتّعبير عن النشاطات الهامشيّة الّتي تمارس من طرف أفراد مستقلين عادة داخل الأحياء الفقيرة و دلك يرجع لأسباب تاريخيّة ، فالدّول الإفريقيّة الّتي كانت مستعمرة في مجملها جمعت بين نظام المؤسسات الغربي و حافظت على القطاع التّقليدي (حالة ثنائيّة اقتصاديّة).إن الهيئات الدوليّة مثل المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) و بعد اكتشافها و دراستها الخارجيّة لهذه النّشاطات التّقليدية أقرت حالة الثنائيّة الاقتصاديّة التي كانت في مرحلة الاستعمار ، و اقترحت بذلك مفهوم القطاع غير الرّسمي. هذا الاختلاف حسب الحالة الاجتماعيّة و الاقتصاديّة الذي أقرّه (BENKIRAN, 1989) .[1]

إذا كان مفهوم القطاع غير الرّسمي هو الّذي حصل على أكثر إجماع نظرا للمصدر الّذي أبرزه فإنّ هناك مصطلحات أخرى تعبّر عن نفس المعنى ، اد ميّز J.C WILLARD بين 20 مصطلح مماثل لمفهوم القطاع غير الرّسمي في سنة 1989 [2].لكن تعميم استعمال هذا المصطلح يعبّر عن طريقة جديدة للتّفكير حول النمو من

[1] ARCHAMBAULT.E et GREFFE.X, les économies non officielles, PARIS, la découverte, 1984 , p 243[1]
[2] LAUTIER. B. , « Economie non officielle , non déclarée , dissimulée , sous marine , parallèle , grise , marginale contre économie , invisible , illégale , non enregistrée , non observée , cachée , sous terraine , clandestine ,. secondaire duale, occulte , noire irrégulière , périphérique , de l'ombre informelle..... » dans, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994, pp 5-15

جهة و من ناحيّة أخرى عن احتياج حقيقي لفهم و احتواء ظاهرة اقتصاديّة و اجتماعيّة في حالة تطوّر دائم لا يمكن تناسيها أو عدم أخذها بعين الاعتبار .

فإذا كان القطاع غير الرّسمي يعبّر عن وسيلة للتهرب من الضغط الضريبي و التّكاليف الاجتماعية و الإجراءات الإداريّة داخل الدّول المتقدمة (Archambault et Greffe , 1984) الّتي تحاول جعله داخل إطار رسمي و تحديد مجالاته .فهو يمثّل خاصّة عند دوّل العالم الثالث اقتصاد شبه رأسمالي هدفه محاولة البقاء و العيش (Hugon , 1980) و هو بالتالي عامل هام للتنميّة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

هذا التطوّر الّذي عرفه هذا المفهوم بقدر ما يعبّر عن سلبيّات فهو يتميّز بروح الحريّة و التفتّح الشّخصي و هو وسيلة لتلبيّة حاجيات الإبداع ، الخلق ، و الطموح غير المتناهي –كلّها أشياء لا يفهمها عالم الاقتصاد**!**.

2-2: إعادة الصياغة (التشغيل غير الرسمي)

لقد شهد مفهوم "القطاع غير الرسمي" عدّة تناقضات في الأوساط الجامعية والفكرية لذا ظهر مفهوم "التشغيل غير الرسمي" سنة 2003 ليحوي جميع المناصب غير المحمية سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، ممّا جعله يلقي تقبلا واسعا في تحليل أسواق العمل للدول النامية.

أ- تعريفات:

إن التعريفات السابقة للقطاع غير الرسمي كانت مبنية حول خصائص المؤسسات ولا تتمركز حول علاقات العمل أو التحالفات المهنية.

إنّ "التشغيل غير الرسمي" كمفهوم لا يتوقف عند "القطاع غير الرسمي" بل يتعداه إلى المؤسسات المندمجة داخل القطاع الرسمي والتي يهدف إلى تطويرها والتقليل من تكاليفها. فالقطاع الرسمي يشغّل عمالا مؤقتين عن طريق الوكالات أحيانا دون تقديم عقود ثابتة، حيث نجد عدد من العمال المنزليين يتقاضون عائدا نقديا لقاء قيامهم بأعمال معينة.ففي سنة 2003، جاء المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاء ليوسّع مفهوم القطاع غير الرسمي أو بعبارة أصحّ لينشئ مفهوما جديدا أكثر شمولية ألا وهو "التشغيل غير الرسمي" حيث تمّ إدراج عدد من النشاطات المأجورة غير الرسمية الممارسة خارج إطار القطاع غير الرسمي.وعلى أساس هذا التعريف الجديد فإن "التشغيل غير الرسمي" يخص مجموعتين هامتين:

1) **مجموعة العمال المستقلين** [المستخدمين، العاملين لصالحهم الخاص، العمال العائليين بدون مقابل].

2) **الموظفين الذين يمارسون نشاطا غير رسمي**[موظفو المؤسسات داخل القطاع غير الرسمي، العمال الموسمين الذين يشتغلون لدى صاحب عمل ثابت، العمال داخل المنزل (ربآت البيوت) والعمال المؤقتين داخل القطاع الرسمي الذين لا يتمتعون بالحماية أو المزايا المتعلقة بالتشغيل الرسمي.

كما نجد فئة العمال المنزليين (عمال خارجون عن إطار المؤسسة معظمهم نساء)، الذين يشغلون عملا غير رسمي لكن لا يمكن تصنيفهم.

إن مصطلح "القطاع غير الرسمي" يأخذ مفهومه من وحدة الإنتاج كأداة للملاحظة على عكس مفهوم "التشغيل غير الرسمي" الذي يستشف مدلوله من الوظيفة في حدّ ذاتها كوحدة قياس للملاحظة.

ب– مكونات التشغيل غير الرّسمي:

إن "التشغيل غير الرسمي" يحتوي كل الوظائف غير الرسمية، سواء كانت تمارس داخل مؤسسات القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي أو لدى العائلات وذلك خلال فترة مرجعية معينة، يحتوي "التشغيل غير الرسمي" على الفئات التالية[1]:

- العاملين لصالحهم الخاص داخل مؤسساتهم في القطاع غير الرسمي.
- أرباب العمل لمؤسسات داخل القطاع غير الرسمي (مستخدمين)
- عاملين عائليين داخل المجال الأسري، داخل القطاعين الرسمي أو غير الرسمي
- أعضاء لتعاونيات إنتاج غير رسمية
- موظفين يمارسون وظائف غير رسمية سواء داخل القطاع الرسمي أو غير الرسمي أو العائلات (بمقابل)
- عاملين لصالحهم الخاص يقومون بإنتاج سلع ذاتيا (للاستهلاك النهائي داخل العائلة)

وعليه فإن التشغيل غير الرسمي يميّز الوظائف التالية خارج القطاع غير الرسمي وهي:

*الموظفين الذين يمارسون وظائف غير رسمية داخل مؤسسات القطاع الرسمي أو العاملين المنزليين المستخدمين من طرف العائلات بمقابل.

*العاملين العائليين داخل المجال الأسري في القطاع الرسمي

*العاملين لصالحهم الخاص الذين يقومون بإنتاج سلع للاستهلاك النهائي الذاتي داخل العائلة.

[1]Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique, Décembre 2007 p 12.

*مكونات القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي [1](Hussmans,2001)

نوع وحدة الإنتاج	مناصب حسب الحالة المهنية								
	أعضاء في تعاونيات إنتاجية		موظفون		عمال عائليين تساعد في المؤسسة العائلية	مستخدمين		عمال لصالحهم الخاص	
	رسمي	غ رسمي	رسمي	غ رسمي	غ رسمي	رسمي	غ رسمي	رسمي	غ رسمي
مؤسسات القطاع الرسمي	------ ------	////////// //////////	---- ---- -	2	1	----- ----- --	////////// /	----- ----- --	////////// //////
مؤسسات القطاع غ الرسمي*	////////// //////	8	7	6	5	////////// //////	4	////////// //////	3
العائلات **	//////////	//////////	---- --	10	////////// //////////	//////////	////////// /	//////////	9

/// وظائف (حسب التعريفات) لا توجد في نوع "وحدة إنتاج"

--- وظائف رسمية

وظائف غير رسمية

*حسب الندوة 15 لخبراء إحصاء العمل (عدا العائلات التي تستخدم عمال في المنزل بمقابل)

**عائلات لها إنتاج يستعمل بصورة نهائية (خاص) وعائلات تستخدم عمال في المنزل بمقابل

(1-6) (8-10) ⟵تشغيل غير رسمي

[1]NATIONS UNIES : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique,Décembre 2007 p 13.

(3-8) ⟵ التشغيل داخل القطاع غير الرسمي

(7) ⟵وظائف رسمية في مؤسسات القطاع غير الرسمي

(1-2-9-10) ⟵ التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي

ويعرف "التشغيل غير الرسمي" في الوقت الراهن بنفس خصائص العمل "المحترم" عدا عدم التسجيل وغياب أي عقد أو حماية.و يمثل الجدول التالي توضيحا شاملا لهذا المفهوم.

***مكونات التشغيل غير الرسمي [1](Schéma Hussmanns,2001)**

التشغيل			
غير الرسمي	**الرسمي**		
نشاطات غير رسمية في مؤسسات القطاع الرسمي	قطاع رسمي	رسمية	المؤسسة
قطاع غير رسمي	نشاطات رسمية في مؤسسات القطاع غير الرسمي	غير رسمية	

ويعبّر الجدول عن حقيقة تداخل التشغيل غير الرسمي مع القطاع غير الرسمي الذي يعتبر أحد وأهم مكوناته. بحيث أننا نجد نشاطات غير رسمية داخل القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى نشاطات رسمية داخل مؤسسات تنتمي لهذا القطاع.

ومن جهة مقابلة يرى وجود نشاطات رسمية داخل القطاع الرسمي وأخرى غير رسمية أيضا، مما يؤدي بنا إلى استساغة طريقة تهدف إلى مقارنة التشغيل غير الرسمي مع التشغيل داخل القطاع غير الرسمي أين يسمح لنا هذا بتمييز التشغيل غير المصرح داخل القطاع الرسمي، هذا الجزء الغائب في التعاريف والمفاهيم السابقة.

وبصورة عامة نجد:

****تشغيل غير رسمي داخل القطاع غير الرسمي:***

[1]CHARMES Jacques,Secteur informel, emploi informel, économie non observée: méthodes de mesure et d'estimation appliquées aux économies en transition. L'exemple de la Moldavie, CEEED, Versailles,2005 p 04.

- عمال أحرار: للصالح الخاص، مستخدمين، عمال عائليين
- مستخدمين وموظفين بمقابل داخل مؤسسات صغيرة (أقل من 5 عمال أو موظفين)

تشغيل غير رسمي داخل القطاع الرسمي:

- موظفين بمقابل ليس لهم حماية اجتماعية
- عمال في المنزل بمقابل ليس لهم حماية

إنّ البحوث حول فئة السكان النشطين تعتبر مصدرا جيدا للتقييم الكمي لحجم التشغيل غير الرسمي، فبداية من الثمانينات كان يتمّ قياس التشغيل في القطاع غير الرسمي على أساس بحوث مباشرة. وحتى لو أن المعطيات المتعلقة بالتشغيل داخل القطاع غير الرسمي متوفرة لدى العديد من الدول فإن التي لها علاقة بالتشغيل غير الرسمي ليست كذلك.

حيث توجد متغيرات خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار منها العمل الحر الذي يجب إضافته للتشغيل للحصول على السكان النشطين، هذه الأهمية التي يحتويها داخل التشغيل غير الرسمي تجعل من الصعوبة لتصنيف والتقسيم بين قطاع رسمي/غير رسمي، تشغيل رسمي/ غير رسمي.

III- أبعاد المفهوم

1- التيار العملي:

إن اكتشاف مفهوم "القطاع غير الرسمي" في البداية أوجد عدة صور غامضة وعليه ولمدة عشرين سنة (1970-1990) حمل هذا المصطلح عدة أوجه متناقضة أدت بالعديد من الإحصائيين والمنظمات الرسمية إلى إجراء بحوث ميدانية وإجراءات لقياس الظاهرة.وعليه إذا كان من الصعب المصادقة على تعريف موحد لـ "القطاع غير الرسمي" وفق آفاق البحث المختلفة (إحصائية، اقتصادية، اجتماعية أو قانونية)[1] فإن التعريف العملي لـ "القطاع غير الرسمي" الذي تمّ الاتفاق حوله خلال المؤتمر الخامس عشر لخبراء الإحصاء سنة 1993 يعتبر الأكثر وظيفية ليتأقلم مع الاعتبارات الوطنية التي تهتم بالتغيرات التي تمس طبيعة النشاطات وحجم المؤسسات أو رقم الأعمال....إلخ.

1-1: القطاع غير الرسمي حسب المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل الخامس عشر (1993):

ينص هذا التعريف على أن "القطاع غير الرسمي" يمثل مجموع الوحدات المنتجة للسلع والخدمات بهدف خلق مناصب شغل وجلب عوائد، هذه الوحدات تمثل خصائص مؤسسات فردية تتميّز بمستوى غير هام من التنظيم، سلم مقيد للعمليات مع عدم التفرقة بصورة واضحة بين العمل ورأس المال كعاملين مستقلين من عوامل الإنتاج. كما لا يمكن التمييز بين الممتلكات المهنية والعائلية، إن علاقات العمل إن وجدت فهي مبنية على التشغيل المؤقت، الروابط العائلية، الشخصية أو الاجتماعية.

إن النشاطات التي تمارس ليست بالضرورة تهدف للتهرب من الضرائب أو اشتراكات الحماية الاجتماعية .....أو التلاعب على القانون والإجراءات الإدارية، وعليه يجب عزل نشاطات القطاع غير الرسمي عن ممارسات الاقتصاد الخفي[2].

[1]KantéSoulèye, Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone: vers la promotion d'un travail décent, BIT ,Genève,2002 p 08.
[2]Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique,Décembre 2007 p 07.

أ- تحليل وتقييم:

تهدف التعاريف هذه إلى إعطاء التوجيهات التقنية الأولى المصادق عليها دوليا والتي يتم اعتمادها كمراجع تسهّل عمل الهيئات الإحصائية الوطنية فيما يخص تطوير المفاهيم وترتيب أنواع طرق جمع المعلومات حول القطاع غير الرسمي المناسبة لكل بلد.كما تعمل على التقليل من الفوارق حول الإحصائيات بين مختلف الدول وبالتالي تحسين مفهوم المحاسبة العالمية للمعلومات وعليه يتم تحديد المفهوم وربطه مع الإطار المفهومي للحسابات الوطنية.

لقد تمت بلورة هذا التعريف على أساس خصائص وحدات الإنتاج وليس حول الأشخاص أو مناصب الشغل، وباعتبار القطاع غير الرسمي جزءا من القطاع المؤسساتي للعائلات فإن عدد هام من هذه النشاطات قد يمارس في المنزل. ***وقد أخذ التعريف بمقاربتين[1] :***

- *مقاربة أوروبا، إفريقيا الفرنكفونية:* القطاع غير الرسمي يتكون من وحدات لا تحترم الإطار القانوني والإداري.
- *مقاربة أمريكا اللاتينية، آسيا وإفريقيا الأنقلوفونية:* القطاع غير الرسمي يمثل شكلا خاصا للإنتاج ويعرف حسب طريقة التنظيم وممارسة نشاطات هذه المؤسسات.

كما ميّزت الندوة الخامسة عشر حالات خاصة نبرزها في النقاط التالية:

- **نشاطات غير اقتصادية:** القطاع غير الرسمي يشمل نشاطات غير شرعية ومخفية.
- **إنتاج غير تجاري:** ويمثل الاستهلاك الذاتي النهائي
- **نشاطات زراعية:** تم إقصاؤها لأسباب تعذر جمع معلومات إحصائية
- **المناطق الريفية:** تم دمج المؤسسات الفردية الموجودة في هذه المناطق
- **الخدمات التقنية والمهنية:** تم دمجها رغم تمتع بعضها بمستوى تأهيل عال
- **عاملين خارج المؤسسة:** تم دمجهم من بينهم العمال المنزليين (Travailleurs à domicile)
- **نشاطات المنزل:** تركت حسب حالة كل بلد وحسب الإنتاج إذا كان تجاريا أم لا.

وخلاصة كل هذا أن التوجيهات مثلت القطاع غير الرسمي كوحدات غير متجانسة، ولذا اعتمدت تركيب المؤسسات على أساس خصائص مختلفة.

[1]HUSSMANNSRalf, actes du séminairesur le secteur informel et la politique économique en Afrique subsaharienne,CERED ,Bamako, 10 au 14 mars 1997 p 19.

2-1: معايير القطاع غير الرسمي

إنّ مختلف البحوث و الدّراسات الّتي تخصّ هّا الجانب تعتمد على ثلاثة معايير أساسيّة : الحجم ، الطابع غير القانوني ، نقص الكثافة الرّأسماليّة .و قد يكتفي بعضهم بمعيار واحد كما يقدّمه D.Thurnham[1]"عدّة محللين يعتبرون أنّ جوهر القطاع غير الرسمي يكمن في غياب الإطار التنظيمي" .بينما يهمل البعض الآخر هذا الجانب معتمدين على المعيارين الآخرين مثل : M. Todaro

أ- الطابع غير القانوني :

يدخل في إطار غير رسمي كلّ نشاط يمارس بصفة دائمة أو مؤقّتة من طرف أشخاص غير مقيّدين في الإحصائيّات الخاصّة بالتّشغيل (المؤسسة غير مسجّلة أيضا) . لكن هذا المفهوم يشمل أيضا خصائص أخرى منها : - القواعد الخاصّة بالحماية ، النظافة ...

- احترام حقوق العامل (الأجر الأدنى ، الحماية ، العطل...)

- التّصريح بالعمّال المأجورين لصندوق الضمان الاجتماعي

- دفع الضرائب و احترام الإجراءات الخاصّة بها .

و هنا يجب التّفريق بين أشخاص أو مؤسسات تتميّز "بالضّعف" و هي مهددّة بالغلق أمام الصعوبات الضريبيّة و المنافسة ، بحيث يبقى الطابع غير القانوني من أهم عوامل البقاء. (اختفاء بعض المهن و الحرف في تلمسان).

ب-نقص كثافة رأس المال :

و تتمثّل في نقص رأس المال (المادي) و اليد العاملة (عدد سنوات الدراسة ، التّأهيل المهني...).و لكن قد نجد بعض الأعمال الحرفيّة الّتي تدخل في إطار القطاع غير الرّسمي و الّتي تتطلّب تأهيلا حقيقيا. في هذه الحالة نجد نقص في رأس المال لكن هناك مستوى هام يخصّ التّأهيل المهني .

إنّ المعرفة المهنيّة للحرفي تكون أهم منه عند العامل داخل المصنع رغم أنّ الإنتاجيّة عند هذا الأخير تكون أكبر (استعمال الآلات الحديثة) (صناعة الأحذيّة في الجزائر لا زالت تأخذ طابعين تقليدي و حديث) .

[1] MORRISSON . C, pour une nouvelle définition du section informel, Revue d'économie du développement,3, 1992 ,pp 3

ج- الحجم :

إنّ كلّ الدراسات الميدانيّة تستثني من القطاع غير الرّسمي كلّ مؤسسة يزيد عدد عمّالها عن حجم معيّن (10 أفراد على الأكثر).هذا المعيار لا يشمل فقط العمّال المأجورين بل هناك أفراد غير مأجورين مساهمين في هذا العمل مثل :

- المساعدين العائليين
- المتربصين
- الأفراد الذين يعملون بصفة مؤقّتة أو لمرّة واحدة فقط (Tâcherons)
- صاحب المؤسسة

هناك أيضا نوع من الخلط ما بين العامل المستقل و المؤسسة الصغيرة ، حيث يجب التّمييز بين نشاط عائلي (لا يتطلّب مصاريف أخرى) و نشاط يستخدم فيه الشّخص عمّال مأجورين أو حتّى متربصين[1] (يتطلّب تكاليف و نفقات أخرى) و هو بالتالي ينتقل من التّشغيل الذاتي إلى المؤسسة الصغيرة .

3-1البحث عن معيار عملي :

أ- حجم المؤسسة :

هو معيار له أكثر قابليّة فالمؤسسة كمعيار تأتي لتدعم القطاع غير الرّسمي إذا اعتبرنا أنّها تشغل خمس (أو عشرة)[2] عمّال على الأكثر - حيث تعتبر هذه المجموعة (العمّال) الّتي تنتمي أفرادها إلى فئات مهنيّة خاصّة كجزء من القطاع غير الرّسمي و لهذا جاء البرنامج الجهوي لـ المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) حول التّشغيل في أمريكا الجنوبيّة (PREALC) بالتّعريف التالي :

"سوق العمل غير الرّسمي يتألّف من أفراد تقوم بنشاطات لمصلحتها الشّخصيّة و أفراد تعمل في مؤسسات صغيرة ، هدفها تأمين الخدمات للأشخاص الّذين يتميّزون بإنتاجيّة بسيطة -قليلة" [3].

[1] في بعض الأحيان فإنّ المتربص لا يكلّف أيّ شيء للحرفي الّذي يعمل على تلقينه المعرفة الحرفيّة .
[2] Sethuraman ,Le secteur urbain non structuré , revue internationale du travail BIT . Genève Vol.114, N°01, 1976
[3] P.BODSON et P.MARTELOY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica,1995, p 5.

من ما سبق يمكن القول أنّ تعريف القطاع غير الرّسمي (النشاط غير الرّسمي) حسب حجم المؤسسة يمكن استعماله في تحليل الإحصائيّات و الأبحاث الميدانيّة الخاصّة بالمؤسسات . و لكنه لا يساعد في التنظير أو التحليل. و يمكن القول بوجود تعريف لخصائص قطاع منافس ، بالإضافة إلى أنّ النظام الأساسي للمهنة هنا يستعمل كمعيار ثانوي مكمّل.

ب- معيار مستوى العائد :

مستوى العائد هو معيار من طبيعة أخرى و هو لا يرجع لخاصيّة المؤسسة أو النشاط و إنّما لخاصيّة الفرد ، و يمكن أن نجد هذه المؤشرات و المعطيات التي تخصّ هذا الموضوع في الأبحاث حول العائلات و ليس حول المؤسسات أو التشغيل .و بالتالي فنحن هنا بصدد التعرف على معيار يتعلّق أكثر بدراسة الحالة الاجتماعية للفرد عن دراسة القطاع غير الرّسمي ، حيث يجب عدم الخلط و التفريق بينهما .

جـ- عدم التّسجيل :

إنّ النشاطات غير المسجّلة هي جزء من القطاع غير الرّسمي فهي تتهرّب من القوانين و التنظيمات الرسميّة الّتي لها علاقة بالأجر الأدنى و خاصّة بالاشتراكات و التّعويضات الّتي تخصّ ميدان الصحّة و التّقاعد .

هذا المعيار عملي و هام في نفس الوقت ، فحسب J.Charmes[1] (أنّ عدم التّقييد و التسجيل لهذه النشاطات يعمل على جعل هذا المعيار كتعريف مستعمل بكثرة في الإحصائيّات. فمفهوم الاقتصاد غير المسجل يؤثر بشكل هام في كل الإحصائيات التي تعنى بالعمل و التّشغيل، و الّتي تؤثّر بصفة مباشرة على المحاسبة الوطنيّة ، و بالتالي فهو يعمل على إبراز النشاطات الخفيّة في البلدان المصنّعة خاصّة).و عليه جاءت الندوة الرابعة عشر لإحصائي العمل[2] للإشارة إلى التّعريفات المقترحة سابقا حول إعادة صياغة المفهوم .

إنّ التّفرقة بين "رسمي " و "غير رسمي" يمكن رؤيتها كحالة تجزئة و تقسيم لسوق العمل كما يصفه الكلاسيكيون الجدد (Néo-classiques) . حيث يوجد سوق ثنائي يتكوّن من قطاع محمي ، أين يستفيد الأجراء من امتيّازات اجتماعيّة ، و أين يطبّق فيه التّشريع الّذي يخصّ الأجر الأدنى .و من جهة أخرى ، هناك قطاع غير محمي لا تتوفّر فيه الخصائص السّابقة .

[1] Charmes .J , 1990 , Une revue critique des concepts , définition et recherches sur le secteur informel , in Salomé et Schawartz (éd.) 1990,pp 11-51

[2] أقيمت بمقر المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) سنة 1987 ، كما أنّ الندوة 15 (جانفي 1993) أقرت معيار "عدم التسجيل" كمعيار أساسي و محدد.

إنّ الامتيازات المتحصّل عليها في القطاع المحمي ، تعمل على تحديد حجم هذا القطاع (البطالة).و بالتالي هي تعمل (الامتيازات) على تراجع الطلب على العمل من القطاع المحمي إلى غير المحمي، و عليه فإنّ الأجر المتوازن الّذي يخصّ القطاع الأوّل (المحمي) قد يتحوّل و يصبح أجر أدنى للعيش .

د- المعيار المحاسبي :

هو مماثل للمعيار السابق و لكن قد يختلف عنه في بعض النتائج على مستوى الشّرح و التّفسير النظري . هذا المعيار يهتم بممارسة النشاط الدّاخلي و طريقة تنظيمه و لكنّه يتّفق مع المعيار السابق في أنّ اللّجوء لمحاسبة داخليّة حقيقيّة لا بدّ أن يصاحبه تسجيل رسمي . و يمكن القول أنّ هناك عمليّة تحوّل التّقسيم في سوق العمل .

هـ- التيّار المؤسساتي :

من جهة أخرى ، من المفيد ملاحظة و معرفة ما جاء به Doeiringer، فهو يحللّ الثنائيّة (le dualisme) في سوق العمل في اقتصاديّات دوّل العالم الثالث بنفس الكيفيّة الثنائيّة لدى اقتصاديّات الدوّل المصنّعة : (لا بدّ على الخصوص من التّفرقة بين مناصب الشّغل (فرص) التي تخصّ القطاع غير الرّسمي و الّتي تتمثّل في حريّة النشاط (سهولة الممارسة) و تقسيم العمل – و من جهة ثانيّة بين مناصب الشّغل المحميّة بسوق العمل الدّاخلي للقطاع الرّسمي . هذا التّمييز الضروري لفهم و ربط التّشغيل و الإنتاجيّة...).

هنا يحاول Doeiringer تطبيق مفهوم الثنائيّة حول اقتصاديّات الدول الناميّة (هذا المفهوم الذّي أعدّه هو و Piore حول اقتصاديّات الدوّل المصنعة)كون سوق العمل يتألّف من قطاع أوّلي و آخر ثانوي (مناصب شغل جيدة و أخرى غير جيدة) . إن السوق الأوّلي يتكوّن من مؤسسات و يتواجد به سوق داخلي للعمل (وحدة إداريّة داخلها يتحدد عائد و توجيه العمل بمجموعة من القواعد و الإجراءات الإداريّة).

هذا التّطبيق المباشر في أسواق العمل لاقتصاديات دوّل العالم الثالث من حيث مفهوم السّوق الدّاخلي ، يعطينا نظرة و رؤية لمعيار آخر هام يميّز القطاع غير الرّسمي عن الرّسمي[1] .

و- سهولة الدّخول للقطاع غير الرّسمي :

رغم تنوّع مقاربات كلّ من أعمال المكتب الدّولي للعمل ، Fields وDoeringer و غيرهم إلاّ أنها تقدّم خطّ مشترك أساسي لتعريف القطاع غير الرّسمي و هو سهولة الدّخول لهذا القطاع[2] .إن ممارسة نشاط داخل هذا

[1] Fields (1990) يعتبر هذاالمعيار كمعيار محدد و مؤثّر .

[2] (J.Charmes, 1987) يعتبر هذا المعيار كعامل هام للنزوح الرّيفي

القطاع لا تأبه بصورة واضحة بالصعوبات و التّنظيمات الخارجيّة و هذا يعبر عن ميزة خاصّة بنشاطات هذا القطاع .اد يعتبر هذا المعيار كثابت من الثوابت الّتي اعتمدت عليها المنظّمات الدوليّة في تحليلاتها خلال السّبعينات و حتّى منتصف الثمانينات .و ذلك لاعتقاد أنّ الفائض من اليد العاملة الّذي يأتي من الرّيف يلجأ إلى النشاطات غير الرسميّة غير أنّ القطاع غير الرّسمي لا يتكوّن من النازحين فقط. و قد نجد بعض الصعوبة الّتي تعوق دون الدّخول لهذا القطاع ، يمكن تصنيفها إلى نوعين :

1–و– حواجز ماليّة:(رأس المال،الوسائل الماديّة)و هي متفاوتة بين المستخدمين و الأجراء و المتربصين .

2–و– الحواجز غير الماليّة : إنّ أهم ما يميّز هذه الأخيرة لا يمكن للاقتصاديين إدارته و تعتبر الدّراسة الأنثربولوجيّة ذات أهميّة في إلقاء الضّوء على هذه الصّعوبات : منها مثلا :

* وجود الطبقات الشّعبيّة (Les castes): تمثّل عامل هام لتشابك مركّب لطبقات المجتمع و هي تلعب دور هام في منع أو السماح ببعض النشاطات غير الرّسميّة .

* الصعوبات الناتجة عن الانتماء العرقي

* الدين :كذلك يعتبر عامل مهم باشتراكه مع عوامل أخرى كالانتماء الجغرافي، القومي ...الخ.

* عامل التّأهيل (فرق بين الشهادات و التّأهيل أو الكفاءة)

إنّ الدراسات الّتي قام بها المكتب الدّولي للعمل حاولت احتواء و فهم هذه الظاهرة على مستوى التّشغيل و العائد .بينماساهمتالتحليلات الثنائيّة لـ Ranis, Jorgensen , Lewis في إبراز هذا القطاع الّذي عمل على امتصاص فائض اليد العاملة البطالة النازحة .هذا الامر سمح بإعطاء أكثر اهتمام للبحث في هذا القطاع، و اتجاه هذه الدّراسات نحو تيارين هامّين : هما تيار الثنائيّة و التيّار الوظيفي.

4–1: أبعاد التيار العملي:

إن هذا التعريف العملي يخص جانب من التشغيل غير الرسمي وهو القطاع غير الرسمي لأنّه يتكلم عن خصائص الوحدة الاقتصادية وليس الفرد[1].

Le secteur informel , un concept contesté , Tiers monde N°112,pp 855-875

[1]CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 07.

يهدف أصحاب هذا التيار إلى اعتماد معايير عملية تقوم بدمج القطاع غير الرسمي كوحدات إنتاج حسب تعاريف وتصنيفات يحتويها نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة ضمن القطاع المؤسساتي للعائلات كمؤسسات فردية[1].إن هذه الأخيرة تختلف عن الشركات وأشباه الشركات على أساس التنظيم القانوني والمجال المحاسبي حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج السلع والخدمات المسوقة والمرتبطة بقطاع العائلات، فهي مؤسسات يعمل أصحابها بصفة فردية وأنها تستخدم أشخاصا آخرين.

1- مؤسسات فردية (للحساب الخاص): هي مؤسسات لأشخاص تعمل لصالحها الخاص، وهي مسيّرة ذاتيا أو بمشاركة أفراد العائلة التي تستخدم عاملين عائليين وموظفين آخرين بصورة مؤقتة.

2- مؤسسات لمستخدمين غير رسميين: هي مؤسسات يكسبها أشخاص مستخدمين ويسيرونها لوحدهم أو بمشاركة مع أفراد العائلة أو مستخدمين بذلك موظفين بصورة دائمة.

وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي يتحدد مهما كان مكان العمل، الإمكانيات، وقت النشاط، نوع النشاط أساسي أو ثانوي، وذلك بغض النظر أيضا عن استخدام رأس مال ثابت أم لا، فهذه الوحدات تعمل في إطار ضيق لا يميّز بين قوة العمل ورأس المال كعاملين للإنتاج فلا نستطيع التفريق بين الممتلكات المهنية والفردية. إن أصحاب العمل (أرباب العمل) يستعملون مدخراتهم كرأس مال ويتحملون مسؤولياتهم كاملة حيث يتم استخدام مباني وسيارات لأغراض مهنية وعائلية في نفس الوقت.

ولأسباب عملية فإن هذه المؤسسات لا تخضع للتسجيل حسب التشريع الوطني (القانون الصناعي والتجاري، قانون الضرائب والحماية الاجتماعية، التشريع المهني....الخ).كما يمكن وصف هذه المؤسسات بصغر الحجم الذي هو أقل من مستوى معين للتشغيل[2]، بساطة التقنيات، يد عاملة خاصة وسلوك خاص اتجاه التسجيلات القانونية.

الفئة النشيطة داخل القطاع غير الرسمي:

تمس هذه الفئة كل شخص تحصل على عمل داخل وحدة من وحدات القطاع غير الرسمي سواء كان هذا النشاط رئيسيا أو ثانويا، إنّ هذا التسيير يسمح بتقسيم العاملين إلى فئة تعمل فقط داخل هذا القطاع وأخرى

[1]CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 21.

[2]Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique,Décembre 2007 p 09.

تعمل داخل القطاعين معا أي الرسمي وغير الرسمي[1]، كما تشكل فئة الأطفال الذين يشتغلون بهذا القطاع جزءا هاما لا يستهان به، وهذا عكس التشريعات الدولية للعمل ممّا يجعلنا نميّز هذه الفئة داخل هذا القطاع. كما يجب الإشارة إلى النشاطات العديدة التي قد يمارسها شخص واحد داخل هذا القطاع في نفس الوقت، ممّا يستوجب تصنيف هذه النشاطات حسب القطاعات الاقتصادية وحسب التفاصيل التالية:

- عدم إدراج النشاطات غير التجارية الموجهة للاستهلاك الذاتي النهائي داخل هذا القطاع (العمل داخل المنزل باستثناء العائلات التي تقوم بتشغيل أشخاص آخرين.
- تشمل هذه النشاطات المناطق الحضرية والريفية.
- عدم اعتماد النشاطات الزراعية البسيطة.
- اشتراك النشاطات المهنية والتقنية الحرة (طبيب، محامي، محاسب، مهندس.....)
- إدراج العاملين الخارجيين الذين يقدمون سلع وخدمات لنشاطات هذا القطاع (من بينهم أفراد العائلة أو أشخاص داخل المنزل التي تقدم خدمات منزلية بمقابل...)

لقد أعطى هذا التيار بعدا حقيقيا لقياس حجم القطاع غير الرسمي الذي هو في تزايد مستمر بوصفه مسّ فئات أخرى كالشباب ذوي الشهادات والمتخرجين من النظام التربوي.

إن المعايير المقدمة هي عملية وهي تتماشى مع الخصائص الهيكلية والوظيفية للقطاع غير الرسمي[2]، فهي تعمل على تبيان أهم التحولات التي تخص الطبقة النشيطة وعلاقتها بمدى قدرة أو عدم قدرة الدولة في تطبيق الإجراءات والقوانين، كما أن "العمل الحر" "التشغيل الذاتي" "المؤسسات الصغيرة" مفاهيم خاصة بهذه المعايير.

لكن عدم التجانس داخل القطاع غير الرسمي أدى إلى الاهتمام بالبحوث التي تخص العائلات (تحديد نشاطات العائلات، العمل المنزلي، تعدد النشاطات...) لأن التي تخص المؤسسات تعتبر غير كاملة (عدم تحديد التفرعات، والنشاطات التي تؤمن تحويلات للقطاع الرسمي)[3].

وعليه فإن التعريفات السابقة تعتمد على خصائص مؤسسات لا تهتم بعلاقات العمل حيث مفهوم عدم الرسمية يجد مدلوله حتى داخل القطاع الرسمي.

[1]KantéSoulèye, Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone: vers la promotion d'un travail décent, BIT ,Genève,2002 p 14.

[2]CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 05.

[3]OCDE,L'emploi informel Promouvoir la transition vers une économie salariée,2004 p 07.

إن الدول تعتمد هذا التعريف بشيء من المرونة،كما أن مسألة فصل قطاع الزراعة عن القطاع غير الرسمي يمثل موضوعا يخص تقدير كل بلد. إلاّ أن هذه التعاريف تبقى وأنها لا تعبّر عن العلاقات المتداخلة داخل النظام الاقتصادي، لأنها تلصق دائما بالقطاع الرسمي أو تحاول شرح خصائص قلما توجد كاملة في مؤسسة واحدة[1].

2- تيار الثنائية:

2-1: عموميات:

لقد استمد التحليل الثنائي مادته من تقسيم القطاع الاقتصادي إلى نشاطات حديثة وأخرى تقليدية. فإذا كان (HART,1972.) له الفضل الأول في التفرقة بين نشاطات اقتصادية رسمية (العمل المأجور) وأخرى غير رسمية (التشغيل الذاتي) فإن باحثين قبل ذلك أشاورا إلى ثنائية قطاعية تشمل قطاع تقليدي وآخر حديث منهم(Singe,1970)(Fei ;1961)(Lewis,1954) (Boecke,1953) وبالموازاة مع K. Hart فقد أخذ كل من مفهومي "القطاع الرسمي" و "غير الرسمي" تسميات أخرى على غرار "القطاع المهيكل وغير المهيكل" لـ Weeks, Adair "القطاع العلوي والسفلي" لـ Santos"اقتصاد البازار والمؤسسات" لـ Geertz، "القطاع المنظم وغير المنظم" لـ BIT "النشاط الانتقالي والنشاط الحديث" لـ Penouil, Lachaud، "الإنتاج التجاري الصغير والقطاع الرأسمالي" Hugon، "الاقتصاد الشعبي الحضري" لـ Bugnicourt[2]..

ولتعريف القطاع غير الرسمي فإن هذا التيار يعتمد على إيجاد المعايير والخصائص التي تميّزه على غرار ما قام به Hart (الخصائص السابقة الذكر – تقرير كينيا- 1972)، أو Sethmaman الذي أعطى شروطا الانتماء كما يلي[3]:

- استخدام 10 أشخاص على الأكثر في المؤسسة
- عدم تطبيق القواعد القانونية والإدارية
- استخدام المساعدين العائلين
- غياب توقيت الأيام ثابتة للعمل
- غياب قروض مؤسساتية

[1]LUBELL .H , Le secteur informel dans les années 80 et 90,OCDE, Paris, 1991 p 22.

[2] SIDHOM Hamadi ,Les nouvelles orientations des stratégies de développement : le développement par les petits métiers en Tunisie, Université de la Manouba, Ecole Supérieure de Commerce de Tunis p 02 .

[3]MENI Malikwisha, "L'importance du secteur informel en RDC",Bulletin de l'ANSD, volume 1,Kinshasa ,Décembre 2000.p 04.

- تكوين مدرسي يقل عن 6 سنوات دراسة
- في بعض الأحيان غياب الطاقة الميكانيكية والكهربائية
- خاصية التنقل والظرفية لهذه النشاطات

وبغض النظر عن شروط النموذج التنافسي التي قامت عليه هذه التعاريف فإنّها سلطت الضوء على العديد من أشكال الثنائية: ثنائية تكنولوجية، ثنائية تنظيمية، ثنائية مؤسسية.....إلخ.

إنّ أهم الأعمال الّتي تلت تمثّلت في البحث و الاكتشاف لعدّة مقاييس تحدد أهم الخصائص الّتي تميّز القطاع غير الرّسمي لهذه النشاطات ، أين كلّ باحث أراد التّركيز على بعضها دون الآخر. (Le système de repérage)[1].حيث اهتمّ Hart بالطابع غير الرّسمي لهذه النشاطات ، Mazumdar بمجال الحماية الاجتماعيّة بينما Weeks بمنافسة الأسواق .

و لتبيان مدى تنوّع هذه المقاييس فإنّ B.Lautier قدّم خصائص مركبة للقطاع غير الرّسمي :

- قيام هذا النشاط في وحدات صغيرة الحجم (أقل من 5 أو 10 عمال)
- غياب قانون رسمي ينظّم هذا النشاط
- مشاركة أفراد العائلة في القيّام بهذا النشاط
- أوقات و أيّام القيام بهذا النّشاط غير ثابتة
- مكان القيّام بهذا النّشاط غير ثابت مؤقّت و حتّى مخفي
- استعمال قليل أو منعدم للتيّار الكهربائي
- نشاط لا يعرف نظام القروض
- البيع يكون مباشرة نحو المستهلك في غالب الأحيان
- غياب التّجهيزات و الآلات الحديثة
- غياب أيّ معلومات تخصّ إنتاج هذه السّلع

[1] BOUNOUA C., Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde ,les cahiers du CREAD N°30. 1992,pp 91-107

- إعداد و تحضير المواد أو السّلع دون مراعاة القواعد الصحيّة
- أسعار السلع و الخدمات منخفضة
- اللّجوء للموارد المحليّة
- سهولة ممارسة هذه النشاطات
- غياب أيّ قانون ينظّم السوق
- إنتاجيّة ضعيفة
- غياب أيّ حماية اجتماعيّة
- الأجر المحصّل عليه هو أقل من الأجر الأدنى
- عدم استقرار العوائد المحصّل عليها
- إعادة البيع لبعض السلع عند إعادة تصليحها أو صيانتها ".

هذه الخصائص تبرز عدد هام من أنواع هذه النشاطات ، ما لا يقل عن 200 نشاط[1] .كما أن بعض المعايير غير متجانسة مع بعضها ، فيمكن وجود بعضها دون الآخر و ذلك حسب طبيعة النشاط و حتّى لو أنّ بعضها لا يعبّر عن حقيقة هذا القطاع ، الشيء الّذي أدّى إلى صعوبة وضع تعريف محدد للقطاع غير الرّسمي و الأمر الّذي أدّى إلى بروز عدّة تسميّات لهذا القطاع (المذكورة سابقا)[2] .و بعيدا عن مشكل تحديد المفهوم تبرز مشاكل منهجيّة من حيث عدم تجانس نشاطات هذا القطاع و جمعها لنفس الخصائص و الميزات[3] .

أ- تنوّع هذه النشاطات :

إن نشاطات القطاع غير الرسمي تتمثل فيما يلي[4] :

1-أ- **أداء الخدمات** : و يمكن تقسيمها إلى خدمات شخصيّة و خدمات ماديّة .

---

[1] هذا العدد في إفريقيا (تقرير وقادوقو)

[2] J.C Willard ، ميز بين 20 مصطلح بديل لمفهوم (القطاع غير الرّسمي) المذكورة صفحة 31

[3] طرح هذا المشكل كلّ من:
(HUGON, MORICE, LACHAUD, NIHAN) - J.NIHAN, Le secteur non structuré, tiers monde N°82,1980, pp 262-277

[4] BOUNOUA C., Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde , CREAD N°30. 1992, pp 91-107.

* إنّ الخدمات المقدّمة في النّوع الأوّل يمكن استبدالها سواء ببدائل مادية كالآلات أو خدمات يمكن عدّها منزليّة أو بمثابة هواية .كما أن أهميّة هذه النشاطات متفاوتة حسب العوائد المحصّل عليها في إطار غياب سياسة اجتماعيّة للدّولة.

* أمّا النوع الثاني فيعتمد على وسائل ماديّة متفاوتة الأهميّة . إن ممارسة هذه النشاطات تصطدم بحواجز تبدو أكثر صعوبة و تتمثّل في التّأهيل الفنّي أو الحيازة على رأس مال أولي للانطلاق في هذا النشاط ، و رغم تفاوتها فإنّ العوائد المحصّلة هي أكبر من مثيلاتها في النّوع الأول.

2– أ – الوحدات الإنتاجيّة الصغيرة :

و يمكن تحديدها في تحويل المواد و السلع المسترجعة و الموجّهة لاستهلاك الأفراد ذوي الدّخل الضعيف و المتوسّط بالإضافة إلى الأعمال الحرفية و التي تتطلب رأس مال أدنى و تأهيل فني بالإضافة إلى محل ثابت ، كما أنّ احتياجاتها من المواد الأوليّة قد تأتي من القطاع الصناعي الرسمي، أو من التجار و الأسواق العامّة . وهي تتميّز بغياب اللّجوء لعمليّة القرض و تعتمد على الادخار أو المساعدة من الوسط العائلي. بينما العوائد المحصّل عليها فهي لتغطيّة تكاليف الإنتاج و ذلك لتعرّضها خاصّة للمنافسة الوطنيّة و الدّوليّة . و يرجع الفضل في بقاء هذه النشاطات في إطار المنافسة خاصّة إلى استخدام المتربّصين و المساعدين العائليين .كما نجد أشكالا أخرى تتمثّل في العمل داخل المنزل ، الصناعيين و التجار و عمال البناء ، و هم يمثّلون منتجين مستقلين في حالة شبه مأجورين.

3– أ – التّجارة و النّقل :

هذا النّوع من النشاط يعمل على نقل السلع المصنّعة و توجيهها للمشترين ، و يختص في تجارة التّجزئة التي تشمل البائعين المتجوّلين و المقيمين و حتّى أصحاب المحلاّت و قد تكون هذه السّلع حتّى من مصدر غير مشروعكالسرقة ،بالإضافة نشاطات أخرى تمسمجال النّقل المتعددة .

ب– عدم التجانس:

بالنظر إلى النشاطات الموجودة في القطاع غير الرسمي الذي تمثل عدة أوجه فقد تمّ الأخذ بأن القطاع يشمل خاصة وحدات الإنتاج للسلع والخدمات والنشاطات المعيشية المنزلية. فهي تشمل النشاطات الزراعية وقسم من النشاطات الحضرية (تجارة، نقل، خدمات، حرف، وحتى المؤسسة الصناعية الصغيرة...)

وقد صنفت الندوة الخامسة عشر لخبراء الإحصاء دلك فيثلاث فئات:

- أصحاب المؤسسات الصغيرة (بها موظفين) .
- أشخاص تعمل لصالحها الخاص (أحرار) .
- الموظفين مؤقتين كانوا أم دائمين (المساعدين العائليين، العمال المنزليين....).

*هذا دون نسيان تعدد النشاطات لبعض الفئات.

كما ينشأ تشابه بين بعض النشاطات –كالمنزلية والخاصة بالبيت– التجارة الصغيرة والمتنقلة– عمل الأطفال– الحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة...وقد يمسّ عدم التجانس حتى جانب القدرات والإمكانيات.فهناك عدد من أقسام هذا القطاع تعبّر عن أكثر مرونة أي بإمكانها التطور وجلب عوائد ومناصب شغل دائمة عدد منها أصبح جزءا في القطاع الرسمي.

وحتى تكون المؤسسة الصغيرة قابلة للتطور والنمو فلا بد أن تتيح فائضا يستثمر كتراكم لرأس المال يؤمن إنتاجية المؤسسة.حيث ينص Rostow على وجود تحول تدريجي يؤدي إلى تطور ونمو بعض النشاطات فهناك مؤسسات صغيرة ذات نشاطات تفيد البقاء تعرف بأنها ثابتة وأخرى قابلة للتطور Lachaud[1].

إذن في هذه الظروف لا يمكن القول بإلغاء القطاع غير الرسمي وإنّما تحديد المؤسسات الصغيرة التي تهدف إلى التراكم والتي لها ميزة الإنتاجية وجلب العوائد.إنّ هذه المؤسسات تعمل على تغطية النقص الذي يعرفه القطاع الرسمي.

2-2 : من الثنائية إلى الثلاثية (ثنائية التشغيل غير الرسمي)

إن المقاربة الثنائية أخذت بعدا آخر وتركت المجال لمقاربة "ثلاثية" أين يمكن التمييز بين قطاع رأسمالي، قطاع غير رسمي وسيط وآخر غير رسمي يقيد البقاء على قيد الحياة[2](Hugon, fields...)

1) القطاع الرأسمالي الرسمي: يتميز هذا القطاع بإنتاجية عمل عالية ورواتب تعرف ارتفاعا يفوق إلى حدّ كبير دخل الكفاف، بالإضافة إلى الاستخدام المكثف لرؤوس الأموال وسهولة الحصول على الإئتمانات الرسمية.

[1] SIDHOM Hamadi ,Les nouvelles orientations des stratégies de développement : le développement par les petits métiers en Tunisie, Université de la Manouba, Ecole Supérieure de Commerce de Tunis p 03 .

[2] Nations Unies : Conseil économique et social,La pauvreté et le secteur informel, Bangkok, 29 novembre-1er décembre 2006 p 17.

2) القطاع غير الرسمي الوسيط: يمتاز هذا القطاع بإنتاجية جدية للعمل إيجابية، عرض عمل غير محدود أين يحدّد مستوى التشغيل على أساس الإنتاجية الجدية للعمل والراتب المدفوع، ورغم الاستعمال غير المكثف لرأس المال فإنّ هذا القطاع يمكنه تأمين التحول نحو القطاع الحديث، وبالتالي خلق تطور ديناميكي.

3) قطاع الكفاف (De subsistance) إنّ أهم ما يميّز هذا القطاع هو غياب حواجز للدخول فيه، أما مستوى العمالة فيحددها الطلب المحلي على السلع الرخيصة، وأن استخدام الأدوات البسيطة (ليس آلات) يشكل أحد عوامل الإنتاج في هذا القطاع.

وعليه نستنتج أن القطاع غير الرسمي يمثل حقا مجموع النشاطات الهامشية التي تفيد البقاء على قيد الحياة مع إنتاجية وعائد ضعيفين، أين لا يتمتع العاملون بأي حماية اجتماعية تحت تأثير ظروف صعبة. لكن ليس هذا هو الحال دائما ،فليس كل عمال هذا القطاع فقراء .إن غياب العمل داخل القطاع الرسمي جعل الأفراد يلجئون لهذا القطاع قصد محاربة حالة الفقر لكن هناك فئة قد نجحت في ذلك بل أبعد منهاد يفوق دخل بعضهم حتى عائد القطاع الرسمي.

إنّ عدم الرسمية مصطلح يستخدم لأنه يجمع حقائق مختلفة (حرف تقليدية، تجارة الشارع، تشغيل غير مصرح، المؤسسة الصغيرة، العمل المنزلي، الخدمات المتنوعة، النقل، التهريب.....دون نسيان القطاع غير الرسمي المالي.

وعليه يبقى مجال التفرقة أمرا مفروضا بين "القطاع غير الرسمي" و "الاقتصاد غير الرسمي"[1] حيث يعتبر الأول أحد المكونات الأربعة للثاني مع الاقتصاد الخفي. الاقتصاد غير المشروع. الإنتاج للاستعمال النهائي.

3-2: استنتاجات:

إنّ الثنائية شملت الفصل بين القطاعين في سوق السلع، السوق المالي، وكذا سوق العمل. حيث تأتي هذه الأخيرة لتفصل بين أعمال محمية وأخرى لا تعرف أي نوع من الحماية.

و يمكن القول أنّ التّحليل الثنائي الّذي يقسّم هذا القطاع إلى نشاطات غير مهيكلة حديثة و أخرى تقليديّة هو يهتم فقط بالنّوع الأوّل دون الثاني . فالتّحليل يتم برؤية رأسماليّة لنشاطات تعتبر غير ذلك .

إن الاقتصاد غير الرّسمي هو فعلا يعبّر عن نظام إنتاج و تبادل للسلع و الخدمات داخل إطار السوق. و لكن هذا النظام قد يتمثّل في أشكال عديدة لا يعرفها الاقتصاد الرّسمي (الإنتاج الذاتي، التبادل غير

[1] أنظر عنوان "الاقتصاد غير الرسمي" صفحة 09

النقدي ،...). كما أن عدم التجانس يؤدي بنا إلى إبراز نوعين من النشاطات، الأولى ثابتة تفيد البقاء وهي تخلق نتيجة أزمة اقتصادية تمارسها فئات تشغيل ذاتي (خاصة نساء وأطفال).

أما النوع الثاني فهي قابلة للنمو والتطور لها قدرة تشغيل أكبر، وعائد أعلى وتراكم رأس المال والتي ببعض هذه المزايا تقترب حتى من المؤسسات الرسمية.إن المقاربة الثنائية تسمح حقيقة بتعريف الظاهرة في مختلف أبعادها، وهي تبرز طرق بحث كمية تسمح بحصر مجال الظاهرة، لكنها من جهة أخرى لا تعترف بالبعد الاجتماعي للظاهرة التي يمثل جانبا هاما لا بد من استدراجه.

3- التيار الوظيفي:

3-1: تعريفات:

إن شرعية ممارسة النشاطات غير الرسمية هي "وظيفة" في نظر السوق[1]، كونها تلعب دور مؤشر استقرار، فهي لا تسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة لشريحة هامة من المجتمع وإنما هي تقوم بتعويض النقص الذي تعجز الدولة على تغطيته عن طريق أدوات التحكيم والتنظيم.

ويعبّر التيار الوظيفي عن مفاهيم تشمل عدد من الخصائص المتعلقة بواقع النشاطات التي يحتويها القطاعين -الرسمي وغير الرسمي- ومدى أهمية التداخل الموجود بينهما لأن الفئة التي تنشط داخل القطاع الثاني تلعب دورا احتياطي لليد العاملة بالنسبة للقطاع الأول حيث بإمكان العاملين اقتناء سلع وخدمات تسمح بإعادة إنتاج قوة العمل بأقل تكلفة. كما أنه يوجد عدد كبير من العاملين في القطاع الرسمي يعملون داخل القطاع الثاني (عمل ثانوي) وقد لوحظ هذا جليّا خاصة بعد "الصدمة النفطية".

إن التعريفات الوظيفية وضعت ضمن اهتماماتها العلاقة القائمة بين القطاعين غير المنفصلين، حيثيلعب الإنتاج التجاري البسيط دورا هاما في نموّ الرأسمالية وتحديد وجودها لاحتياجها لرأس مال الذي يمثل أساس التحليل، وعليه فإن القطاع غير الرسمي يعرف بأنّه خزان لعمالة يستفيد منها القطاع الرسمي عند الحاجة[2].

3-2: أبعاد التيار الوظيفي:

إن التيار الوظيفي يمثل رؤية جامعة للاقتصاد قاعدتها تمد بصلة للتحليل المنهجي الماركسي. فالاقتصاد الحضري بالنسبة لهذا التيار يتكون من سوق وحيد خاصيته الأساسية وجود علاقة تبادل غير

[1]DESERT Myriam, Le débat russe sur l'informel, Questions de recherche N° 17 Mai 2006 p 16.
[2]David Turnham /B. Salomé/ A.SCHWARZ/ Nouvelles approches du secteur informel OCDE, PARIS, 90. P15.

متكافئة بين المؤسسات المحلية في القطاع الحديث والمؤسسات غير المسجلة (غير الرسمية) فهناك نظرة غير إيجابية لأصحاب هذه المقاربة، حيث يمثل القطاع غير الرسمي احتياط فيما يخص العمالة اتجاه القطاع الأول (حيث احتياطي)، إلاّ أن لهذا التيار الفضل في إبراز جانب التداخل الموجود بين القطاعين أين تعتبر هنا المقاربة الثنائية للنيوكلاسيك مرفوضة. وعليه فإن Coringو Menierيقولان "إن إمكانية الاقتصاد الحضري الرأسمالي غير المتطور هو إعادة إنتاج أشكال أخرى للنشاطات الاقتصادية تحت وجود حدّة البطالة لإنتاج هيكلة عامة غير متجانسة، ولكن ذلك كله يتم بطرق متعددة لا ترمي قطعا إلى هيكلة ثنائية[1].

فالماركسية[2] التي تنعت هذا القطاع بـ "الإنتاج التجاري البسيط" ترى أن هذا القطاع وظيفته (هامشية) إبقاء وتطوير الرأسمالية. وعليه يمكن أن نستشف من هذه المقاربة التداخل الحاصل بين مجموع الوحدات الاقتصادية مما يسمح بتحديد المجالات التي تؤمن ديناميكية للنمو على المدى البعيد، وقد تم الإجماع على ان التحليل في هذا التيار مس مفهومين هامين هما الإنتاج التجاري البسيط و الهامشية .

أ–الإنتاج التجاري البسيط :

* و هو يمثّل شكل أو نمط منم أنماط الإنتاج شبه الرأسمالي داخل القطاع الحديث ، ممّا يسمح بتحويل القيمة من القطاع الأوّل نحو الثاني. في إطار هذا التّفكير[3] فإنّ المؤسسة الصغيرة هي في مواجهة الكبيرة و ميكانيزم السيطرة لهذه الأخيرةمما يحتم عليها اقتناء المواد الأوّليّة بأغلى الأسعار بسبب المنافسة .عن طريق هذا الميكانيزم الذي يتمثّل في تخفيض أسعار قوّة العمل فإنّ الوحدة الإنتاجيّة البسيطة تتمكّن من البقاء .

* بينما بالنسبة لـ (Claude De Miras)[4] فإنه فرّق بين المؤسسات أو الوحدات الّتي تنتج فائض في القيمة و بين الّتي تنتج فقط قوّة عمل ، و انّه في إطار السيطرة المذكورة سابقا و المنافسة فإنّ هناك وحدات قد تبقى و أخرى تحل ، و بالتالي فهي تقوم بوظيفتها على حسب رأس المال المتوفّر .

---

[1] SIDHOM Hamadi ,Les nouvelles orientations des stratégies de développement :
le développement par les petits métiers en Tunisie, Université de la Manouba, Ecole Supérieure de Commerce de Tunisp 08.

[2]MENI Malikwisha, “L'importance du secteur informel en RDC”,Bulletin de l’ANSD, volume 1,Kinshasa ,Décembre 2000.p 15.

[3] هذا التّفكير قام به BoseBOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107.

[4] Claude De Miras) في Côte d’ivoire و كذلك (LEBRUN بالنسبة لـ dakar) Sénégal (

* أمّا (P.HUGON) يعتبر هذه النشاطات الصغيرة كظاهرة أحدثها تطوّر الاقتصاد . إذ أنها تساهم في إعادة تشكيل الشبكة الاجتماعية و هي توجد في موقع وسط بين الدّولة و رأس المال في علاقتها مع القطاع الحديث ، لكن هذا لا ينفي وجود وحدات منزليّة تحت أشكال عديدة أين نجد أنّ العمل بها ليس ذو طابع تجاري .

و عليه يكون التّفكير في أنّ هذه النشاطات تلعب دور مكمّل أو مستقل أو منافس للقطاع الرّأسمالي الحديث . و يمكن القول أنّ للدّولة دورا هامّا في بقاء و تطوّر بعضها أو انعدام البعض الآخر .

ب– الهامشيّة :

يمثّل هذا المفهوم تهميش عدد من الأفراد من النظام السائد .و قد يمثّل بصفة خاصّة النازحين الذين ترفضهم الحياة المدنيّة .و عامّة فإنّ ذلك يفسّر بعدم قدرة نمط الإنتاج الرّأسمالي على امتصاص كلّ اليد العاملة الفائضة و الّتي هي في حالة بحث عن عمل .

إنّ الفئة المهمّشة تلعب دورا جيش صناعي احتياطي[1] تسمح بخلق توازن فيما يخصّ التشغيل و الأجور داخل القطاع الرّأسمالي الحديث . و بالتالي فإنّ القطاع الرّأسمالي يعتبر كمستقبل لهذه الفئة (نزوح ريفي ، نمو ديموغرافي ، سياسة التصنيع ...) .كلّها أسباب تشرح التّهميش ، نقص التّشغيل و تطوّر القطاع غير الرأسمالي (Salama etMathias) .بينما ينوّه البعض على عدم وجود هذا الدّور الوظيفي (Ikonikoff/Quijano/Sigal) بمعنى أنّ النازحين الجدد المرفوضين من طرف القطاع الرأسمالي، لا يمكن اعتبارها كاحتياط يمكن أن يساهم في عمليّة تراكم رأس المال. هذا الرفض يأتي من أنّ هذا المفهوم قد استعمل من طرف Marx في إطار خاص (مرحلةالتصنيع في أوروبا).

لكن تجارب و دراسات[2] في هذا الميدان بيّنت عدم وجود علاقة بين النزوح الريفي و نمو القطاع غير الرّأسمالي و رفض القول بأنّ هذا الأخير يعمل على توازن معدّل الأجور داخل القطاع الحديث.

إنّ وجود شريحة من المجتمع مرفوضة و مقبولة في نفس الوقت[3]، هذه الفئة الاحتياطيّة تصبح لها وظيفة بالنسبة لنمط الإنتاج الرّأسمالي في حالة إعادة إنتاج القوّة العاملة الّتي تتحمّلها الهيئات الغير رأسماليّة و هي القطاع غير الرّأسمالي، المنزلي ، الشبه الرّأسمالي ..."و عليه في هذه الحالة يكون لهذه الوحدات دور وظيفي بالنّسبة للقطاع

[1] BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107.

[2] دراسة أقيمت في كولومبيا من طرف (CASTANO/ HEMAS/SIERRA)

[3] دراسات مقتبسة من تجارب أقيمت في افريقيا (Freyssinet/A.Maire/C.Meillassoux)

الرّأسمالي بحيث أنّها تمنح بأقل تكلفة سلعا مأجورة في سوق الرأسمالي و تؤمّن بصفة مؤقّتة أو دائمة مناصب شغل"[1].و على العكس فإنّ هذه الفئة قد سمحت بخلق و إيجاد مناصب و نشاطات سمحت بتلبيّة حاجياتها على المستوى الثقافي و الاقتصادي .

هناك باحثين آخرين منهم Gerry[2] أكّدوا على الدّور الوظيفي بالنسبة لنمط الإنتاج و مدى عدم تجانس الأفراد الّتي تكوّن هذه الفئة و بالتالي معرفة علاقة كلّ منها بصفة مختلفة عن الأخرى بالنسبة لنمط الإنتاج الرّأسمالي. و ذلك لوجود عدّة أشكال تمثل قوّة العمل فيما يخصّ اقتصاديات الدّول الناميّة (المأجورين المباشرين ، الموسميين ، المؤقتين ، المخفيين ...) .

3-3 استنتاجات :

إنّ الاختلاف و عدم وجود اتفاق حول القوانين و المعايير الخاصّة بالدّور الوظيفي للقطاع الرّأسمالي ، يأتي خاصّة من عدم تجانس أشكال و أنماط الإنتاج ، هذه الأخيرة تعتبر معقدة و صعبة التّحليل. و أنّ التجارب و الدراسات بدت صعبة التّعميم و عليه قد تبرز العديد من المفارقات فيكون العائد الذي يأتي من القطاع غير الرسمي أحسن من الذي ينتجه القطاع الرسمي (مثل دولة الكونغو الديمقراطية) [3]رغم القول بان العائد في القطاع الأول يعمل على تقليص حجم العائد في القطاع الثاني ، دون نسيان وجود مؤشر عدم الرسمية داخل القطاع الرسمي العمومي أو الخاص على السواء .

و هناك عدّة تساؤلات تبقى تخصّ مثلا : إمكانية التراكم من طرف الحرفيين ، و هذا يبرز الحوار بين القول بتنامي القطاع الغير الرّأسمالي أو تقلّص هذا الأخير (Evolutif/ Involutif)، بالإضافة إلى معرفة مدى خلق هذا الأخير لمناصب الشّغل و مدى أهميّة العوائد و كيفيّة توزيعها .

و في الأخير فإن التساؤل الذي يبرز نفسه: ما هي الإستراتيجيات الّتي تقوم بها الدّولة ، المؤسسات الرّأسماليّة ، العمال ، ... في إطار القطاع الرّأسمالي الحديث و حتّى القطاع الغير رأسمالي.

[1]BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107
[2] GERRY .C., « la petite production marchande ou salariat déguisé » tiers monde, n° 82, 1980 ,pp 387-399
[3] MENI Malikwisha, "L'importance du secteur informel en RDC",Bulletin de l'ANSD, volume 1, Kinshasa ,Décembre 2000.p 16

IV – نماذج ونظريات

1- تفاؤل النماذج الأولى:

1-1نموذج (AW.Lewis, 1954)"النموالاقتصادي بعرض غير محدود لليد العاملة"

يعتبر من أهم النماذج الأولى على الإطلاق حيث مثّل ثنائية اقتصادية بين وسطين مختلفين الأول حضري والثاني ريفي[1]. حيث يقر LEWIS متفائلا باندماج النازحين من الريف في القطاع الحضري الحديث وذلك بصورة تدريجية، وعليه فقد ثمّنت هذه الفكرة مفهوم "الإجارة" الذي هو قابل للتطور عن طريق هذا النزوح من الريف نحو المدن[2]، إذ يكون هناك انتقال نحو الصناعة مقابل قطاع الزراعة الذي يتميّز بإنتاجية ضعيفة.

رغم هذا النقص الظاهر للعيان، إلاّ أنّ هذا النوع من النماذج (الجيل الأول) كان ذو فائدة، حيث لا بدّ من بداية لأي موضوع، وعليه كان بمثابة انطلاقة فعالة لجيل ثان من نماذج الثنائية التي تفصل بين قطاعين في سوق العمل، سوق السلع وكذلك السوق المالي[3]، وأين تجد المهن الصغيرة بعضا من مدلولها النظري، ومن ثمّ شكلت نشاطات هذا القطاع القطب المهمّش من المجتمع، نقص التشغيل، الفقر ومحاولة البقاء على قيد الحياة.

إنّ النظريات في هذه المرحلة التي خصّت سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية لم تتكلم عن القطاع غير الرسمي ولم تتحدث عن البطالة في المدن لكنها تعتبر الجيل الأول بصفتها نقطة انطلاق لنماذج لاحقة. حيث ينص أصحاب هذه المدرسة على أن القطاع غير الرسمي يحوي مجموعة نشاطات هامشية ليس لها أي علاقة بالقطاع الرسمي(Hart,1973, Lewis….).

1-2-نماذج الثنائيّة بدون قطاع غير رسمي:

تتمثّل في جيلثاني من النماذجعلى رأسهم(Todaro , 1969)الذييعين نسبة النزوح الريفي بنسبة الفارق الموجود بين العائد الذي يجلبه هدا النزوح نحو المدن مقابل المتحصل عليه في الوسط الريفي .و قد عبر (Haris et

[1]Brassard-Duperré.M,L'économie populaire solidaire, outil de reconstruction de la paix :le cas du Chili, CRDC , série N° 08,ISBN : 2-89251-270-0,Outaouais ,Décembre 2005 p 08.
[2]CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 02.
[3]MEJJATI ALAMI Rajaa ,Le secteur informel au Maroc : 1956 – 2004 p 425.

(Todaro , 1970) (Harberger, 1971) (Tidrick, 1975) و (Mincer, 1976) عن تصورات تحمل الخصائص التاليّة [1]:

- وجود نظامين للحصول على عائد (أجر) :

* أجر مفروض أعلى من مستوى التوازن في السوق داخل القطاع الحديث

* أجور توافق مستوى التوازن في السوق داخل قطاع الزراعة

- عمليّات النزوح الناتجة عن الفروق في العوائد (احتمال الزيادة في الأجور مقابل الحصول على عمل).

- بطالة حادّة و مستمرّة في المدن . هذا النّوع من النماذج (الجيل الثاني) حقق تقدّما هاما بالمقارنة مع سابقيه (الجيل الأول) . لكن النقص الّذي عرفته هذه النماذج يتمثّل في كون وجود داخل أسواق العمل للدّول الناميّة عمّال القطاع الحديث بالإضافة إلى البطّالين ، وجود آخر لفئة ثالثة من الأفراد تعمل في إطار غير محدد و غير معروف ، و الّتي أصبحت تسمّى فيما بعد تبعا لتقرير كينيا (1972) بفئة "القطاع غير الرّسمي".

2- اندماج القطاع غير الرسمي :

إنّ الاعتراف بوجود قطاع غير رسمي : حتى و إن كان بطريقة موجزة و وصفيّة فقط ، فإنّه مهم لأنّه نتيجة لذلك كان لا بدّ من إيجاد و تحديد مفاهيم و نماذج جديدة تحدد و تعرّف هذا القطاع . إن(1975) Fields من بين الّذين حققوا نجاحا في تقديم هذه النماذج ، دون نسيان Lopez (1970) و Mazumdar, (1976)أين سمحت هده الأخيرة بالتّمهيد لجيل رابع من النماذج .

2-1 نموذج Fields (1975) [2]

أ- خصائصه : تتمثّل خصائص القطاع غير الرّسمي حسب هذا النموذج ب :

- سهولة الحصول على نشاط بحيث أنّ كلّ فرد يريد ممارسة نشاط داخل هذا القطاع يمكنه إيجاد عمل ما يؤمن له عائد .

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995, p 9
[2] idem,p 10.

– إمكانيات حقيقيّة للبحث عن عمل مقابل عمل آخر : العاملون في القطاع غير الرّسمي لهم حظّ أكبر من العاملين في الزراعة للحصول على عمل داخل القطاع الرّسمي و لكن أقل حظ من البطالين المصرّح بهم و الّذين يمضون معظم وقتهم في البحث عن عمل .

– عوائد القطاع غير الرّسمي (المدني) أقل من العوائد المتحصّل عليها من الزراعة ، ممّا يؤدّي إلى إمكانيّة أكبر للبحث عن عمل خاص في القطاع الرّسمي .

* حسب Fields : إنّ سهولة الحصول على النشاط هي الّتي تعرّف القطاع غير الرّسمي في هذا النموذج ، و الخصائص الأخرى تعتبر ثانويّة في اقتصاديّات دوّل العالم الثالث ، كما أنّ حجم العوائد و المقارنة بينهما يتطلّب التّحقيق.

ب– نموذج (MAZUMDAR,1976)

لقد نصّ على وجود فئتان متمايزتان:

1) مجموعة من النازحين نحو القطاع غير الرسمي فقط، إذ أنها لا تبحث من خلال تحولها من الوسط الريفي نحو الحضري على الحصول على عائد كبير، إذ تكتفي بالمردود الذي ينتجه القطاع غير الرسمي.

2) مجموعة من النازحين نحو الوسط الحضري دون اللجوء للقطاع غير الرسمي، إذ تبقى هذه الأخيرة في حالة بطالة، لأن هدفها الدخول للقطاع الرسمي (تبقى في حالة انتظار).

ورغم وجود هذين النوعين إلا أنّ القسم الأول هو الغالب، وهذا يبيّن أن القطاع غير الرسمي يمثل ملجأ يتصف بالهامشية والفقر[1].

2–2–أ – مقارنة مع نماذج أخرى :

إنّ النماذج الّتي تهتم بالقطاع غير الرّسمي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع[2] و ذلك حسب: سهولة ممارسة نشاط في القطاع غير الرّسمي من جهة و من جهة أخرى : السلوك الخاص بالبحث عن عمل .

– **النوع الاوّل** : يقول بممارسة عمل داخل القطاع غير الرّسمي ، إذا لم يكن بالإمكان الحصول على عمل داخل القطاع غير الرّسمي . فالسلوك : هو الّذي يعتمد عليه النموذج الأوّل ، الّذي يتحدّث عنه (Lopez, 1970) .

[1]TURNHANN.D,SALOME.B, SCHWARZ.A, Nouvelles approches du secteur informel , OCDE, paris,90 p 14.

[2]P.BODSON, politiques d’appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995, p 11.

هذا الأخير يأخذ كنقطة انطلاق نموذج النزوح الرّيفي نحو المدن ل (Todaro, 1969) و يعممّه لتوسيعه إلى إمكانيّة القول بـ :(Les laissés pour compte) أن البحث عن عمل يكون في القطاع غير الرّسمي عوض الرسمي. حيث أنّ الفرد في هذا النموذج يبحث عن عمل في القطاع الحديث و يفشل في الحصول عليه فإنّه يتوجّه بصفة تلقائيّة نحو العمل في القطاع غير الرّسمي .

إن النقد الذي يمكن توجيهه لهذا النموذج هو أنّه يقصي فرضيا البطالة المدنيّة ، حيث أن البطالة و كما تعرّف في اقتصاديات الدوّل المصنعة ، كوضعيّة أو حالة عدم العمل و البحث عنه في آن واحد ، و هي نفسها التي توجد في مدن العالم الثالث و علينا أخذ ذلك بعين الاعتبار .

– **النوع الثاني**: من النماذج يتمثل في كون أنّ الأفراد الذين لا يتمكّنون من الحصول على عمل في القطاع الحديث لهم سلوك آخر يتمثل في ممارسة عمل غير رسمي لغاية أو حتّى وقت الحصول على عمل رسمي. فالنازح الذي يأتي من منطقة ريفيّة يواجه ثلاث حالات : تتمثل الأولى في إيجاد عمل داخل القطاع الحديث ، أمّا الثانيّة فهي الاستسلام للبطالة ، بينما الثالثة ممارسة نشاط (عمل) داخل القطاع غير الرّسمي .

نفس السلوك في نموذج Mazumdar , Lopez (1976) تابعه و أسس نموذج آخر إلا انه يمكن القول أنّ "البطالة" لم تعالج بصفة واقعية : حيث يعتبر أن العاملين المدنيين الّذين لهم عمل داخل القطاع غير الرّسمي ، لهم نفس الحظ للحصول على عمل داخل القطاع الرسمي كالبطالين الذين ليس لهم أيّ عمل . و هذا خطأ إلاّ إذا اعتبرنا أنّ للبطالين مؤهّلات مهنيّة أقل من الذين يمارسون عمل غير رسمي ، هؤلاء ليس لهم نفس الوقت و الإمكانيّة مثل البطالين للبحث عن عمل و بالتالي احتمال الحصول على عمل لديهم يكون أقل منه عند البطالين. و لهذا كان لا بدّ من وجود نوع ثالث من النماذج أين تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة في الفعاليّة الّتي تميّز عمليّة البحث عن العمل الّتي يقوم بها البطال .

– **النوع الثالث** : تتمثل قاعدة القرار في هذا النوع فيما يلي : (عدم ممارسة عمل في القطاع غير الرسمي إلاّ إذا كانت هذه العمليّة ذات عائد) .فالبحث عن عمل يكون أكثر فعاليّة بدون ممارسة عمل ، إلاّ إذا كان صاحب العمل في القطاع الحديث له ميل في اختيار عامل في القطاع غير الرسمي عن البطال . و منه ترتسم لنا ثلاث إمكانيات للاختيار:

– البقاء في الوسط الريفي دون أمل في الحصول على عمل داخل القطاع الحديث (الاكتفاء بالأجر الزراعي) .

– البحث عن عمل في المدينة في فترة البطالة ؛ أخذ عمل في القطاع الحديث و إلاّ البقاء في حالة البطالة .

– البحث عن عمل يكون مصاحب لممارسة نشاط غير رسمي مع احتمال أقل للحصول على العمل داخل القطاع الحديث في هذه الحالة عن حالة البطالة .

* بالتالي : يجب الحصول على عمل داخل القطاع الحديث إذا توفّر طبعا ، و لكن في حالة عدم توفّره هناك اللّجوء للقطاع غير الرّسمي(عائد القطاع غير الرسمي) .

ب . منطق هذه النماذج :

يتبع الاتجاه الأول و الثاني نموذج Haris-Todaro، بينما الثالث نموذج Fields (1975) الذي يمكن اعتباره كنموذج قاعدي و أساسي . و حتّى يمكن شرح منطق هذا النموذج تطرح بعض التساؤلات :

* لماذا البحث عن عمل في حين أنّنا نقوم بعمل داخل القطاع غير الرسمي و نحصل على عائد ، بينما البطال لا يحصل على أي عائد إلاّ ربّما من الآباء ، أو الأقارب . أو طرح السؤال بطريقة عكسيّة لماذا لا يقوم البطال بالبحث عن عمل في القطاع غير الرسمي طالما أنّه سيحصل علىعائد و طالما أنّه بدون عمل ؟

* **حسب Fields** : أنّه في حالة أنّ كلّ الأفراد يمارسون عمل داخل القطاع غير الرسمي، و يبحثون في نفس الوقت عن عمل في القطاع الرسمي فهذا يؤدي إلى انخفاض العائد الّذي يأتي من القطاع غير الرسمي (كثرة الطلب). و بالتالي يعمل هذا على تغيير السلوك إلى سلوك آخر ، حيث هنا يقوم البعض بالبحث عن عمل في القطاع الحديث بصورة ملحّة و هم في حالة بطالة .

–كما يبرز تساؤل آخر:كون لماذا يبقى بعض الأفراد في الميدان الزراعي رغم أنّ القطاع غير الرسمي يمنحهم عائد من جهة و من ناحيّة أخرى يسمح لهم بالبحث و الحصول على عمل في القطاع الحديث؟. هذه الإمكانية قد تكون منعدمة في حالة بقائهم في القطاع الزراعي ، و عليه يجب أن يمنحهم هذا القطاع تعويض عن ذلك (عائد أكبر من العائد في القطاع غير الرسمي) .

و كخلاصة: يمكن القول أنّ منطق هذه الاتجاهات الثلاث يتمثل في :

– العائد الأكثر أهميّة يتمثل في الأجر المباشر و الامتيازاتالاجتماعية داخل القطاع الرسمي.

– لأنّ إمكانية الحصول على عمل في القطاع الحديث هي أكثر قابليّة عند فئة البطالين منه عند العاملين في القطاع غير الرسمي ، و بصفة أقل منه عند العاملين في الزراعة فإنّ التعويض يكون أهم في القطاع الزراعي عنه في القطاع غير الرسمي و الذي يمثل عائد غير موجود في حالة البطالة المؤقتة .

- **صعوبات هذا النموذج** :

إنّ هذا النموذج القاعدي المقترح محفز بمنطقه و ترابطه.هناك بحوث عمليّة لحقت و توصّلت لمجموعة من الظواهر الّتي لا توافق هذا النموذج ، و حتّى Fields كان له وعي بذلك، الأمر الّذي أدّى به لمتابعة بحوثه و التوجه نحو جيل جديد رابع من النماذج .فمن أهم التجاوزات و المغالطات الّتي لا تؤيّد هذا النموذج :

*أن سهولة الحصول على نشاط داخل القطاع غير الرسمي هو توهّم فقط للذين لا يعرفون جيّدا هذا القطاع (Sinclair, 1987) .فالذين يريدون الدّخول في هذا القطاع للحصول على عائد يعرفون صعوبة ذلك . و منه بروز اختلال معيار " الوضعيّة" بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي .

* أن النتائج المرجوّة من العمل غير الرسمي من جهة و البطالة من جهة أخرى تعبّر بصفة واضحة عن الفرق بين حالة البطالة و حالة العمل داخل القطاع غير الرسمي .

* في غالب الأحيان ، العائد المحصّل عليه في القطاع الرسمي هو أكبر من العائد الّذي يأتي من القطاع غير الرسمي و لكن ليس بصورة مطلقة . فسلم العوائد متداخل بين القطاعين بصفة هامّة ، كما بيّنه (Webb, 1975) ، و بالتالي هذه الجاذبيّة نحو القطاع الرسمي قد تكون أقل ممّا يتصوّر.

* إنّ العائد المتحصّل عليه داخل القطاع غير الرسمي ليس بالضرورة أقل من العائد الّذي يأتي من الزراعة .

* بما أنّ العمال في القطاع غير الرسمي يبقون في هذا القطاع مدّة طويلة فإنّ فرضيّة غرفة الانتظار (salle d'attente) تعتبر خاطئة ، بحيث أنّ العامل في القطاع غير الرسمي يمارس نشاطه لوقت معيّن .

هذه الفترة تعتبر مؤقتة بحيث و بمجرد الحصول على عمل داخل القطاع الرسمي تنتهي هذا المرحلة. و عليه إذا لم يمثل القطاع غيرالرسمي هذه الفترة (فترة الانتظار) فإنّ هذا النموذج يفقد منطقه.

* إنّ الحصول على عمل رسمي لا يمر بالضرورة عبر القطاع غير الرسمي بل يمكن للنازح الريفي الحصول على هذا العمل دون ممارسة نشاط داخل القطاع غير الرسمي (لا ينعدم حظه في الحصول على عمل).

* الكثير من الأفراد يمارسون نشاط داخل القطاع غير الرسمي لأنّهم أرادوا و لم يكونوا مجبرين .

حسب النموذج القاعدي ، من بين العاملين الموجودين داخل القطاع غير الرسمي ، فئة رغبت في هذا العمل و أخرى لم ترغب .

– المجموعة الأولى تتمثل في النازحين الريفيين و القادمين الجدد لسوق العمل و الذين هم في عمليّة بحث عن عمل في القطاع الرسمي . أمّا الفئة الثانيّة فهي الّتي تتخلى عن العمل في القطاع غير الرسمي بمجرّد إيجاد عمل في القطاع الرسمي. و لكنها قد تبقى في القطاع غير الرسمي لمدّة طويلة لعدم وجود عمل في القطاع الآخر .

– الكثير من الأفراد الّذين لهم عمل غير رسمي ، لا يقومون بالبحث عن عمل في القطاع الرسمي و على العكس من ذلك ، فإنهم هاجروا و نزحوا نحو المدينة بهدف الحصول على عمل داخل القطاع غير الرسمي .

– وجود عدد هام من العاملين داخل القطاع غير الرسمي كان قد سبق لهم ممارسة عمل في القطاع الرسمي . لاحظ (Mazumdar, 1981) في ماليزيا تحول طلب العمل من القطاع الرسمي نحو غير الرسمي و الذي حدث بسبب النقص في عدد مناصب الشغل في القطاع الرسمي و هذا يناقض بصفة بارزة النموذج القاعدي .

- **إعادة شرح النتائج المحققة** : ماذا يحدث عند وجود صعوبات و مغالطات لأيّ نموذج ؟

يجب قياس مدى صحة هذه المغالطات و إذا لم يكن هذا كافيا ، فعلينا تعديل هذا النموذج الّذي هو بحاجة لفرضيّة إضافيّة (adhoc) و هذا ما يسمّى بالفاعليّةأو الواقعية في الابستمولوجيا .كما تعتبر إضافة الفرضيّة (adhoc) كتدخل أخير .– و مواجهة للنقد الذي عرفته نظريّة ردّ Fields بطريقة كلاسيكيّة حيث قام باختبار المغالطات السابقة ، و تصنيفها و حصّل على الوقائع و النتائج التاليّة (في 1990) :[1]

1– الحصول على بعض النشاطات قد يبدو سهل و لكنّه على العكس من ذلك .

2– العائد المتحصّل عليه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل من العائد الّذي يأتي من المؤسسات الكبيرة ، غير أنّه ليس الأقل ، حيث يتداخل التوزيعين للعائد بصفة غير منظمة

3– العائد المتحصّل عليه في المؤسسة الصغيرة، لا يقل عن العائد الذي يميّز الوسط الريفي التقليدي (الزراعة).

4– مجموعة كبيرة من الأفراد لها عمل في المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات الّتي هي غير مسجلة في صندوق الضمان الاجتماعي , هي تمارس هذا العمل لصالحها و ذلك بصفة مستمرّة (دائمة).

5– قد يحصل الريفيون على مناصب شغل داخل القطاع الرسمي بصفة أهم من أولائك الّذين يعملون في القطاع غير الرّسمي .

[1]P.BODSON, politiques d’appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995, p 16-17

6- عدد هام من العمال لهم منصب عمل داخل مؤسسة صغيرة أو نشاط مستقل يمارسه الفرد لأنّ له رغبة و إرادة لممارسته .

- حسبFields ، فانّه عند ملاحظة و تحليل هذه المغالطات و تكييفها فإنّها لا تتناقض و لا تتعارض مع جوهر نموذج النظريّة الأولى (نموذجFields 1975) ، و رغم ذلك هناك استثناء يعكس ما تقول به النماذج الأولى من أن النتائج المحققة بيّنت أنّ الأفراد يمارسون العمل في القطاع غير الرّسمي تحت تأثير "اختيار مقصود".

3- ثنائية القطاع غير الرسمي

3-1نموذج Fields (1990)

إن النماذج السابقة تبرز التشغيل غير الرسمي على انه شيء غير مرغوب فيه و أن السياسات تعمل على التخلص منه أو التقليل من انتشاره.لدا قام Fields بتعديل نموذجه بزيادة فرضيّة (يقول البعض أنّها بسيطة لكن فعالة)، محاولا عن طريق أبحاثه إبراز مفهوم العمل أو التشغيل غير الرسمي" الطوعي" .إن هذه الفرضيّة مستمدّة من بعض النتائج "من نوع أنثروبولوجي" توصّل إليها Fields من خلال دراسات نوعية قام بها في كوستاريكا و اندونيسيا .فمن الناذر إيجاد منظرين كلاسيكيين جدد لهم اهتمام بنتائج دراسات نوعية و خاصّة عند القيام بها بأنفسهم، و تتمثّل النتائج الأنثروبولوجيّة المتحصّل عليها في: [1]

- تنوّع النشاطات داخل القطاع غير الرّسمي
- الرغبة في ممارسة نشاطات (داخل القطاع غير الرّسمي) صعبة
- العلاقة الموجودة بين القطاع الرّسمي و القطاع غير الرّسمي تكمن في سوق العمل .

*من بين هذه النقاط يتبين لنا أن القطاع غير الرسمي يشتمل على مجموعة من النشاطات أقل ما يمكن القول عنها أنّها متنوّعة (تختلف عن بعضها البعض) . من بين هذه النشاطات هناك أعمال سهلة التّحقيق (البيع بالتجول) و أخرى صعبة (تقني ، حرفي مستقل...)و هذا ما يجعلنا نميّز بين قطاعين غير رسميين من حيث (سهولة و صعوبة الحصول على النشاط) .هذا التمييز يتأكّد حتّى من ناحيّة الرغبة في الحصول على عمل داخل القطاع غير الرّسمي رغم الصعوبة الّتي قد تعترض ذلك ، هذه الرغبة قد تنقل صاحبها حتّى من القطاع الرّسمي نحو القطاع غير الرّسمي . و يمكن تحديد مسار العديد من العاملين كما يلي :

[1]P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 17

– النزوح من الريف نحو المدينة أو الدّخول بصفة مباشرة في سوق العمل

– العمل داخل القطاع غير الرّسمي الأوّل (أين الحصول على نشاط يتم و يمارس بسهولة) أو البقاء في حالة بطالة ، أو العودة للقطاع غير الرّسمي الثاني (يتميّز بصعوبة الممارسة).

– و عليه فإنّ فرضيّة Fields تعمل على التمييز بين نوعين (فرعين) من القطاع غير الرسمي، الأوّل – سهل الممارسة – و الثاني صعب . و هي تسمح بشرح التساؤلات السابقة من حيث :

* العودة من القطاع الرسمي تكون نحو القطاع غير الرسمي أو الفرع الثاني منه (الصعب) .

* العائد يكون أكبر داخل القطاع غير الرّسمي في فرعه الثاني (الصعب) يكون أكبر من دخل الوسط الريفي .

* قد يكون هذا العائد أهم من العائد المتحصّل عليه حتّى في القطاع الرّسمي .

* و بالتالي هل يمكن القول أنّ Fields عالج بذلك و صحح النموذج بهذه الفرضيّة الجديدة .

- **مقاربات عدم الإنسجام :**

– يمكن ملاحظة عدم الترابط بين مختلف نماذج (الثنائيّة في سوق العمل) و ذلك في اقتصاد الدّول المصنّعة من جهة و من ناحيّة أخرى في اقتصاد الدّول الناميّة .

فيما يخصّ الاقتصاد الأوّل لاحظنا أنّ Piore (1970)و Doeiringer ميّزوا بين قطاع أوّلي و آخر ثانوي ، الشيء الّذي سمح بظهور فرضيّتهم المعروفة بالثنائيّة .ثمّ جاء Piore (1980) لإظهار بعض المغالطات و التساؤلات الّتي أدّت إلى التفريق داخل القطاع الاوّلي نفسه بين أوّلي أعلى (Primaire supérieur) و أوّلي أدنى (Primaire inférieure).

القطاع الأولي الذي أشار إليه كل من Piore وDoeiringer كان يطابق القطاع الرسمي الموجود في الدول المصنعة. بينما عند تحليلنا لسوق العمل في اقتصاديات الدول النامية بواسطة فرضية "الثنائية" فنحن بصدد ذكر ازدواجية أخرى داخل القطاع غير الرسمي و ليس داخل القطاع الرسمي.

هذا يبين أنه إذا كنا بحاجة لفرضيات تحلل اقتصاديات الدول المصنعة فلا يمكن تطبيقها مباشرة على اقتصاديات الدول النامية.

3-2: نموذج (TODARO, 1997)

يعتبر رؤية الأجيال الأولى كاريكاتورية (نقص التشغيل ليس شيء أزلي داخل قطاع الزراعة، بينما هو دائم في القطاع الحضري) فهو يوسّع مفهوم الثنائية داخل الوسط الحضري من قطاع حديث وقطاع غير رسمي انتقالي. هذا راجع لكون القطاع الحديث لا يمتص كل النازحين.

إنّ Todaro لم ينفي الثنائية تماما، إذ يعتمد مفهومه على المرحلة الانتقالية التي لها صلة بالقطاع غير الرسمي. إنّ الحركية ما بين هذا الأخير والقطاع الحديث هي هامشية ويبقى وأنّ اللجوء لأي قطاع منهما يتم بعد التكوين أو التخرج بطريقة مباشرة، فالمستوى الدراسي هو الذي يحدد سهولة الدخول لأي قطاع سواء كان الفرد نازحا أم غير ذلك (Legrand et Bocquier,98).

إنّ النازحين لا يجدون صعوبة في الاندماج داخل سوق العمل بينما الحضريين هم الذين قد يجدون صعوبات لورود القطاع الحديث (Baneyee et Bucci, 95)، إذن وعلى عكس النظرية الماركسية[1] التي تقر بالاستغلال الذي يتعرض له النازحون بصورة آلية في المدن، فإن Todaro يبين أن النزوح ليس له علاقة مباشرة مع مستوى الأجور والبطالة إذ أن هذين الأخيرين لهما علاقة فقط مع القطاع الحديث الذي يعتبر مجالا غير مفتوح تماما للنازحين، وعليه تظهر دوافع أخرى هي التي تعمل على جلب هؤلاء النازحين (Becker, 94)تتمثل في إيرادات القطاع غير الرسمي والعوائد التي تأتي من الاستهلاك العائلي. إن المدن لا تمثل سوق عمل فقط وإنما سوق استهلاك كذلك[2](Bacquier, Naudet, 96).

3-3: نموذج Ranis و Stewart (1999)

لقد تطرقنا أيضا لمفهوم الثنائية داخل القطاع غير الرسمي وقدموا نموذجا نظريا بمكونات تقليدية (ثابتة) عكس المكونات الحديثة (المتغيرة) الموجودة، كما حدّدوا علاقات الإنتاج الممكنة التي تجمع بين النوعين الحديثين في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

في هذه المقاربة: أكدا هل أن حجم كلا النوعين الحديث والتقليدي للقطاع غير الرسمي يحدد عل أساس النمو والتنظيم الذي يعرفه القطاع الرسمي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية، حيث لاحظا (في الفيليبين في سنوات الثمانينات) تطورا في النوع التقليدي وانخفاضا في الآخر وعلى عكس ذلك فقد اكتشفا تراجعا ف

[1] أنظر النموذج الماركسي ص69

[2]LUBELL .H , Le secteur informel dans les années 80 et 90,OCDE, Paris, 1991 p 19.

النوع التقليدي مقابل زيادة في الحديث في تايلاند وأرجعا ذلك لأداء الاقتصاد الكلي وكذلك لطبيعة تنظيم التشغيل الرسمي في تايلاند حيث له علاقة إنتاجية مع النوع الحديث للقطاع غير الرسمي.

لقد بين Stewart و Ranis تأثير التنمية الاقتصادية على التشغيل غير الرسمي، إذ يتضح بقاء وثبات التشغيل غير الرسمي الحديث وتطوره في حالة وجود تنمية حيث تبز العلاقة الإنتاجية بينه وبين التشغيل الرسمي. ومن جهة أخرى فإن التنمية قد تؤدي إلى زيادة القطب التقليدي أيضا حيث تبرز علاقة إنتاجية أخرى لكن خاصة مع العائلات (Carr et Chen, 2001)[1] ويعتبر نموذج Fields 2005 نموذجا مكملا لهذه النتائج.

4-3: نموذج Fields 2005

لقد استعمل Fields في سنة 2005 نموذج Harris- Todaro لتقييم عدد من السياسات العمومية اتجاه البطالة و"التشغيل غير الرسمي" وهي:

- خلق مناصب شغل في القطاع الحديث
- تحديد الأجور في القطاع الحديث
- التنمية الريفية

في هذا المجال يبيّن Fields أن تحديد الأجور في القطاع الحديث قد يؤدي إما إلى زيادة أو نقصان لحجم البطالة وذلك تماشيا مع درجة المرونة التي يتمتع بها الطلب على العمالة.

أما فيما يخص خلق مناصب شغل داخل هذا القطاع فإنّ ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة أيضا، عكس السياسة الأخيرة المتمثلة في تطبيق برنامج تنموي ريفي قد يساهم في الحد منها بصورة واضحة.

وبالمقابل فإن نماذج Harris – Todaro و Lewis[2] لهما رؤية متعارضة حول قضية السياسات العمومية، حيث يرى الأول أن الزيادة في حجم التشغيل الرسمي تنتج تراجعا في حجم التشغيل غير الرسمي بينما الرأي الثاني يقول بعكس ذلك، (أي الزيادة في حجم التشغيل الرسمي لا تتيح تراجعا في حجم التشغيل غير الرسمي)، لكن ذلك لا يشمل القطاع العمومي.وتبقى الميزة الإيجابية للنموذج الثاني أنه أعطى أهمية بالغة للتنمية الريفية حيث ينصّ Lewisعلى تأثير التنمية في اندماج الريفيين في التشغيل الرسمي في دول جنوب شرق آسيا.

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 75.

[2]Idem, p 70.

4- العمل الطوعي

4-1: نموذج Malony 2004 "العمل الطوعي"

يشبه هذا النموذج ما قام به Fields في عدة أوجه، ولكن يختلف معه في مجال الحماية الاجتماعية الرسمية التي يعتبرها كخاصية محددة بين التشغيلين الرسمي وغير الرسمي.إن الفرد الذي يعمل في إطار التشغيل الرسمي يتمتع بحماية له ولأسرته تجعل من أفرادها ليس لهم رغبة في ممارسة عمل رسمي.

كما نجد حالات مشابهة غير مشجعة على ذلك كعدم دفع مستحقات التقاعد وعدم الاكتراث بالمستقبل حيث يبقى الحاضر أهمّ، وعليه كلّما كانت الحماية الرسمية غير فعالة، كلما تقاعس الأفراد على الاشتراك فيها.إنّ كل هذا يجعل من Malony يشير إلى إعادة النظر في مفهوم "العمل المحترم" التي أقرته المنظمة الدولية للعمل[1] كونه يمثل العمل الذي تغطيه وتحميه هيئات العمل الرسمي، وهو يبرز معنى جديد يتمثل في "العمل الطوعي".

إن منظمة العمل الدولية (2002) تؤكد في قرارها على عدم تجانس النشاطات غير الرسمية مبيّنة عدم وجود علاقة أكيدة بين التشغيل غير الرسمي وظاهرة الفقر أو أن العمل الرسمي هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن الهروب من هذه الآفة، وهذا يعني بكل بساطة أنه يوجد عمال غير رسميين غير فقراء وآخرون معوزين في القطاع الرسمي، (أي الفئة الأولى لها دخل أكيد من الفئة الثانية)، إذن فليس عجبا أن يختار عدد من الأفراد التشغيل غير الرسمي بصورة إرادية وهذا ما يسمّى "بالعمل الطوعي"[2].

إنّ معظم المعلومات والمعطيات التي تخصّ "العمل الطوعي" مصدرها البحوث التي أجريت في أمريكا الجنوبية (كالبرازيل، الأرجنتين، والمكسيك)، وهي بلدان نامية لكن رائدة وهذا ما أكّده [3](Fields, 2005) الذي يقر بانتشار هذا المفهوم بصورة كبيرة في المكسيك لكن ذلك قد لا يصلح في الهند، بوليفيا أو كينيا[4].

إذن هناك علاقة وطيدة بين حجم العمل الطوعي ودرجة النمو الاقتصادي، حيث أنّ الدول الأكثر تطورا لها نظام فعال يخصّ التأمين على البطالة تشكل فيه حالة البطالة بديلا عن العمل الطوعي في حالة خسارة عمل رسمي. وبما أن التشغيل الطوعي يمثل مفهوما اختياريا فإن العامل يمكنه الحصول على عمل رسمي إذا أراد

[1] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 72.

[2] Idem, p 73.

[3] أنظر نموذج Fields 2005 ص65

[4] Idem, p 73.

وهذا غير مقبول إذا كان التشغيل الرسمي محدودا.أما البلدان الفقيرة فهي تمثل حجما كبيرا يحتويه التشغيل غير الرسمي، وعليه لا يمكن نفي العلاقة الموجودة بين التشغيل غير الرسمي وظاهرة الفقر وهنا يغيب مفهوم التشغيل الطوعي. ولحل هذه الإشكالية: يمكن القول بوجود ثنائية داخل القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

2-4: نموذج Hussmannus 2005:

لقد مثل Hussmannus جودة مناصب الشغل حسب تدريج معيّن، مشيرا إلى أن هناك تداخلا بين القطاعية الرسمي وغير الرسمي في ذلك.وعليه بإمكان العمال غير الرسميين والرسميين الحصول على عمل بنفس الجودة، كما أن كلاهما قد يقع تحت عتبة الفقر أو فوقها رغم أن الأفضلية لذوي القطاع الرسمي.

إن المساحة المشتركة بين القطاعين تشكل مستوى التشغيل الطوعي أو الإرادي (الشكل)

تمثيل حسب جودة مناصب الشغل الرسمية وغير الرسمية

جودة مناصب الشغل

-المصدر - KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l’emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009.

-في النقطة 1-2: العمال الرسميين وغير الرسميين يمكنهم الحصول على عمل بنفس الجودة

-في النقطة 1 العمال الرسميين وغير الرسميين هم تحت عتبة الفقر

-في النقطة 2 العمال الرسميين وغير الرسميين فوق عتبة الفقر

-إن المجال1-2 هي قلب الدراسة لEV، الذي له معايير(كسن العمل، عدد ساعات العمل.....).

5- نماذج أخرى:

1-5: عموميات حول المدارس – البنيوية- القانونية- الطفيلية:

كما عمدت مدارس أخرى منها المدرسة البنيوية [1](Castells et portes,1989 – Moser,78) على التركيز على جوانب أخرى باعتبارها للنشاطات غير الرسمية على أن لها علاقة مع التشغيل الرسمي وهي بمثابة وسيلة وطريقة تنتهجها المؤسسات الرسمية للتقليل من التكاليف، وعلى غرار ذلك فإن المدرسة القانونية (Légaliste)(Soto 1989,2000)[2] توضح دور ثقل التشريعات التنظيمية وتكاليف النشاط والعراقيل الإدارية التي يعرفها التشغيل الرسمي في دفع الأفراد للانتقال للتشغيل غير الرسمي بدل اللجوء للقطاع الرسمي، بينما تسلط المدرسة الطفيلية (Parasitaire)(Lewis,2004)[3] الضوء حول عدم مشروعية النشاطات غير الرسمية وهي بالتالي تقدمها كوسيلة غير عادلة تنافس التشغيل الرسمي، رغم العلاقة الموجودة بينهما.

إن المدرسة السابقة وهذه الأخيرة تختلفان تماما، فواحدة تشير إلى ثقل التنظيمات وتأثيرها أما الثانية فتبرز السلوك الطفيلي لرجال الأعمال داخل القطاع غير الرسمي. وعليه فإن السياسات التي تعتمد على تسهيل النشاط التعاقدي (la sous-traitance) عن طريق الإعفاء من أنواع من الضرائب كالضريبة على القيمة المضافة (TVA) تأخذ عدّة توجيهات، إذ يرى أصحاب الثنائية ذلك بصورة إيجابية أي أن لجوء رجال أعمال رسميين إلى القطاع غير الرسمي سيساهم إيجابيا في رفع أجور هذا القطاع وتحسين ظروفه.

أما الطفيليون فيعترضون على ذلك منتقدين في ذلك الاستفادة غير المنصفة للمؤسسات غير الرسمية من عدم مشروعيتها. وأخيرا فإن المدرسة البنيوية تعارض ذلك أيضا ولكن لأسباب أخرى تتمثل في إقامة هذه العلاقة التي تعتبر غير مشروعة بين القطاعين، إذ أن ذلك يعود سلبيا على العامل غير الرسمي ويبقيه في مكانه.

[1]JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R, Emploi, réduction de la pauvreté et développement : quoi de neuf ? , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 21.

[2]Idem, p 21.

[3]Idem, p 21.

2-5-أ- النموذج الماركسي:

يحاول هذا النموذج استدراج النقد السوسيوسياسي فيما يخصّ التحليل السياسي مبيّنا في ذلك أن الاقتصاد الرأسمالي هدفه تراكم الثروة لفائدة طبقة غالبة. إذ يبيّن أن هناك علاقة بين اقتصاديات الدول والاقتصاد الدولي أو بمعنى آخر تحديد مكانة لكل اقتصاد ضمن التقسيم الدولي للعمل، أي مرتبة تتحدد على أساس تسلسل هرمي للبنيات الاجتماعية التي في حدّ ذاتها تمثل توسعا للرّأسمالية [1](Balibar ,1990) ، ويمكن تمثيل ذلك بوجود هيمنة واستغلال دول المركز لدول المحيط (تنمية غير متوازنة بين الدول). إن نزوح الأفراد هو نتيجة التوزيع غير العادل للثروات والفوضى الاقتصادية، بالإضافة إلى الإعاقة التي تفرضها الحدود الجغرافية، وعليه فإن العائلات تقوم بالنزوح من أجل الحصول على عائد أكبر، الأمر الذي قد ينعدم لو كان هناك فرص اقتصادية محلية متوفرة.

ب- نموذج "التحفيز والتنفير"(Pull-Push)

يعتبر (Lee,1966)[2] أول من شرع في بلورة هذا النموذج الذي لا يهتم كثيرا بالعوامل الاقتصادية مثل نماذج الثنائية، إن هذه العوامل مندمجة داخل مجموعة محدّدات إيكولوجية، تاريخية، اجتماعية واقتصادية. بالإضافة إلى سوق التشغيل الحضري والإنتاجية داخل هذا الوسط، هناك عوامل أخرى مثل أزمات ضيق العيش الطويلة في الوسط الريفي التي لها صلة بالعوامل الطبيعية، الضغط الديمغرافي الذي تصاحبه إنتاجية ضعيفة والأخطاء التي قد تبرزها عملية الإنتاج. إن هذا النموذج يحاول دمج جميع الملاحظات داخل الوسط الحضري والريفي معا، ظنا بأنه الأقرب للحقيقة، وبصورة بسيطة إيجاد التوازن بين المحفزات والمنفرات.

ج- الكنزيين والنقديين:

لم يقدموا تحليلا للظاهرة لكنهمميزوا القطاع غير الرسمي بانه يتكون من رمل تختفي فيه الآثار المتعددة للرأسمالية، أي هناك شذوذ عن القواعد العامة وعدم مشروعية هذا القطاع.

حيث هناك تقسيم هذا القطاع من طرف السلطات العمومية من حيث الكتلة النقدية وسرعة دوران النقود.

[1]TURNHANN.D,SALOME.B, SCHWARZ.A, Nouvelles approches du secteur informel , OCDE, paris,90 p 20.

[2]BEN ZAKOUR Abderrahman et KRIA Farouk ,Le secteur informel en Tunisie : cadre réglementaire et pratique courante ,centre de développement de l'OCDE, doc no80,Novembre 1992 p 19.

6- استنتاجات:

بعدما كان الجدال قائما حول مدى تأثير التشغيل غير الرسمي على المجتمع، تحوّل في سنوات التسعينات إلى الاهتمام بأسباب هذا النوع من التشغيل عن طريق البحث في دوافع الأفراد و اختياراتهم للإطار غير الرسمي بشكل مقصود أم كونه راجع للتهميش الذي ينتجه القطاع الرسمي وبالتالي ظهور تقسيم لسوق العمل(أصحاب الثنائية) يبرز وجود سوقين وأن ذلك سببه العراقيل المفروضة في السوق الأولى(القانونيونLes(légalistes) (Soto,2000). .

فالأشخاص الذين يعملون في نشاطات غير رسمية يقارنون بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في التشغيلين الرسمي وغير الرسميو مدى أهمية العلاقة الإنتاجية التيتربطهماو إلى التداخل الموجود بينهماثم يأخذون القرار بالانضمام لأحدهما.. إلا أن الاختيار قد تمليهدوافع تتمثل في قيم نفسية واجتماعية (روح المؤسسة، مجال الحرية.....)و عوامل أخرى لها علاقة بتشوهات في التشريع أو عمليات الفساد"[1] وهذا عكس ما يروّج من أن العوامل الثقافية هي الدافع وراء التهرب التنظيمي والجبائي دون نسيان اثر التنميةوطبيعة تنظيم التشغيل الرسمي و علاقتهالإنتاجية مع النوع الحديث.

لدا برزت رؤية ثالثة تحمل الرّأيين معا حيث تصدّر (Fields,1990)أهم منظريها.اد يقر هدا الأخير [2] بوجود تقسيم داخل سوق العمل غير الرسمي الحضري للدول النامية، يسمّى القسم الأول بالطبقة العلياوالثاني بالطبقة السفلى و بالتالي نجد قطاعات تتميزبسهولة أو صعوبة الممارسة.فالدخول للفئة الأولى له علاقة مع ظروف وعوامل تعيق عمال الفئة الثانية، فالفئة العليا تشمل النوع المنافس للعمال النشيطين غير الرسميين الذين اختارواذلك بقصد.أمّا الطبقة الدنيا فتشمل أفراد عاشوا البطالة ولم يتحملوها من جهة ولم يستطيعوا الحصول على نشاطات أكثر إنتاجية لا في القطاع غير الرسمي ولا الرسمي. إنّ هذه الرؤية الفاصلة داخل القطاع غير الرسمي تبين وتبرز التقسيم التي يميّز التشغيل غير الرسمي من جهة داخل اقتصاديات الدول النامية و من جهة ثانية تنوع و عدم تجانس نشاطاته خاصة تلك التي تخص العمل المنزلي الذي يعد احد أهم مكوناته ممايجعل من استبدال التشغيل غير الرسمي بالرسمي محدودا حتى في مراحل النمو.

[1]Idem, p 78.

[2]Idem, p 22.

V– التشغيل غير الرسمي - أبعاد وامتدادات أخرى

1– أرقام ومعطيات أساسية حول التشغيل غير الرسمي

1-1: معطيات عامة حول التشغيل غير الرسمي (على المستوى الدولي)

أ– الحجم

إن التوجهات العالمية أبرزت سلوكا محفّزا لـ "التشغيل غير الرسمي" عبر مختلف مكوناته، حيث تتفاوت نسبة التشغيل غير الرسمي من قارة لأخرى ومن دولة لأخرى، إلاّ أن الميزة الأساسية هي تطور هذه النسبة عبر السنوات في معظم الدول النامية.

فإذا كانت الدول الإفريقية وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي تمثل أكبر حجم للتشغيل غير الرسمي بنسبة تفوق 90%في سنة 2000 حيث يعتبر هذا الأخير الملجأ والوسيلة الوحيدة لامتصاص اليد العاملة التي ينتجها النمو الديمغرافي، فإن دول أمريكا اللاتينية التي سجلت نسبة تفوق 54% سنة 1999، ودول آسيا الجنوبية وشرق جنوب آسيا التي فاقت نسب التشغيل غير الرسمي فيها 69% (الهند، اندونيسيا، باكستان) لا تقل أهمية عن ذلك[1].كما أن بعض البلدان شهدت تراجعا في مستوى حجم التشغيل غير الرسمي لا سيما دول آسيا الغربية (الصين وتايلاند) بصفتها تمثل اقتصاديات مائعة.

وقد سجلت دول شمال إفريقيا نسبة 47,3% بين سنوات 2000-2007 [2] مما يعكس حجم التشغيل غير الرسمي في هذه الدول من بينها الجزائر، حيث عرفت هذه الدول نموّا في بداية الثمانينات، لكن سرعان ما تضاعف مستوى التشغيل غير الرسمي فيها في أواخرها نظرا للأزمات الاقتصادية ثم مرحلة الإصلاحات الهيكلية، وحتى بعد ذلك حيث أدى التصنيع مثلا في تونس إلى نمو القطاع غير الرسمي الذي أصبح له علاقة إنتاجية مع القطاع الرسمي.

ب– التشغيل غير الرسمي حسب الحالة المهنية:

تختلف كل من نسبة العمل الحر ونسبة التوظيف في التشغيل غير الرسمي بين الدول إلا أن الملاحظ من الإحصائيات أن الأعمال الحرة تشكل نسبة لا بأس بها حيث شهد العالم تطوّر هذا النوع بصورة مستمرة من

[1]CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009 p36.
[2]Idem, p36.

سنوات السبعينات حتى التسعينات بنسب 22.5% من مجموع التشغيل خلال السبعينات، 26.8% خلال الثمانينات و 31,3% خلال التسعينات[1].

وعلى المستوى المحلي فقد شهدت دول شمال إفريقيا نفس التزايد ولو بسرعة أكبر 28,6% خلال التسعينات و 35,1% خلال سنوات 2000.[2]وهذا إن دل إنما يدل على تجسيد الأشخاص للأعمال الحرة التي تتميّز بالمرونة والحرية عكس العمل المأجور الذي يكون تحت قيود معينة.

وإذا كان العمل الحر ثابتا في الدول المتقدمة فهو في حالة غير جامدة في الدول النامية، قد يعرف الانخفاض والانتعاش في دول مائعة (الصين، سنغافورة، تايلاند)، شأنه في ذلك شأن دول أمريكا الجنوبية التي عرفت تطوّرا ثم تراجعا في التسعينات. وهذا راجع لتأثير النمو الاقتصادي من جهة والأزمات الاقتصادية التي تعصف بهذه الدول أحيانا.

ج– العائد في التشغيل غير الرسمي:

إن العوائد التي تأتي من التشغيل غير الرسمي متفاوتة تماما وهي بالتالي لا تمثل دائما الفقر والحاجة وعيش الكفاف. إذ أن عوائد رجال الأعمال الصغار في القطاع غير الرسمي تفوق الأجر الأدنى (Smig) أحيانا (4.3 مرة هذا الأجر في المغرب سنة 2003 و 19.9 مرة في تركيا–في مرحلة تضخم–)[3].

ويبقى هذا شيء نسبي إذ هناك خدمات يعرفها القطاع الرسمي تنعدم في القطاع الآخر كالحماية الاجتماعية، التقاعد....كما يجدر بالذكر وجود أعمال ثانوية أو متعددة لبعضهم تسمح لهؤلاء الأشخاص بمضاعفة رواتبهم. وقد نلاحظ أيضا أن هذه الفئة من رجال الأعمال تمثل فضاءا غير متجانس فهناك أفراد يعملون لصالحهم الخاص وآخرون مستخدمين صغار وهذا أمر لا بدّ من الإشارة إليه.

د– التشغيل غير الرسمي حسب الجنس :

لقد تطورت نسبة الأعمال الحرة عند النساء على المستوى الدولي من 25% سنوات السبعينات إلى أكثر من 40% في سنوات 2000[4]، إذ مثلت مشاركة المرأة في دول أمريكا اللاتينية ودول الساحل الإفريقي نسبة تفوق نسبة الرجال، كما أن الفرق كان بسيطا خلال التسعينات بين الجنسين في جنوب شرق آسيا وآسيا

[1]CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009 p39.
[2]Idem, p40.
[3]Idem, p48.
[4]CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009 p44.

الجنوبية.أمّا آسيا الغربية والتي تمثل عددا من الدول العربية فقد شكلت نسبة النساء ضمن التشغيل غير الرسمي رقما ضعيفا عدا بعض الدول كلبنان وتركيا التي فاقت بها نسبة النساء نسبة الرجال. وقد ينطبق الحال نفسه على دول شمال إفريقيا (43.3% نساء مقابل 49,3% رجال)[1].إن الملاحظ حتى بعد سنة 2000 في دول الساحل وأمريكا اللاتينية مساهمة النساء الهامة في التشغيل غير الرسمي حيث نجد النساء خاصة في الأعمال الحرة عكس دول شمال إفريقيا وغرب آسيا، وهذا يرجع لعوامل ثقافية واجتماعية بحتة لا تخص العمل غير الرسمي فقط وإنما العمل الرسمي كذلك.

وعلى المستوى العالمي نلاحظ تطور حصّة العمل الحر للنساء من مجموع العمل غير الرسمي النسوي من 23,7% سنوات 70 إلى 29 % سنوات 80 ثم إلى 32,2% سنوات 90.وقد مثل ذلك بالنسبة للجنسين معا: 22,5% في سنوات 70إلى 26,8% في سنوات 80 ثم إلى 31,3% في سنوات 90[2].

كما شهدت دول شمال إفريقيا تحولا فيما يخص النساء ودخولهم لسوق العمل خاصّة مصر والمغرب (من 16,1% إلى 41,1% في سنوات 2000) مقابل 19,2% إلى 35,1% عند الجنسين[3] لتبقى عدد من الدول الأخرى كالجزائر تمثل فئة النساء العاملات غير الرسميات خاصة في النشاطات المنزلية لاتصافها بخصائص تميز العنصر النسوي .

2-1: خصائص وميزات الجنس النسوي:

تحاول المرأة عن طريق العمل كسب لقمة العيش من جهة لكنها تسعى أيضا من خلال ذلك إلى البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع الذي تعيش فيه، وقد مثلت نسبة مشاركة المرأة داخل الفئة النشيطة 53% ما بين سنوات 1997 إلى 2007 (OIT ; 2008)[4].

أ-الدخل:حدد(Chen et Al, 2004) ترتيبا يخص الاقتصاد غير الرسمي حسب الدخل المتوسط:

- المستخدمين
- عمال للصالح الخاص
- الموظفون في مؤسسات غير رسمية

[1]Idem, p45.

[2]CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009 p47.

[3]Idem, p48.

[4]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009 p 94.

- موظفون آخرون مأجورون
- عاملين عن بعد (Télétravailleurs) –عمال منزليين –
- عمال عائليين بدون مقابل

لقد تبين أن النساء لهن دخل أقل من الرجال فيما يخص التشغيل غير الرسمي، كما يتمتعن بقابلية لمفهوم التشغيل غير الرسمي أكثر من الرجال وتمركز تواجدهن خاصة في الفئة السفلى(Fields).إنّ هذه القابلية تجعل منهن عاملات عائليات لا مستخدمات، فالنساء تنشط في أعمال لا يشغلها عادة الرجال ومن هنا يأتي الفارق في الدخل [1](Chen ,2006) مثلا: البيع بالتجول (يستعمل الرجال دراجات، عربات....أما النساء فعلى الأرض، أو في سلل أو حتى في المنزل....)

إن الفرق في الدخل بالنسبة لفئة النساء بين التشغيل غير الرسمي والرسمي هو أكبر منه عند الرجال (Chen,2004) ، قد تشارك عوامل أخرى في اتساعه كنقص التشغيل، خاصية العمل المؤقت، الموسمي، الأمراض..... هذا بالإضافة إلى التقاليد والأعراف والمعايير الاجتماعية (85 % من النساء في المغرب يطلبون الإذن من أزواجهم للخروج (البنك الدولي 2004))[2]التي تعارض نشاطات المرأة في خلق مؤسسة أو التعامل مع الرجال.... دون نسيان الصعوبة التي تجدها النساء في التوفيق بين العمل غير الرسمي والاعتناء بالبيت ورعاية العائلة.

ب– الحقوق:

إذا كانت مساعدة المرأة لزوجها في الميدان الزراعي تعتبر أمرا مفروضا مسلّما به، فإن هذه الأخيرة في العديد من الأحيان ليس لها أي حق في ملكية الأراضي (الديانة الهندية، أو التقاليد والأعراف....).

كما أن التقاليد والأعراف وحتى القوانين في عدد من الدول كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحدّد حتى نوع الأعمال التي قد تمارسها المرأة وربّما حتى ساعات العمل وظروف إنجازه (البنك الدولي، 2004)[3].

ويتجلى أيضا النقص في جانب حقوق المرأة حتى داخل العائلة إذ أنّ مشاركتها تبقى ناقصة وحتى منعدمة أحيانا في اتخاذ أي قرار داخل العائلة (Heintz et Pollins,2003)[4]، وتعتبر النشاطات غير الرسمية

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009 p 98
[2]Idem, p 99
[3]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009 p 99
[4]Idem, p 100.

(النسائية) تتحوّل من جيل لآخر بمقاييس ثقافية وعائلية داخل العائلة أو وسط مجموعات اجتماعية بطريقة وراثية (Chen et Al,2005) إذ تبقى المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية (Les institutions informelles) هي التي لها التأثير المباشر أو بصورة غير مباشرة على دور المرأة الاقتصادي.

ج– الحصول على الموارد:

1. التعليم والتكوين: تعتبر القراءة والكتابة والحساب أمورا أساسية للدخول لسوق العمل، فالنساء اللاتي يملكن هذا السلاح لهنّ حظ كبير في الدخول للقطاع الرسمي (Jutting et Al ,2008)[1] كما يمثل التكوين دافعا قويا في جعل المرأة تشغل نشاطات رسمية. إذ قد تبدأ هذه الأخيرة من أسفل السلم (عاملة عائلية) وقد تتحول بعد مرحلة تراكم لرأس المال إلى عمل في القطاع غير الرسمي ثم إلى آخر حرّ في نفس القطاع ليصل بها المطاف إلى التشغيل الرسمي.لكنّ الحقيقة تبين أن ثلثي النساء في العالم أميّات (Isu,2002)، رغم التعويض الذي يشهده هذا النقص في السنوات الأخيرة، ورغم العوامل الصعبة التي تعوق الفتيات للذهاب للمدارس واقتناء المعرفة.فالبنات يخرجن من المدارس في سنّ صغير نسبيا ليتعلمن أعمال لها علاقة بالبيت ورعاية الأخوة، الشيء الذي يسمح للأمهات بمزاولة نشاطات تمسّ التشغيل غير الرسمي .[2](Lastarria- courhiel,2006)

2. الأرض، القروض، الشبكة المعلوماتية: يعتبر أمورا ضرورية للدخول لسوق العمل، فبالإضافة إلى الإقصاء الذي تعرفه المرأة اتجاه الملكية فالحواجز السوسيوثقافية (Esmin,2002)[3] تمنع هذه الأخيرة من الاستفادة من مزايا القروض وبالتالي لا يمكن إيجاد أي نوع من التراكم.

أما من ناحية المعلومات فيبقى الرجل هو الواسطة أي وسيلة الاتصال إذ لا يمكن للمرأة أن تجري لقاءات مهنية أو الحصول على معلومات تسمح لها بممارسة نشاطها بكل سهولة (Chen et Al,2005)..

د– الهيكلة الاقتصادية:

في نهاية السبعينات تم انتقال بعض الرجال من الزراعة إلى الصناعة ممّا أدّى بعدد من النساء إلى ملء الفراغ(البنك العالمي، 2008 « Féminisation de l'agriculture ») ، وعلى غرار ذلك أدت المرحلة الانتقالية

[1]Idem, p 100.

[2]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009 p 101

[3]Idem, p 102

نحو اقتصاد السوق في العديد من الدول إلى توجه النساء نحو التشغيل غير الرسمي (تجارة، حرف، تحويلات غذائية، العمل المنزلي، العمل عن بعد....) (Parlevliet et Ténogiani,2008)[1].

كما أن تحرير التبادلات أدّى إلى قيام صناعات تحتاج إلى يد عاملة أكثر حيث أوجدت النساء أمام فرص عمل غير رسمية خاصة.كما لعب النزوح دورا هاما في التحاق المرأة بالتشغيل غير الرسمي بعد فقدها للنشاطات التي كانت تمارسها في الريف، أو حتى عند نزوح الرجل لدولة أخرى أو بلد آخر أمر يكسبها مسؤولية أكبر تعطيها أكثر استقلالية ومصداقية للقيام بعمل غير رسمي.

2- دوافع وأبعاد أخرى

2-1 اقتصادية

أ- تعدّدية النشاط

حتّى و إن برزت الإزدواجيّة في القطاع غير الرّسمي إلاّ أنّه تبقى بعض الخصوصيّات تنقص حتّى نحصل على نظريّة كاملة . من أهم هذه الخصوصيّات " تعدديّة النشاط" و تتمثل في كون وجود أفراد لا تقوم بنشاط داخل القطاع غير الرّسمي فقط بل في نفس الوقت و بشكل مماثل بعمل داخل القطاع الرّسمي . (القيام بنشاط في القطاعين في آن واحد) .ان "تعددية النشاط" لا تميّز سوق العمل في اقتصاديات الدّول الناميّة فقط بل توجد حتّى في الدّول المصنعة و لكن ليس بنفس الحدة الّتي تعرفها دوّل العالم الثالث أين نجد أفرادا تشغل مناصب إداريّة هامّة و في نفس الوقت لها نشاطات أخرى في القطاع الموازي (غير الرّسمي) .

ب-النمو الاقتصادي

و تتمثل في بروز أهميّة القطاع غير الرّسمي داخل الإقتصاد ، فحسب Charmes[2]: " هناك إستنتاج لعلاقة عكسيّة بين حجم التّشغيل في القطاع غير الرّسمي و مستوى الإنتاج الداخلي العام للفرد الواحد (P.N.B)" . هذه العلاقة العكسيّة إذا وجدت قد يصعب تفسيرها . فحسب charmes دائما : " إنطلاقا من هذه الملاحظات ، يمكن الإستنتاج بخاصيّة النمو الّتي يعرفها القطاع غير الرّسمي : فكلّما زاد عدد العاملين كلّما قلّت العوائد المحصلة " .

[1] Idem, p 104.
[2] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 20.

نفس المعطيات يمكن ملاحظتها من وجهة ثانية ، فالدول الّتي لها نمو اقتصادي هام هي الدّول المتميّزة بقطاع رسمي متطوّر و واسع و قطاع غير رسمي أقل تطوّرا و أقل أهميّة .

– ففي البلدان الصناعيّة بصفة عامّة، يستخدم القطاع الرسمي إلاّ 5% إلى 12% من اليد العاملة . بينما هذه النسبة تزيد بصورة جدّ هامة في الدّول الناميّة و تمثل من 20% حتّى 60% و أكثر .

حسب هذه الرؤية الّتي يجب التحقق منها و إثباتها ، فإنّ القطاع غير الرّسمي أسبابه عديدة لا تنحصر خاصّة في التنظيم المتعلّق بالتسجيل و تسيير المؤسسات ، الأجر الأدنى و الضمان الإجتماعي بل هناك أثر و تأثير لغياب النمو الإقتصادي(غير كافي) الذي يمتص الفائض في اليد العاملة .

ولقد كان للأزمة الاقتصادية الأخيرة سنة 2008 أثر كبير على التشغيل في العالم بأسره، فبعد فترة النمو الكبيرة التي عرفتها دول عديدة والتي سمحت بخلق مناصب شغل مثل سنة 2007 تقدما قارب الثلث بالمقارنة مع سنة 1990 (OIT,2008) ، أدّى ذلك إلى لفظ التشغيل الرسمي لعدد هام من الأفراد إلى سبيلين لا ثالث لهما إما البطالة أو التشغيل غير الرسمي. كما يجدر بالذكر أن الأزمة مسّت القطاع غير الرسمي كذلك في الجانب الذي له علاقة مع التشغيل الرسمي.

ج– التنمية والفقر

تنتشر الأعمال غير المستقرة والتي تفيد البقاء على قيد الحياة وتضمن العيش الأدنى في عدد كبير من الدول (1.7 مليار فرد)[1] نتيجة غياب التشغيل الرسمي وتسريح عدد هام من العمال الرسميين جزاء الأزمات التي تتعرض لها الدول من خلال سياسة الإصلاحات الهيكلية، دون نسيان الفئة الهامة من النساء والأطفال التي تمارس هذه النشاطات.إنّ نظرة "التنمية" للتشغيل غير الرسمي هي رؤية سلبية كونه لا يمثل سياسة دائمة بل يشكل عبء اجتماعي ثقيل ويمثل تحدي كبير فيما يخص النفقات العمومية وعليه فإن النشاطات غير الرسمية تعيش وسط فضاء الفقر والعوز وهي بالتالي تشكل علاقة إيجابية بين زيادة الفقر وحجم التشغيل غير الرسمية.

- **الأسباب:**

تختلف الأسباب من بلد لآخر مما يشكل صعوبة في حصرها، وقد تذهب النظريات، التي تشرح أسباب التشغيل غير الرسمي إلى اتجاهين من طبيعتين مختلفتين. إذ تعتمد على مفهوم التنمية والنماذج الاقتصادية، فإذا

[1]JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R,l'emploi informel dans les pays en développement , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 13.

كان نموّ الإنتاج في التشغيل الرسمي غير كافي، فإن النشاطات غير الرسمية تتوسع وتتطور كلما زادت العمالة "غياب التنمية" (Betcherman, 2002)[1].

في هذه المرحلة يقدم التشغيل الرسمي عددا محدودا من الوظائف أما التشغيل غير الرسمي بالمقابل عن طريق الديناميكية المعروفة بها يسمح بتغطية هذا العجز وتوفير مناصب شغل، أما الرؤية الثانية فتوضح أنّه ينبغي البحث عن الأسباب داخل المؤسسات التنظيمية وما تحويه من قوانين، هيئات مكلفة بتنظيم سوق العمل، الحماية، حقوق الملكية....، وبصفة عامة قد تشكل مجموعة من الأسباب:

- ✓ فالنموّ ينتج زيادة في التشغيل غير الرسمي أحيانا في حالة الإجراءات المعقدة والبيروقراطية، ومرات أخرى تكون هذه النشاطات عديمة الإنتاجية وبسيطة تفيد البقاء وهذا طبعا لا يساهم في التنمية.
- ✓ إن الرؤية ليست جديّة نحو التشغيل غير الرسمي بصفته يعبّر عن التهميش وليس عن رغبة (سبب الإجراءات الإدارية....)
- ✓ العلاقة عكسية بين العائد الفردي وحجم التشغيل غير الرسمي، فكلما كانت الدول فقيرة كلما كان هذا الأخير منتشر، حيث تتميز فترات التنمية والنمو الاقتصادي بزيادة التشغيل الرسمي (انتقال الأفراد من التشغيل غير الرسمي نحو الرسمي)، لكن ليس بالضرورة فقد تبرز حالات عديدة تناقض هذه الزيادة (مثلا: الهند في سنوات التسعينات صاحبت مرحلة النمو زيادة في التشغيل غير الرسمي)[2] عند وجود علاقة إنتاجية وطيدة بين التشغيلين الرسمي وغير الرسمي.

2-2: الأبعاد الاجتماعية والثقافية

في ظل الإصلاحات الهيكليّة التي تفرضها المنظمات الدوليّة كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي على الدّول الناميّة كالجزائر ، فإن هذا أدّى إلى ظهور نتائج سلبيّة تمثلت في زيادة البطالة بسبب (تسريح العمال و غلق بعض المؤسسات) ، تدنيّ مستوى المعيشة في مواجهة ارتفاع الاسعار ، التي تخص المواد الأساسيّة .

– إنّ القطاع غير الرسمي له قدرة لا ينكرها أحد في خلق مناصب الشغل و العوائد في فترات الأزمة نظرا للديناميكيّة و المرونة التي يتمتّع بها هذا الأخير ، و يبقى أنّ التشغيل غير الرسمي يزداد عندما ينقص في القطاع الرّسمي . (نقص التشغيل العام الذي تقوم به الدّولة) و خاصة في المؤسسات العموميّة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الحماية الاجتماعية و الدّور المحدود الّذي يمثله التضامن الاجتماعي .

[1] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 65.
[2] Idem, p 65

أ– مرونة التشغيل غير الرسمي

و تتمثل في مرونة خارجيّة تخص تجاوزات لا تعبأ بالحواجز القانونيّة و الإداريّة الموجودة في القطاع الرسمي .

وهناك مرونة العوائد المتحصّل عليها، أين لا يتوفر الأجر الأدنى (Annulation du SMIG) ، فالأجر معرض لأيّ زيادة أونقصان ممكن ، بالإضافة إلى انعدام ما يسمى "بتسريح العمال ..."

إن هذه المرونة تبرز حالة تميّز عددا هاما من الأفراد تتمثل في سهولة الانتقال من نشاط لآخر التي تعتبر مؤشر لمرونة كبيرة داخل سوق العمل (Nickell,97)[1]، سواء كان هذا الانتقال أفقيا أو عموديا، داخل نفس المؤسسة أو نحو مؤسسة أخرى.كما نجد انتقال بين القطاعات (من الزراعة إلى الصناعة مثلا)، انتقالات مهنية (من مساعد إلى رئيس داخل نفس القطاع) أو حتى من حالة عدم العمل إلى حالة النشاط.

- **التنقل المكاني:**

قد يشمل الانتقال تنقلا جغرافيا، سواء لمسافات قصيرة (من الضواحي نحو وسط المدن) أو أخرى طويلة داخل نفس البلد (نزوح داخلي) أو بين عدة بلدان (نزوح خارجي).

إنّ الانتقال هدفه الحصول على دخل أكبر وعليه فإن زيادة العائد قد ينشأ من:

- زيادة في ساعات العمل
- زيادة في الإنتاجية

وهذا لا يعني أن التنقل يكون في اتجاه واحد (من التشغيل غير الرسمي نحو الرسمي) وإنما قد يحدث العكس أو حتى نحو حالة البطالة.

وتعتبر الزيادة في الدخل معتبرة إذا كان الانتقال نحو العمل الحر وليس المأجور [2](Arias et Khamis,2008)

كما نجد اتجاهات أخرى تتمثل في الانتقال من العمل المأجور في القطاع غير الرسمي نحو العمل المأجور داخل القطاع الرسمي ولا نجده بصورة هامة نحو العمل الحر في القطاع غير الرسمي. إن المرونة التي يكسبها هذا الانتقال تعود بالفائدة فالفرد الذي لا يترك التشغيل غير الرسمي بسرعة قد يمكث فيه لمدة طويلة[1].

[1]GAGNON Jason, Quitter les emplois de mauvaises qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités . études du centre de développement , OCDE ,2009 p 119.
[2]GAGNON Jason, Quitter les emplois de mauvaises qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités . études du centre de développement , OCDE ,2009 p 123.

هناك عوامل أخرى لها تأثير في هذا التحول وهي تخص الحماية الاجتماعية، ثبات المنصب (استقرار المنصب رغم عدم وجود زيادة في الأجر).

*** الانتقال داخل سوق العمل**[2]

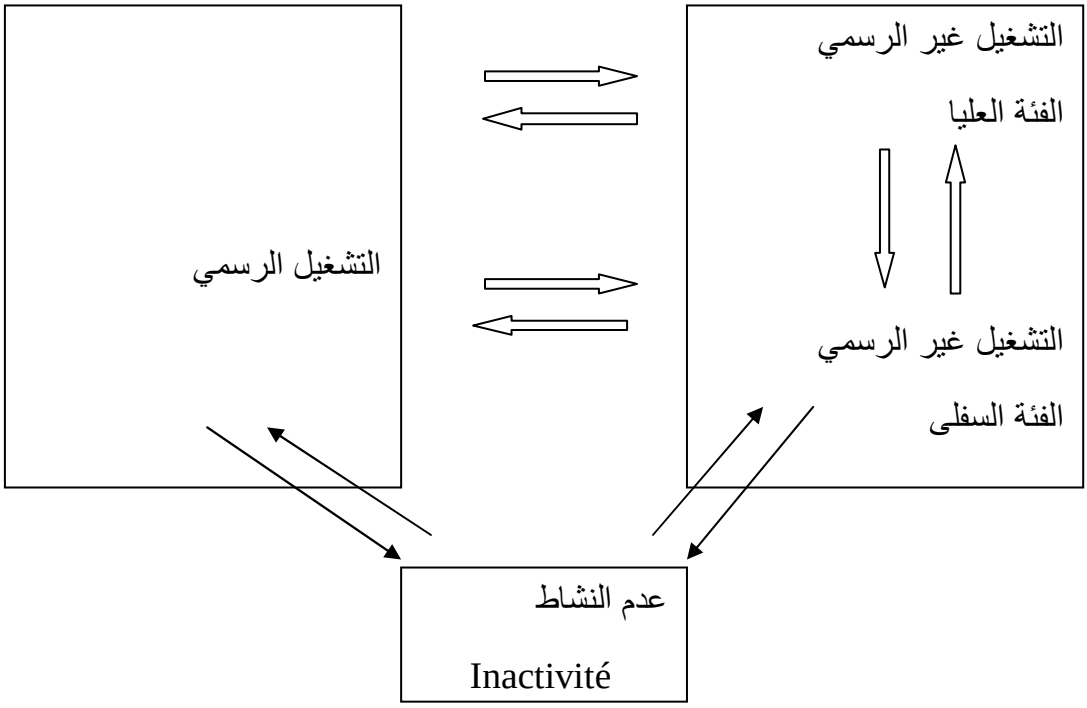

إن الانتقال قد تساهم فيه مجموعة من القيم كعامل الانتماء للمجموعة، التأقلم والتكيف (في الصين هناك تأقلم النازحين في التشغيل غير الرسمي بشكل أحسن من الحضريين)[3].

- **معوقات الانتقال:** قد يتعرض التحول في سوق العمل مجموعة من المعوقات منها:

- غياب نشاطات إنتاجية ذات جودة أين تكمن صعوبة الانتقال نحو التشغيل الرسمي أو العمل الحرفي القطاع غير الرسمي.
- التكلفة المرتفعة التي تصاحب عملية البحث عن عمل (غياب تأمين عن البطالة)
- حجم رأس المال المتوفر.
- عوامل أخرى، كالتعليم، حجم العائلة، الإمكانيات البسيطة، كذلك الجنس والعرق.

[1]Idem, p 124.

[2]Idem, p 122

[3]GAGNON Jason, Quitter les emplois de mauvaises qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités . études du centre de développement , OCDE ,2009 p 133.

- البيئة المؤسساتية والقانونية للبلد.

ب– عرض جودة التصرّف والتضامن[1]

إنّ القول بجودة التصرّف تأتي من مصدر غير ثابت ، و تتمثل في محاولة توضيح و إبراز الإبداع الذاتي مع عدم القدرة على اتّخاذ تقنيات تخصّ الإنتاج . – و يظهر التضامن كعامل بعيد عن الإطار الاقتصادي .الشيء الذي يذهب بنا للنقاش المطروح في نهاية الستينات حول الخاصيّة غير الوظيفية لشبه المشغلين .و لكن بداية من الثمانينات ، اتجه الاهتمام نحو العلاقات الإجتماعيّة.ممّا أبرز مصطلحات جديدة ك "الاقتصاد الشعبي"[2]خاصة في أمريكا اللّاتينيّة . و التي أصبحت تطمح إلى أن تصبح مرادفا للاقتصاد غير الرسمي ، (في نهاية الثمانينات) و هي تعبر عن منطق غير رأسمالي حيث تعتبر الوسيلة الوحيدة للمحتاجين للخروج من الحالة المزريّة التي هم فيها و هذا لا يتم عن طريق التحسيس السياسي و إنما يتم ذلك في إطار اقتصادي . في التسعينات ، نجد العودة إلى فكرة شبه غير وظيفيّة للإقتصاد غير الرسمي[3] : و التي لآ تعطي أيّ شيء فيما يخص التراكم أو حتى فيما يخص التغيير التقني و لكن تسمح بالبقاء .إذا كان "الإقتصاد الشعبي" غير رأسمالي بحيث أنّ التراكم لا يشكل الهدف الأساسي ، فهذا لا ينفي أنّه عامل هام يدخل ضمن استراتيجيّة المؤسسات الدوليّة التي لا تعمل على مواجهة النظام الرأسمالي .

ج– انعدام حقوق الملكية الرسمية

إن العمال غير الرسميين ليس لهم أملاك لذا يبقون في مستوى التشغيل غير الرسمي (Desoto,2000)[4]، ولو أنهم كانوا يحوزون على سكن أو أرض، لكان بإمكانهم رهنها مقابل الحصول على قروض تمكنهم من تطوير نشاطاتهم. إذ يعتبر Lewis نقص عامل رأس المال من أهم المعوقات على مستوى التشغيل غير الرسمي.

د– ثقافة التهرب من التنظيمات التشريعية

[1] المادّة 15 من الميثاق في ZAIRE (Incapacité d'offrir des emplois) « Débrouillez-vous ,vous êtes chez vous » Lautier .B, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994, p 20-38.

[2] كانت تعبر من قبل عن مجموعة من الممارسات التي تمثلت في (المقايضة ، التضامن ...)

[3] M. Cherif , M.Nafii ,L'économie informelle au Maghreb ,Maroc et Tunisie ,les cahiers du Gratice ,n°9, 1995, pp 85-91.

[4] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 75.

إن عدم المشاركة في التشغيل الرسمي قد يأخذ مبررات ثقافية. فالعقد الاجتماعي بين الدولة والأشخاص قصد احترام المعايير التنظيمية من حيث كمية ونوعية الخدمات التي توفرها الدولة مقابل الرسومات والضرائب التي يقدمها الأشخاص قد يكون غير متوازن في معظم الأحيان، دون نسيان عامل درجة ميل الأشخاص لذلك.فإذا كان الانتماء لحيّز التشغيل الرسمي له تكاليف موضوعية (قد تصل إلى الحبس والعقاب) فإن تكاليف أخرى من طبيعة "نفسية" متفاوتة بين الأشخاص لها الأثر الأكبر في عدم الدخول للقطاع الرسمي (Fugazza et Jacques,2003)[1] وهي قد تعبر عن نفس الحالة بالنسبة لما يسمّى بـ "التشغيل الطوعي".

هـ– النقص في الخدمات الاجتماعية

إن النقص الذي تشهده الخدمات الاجتماعية من حماية وضمان أثناء العمل وبعده قد يصاحبه زيادة في التصور من التشغيل الرسمي.

و– العمل النقابي

إن توسع وتطور العمل النقابي من شأنه المساهمة في تكريس حقوق العمال في القطاع الرسمي، الشيء الذي يسمح باستقطاب أعداد من العمال نحو التشغيل الرسمي.

ز– التنظيم البيروقراطي (الصلب)

لقد بينت دراسات عديدة (Loayzactrigolini,2006) أن تقوية التنظيم البيروقراطي الحكومي في سوق العمل يؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي. إذ نص تقرير البنك الدولي سنة 2002 (Friedman,2000 et Djanhov, 2002) أنّ "عدد كبير من الدراسات تقول بأن حجم التشغيل غير الرسمي يتحدد بصورة كبيرة بتشوهات في التشريع أو عمليات الفساد"[2]. إذ نجد عدد الإجراءات التي تصاحب إنشاء مؤسسة في دولة متقدمة ككندا لا تتعدى المرحلتين على عكس ما يجري في الدول النامية التي قد تفوق عدد مراحل إجراءاتها الخمسة عشر إجراءا. وهذا عكس ما يروّج من أن العوامل الثقافية هي الدافع وراء التهرب التنظيمي والجبائي.

ح– العولمة

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 76.
[2]Idem, p 78.

لقد أنشأت العولمة علاقة إنتاجية بين القطاع غير الرسمي بشقيه الحديث والتقليدي وبين والقطاع الرسمي على شكل تعاقدات إنتاجية التي تمارسها خاصة الشركات متعددة الجنسيات والتي تشمل قطاعات عديدة، كقطاع النسيج والجلود، قطاع الإلكترونيك ....الخ حيث اعتمدت هذه الشركات لظروف اقتصادية بحتة نقل إنتاجها نحو البلدان النامية قصد الاستفادة من التكاليف المنخفضة لليد العاملة.

3– 2السوق– التشغيل غير الرسمي – التشغيل الرسمي

يبقى و أنّ هناك علاقة وثيقةبين التشغيل الرسمي و غير الرسمي .حيث أنّ القطاع غير الرسمي رغم تفرّعاته و عدم تجانسه ، يبقى لصيق بالقطاع الرسمي من عدّة نواحي بحيث أنّ نشاطات القطاع غير الرسمي ليس كل ما فيها غير مقبول و لو كان ذلك بشكل قليل .

و في المقابل نجد نشاطات غير رسميّة حتّى في القطاع الرسمي ، الشيء الذي قد يسمح بالقول بعدم وجود قطاع رسمي خالص (secteur formel pur).– إنّ تعدد الفروع داخل القطاع غير الرسمي و التي قد لا يوجد بينها عوامل مشتركة ، قد لا يشكل مجموعها قطاع بأتم معنى الكلمة و لكن كلّ منها له علاقة خاصّة بالقطاع الرسمي :

* فالنشاطات الخاصّة بالبيت تتأثر بدخل العائلات الذي يأتي من القطاع الرسمي ...

* و هناك عدد من الفروع قد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي . فهي بالتالي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات القطاع الرسميمثل : (بعض الأعمال الحرفيّة النادرة و الدقيقة ، ...) . كل هذا أدّى إلى القول بأن الإقتصاد غير الرسمي مرن و قابل للتكيّف ، الشيء الّذي أقرّه الجيل الثاني و الذي تمثل في الدّور الإجتماعي .

* إنّ الإقتصاد غير الرسمي مهما كان النظام الإقتصادي يشمل فرعين هامين :

- الإنتاج غير الرسمي التجاري القابل للتبادل عن طريق النقود. و يتمثل في خلق السلع و الخدمات التجاريّة المنتجة عن طريق عمل مأجور سواء كان العامل مستقلا او موظّفا مأجورا .
- الإنتاج غير الرسمي غير التجاري (عكس الأوّل) : هذا الإنتاج لا يبادل في السوق و هو ينتج من عمل غير مأجور .. يذهب هذا الإنتاج إمّا للاستهلاك الذاتي أو عن طريق المقايضة أو حتّى دون مقابل مادي .

* السوق غير الرسمي :

إنّ معظم الباحثين أقروا بالدّور الهام التي تلعبه النشاطات غير الرسميّة داخل إطار السوق خاصّة في الدّول الناميّة ، حيث هناك تحول الطلب من القطاع الرسمي نحو القطاع غير الرسمي ، اين نجد أنّ العائلات تمثل الطلب الأساسي . و ذلك نتيجة الأسعار المنخفضة للسلع داخل هذا القطاع مقارنة مع القطاع الحديث . و هذا موازاة مع انخفاض العوائد العائليّة . فالقطاع غير الرسمي يعمل على تلبيّة الطلبات التي لا يتمكن القطاع الرسمي من تلبيّتها . كما نجد أنّ نظام تكوين الأسعار يتميّز بعمليّة المساومة و توازن العرض و الطلب بالإضافة إلى المرونة مقارنة دائما مع أسعار القطاع الحديث (La flexibilité à la différence du secteur moderne qui »

« cherche à maintenir son taux de marge »[1] و إن كان البعض و على رأسهم AKERLOF 1970. يحد من دور القطاع الرسمي و يجعله ظرفي فقط بحيث أنّه مع مرور فترة من الزمن سينعدم السوق غير الرسمي نتيجة نقص الطلب [2].

يعتبر السوق غير الرسمي عند هذا الأخيرٍ (في الدول الناميّة) محل منافسة و معرض لكل أنواع الغش و عدم الاستقامة بشكل واسع النطاق .لكن لماذا لم ينعدم أو يختفي السوق غير الرسمي ؟

إنّ البعض الآخر من الباحثين و على رأسهم Boyabe يعتبر أن المجتمع المؤسس على مفهوم الجماعة(في هذه الدول) مبني على مجموعة من القواعد ، الواجبات و الحقوق التي تمثل المحرك الأساسي للعلاقات غير الرسميّة و التي تعمل عل بقهر كلّ سلوك قد يخلّ بالآداب و النظام العام (كالغش مثلا).

فالسوق من جهة و التنظيم الإجتماعي من جهةثانيّة هما مؤسستان تتميّز كلاهما بالطابع القيادي، و تشتملان على متغيّرات تؤثّر على أشكال التعامل في المؤسستين .و بعيدا عن أنواع الرّدع فإنّ هذا التنظيم يرتكز أيضا على مفهوم "التضامن" الذي ينشأ من التبادل و التعاون اليومي . الشيء الذي يحد من السلوكيات السلبيّة و يضمن الثقة و حسن سير عمليّة التبادل بأقل التكاليف. هذه الثقة الناتجة عن الخاصيّة التكراريّة لعلاقات التبادل و التي تجعل من الفرد يسلك سلوكا رشيدا [2].

و إذاكان عامل النوعيّة و الجودة عند Akerlof هو العامل المهم في تراجع الطلب ، إلاّ أنّ ذلك لا يمثل الإعتبار الأساسي لأن هناك بدائل للسلع، كما أنّ اختيارات الأفراد قد تقاس على اختيارات الآخرين .حسب 1977 Arrow كل واحد يأخذ بعين الإعتبارالشخص الآخر داخل السوق غير الرسمي ، إنّ المحيط الإجتماعي يؤثر علىالسلوك الإقتصادي و يتبلور ذلك في الحصول على امتيازات خلال التبادل (من جانب العرض و الطلب).إنّ المحيط الإجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات الأفراد و بالتالي بين السعر و الكميّة .

[1 - 2] Le modèle d'Akerlof que l'on associe l'apparition de la notion de « sélection adverse » dans un marché à produits hétérogènes avec asymétrie d'informations entre vendeurs et acheteurs . A ce niveau les détenteurs de produits de meilleure qualité décideront de se retirer du marché laissant la place aux vendeurs des produits de moindre qualité et cela peut se produire successivement pour tous les niveaux de produits et entraîner l'effondrement du marché , ceci s 'apparente à la loi de GRESHAM , ou la baisse de la demande conduit à l'annulation du marché .
J.B Boyabe « Marché informel » ,une lecture critique du modèle d'Akerlof, revue : Tiers monde . Vol40, N°157(1999), pp 169-186.

[2 -] J.B Boyabe, « marché informel »; une lecture critique du modèle d'AQUERLOF, tiers monde, vol 40 , n° 157, 1999 , pp 169-186

إنّ تنوع جودة السلع أمر يرجع فعلا لخاصيّة هذه السلع و لكن من جهة ثانيّة لمكانتهم في دالّة استهلاك الفرد ، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصّة بالسوق. ف "الثقة والعلاقات الاجتماعية وعناصر تخص مرونة النشاطات لها اثر في إبرام الصفقة : خدمة العملاء شروط الدفع ،... تعمل على جلب الطلب"[2].

3- استنتاجات

- إن القطاع غير الرسمي و رغم الصعوبات التي تعوق وجوده و اختلاف مستويات جودة السلع و الخدمات التي يعرضها فهو يعمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكليّة التي تعرفها معظم الدّول الناميّةكالجزائر ،كمااستطاع أن يفرض بقاءه حتى في مرحلة النمو التي تخص هده الدّول .
- إن إدماج النشاطات غير الرسمية في سياسة الحكومات من شانه أن يضفي عليها شرعية معينة عن طريق تقوية مزاياها و التقليل من أفاتها.
- إن تسليط الضوء على دلك من شانه إضفاء وضوح بين القطاعين الأمر الذي يسمح بحصر مجال التشغيل غير الرسمي .
- التكفل بظاهرة الفقر و محاربة عواملها و إدماج العاملين غير الرسميين الدين يعيشون في عوز داخل سياسات التكوين التعليم الحماية و الاندماج..
- محاولة تكييف قوانين العمل و الضرائب و القضاء على التنظيم البيروقراطي لتسهيل هدا الاندماج.
- خلق أكثر فرص عمل رسمية .
- إعادة الثقة في الدولة بعد فشل العديد من الإصلاحات .

V- خلاصة

لقد برز التشغيل غير الرسمي كمفهوم تم الإجماع عليه من طرف الدول و الهيئات الرسمية الدولية رغم الاختلاف الذي يميزه من بلد لأخر،حيث أنّه يبقى غير دقيق للغاية (حسب تقارير المكتب الدّولي للعمل) و أنّ الدول لها حق اختيار المعايير الخاصة حسب الأهداف و التنظيمات الاقتصاديةو الاجتماعية التي تميزها.لكنه وفي كلّ الحالات يعتبر مكمّلا للتشغيل الرسمي،كونه يلعب دورا هاما للغاية باعتباره مصدرا لخلق فرص العمل وإنتاج الدخل ، والحد من مدى انتشار آفة الفقر للعديد من الأفراد الدين يجدون أنفسهم في عوز تام.

فالمقاربات التي مست هذا القطاع بيّنت على أنّه يمس نشاطات ذات إنتاجيّة و مردود ضعيفين ،يوحيان بأن ليس لها مستقبل رأسمالي يخص النمو ،كونها تبقى في الظل لتظل قادرة على المنافسة بوصولها للحجم المثالي بالنسبة إليها و الذي يسمح لهابالقدرة على تحويل خفيلليد العاملة ، و إمكانية التمويلبعيدا عن رقابة الضرائب وقانون العمل.حيث تتميز هده النشاطات بصفة عامة بانخفاض مستوى التعليم والتكوين ،العمل حسب الطلب، عدم انتظام العمل ، موارد مالية محدودة ،ضعف الدخل المكتسب،جهل للقواعد المؤسسية ،عدم وجود فائض للاستثمار،لها منطق اجتماعي ،و معظم أشكالها تمثل حالات لأعمال حرةذات طابع تقليدي ، هدفها البقاء على قيد الحياة لفئات فقيرة مهمشة، غير مؤهلة تشتغل بصفة غير كاملة أو هي في حالة بطالة مخفيّة. اد لا يمكن لفئة فقيرة أن تظل خاملة و لديها فرصة لكسب العيش موجودة في القطاع غير الرسمي بسبب عدم توافر فرص العمل الرسمية.هذا النوع من المقاربات يقر بأنّ تطور العمران داخل المدن و النزوح الريفي من أهم العوامل التي ساهمت في توسّع مجال التشغيل غير الرسمي.

إلا أن الدراسات الأخيرة كشفت أن عوامل جديدةكالعولمة ، الانفتاح نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة ساهمت في خلق فرص تخص التشغيل غير الرسمي ، مشيرة إلى وجود صلة و تداخل بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي سمح بخلق علاقة إنتاجية وطيدة بين التشغيلين أدت بنا إلى التمييز بين قسمين يخصان النشاطات غير الرسمية أولاهما أدنى يفيد البقاء و جزء أخر أعلى قابل للنمو ، منافس لنظيره الرسمي كونه يتميز بمستوى علمي مقبول، استخدام الائتمان المؤسسي ،إنتاجية عالية ، فائض يظهر أنه من الممكن أن تستثمر ، استجابة لمنطق الربح الاقتصادي وليس المنطق الاجتماعي ،التنويع القطاعي والمكاني للطلب، استخدام أساليب التسويق و إمكانية السيطرة على التكنولوجيا الجديدة .

إن حجم كلا النوعين يتحدد عل أساس النمو والتنظيم الذي يعرفه القطاع الرسمي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية دون أن ننسى اثر العوامل الثقافية.كل هدا يفرض سياسة متمايزة للتعامل مع التشغيل غير الرسمي كونهلا يمثل علاقة إيجابية دائمة مع زيادة الفقر بل هو يلعب دور البديل في فترات الأزمات أو المكمل أو حتى المنافس أحيانا للتشغيل الرسمي داخل سوق العمل في فترات النمو الذي يخص اقتصاديات الدول النامية،هدا مع ضرورة إدماج خصوصيات المرأة و معالجة المعوقات التي تحول دون مساهمتها في التنمية .

الفصل الثاني

التشغيل غير الرسمي

فيالجزائر

تمهيد

I- التشغيل والبطالة في الجزائر (أبعاد واستنتاجات)

1. سياسة التشغيل في الجزائر

1-1: قبل سنوات الثمانينات

1-2: فترة الثمانينات

1-3: مرحلة الانفتاح (نحو اقتصاد السوق)

2. خصائص الطبقة العاملة في الجزائر

2-1: تذكير

2-2 السكان العاملين قبل بداية الألفية الجديدة

2-3 :السكان العاملين بعد سنة 2000

أ- الوسط والجنس- السن- الحالة المهنيةد- القطاع الاقتصادي

3. البطالة في الجزائر

3-1: تذكير

3-2: مرحلة ما قبل الإصلاحات الهيكلية

3-3: مرحلة الإصلاح الهيكلي

3-4: البطالين بعد سنة 2000

أ- الوسط بـ- الجنس والمستوى الدراسيج- السن وفترة البطالة

4. تحليل وتقييم

4-1: استنتاجات 4-2: البعد الاجتماعي

3-4: البعد الاقتصادي

أ- النمو الاقتصادي ب-الإنتاجية ج- تنظيم سوق العمل د- حماية العمل

هـ- مناخ الأعمال و- القطاع العام ز- التشغيل غير الرسمي

II- التشغيل غير الرسمي في الجزائر

1. **أبعاد تطور "التشغيل غير الرسمي في الجزائر"**

1-1: فترة الاقتصاد الموجه

1-2: مرحلة الانفتاح (نحو اقتصاد السوق)

1-3: تقييم وتحليل عن طريق الأرقام

2. **ميزات وخصائص "التشغيل غير الرسمي في الجزائر"**

2-1: التمويل

2-2: المعايير العملية

أ- الحالة المهنية ب- الحجم ج- المكان د- التسجيل الإداري والضريبي

هـ- المحاسبة و- التهرب الضريبي ز- التسيير ح- الحماية الاجتماعية

2-3: معوقات القطاع الخاص (عوامل عدم الرسمية)

3. **الدور الاجتماعي للتشغيل غير الرسمي في الجزائر**

3-1: الدور الاجتماعي

3-2: اندماج النساء في التشغيل غير الرسمي

4. **خلاصة واستنتاجات**

III – خلاصة

تمهيد:

اعتمدت الجزائر فيما مضى (في سنوات السبعينات) على المفهوم الواسع للإجارة في ظل مستوى معيشي أعلى من المستويات الموجودة في الدول الإفريقية الأخرى، مما جعل من الدولة صاحبة القرار و أهم مؤشر في تسيير الاقتصاد الوطني .لكن بعد مرور الجزائر بأزمتها الاقتصادية (86 19)و التي أفرزت حالة انتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد ليبرالي أوجد معه منطق تخلّي الدّولة عن ما كانت تعتبره من الأولويات الأساسيّة[1].

فظهور المؤسسة الخاصّة و محاولة تشجيعها بالإضافة إلى المكانة الّتي أصبحت تعرفها نشاطات الإنتاج التجاري البسيط و بقاء معدّل الإجارة ثابتا من جهة و ارتفاع الدّخل العائلي خارج الإجارة بالإضافة إلى وجود عدد هام من العاملين المستقلين ، كلّها عوامل و حقائق تبيّن هذا الانتقال من نمط اقتصادي و اجتماعي إلى نمط آخر .

إنّ حدّة و استمرار هذه الأزمة أثر على التوازن بين إمكانيات التشغيل من ناحية و متطلبات الافراد من جهة أخرى، الشيء الّذي أدّى إلى تراجع النمو الاقتصادي الّذي يعتبر العامل الرّئيسي لخلق مناصب الشغل.و يبقى الكلّ متفق على أنّ الجزائر تعتمد كليا على صادرات المحروقات، و أنّ اقتصادها متوقف على سعر البترول، هذا الأخير عرف أثناء هذه المرحلة انخفاضا هاما الشيء الذي أدى إلى:

- عدم القدرة على تسديد الديون و خدمات الديون.

- تخفيض الواردات و تعطيل الإنتاج داخل المؤسسات.

- عدم القدرة على تغطية عجز المؤسسات.

- تخفيض العملة و تراجع الطلب.

- تضخم متزايد أدى إلى انخفاض الأجر الحقيقي و إلى انخفاض المستوى المعيشي لعدد كبير من أفراد المجتمع.

- تسريح العمال من المؤسسات أدى إلى انخفاض القدرة على خلق مناصب الشغل حتىّ القطاعات التي تعد قادرة على ذلك، كالإدارات و قطاع البناء...

[1] B. Chantal , en Algérie , une « nouvelle » valeur , l'auto-emploi? , Revue tiers monde , n°114, Avril - Juin 1988,p 295.

زيادة على هذا يمكن ذكر صعوبات أخرى تتمثل خاصة في التبعية الاقتصادية للخارج، الظروف المناخية و النمو الديمغرافي [1] الّذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات من جهة و إلى بروز عدد هام من الشباب الباحث عن العمل[2] الذي يضاف إلى خزان البطالين الموجودين سابقا، أمام المعدل الهام للتسرب المدرسي.

لكن فترة ما بعد سنة 2000 شهدت الجزائر تحولات اقتصادية وعودة فترات النمو، فقد عرفت نموا ديمغرافيا هائلا، إذ وصل عدد سكانها إلى35.1 مليون شخص في 01 جانفي 2009 (35.7 مليون في 01 جانفي 2010)[3]ومرحلة نمو اقتصادي قوي (4.5% سنويا ما بين سنة 2000 و 2005 ثمّ تراجعا وصل إلى 1.8% وذلك بسبب انخفاض الطلب على النفط والغاز في أوروبا نتيجة لأعمال الصيانة في ورشات الطاقة، ليشهد انتعاشا طفيفا سنة 2007 (3.5%) ثم تراجعا إلى 3% بعد هبوط أسعار النفط في الربع الأخير لسنة 2008، وهذا كله يبيّن مدى علاقة النمو الاقتصادي في الجزائر بالريع البترولي[4].

كما تعزّزت الاحتياطات الدولية للبلاد من جراء ذلك لتتجاوز 135 مليار دولار[5]،وكان للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أثر محدود حتى الآن على الجزائر بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي فيما يخص الطلب على الطاقة أو التحويلات المالية، مما سمح للجزائر بتعزيز سياسة التشغيل خلال بداية الألفية الجديدة أدى حسب الأرقام الرسمية إلى انخفاض معدل البطالة من 30% سنة 2000 إلى 10.2% سنة 2009[6].وقد شرعت الجزائر في مخطط خماسي (2010-2014) لاستخدام 150 مليار دولار بالإضافة إلى الاستثمار الخاص والأجنبي المتوقع وذلك لمواصلة مرحلة النمو.

ويبقى مجال التشغيل و الأجور ضمن أولويات الدولة في هذه المرحلة وذلك أمام وضعية ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 8.23% ومعدل التضخم إلى 5.7% سنة 2009 (مقابل 4.4% سنة 2008)[7].

حيث تعمد الدولة إلى خلق 3 ملايين منصب شغل و 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وللتقرب من فهم هذه المعطيات لا بد من الوقوف على حقيقة التشغيل والبطالة في الجزائر و التي قد تفيدنا في عملية الاستيعاب لهذه التحولات التي شملت كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للبلاد.

1- المعطيات الأولية ل1998 (الإحصاء الرابع للسكن و السكان) تفيد أن عدد السكان يقدر ب 29.276.767 فرد (ONS) :معطيات احصائية رقم 270 (سبتمبر1998). ص 1.

2- محمد كلكول يعطي رقم حوالي 300.000 شاب بطال يضاف ل حوالي 2.000.000 بطال معظمهم بدون تأهيل
Revue Algérienne du travail N°23;1998, pp 41.

3 معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) السكان و الديمغرافيا 2010.

4 معطيات النمو الاقتصادي: تقرير البنك العالمي (موجز قطري حول الجزائر) (2010)www.webworldbank.org.

5 المرجع السابق

6 BIT, Algérie : contexte et priorité nationale, 08/03/2010, www.ilo.org

7 المرجع السابق

I- التشغيل والبطالة في الجزائر (أبعاد واستنتاجات)

1. سياسة التشغيل في الجزائر

1-1: قبل الثمانينات

إنّ مغادرة المعمّر الفرنسي غداة الاستقلال مباشرة أوجد فراغا في العديد من مناصب الشغل، زاده في ذلك الهجرة إلى فرنسا للعديد من الجزائريين (222631 شخص سنة 1963)[1]، ممّا شكل فرصا للعمل لعدد لا بأس به من الجزائريين، إلاّ أنّ المستوى العلمي والمهني الهزيل من جهة ومستوى الاستثمارات الضعيف أدى إلى انعدام مناصب شغل جديدة وكانت الجزائر تحوي ما يقارب 900000 شخص يبحثون عن شغل دائم سنة 1964[2].

شرعت الجزائر في مرحلة التأميم، واختيار نمط الاقتصاد الموجه بصورة فعلية ابتداء من 1966 (أين بلغ عدد سكان الجزائر 11.8 مليون نسمة وعدد السكان النشيطين 2932200 فرد)[3] فكرّست المخططات الثلاثية والرباعية مبدأ خلق مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة نهائيا في ظل نمو ديمغرافي متزايد شمل بذلك فئة السكان النشيطين (96000 شخص سنويا خلال المخطط الثلاثي لينتقل إلى 108000 خلال الرباعي الأول و 127000 في الرباعي الثاني) التي تضاعف عددها بنسبة 4 % سنويا في ظرف 17 سنة[4] خاصّة فئة الشباب رغم الارتفاع الملحوظ في مستوى التشغيل الذي مسّ القطاع الصناعي الذي شهد تحوّلا لليد العاملة من القطاع الزراعي، مما ساهم بشكل كبير في حالة النزوح نحو المدن.

عمدت الجزائر في هذه المرحلة على إنشاء قاعدة صناعية تعمل على امتصاص الفائض في العمالة قصد خلق التوازن في سوق العمل بانتهاج سياسة تنموية تعمل على إحلال الواردات (إنشاء صناعات تنتج مواد تعوّض وارداتها)، ممّا جعل الدولة تتدخل بصورة شبه كلية في مجال الإنتاج لتوزيع وتنظيم الاقتصاد عبر التخطيط الاستراتيجي، هذا في ظل انعدام قطاع خاص قادر على المشاركة في التنمية . إنّ احتكار الدولة والحماية العالية للسوق الداخلي الذي مثل المحرك الأساسي لعملية النمو والتنمية شكلا ركيزة في سياسة التشغيل والحد من البطالة التي عرفت بعض النتائج الإيجابية من إنشاء الآلاف من مواقع الشغل الدائمة.

---

[1] BOUTAFNOUCHET Mustapha, Les travailleurs en Algérie, ENAP,1984, p 33 .

[2] المرجع السابق

[3] الديوان الوطني للإحصاء، السكان والديمغرافيا (1966)

[4] تقرير المخططات من 67-1979، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا ص 133

إلاّ أن النظرة التكنوقراطية والبيروقراطية والافتقار للحوار الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى التبعية للمحروقات كل ذلك ساهم في ظهور بوادر أزمة اقتصادية وهيكلية حادة.

2-1: فترة الثمانينات

لقد بيّنت سياسة التشغيل خلال هذه المرحلة مواصلة خلق مناصب الشغل قصد تلبية العرض الإضافي للعمل وذلك على ضوء مناصب الشغل المتوقع إحداثها في مختلف القطاعات وعلى دور الأهداف التي ترمي إليها. إلاّ أن الملاحظ في هذه الفترة هو ارتفاع عدد السكان النشيطين بمعدل سنوي يقدر بـ 3.2% أغلبيتهم شباب (52.3% لا تتجاوز أعمارهم 18 سنة، عام 1984) ممّا أدى إلى تحقيق إلاّ نسبة 59.8% من مجموع المناصب المبرمجة[1]. وعلى العموم فقد عرف الطلب في سوق العمل خلال المخطط الخماسي الأول ارتفاعا هاما أغلبه كان في قطاع البناء والأشغال العمومية.إلا أن الأزمة الاقتصادية(1986)أثرت على سياسة التشغيل ممّا أدى إلى انخفاض معدلات خلق مناصب الشغل السنوية (فمن 170000 منصب سنة 1984[2] إلى 125000 سنة 1985 ثم 116000 منصب سنة 1986)[3]، كان سببها المشاكل المالية، وتقليص مخططات التكفل بالتشغيل.

3-1 مرحلة الانفتاح (نحو اقتصاد السوق)

لقد ميز هذه المرحلة التخلي عن النمط التنموي السابق والاعتماد على الانفتاح الاقتصادي الذي ميزه تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلية التي قيدت دور الدولة في تسيير الاقتصاد، وعليه فقد تغيرت الأولويات وبالأخص في مجال سياسة التشغيل لتصبح الأولوية في محاربة التضخم، استقرار سعر الصرف وقيمة العملة. الأمر الذي غيّب بشكل شبه كلي سياسات التشغيل الشاملة والنشطة، أمام اعتماد المرونة في سوق العمل قصد تخفيض تكاليف الأجور والأعباء الاجتماعية، ممّا أبرز توسع في حجم التشغيل غير الرسمي.

إنّ تسريح العمال من القطاع الرسمي، حدّة البطالة[4] التي مست كل فئات المجتمع لا سيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، دخول فئة النساء لسوق العمل، التحول في هيكلة التشغيل لصالح الخدمات والإدارة، كل ذلك أدّى إلى وجود يد عاملة فائضة حاول القطاع الخاص امتصاصها بتدعيم من الدولة خاصة مع

[1] تقرير عام للمخطط الخماسي 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، ص 71-90.

[2] أعلى تطور شهدته الجزائر في خلق مناصب الشغل.

[3] تقرير عام للمخطط الخماسي 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، ص74.

[4] بلغت البطالة حدود 17 % في1987 -28 % 1995 – 30 % في1999- وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، عرض حول التوجيـــه و الإرشـــاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائـــر، الجزائر، 2005 ص 3 .

فئة الشباب بوضع برامج طموحة تعمل على توفير العمل لعدد أكبر من المواطنين والمتمثلة في الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة لوزارة التشغيل أهمها[1]:

➢ الوكالة الوطنية للتشغيل (08 سبتمبر 1990)

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، مهمتها الأساسية تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب وقد جاء القانون 90/04 المؤرخ في: 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز دور الوكالة في ضمان تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا تتواجد بها، كما استفادت من مخطط تأهيل عصرنتها قصد تحسين الخدمات المقدمة.

تتكون الوكالة من: مديرية عامة،10 وكالات جهوية وأكثر من 157 وكالة محلية.

وتعتبر الوكالة المحلية هي الخلية الأساسية فهي تستقبل المتعاملين سواء من طالبي أو أصحاب العمل، ورغم النتائج المحققة إلاّ أنه تبقى نقائص عديدة لها علاقة بضعف النظام الإعلامي ونقص التحقيقات التقييمية المنتظمة ونشرها، أين يمكن للمرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر أن يلعب دورا بارزا بحكم اختصاصاته وتركيبته المتكونة من:

- مختلف القطاعات الوزارية
- منظمات أصحاب العمل
- نقابة العمال
- معاهد البحث المتخصصة
- وكالات التشغيل تحت وصاية وزارة التشغيل

➢ مديرية التشغيل بالولاية: (22 جانفي 2002)

مهمتها الأساسية تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته. وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي:

[1] المرجع السابق ص 6.

أ- **برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:** هو موجه لإدماج الشباب البطال (بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة) تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 30 سنة في ورشات قصد إنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة للمواطنين[1].

ب- **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكتف لليد العاملة:** تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة ووقت سريع موجه للشباب البطال بدون مؤهلات خصوصا في المناطق النسائية والمحرومة.

ج- **برنامج عقود ما قبل التشغيل:** يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا وهو موجه لإدماج الشباب المحصلين على شهادات جامعية (يدخلون لأول مرة لسوق العمل) حيث تتكفل الدولة بالأجور الأساسية وتكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدّة العقد الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، حيث استفاد منها خلال سنة 2004 أكثر من 60000 شاب.

➢ ***وكالة التنمية الاجتماعية (سنة 1996):***

لها طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل، أنشأت في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة من خلال تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية وإقامة اتصالات مباشرة مع المواطن.

لقد تعرضنا فيما سبق لبرامج التشغيل الممولة كلية من طرف الدولة، والموجهة خصوصا لفئات اجتماعية معينة من المحتاجين أو الذين مستهم البطالة بحدة، وهي تعبّر عن إجراءات استثنائية قامت بها الدولة بعد تفاقم ظاهرة البطالة وبلوغها مستويات هامة.

هناك أجهزة وبرامج أخرى تمسّ التشغيل تعتمد على صيغ أخرى للإدماج وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطاتهم لحسابهم الخاص من أهمّها:

➢ ***الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (سنة 1997):***

يوجه هذا البرنامج للشباب البطال (19 سنة إلى 35 سنة)[1] من أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة والذين يمتلكون شروطا معينة تظهر استعدادهم لذلك. يستفيد هؤلاء الأشخاص من قروض

[1] هناك برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

(بدون فائدة) من الوكالة وأخرى بنكية (فوائد مخفضة) بالإضافة إلى المساهمة الشخصية، وخلال ست سنوات من إنشائه تم خلق أكثر من 68.000 مؤسسة مصغرة مكّنت من إنشاء أكثر من 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق 1.4 مليار دولار.

➢ ***الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (22 جانفي 2004):***

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم في خلق نشاطات لحسابهم الخاص. وهو موجّه لفئة البطالين (18 سنة فما فوق) الذين يمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين (له علاقة حتى بالعمل المنزلي).

- ورغم هذه الجهود المبذولة[2] إلا أن عوامل أخرى لم تسمح بالتحصل على النتائج الإيجابية المرجوّة في مجال التشغيل تمثلت في:
  - النمو الديمغرافي والنزوح الريفي
  - آثار العولمة (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والترشح للانضمام لمنظمة التجارة العالمية)
  - غياب ثقافة المنافسة لأكثر من عشرين سنة
  - عجز القطاع العام
  - التضخم
  - انخفاض القدرة الشرائية

2. خصائص الطبقة الشغيلة (العاملة) في الجزائر

2-1: تذكير

غالبا ما يأخذ العمل أو النشاط طابعه حسب بنية العائلة[3]. و هو مفهوم يمكن التطرق إليه من عدّة جوانب كالإنتاجية، التشغيل مثلا، اللتان تعتبران ظاهرتان غير مستقلّتان و بالتالي لا يمكن التكلم عن الإنتاجيّة مثلا دون الرّجوع لنوع العمل أو الشغل .و قد يبرز أيضا ما يسمّى "عدم الإنتاجيّة" (L'inactivité)، أين تكمن علاقتها بالمفهومين السابقين في شرح المراحل الّتي قد يمرّ بها الفرد من حالة البطالة ، العمل ، التّقاعد ... الخ . و ذلك

[1] هناك برنامج مشابه لكنّه يخص فئة (35-50 سنة) له نفس المواصفات، يتكلف بهذا الجهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الاجتماعي.

[2] برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

[3] B. Maurisson « le cycle de la vie familiale » : Méthodologie et champ d'utilisation , Pub. 1984, p 29-43

بالمقارنة بين الحياة العملية للفرد و مجمل عمر هذا الأخير .فسلوك الفرد في عمليّة النشاط قد يحدّ بعدّة عوامل كالتّأهيل العلمي أو الفنّي أو من التّوفيق بين وقت العمل و وقت الهواية .

كما يمكن التطرّق لمفهوم العمل من كونه إنتاج ، له ثمن و مكان في السوق. حيث يبرز هنا الإنتاج التجاري و غير التجاري ، العمل المأجور و غير المأجور الّذي يخصّ العامل المستقل بالإضافة إلى العمل الّذي لا يعود على صاحبه بأدنى ربح.

إنّ هذه الأشكال تتواجد حسب الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في إطار عنصرين هما مقابل العمل و قانون أو عقد العمل. و قد نجد أنّ العلاقة الاجتماعية التي نجدها في إطار العمل تستبدل بالعلاقة العائليّة الّتي تعتبر كشكل من أشكال علاقات العمل حيث أنّها تحدّ نوع و ارتباطات هذا النّشاط. و هذا ما يطلق عليه "بالعمل العائلي" ، أين يعتبر مثلا مجال الزراعة أو الميدان الحرفي من أهم مجالات وجوده .طبعا هذا بالتّفرقة بين عمل احترافي سواء كان رسمي أو غير رسمي مقابل العمل الخاص بالبيت.

و حتّى تكون الصورة واضحة يجب التطرق لمفهوم الإنتاجية مثلا من كونه يعتمد على ما يسمّى بالطبقة النشيطة[1](القادرة على العمل) و الّتي تشمل كلّ الأفراد العاملين و لو لساعة في فترة البحث، مأجورين أو مستقلين ، مساعدين عائليين ، متربصين...و في المقابل كذلك البطالين و الأفراد غير العاملين (Inactifs) مثل التلاميذ ، الطلاب ، المتقاعدين، الأمّهات الماكثات في البيت... من هنا يمكن تعريف معدّل الإنتاجيّة الذي يعبّر عن العلاقة بين الطبقة العاملة و الطبقة القادرة على العمل (لها سن العمل).هذا بالإضافة إلى مفهوم التشغيل الذي يخصّ العاملين فقط ، بحيث أنّه بإمكاننا معرفة نوع العمل ، أشكال و حجم هذا العمل.(مختلف التعاريف لهذه الفئات مقدمة من طرفالديوان الوطني للإحصاء في الملحق).

2-2:السّكان العاملين قبل سنة 2000

حسب الديوان الوطني للإحصاء، في ديسمبر 1990 كان عدد السكان العاملين 4283000 و ذلك دون حساب العاملين في القطاع غير الرّسمي , شباب الخدمة و الوطنيّة ، و ينقسم هذا الرّقم إلى 3.950.000 رجال (92%) و 333000 نساء (8%) و هو يمثل 17% من مجموع السكان.

حسب السنّ : فإنّ الفئة الهامّة هي من 25 إلى 29 سنة عند الجنسين (17,25% عند الرجال ، 29,69% عند النساء) .

[1] Définition du BIT , Révolution de GENEVE , Octobre 1982

أمّا التقسيم حسب المهن فيعطينا أهميّة الأعمال اليدوية الحرّة (بناء ، سائق، فلاّح...) 36,56% من بين هؤلاء العمّال 79% معتبرين كمأجورين من بينهم 64% دائمين و 15% غير دائمين .

هذا الحضور للعمال الدّائمين يعبّر عن وجود قطاع غير رسمي داخل القطاع الرّسمي ، و يبرز هذا خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية (BTP) الّذي يتميّز (دوليّا) باحتياجاته للعمل غير الرّسمي و الذي يستخدم لوحده 36% من مجموع العمال في الجزائر .

المجموعة الثانية التي تثير الإنتباه، و تشمل 22% من مجموع العاملين تتكوّن من المزارعين و مربّي المواشي (40% مستغلّين ، 21 % مستغلين زراعيين)، و بالإضافة إلى العمال الموسميين المؤقتين ، فإنّ هذا القطاع يشغل مساعدين عائليين في فترات (الحصاد أو القطف أو الدّرس...) و من جهة أخرى فهو يستخدم عاملين شباب تقلّ أعمارهم عن سنّ العمل (أقل من 16 سنة و غير مصرّح لهم لعدم توفّرهم على السن القانوني للعمل) و عمّال تفوق أعمارهم سنّ العمل (سن التقاعد) : أكثر من 64 سنة أو متقاعدين. و هذا يمثّل قطاع غير رسمي حتّى داخل القطاع الرّسمي نفسه.

و أخيرا المجموعة الثالثة الّتي تحتوي على مهن علميّة حرّة ، و مخفية و التي تمثل 11% من مجموع العاملين .هذه المجموعة تعتبر الاهم عند فئة النساء و تمثّل 45,5% من مجموع النساء العاملات منها 97% مأجورات و تأتي المرتبة الثانية للأعمال الإداريّة 20,64% ، بينما آخر فئة هي المجموعة التي تؤدي خدمات 16% .

يتبيّن أنّ العدد الهام من الرجال يمارسون عملا داخل قطاع الزراعة، الخدمات غير التجاريّة ، البناء و الأشغال العموميّة و التجارة 88% .بينما النسبة الأهم عند النساء نجدها في الخدمات غير التجارية 67,46% . يبرز جليّا قلّة عدد النساء العاملات مقارنة بعدد الرّجال.

و لقد تطوّر حجم عدد السكان العاملين إلى 4.401.000 (سنة 1992) ثمّ إلى 5.078.000 (سنة 1996) ، 5.274.000 (سنة 1997) .

و يبيّن الجدول التالي معدّل النشاط المتزايد خاصّة لدى فئة النساء حتّى و إن كان بشكل ضئيل

*** معدل الإنتاجية في الجزائر**

السنوات / الجنس	1966	1977	1987	1998
ذكر	44,14	41,60	42,44	45,68
أنثى	1,85	2,58	4,40	9,72
المجموع	23,10	21,90	23,63	27,90

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان و السكن 1977 ،1987، 1998

كما يتبيّن تطوّر حجم القطاع الخاص بشكل واضح 43,4% لدى الرجال سنة 1996 و 49,4 % سنة 1997 ، و الذي عمد على امتصاص اليد العاملة المسرحة من المؤسسات العمومية ، و يشتمل هذا القطاع بعض الغموض و اللّبس ، فهو لا يعتمد على الشفافية المطلوبة و لا على التصريح اللّازم .

و يبقى أن التشغيل يمثل 66% بالنسبة للأجراء يتبعها التشغيل الحر 26% سنة 1997 (emploi indépendant) ، أمّا التقسيم حسب القطاعات فيعطينا أهمية قطاعات البناء و الأشغال العمومية 13,9% سنة 1992 , 13,33% سنة 1996 ، قطاع الخدمات الإدراية 25,2% سنة 1992 و 29,13% سنة 1996 بالإضافة إلى تطور قطاع النقل و المواصلات 5,7% سنة 1992 و 14,76% سنة 1996[1] بينما استقر مستوى القطاعات الأخرى أو تقلص كالزراعة 23,7% سنة 1991 ، 17,3% سنة 1992 ، 17,35% سنة 1996 .بينما الصناعة 10,2% و التجارة 14,7%

و ذلك نظرا للمرحلة الصعبة التي مرّت بها الجزائر و التي خصّت الجانب الأمني و الاقتصادي .

3-2: السكان العاملين بعد سنة 2000[2]

أ- الوسط والجنس

[1] فتح قطاع النقل و المواصلات للخوصصة

[2] معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنوات 2001-2003- 2006 -2009 www.ons.dz

***تقسيم السكان النشيطين العاملين حسب الوسط والجنس**

السنوات	2001		2003		2006		2009	
السكان النشيطين	8568221		8762000		10100000		10544000	
السكان العاملين	6228772		6684056		8868804		9472000	
السكان العاملين	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
–وسط حضري	2934016	656350	3131440	754848	4287719	1002876	8025000	1447000
–وسط ريفي	2411207	227199	2619591	178176	3084221	493988		

يتبين لنا من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء، لسنوات 2001- 2009 ما يلي:

أن حجم السكان العاملين في الجزائر تزايد بصورة ملحوظة هذا طبعا بزيادة السكان النشيطين بصفة خاصة وزيادة عدد السكان بصورة عامة.كما مثّل معدل التشغيل (بالنسبة لعدد السكان) تطوّرا من 21.2% سنة 2003 إلى 26.9% سنة 2009 مما يبيّن زيادة خلق مناصب الشغل خلال هذه الفترة باعتماد الدولة لبرامج تشغيل خاصة تمس فئة الشباب البطال. ويعتبر الوسط الحضري هو المكان الذي يحوي أكبر عدد للعاملين في الجزائر 57% من مجموع العاملين، مما يسن تحول التشغيل من الوسط الريفي نحو الحضري لعوامل عديدة نخص بالذكر، النزوح الريفي الذي شهدته الجزائر في التسعينات أمام تفاقم ظاهرة الإرهاب.

ولقد شكلت فئة الذكور النسبة الغالبة في ميدان التشغيل إذ كانت مشاركة المرأة ضعيفة وذلك لعوامل اجتماعية وثقافية[1] خاصة (14.18% سنة 2001- 16.9% سنة 2006 و15.3% سنة 2009) دون نسيان حجم العمل غير الرسمي الذي تمارسه المرأة باعتباره وسيلة هامة لمواجهة هذه العوامل التي تمنع عمل المرأة في القطاع الرسمي.

ويبين الشكل التالي مدى تطور طبقة العاملين الذكور مقابل النمو الضعيف عند الإناث:

[1] أنظر "عمل المرأة" الفصل الثالث ص 175

*** تطور طبقة العاملين في الجزائر**

عددالعاملين(بالألف)

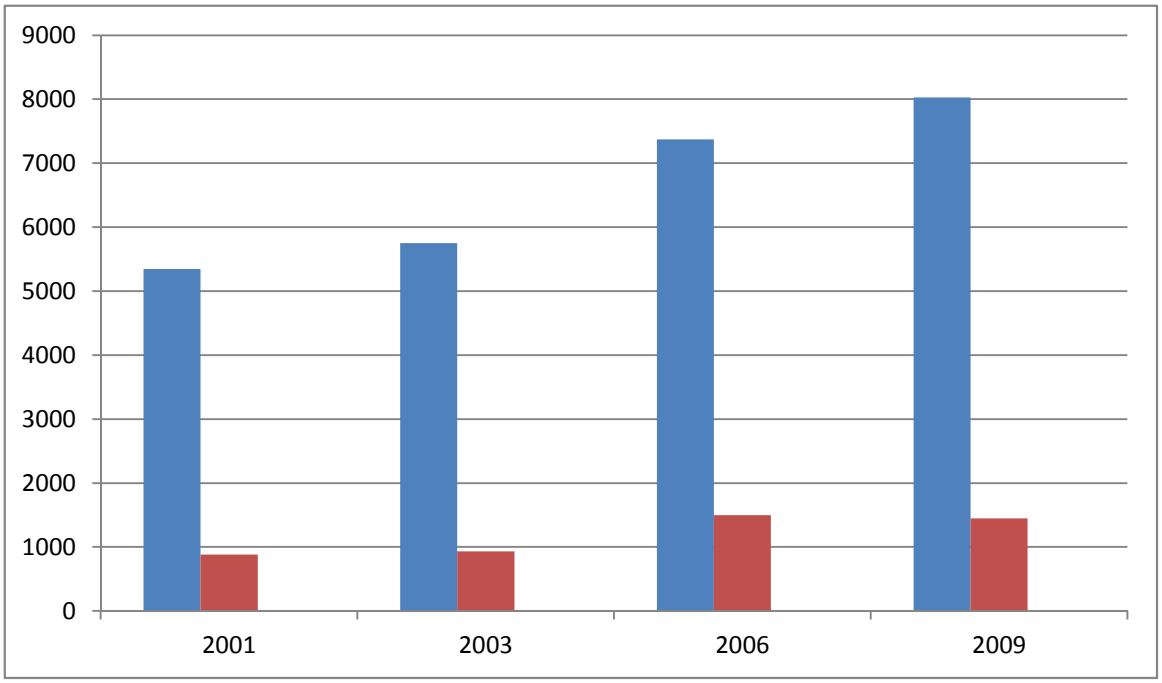

السنوات

ب– السن

***تقسيم "العاملين" حسب السن**

السنوات	2006	2003	2009
أقل من **20** سنة	379 469	341538	414000
20– 24 سنة	1201696	851363	1317000
25– 29 سنة	1360371	1036461	1673000
30– 34 سنة	1305236	1041010	1355000
35– 39 سنة	1253100	977556	1169000
40– 44 سنة	1205074	807590	1116000
45– 49 سنة	825347	651461	995000
50– 54 سنة	622754	495958	709000
55– 59 سنة	346483	243577	473000
60 سنة فأكثر	279363	237543	251000

نلاحظ تمركز العاملين عند فئة الشباب خاصة بين 25 إلى 34 سنة (الفئة الهامة 25-29 سنة) وذلك عند الجنسين 1354000 عامل مقابل 319 عامل من مجموع 1673000 عامل في هذه الفئة) وتمثل هذه المجموعة الأفراد الذين قد تجاوزوا مرحلة البطالة واستقروا داخل وظائفهم.

وقد يشاهد التراجع في الفئات اللاحقة لهذا الفئة نظرا لأمور عديدة منها خاصة قبول عدد لا بأس به من العاملين في القطاع العام للتقاعد المسبق والعادي في ظل تراجع أداء هذا القطاع.

ج- الحالة المهنية

توضح المعلومات وجود حصّة هامة تمثل المستخدمين والأحرار الذين يمثلون ثلث العاملين (32.1% سنة 2006، 29.2% سنة 2009) مما يبين أهميّة العمل الذاتي من جهة ومدى زيادة التشغيل في القطاع الخاص أمام تراجع القطاع العام في مجال عرض العمل الذي كان غير بعيد في سنوات الثمانينات يشكل نسبة 100% في ميدان التشغيل (القطاع العام (الصافي) يشكل 34.1% فقط من عدد العاملين سنة 2009)، كما يشكل العاملون المأجورين نسب هامة 32.7% من مجموع العاملين سنة 2006 و 33.1% سنة 2009 بالنسبة للدائمين.

أمّا التشغيل المؤقت والذي يمثّل 35.2% سنة 2006 و32.5% سنة 2009 فبدوره عرف زيادة مقارنة مع سنوات التسعينات ساعده في ذلك برامج التشغيل التي مست فئات الشباب البطال كعقود ما قبل التشغيل ومما يلاحظ وجود فئة داخل هذه المجموعة تمثل المساعدين العائليين والذين رغم ضعف مشاركتهم (5% سنة 2009) إلاّ أن ذلك يبين وجود نشاطات لها علاقة بالقطاع غير الرسمي.

*** تقسيم السكان العاملين حسب الحالة المهنية**

السنوات	2001	2003	2006	2009
السكان العاملين	6228772	6684056	8868804	9472000
مستخدمين وأحرار	1826020	1855361	2846217	2762000
موظفين دائمين	2570793	2829197	2900503	3136000
موظفين غ دائمين + متربصين + آخرين	1306407	1515442	2429620	3101000

د- القطاع الاقتصادي

**** تقسيم السكان العاملين حسب القطاع الاقتصادي.***

السنوات	2001	2003	2006	2009
السكان العاملين	6228772	6684056	8868804	9472000
الزراعة	1312069	1412340	1609633	1242000
الصناعة	861119	804152	1263591	1194000
تجارة وخدمات	3405572	3667650	4737877	5318000
بناء وأشغال عمومية	650012	799914	1257703	1718000

تبين الأرقام تركز السكان العاملين في قطاع التجارة والخدمات بنسب تفوق النصف (53.4% سنة 2006 و 56.1% سنة 2009) أين نجد معظمة داخل القطاع الخاص، هذا الأخير الذي تطور مع السنوات التي تلت الانطلاق في الإصلاح الهيكلي وذلك بأنواعه الرسمي، شبه الرسمي وغير الرسمي، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية (18.1% سنة 2006 و2009) بسبب أهمية هذا القطاع أمام التحدي الذي يفرضه النمو الديمغرافي وعزم الدولة على تشجيع هذا القطاع (برنامج المليون سكن) قصد الحصول على اكتفاء ذاتي في مجال السكن دون نسيان الورشات الكبرى التي تعرفها الجزائر خلال هذه السنوات (الطريق السيار، ..)

ولكن من المعروف كذلك استقطاب هذا القطاع لليد العاملة غير الرسمية شأنه في ذلك شأن القطاع السابق مما يطرح عدة تساؤلات حول حقيقة التشغيل الرسمي في الجزائر.

لقد تراجع مجال التشغيل في الجانب الزراعي، والصناعي (14.2% سنة 2006 (القطاعين) و 13.1% (زراعة) 12.6 (صناعة) سنة 2009) وذلك لعوامل عديدة منها عدم وجود استثمارات عمومية كافية وعجز المؤسسات العمومية على المنافسة والنمو.

وعلى العموم وحسب المعطيات فإن الطبقة النشيطة والعاملة في الجزائر تعتبر شابّة رغم التمايز الموجود بين الذكور والإناث الذي يمكن للتشغيل غير الرسمي أن يجد بعض الإجابات التي تخصه خاصّة في إطار العمل المنزلي.

3. البطالة في الجزائر

3-1 تذكير

حسب الإحصائيات الرسمية للمكتب الدولي للعمل فإن البطال يتميّز بالخصائص التالية:

*سن العمل(16سنة فما فوق).عدم العمل قي هذه الفترة.التأهيل للعمل.البحث عن العمل.القدرة على العمل.

وعليه فإنّ الشخص يعتبر بطالا إذا كان لا يعمل، لكنّه مستعد للعمل فورا وليس في فترة لاحقة أو أن يكون غير قادر على العمل بسبب المرض أو العجز أو الذين لديهم مسؤوليات عالية...ممّا يبرز لنا مفهوم "العامل المتاح" الذي له استعداد ورغبة في العمل عند بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل، كخريجي معاهد التكوين ومراكز التعليم وكذا العمال المسرحون من المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وقد يشمل أيضا الأفراد الذين كانوا يشغلون منصبا ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب مع مؤهلاتهم وإمكانياتهم أو كانوا متقاعدين ولهم رغبة في الرجوع لسوق العمل...ويستثنى من ذلك الأفراد الذين انسحبوا من دون قيد أو شرط من سوق العمل أو أنهم وجدوا وظائف تناسبهم، أو الذين حصلوا على عقود عمل غير قابلة للفسخ في الأجل القصير والذين ما زالوا في إطار التكوين أو في مهمة أداء الخدمة الوطنية، كما يستوجب القيام بإجراءات معينة كالتسجيل في وكالات التشغيل عمومية كانت أو خاصّة وبالتالي الإعلان عن حالة البحث عن العمل. هذه الأخيرة تكون نتاج أنواع عديدة من البطالة وذلك حسب الدورة الاقتصادية فقد تكون دورية أو احتكاكية أو من خلال التنقل بين النشاطات (بطالة هيكلية) نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أو لها أثر موسمي أو ظرفي.

3-2 مرحلة ما قبل 1994 (الاقتصاد الموجه)

لقد أخذ التشغيل بعدا هاما خلال مرحلة الاقتصاد الموجه لأهميته الاجتماعية والسياسية آنذاك، لكن البطالة المقنعة كان لها تواجد هام نتيجة الفائض التي كان تعرفه العديد من المؤسسات العمومية في جانب العمالة.بعد فترة طويلة تميّزت بقوة التشغيل تواصلت حتى سنة 1987 أين بدأ مشكل البطالة يبرز بصفة جليّة. في هذا التاريخ 21,4% من السكان النشيطين كانوا في حالة بطالة (1.200,000 فرد) و خاصة في فئة الشباب.

و تبعا لاحتجاج هذه الفئة (أحداث أكتوبر 1988) اقترح ما سمّي ببرنامج (تشغيل الشباب) وقد اعتمد هذا الأخير على إدماج هذه الفئة في إطار التكوين المهني.

إن هذا الحجم الهائل من البطالين لا يعبّر فقط عن النّمو الدّيمغرافي الذي عرفته الجزائر[1] و إنما عن حقيقة أخرى ؛ هي تعرض فئة منهم (من 15 – 24 سنة) لخطر البطالة منذ الستينات[2] (47,3% في 1966 ، 43% في 1977 و 44,7% في 1987) إنّ هذا البرنامج لم يلق النجاح المنتظر و عليه فإنّ الشباب البطّال لم يجد من سبيل إلاّ اللّجوء للقطاع غير الرّسمي، و مشاركة الاطفال ، النساء و كبار السن .

و رغم ذلك فإنّ البطالة بقت بحدّة و حجم البطالين (Les hittistes) في تزايد مستمر ، كما تميّزت هذه المرحلة ببروز ما يسمّى بـ الترابانـدو بالإضافة إلى التجارة غير الرسمية و التهريب .دون أن ننسى الفئة من العمال المسرحة من القطاع العام حتّى و إن كانت الدّولة تعمل على تغطية عجز و بقاء هذه المؤسسات ، فإنّ 90.000 عامل سرّح (و هو ما يمثل نصف المناصب التي حلقت في 1985 – 1986)[3].

و إذا أردنا معرفة حجم هذه الفئة من المجتمع فقد سمح بتعداد 1.156.000 فرد بطال منهم 1069000 رجال (Enquête MOD 1990) . إنّ تقسيمهم حسب السن يبيّن أن 66% من البطالين هم شباب ، أعمارهم تتراوح بين 16 و 24 سنة . (63% أعمارهم بين 16 و 19 سنة و 38% بين 20 و 24 سنة).أمّا حسب المستوى الدراسي فإنّ البطال الجزائري عرف تحوّل و تطور نسبي عن السابق (30,81% لهم مستوى المتوسط ، 29,79% لهم مستوى الثانوي، مجموع 51,6%).

و من بين الخصائص الّتي كانت تميّز النساء العاملات ، المستوى الدراسي الاعلى نسبيا من فئة الرجال ، هذه الخاصيّة نجدها أيضا في فئة النساء(البطالات). (54,58% لهم مستوى الثانوي مقابل 18,04% فقط عندالرجال ، و 14,88% لهم مستوى جامعي مقابل 2,55% فقط عند الرجال).

و من ناحية أخرى فإنّ 21% من الرجال الباحثين عن العمل ليس لهم أيّ مستوى علمي،و يمكن القول بالتالي أنّ فئة النساء البطالات لهنّ إمكانية أكبر نسبيّا للحصول على عمل من الرّجال (36,66% تقر بأنّها مارست عمل مقابل 24,28%) من بينهنّ 25% حصلوا على تكوين داخل مراكز التّكوين أو عن طريق التعليم العام .

من حيث المدّة بصفة عامّة ، فهي تتراوح بين 13 إلى 31 أشهر ، و لكنّها تتفاوت حسب السن و الجنس .

[1] 70% من السكان لهم أقل من 30 سنة.

[2] المقال : (تشغيل الشباب في الجزائر) CREAD N°26 (Alger 1991)

[3] CF (Algérie Actualité). N°1117 في يوم 12 إلى 18 مارس 1987 .

أقل من 19 سنة ، تكون الفترة أطول عنه عند الرجال منه عند النساء (13 إلى 21 شهر مقابل 12 إلى 17 شهرا) و من 19 سنة فما فوق فإنّ هذه الميزة تنعكس لتصبح أطول عند النساء منه عند الرجال (25 إلى 48 شهر عند النساء مقابل 31 شهر عند الرجال).

و تنقسم فئة البطالين إلى نوعين : ***الفئة الأولى** :قام أفرادها بممارسة عمل قبل حالة (فترة) البطالة،

***الفئة الثانية** : لم يقم أفرادها بأيّ عمل .

و يمثل هذا النوع الأوّل 25,18% من مجموعة البطالين (291.081 فرد) و يتكون ثلثه (30,74%) من أفراد توقّفت بصفة إرادية عن العمل (89.454 فرد مستقل). هذا التوقف الإرادي عن العمل يتركّز خاصّة عند فئة النّساء (48,74% مقابل 30,24% عند الرجال).

- هذه النسبة تعبر عن حوالي نصف عدد النساء اللاتي قمن بعمل و توقفن بصفة مفاجئة ، و هذا بطرح أكثر من تساؤل ؟ اد كيف تعيش هذه ، الفئة خاصّة في اقتصاد لا يعرف تعويض البطالة؟ .

هنا يبرز أثر العمل غير الرّسمي و تطوّره ليس كمصدر للحصول على عائد أو كعامل للتّقليل من النفقات الضريبيّة أو المتعلقة بالضمان الاجتماعي و إنّما كظاهرة تتسم بالتوسّع و التنوّع داخل المجتمع .

3-3بعد 1994 (تطبيق الإصلاح الهيكلي)(مرحلة الانفتاح)

تميّزت هذه الفترة بتطوّر حجم البطالة و أخذها لأبعاد و أشكال أخرى تتميّز بفترات أطول و بعواقب و مشاكل اجتماعيّة أكثر حدّة .

حيث ارتفع عدد البطالين بين سنتي 1994 و 1997 من 1,7 مليون إلى 2,4 مليون فرد أين سجّل معدّل البطالة ارتفاع من 24,3% سنة 1994 إلى 29,2% سنة 1997 و قد تجاوز 32% سنة 1999[1].

كما أنّ طبيعة البطالة قد تغيّرت و أصبحت أكثر هيكليّة (Chômage structurel) بزيادة ملحوظة لبطالي النوع الأول أو حتّى البطالين الذين لهم شهادات.

[1] (CREAD – PNUD/ Ministère du travail) تقرير بحث لـ (Le système national d'informations statistiques sur le marché du travail) , 1999.

***تطوّر معدّل البطالة لحاملي شهادات التعليم العالي**

السنوات	1990	1991	1992	1997
معدل البطالة	8,4	19,4	20,5	20,5

المصدر : Enquête M.O.D. ONS(الديوان الوطني للإحصاء)

بالإضافة إلى بروز 400.000 موظف سابق مسرّح من المؤسسات العمومية المنحلّة أو المغلقة ، و حسب بعض الأرقام فإنّ البطالة أصبحت تمسّ 40% من العائلات، من 25% منها نجد أنّ البطالة تمسّ فردين نشيطين على الأقل.

فخلال سنوات 94-97 تمّ تسريح 330.468 عامل منها 96000 سنة 1997[1] ، و حسب المصادر فإنّ المناصب المفقودة تتراوح بين 400000 و 600000 [2] (بإدماج المستقلين الإراديين المعوّضين)(Démission volontaire) و العمال المؤقتين الذين لا يحصلون على أي تعويض .

و عليه فحسب المفتشيّة العامّة للعمل فإنّ 35587 عامل تحصّل على التقاعد المسبق[3]، في ديسمبر 1997، و قد تضاعف عدد الأفراد المحصلين على تعويض البطالة خلال (1994 - 1998) إلى 05 مرّات بينما العمّال المحصلين على التقاعد (préretraite) قد زاد بـ 03 مرّات .

و قد أظهرت حصيلة ماي 1998 أنّ عدد المناصب المفقودة تمثل 100000منصب منها 301 عادت للعمال أنفسهم ، علما أنّ هذه الحصيلة تخصّ 700 مؤسسة عامّة منحلة كما أنّ الحصيلة المقدمة من طرف الحكومة في نوفمبر 1999 بيّنت أنّ 30000 عامل حصّل على حصص(des quotes-parts) داخل المؤسسات المنحلّة .

أمّا فيما يخصّ بطالة الشباب فإنّ الوضع المميز لما قبل 1994 بقي على حاله إن لم نقل زاد تدهورا بمعدّل بطالة 48% في 1977 . و هو يقارب 60% عند ما يسمّى بـ (الطالبين الأوائل) ، و عليه فإنّ هذه الفئة أصبحت تقر بأنّها على استعداد لقبول أيّ منصب عمل مقترح حتّى و إن كان بعيد كلّ البعد عن الطموحات و الشهادات الّتي يحملها الشباب البطال .

---

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، CNES . ALGER - (2ème semestre 1997) (Alger Déc 1999)

[2] المصادر : مفتشيه العمل ، صندوق البطالة ، N°46-47 (CREAD) (Alger 1999)

[3] قانون التقاعد المسبق و التّعويض عن البطالة ظهرا في نفس التاريخ 26 ماي 1994 (المادتين رقم 94.10 و 94.11). هذين النصين تمّ توقيعهما بعد الموافقة على قرار (Stand.by) مع FMI

و هنا يبرز جليّا دور القطاع غير الرّسمي في جلب هذه الفئة التي يئست من إيجاد أيّ منصب في القطاع الرّسمي ، و يعتبر التراباندو من أهم النشاطات التي تطورت بصفة كبيرة حتّى أصبحت تنافس نشاطات القطاع الرسمي بصفة هامّة (حتّى أنّ الممارسين لهذا النشاط ليس لهم أيّ شكل في الحصول على التأشيرات من مختلف القنصليات الأوربية و الأسيوية).

في ديسمبر 1998 ظهر قانون خاص بالشباب الحامل للشهادات برنامج عقد ما قبل التشغيل[1] الذي يسمح لحامل الشهادة الجامعية بالحصول على 6000دج و للتقني السامي 4500دج شهريا . و تعتمد هذه الطريقة على دمج 20000 شاب في علم الشغل .

***تطوّر معدّل البطالة حسب فئات العمر من 1985 إلى 1997**

فئات العمل	1985	1989	1991	1992	1997
19-15	39,5	63,9	58,9	65,9	73,2
24-20	18,5	31,8	48,3	44,3	48,3
29-25	6,7	18	23,7	23,7	33,9
34-30	3,6	12,3	11,1	13	19,3
39-35	3,2	10,2	6,2	8,3	14,7
44-40	2,3	9	4,9	7,4	12,6
49-45	2,6	9,5	4,5	5,4	12,6
54-50	2,8	10,3	3,1	5,2	15,1
55+	0,7	2,8	0,5	0,5	1,2
المجموع	**9,7**	**21,4**	**21,9**	**23,8**	**27,9**

المصدر : بحث MOD - ONS الديوان الوطني للإحصاء

[1] تبرم هذه الإتفاقية لمدّة 12 شهرا على أساس طلب موجه من قبل صاحب العمل إلى منذوب تشغيل الشباب و يمكن تمديد هذه الفترة إلى 6 أشهر أخرى .(وكالة التنميّة الإجتماعية إتفاقية رقم 13) ، ديسمبر 1998.

تبيّن هذه المعطيات تطور حجم معدّل البطالة على المستوى الوطني و حسب فئات العمر . كما نلاحظ حدّة البطالة عند فئة الشباب خلال جميع المراحل التي تمّ فيها البحث . بينما يبرز جليّا زيادة معدّل البطالة عند الفئات ما فوق 30 سنة في المدّة الأخيرة و التي تميّزت كما قلنا بعمليّة تسريح العمّال من المؤسسات العموميّة .و من ناحيّة أخرى فإنّ هذه المرحلة أدّت إلى ظهور بروز آثار اجتماعية يمكن التعرض إليها بصفة مختصرة.

4-3 بعد سنة 2000 [1]

لقد سجل معدل البطالة ارتفاعا في سنوات التسعينات وبداية 2000 أين مثل نسبة 27.3% سنة 2001 ليأخذ في التراجع في نهايتها (23.7% سنة 2003) لينخفض سنة 2006 إلى 12.3% وليشهد أدنى حد له سنة 2009 بمعدّل 10.2% وهي تمثل تراجعا هاما في مستوى البطالة.

لقد سمح بذلك مستوى حجم التشغيل كما رأينا خاصة الذي مسّ فئة الشباب عن طريق برامج الدولة من جهة بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي وفّر عددا من مناصب الشغل. لكن من جهة ثانية فإن العديد من الأخصائيين لا يثقون في مصداقية الأرقام الرسمية التي لها علاقة بالبطالة كما ينص على ذلك "نصر الدين حمودة" حين يقول "نعم هناك انخفاض في مستوى البطالة ولكن الديوان الوطني للإحصاء بدمج في معطياته الجزائريين الذين يشتغلون في القطاع غير الرسمي والذين هم غير مسجلين..." إنّ مناصب الشغل التي خلقت في السنوات الأخيرة هي مناصب ناقصة (Précaires)..." نفس النقد يقدّمه عبد المجيد بوزيدي ويقول بأن المعدل الرسمي للبطالة هو خاطئ.

ا- الوسط * ***تقسيم البطالين حسب الوسط***

السنوات	2001	2003	2006	2009
عدد البطالين	2339449	2078270	1240841	1072000
في الحضر في الريف	1455341 884108	1223119 855151	777366 463475	

[1] الأرقام: الديوان الوطني للإحصاء لسنوات 2001- 2003 – 2006 – 2009 . www.ons.dz

أما حسب الوسط فإنّ نسبة البطالين في الوسط الحضري هي الغالبة (62.21% سنة 2001 و 62.6% سنة 2006) وهذا وفقا لعدد السكان النشيطين والذي يتمركز في الحضر كما تطرقنا إليه سابقا بسبب زيادة النزوح خلال مرحلة التسعينات.

ب- الجنس والمستوى الدراسي: ***تطور طبقة البطالين في الجزائر**

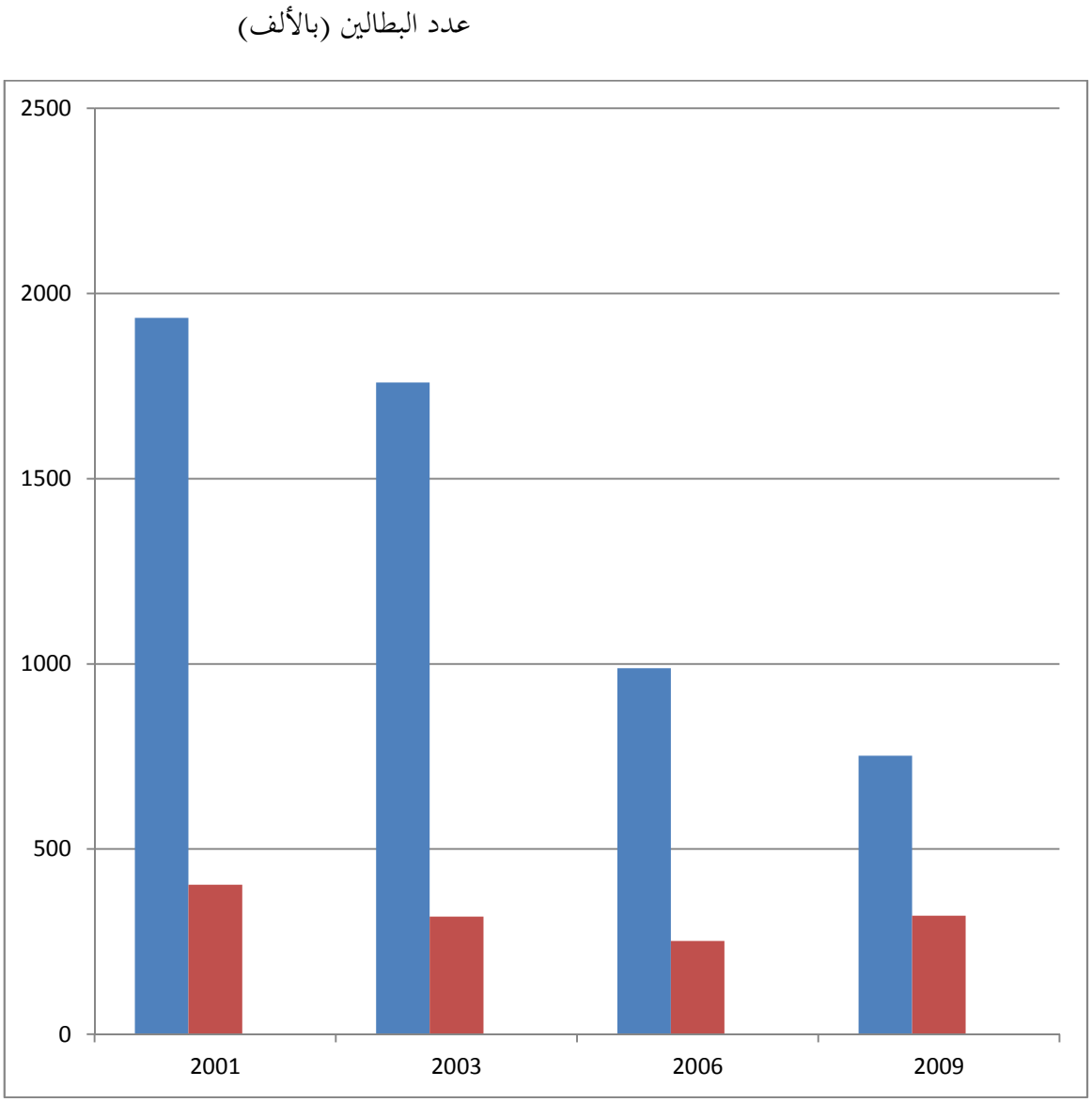

ويبين الشكل التمايز في حجم البطالة بين الذكور والإناث، إذ تشكل نسبة البطالة عند النساء مستوى منخفض مقارنة مع الرجال (20.4% في 2006 و 17.29% سنة 2001) ممّا يسيّن أن النساء في الجزائر

قد يسلكن أساليب أخرى تتمثل في التشغيل غير الرسمي أو المكوث في البيت (عكس الرجال الذين يضعون نصب أعينهم التشغيل الرسمي). هذا التمايز ينعدم فيما يخص المستوى الدراسي بين الجنسين عند البطالين حيث يتساوى المستوى العلمي تقريبا بين الجنسين (20.1% لهن مستوى جامعي مقابل 23% عند الذكور) (26.6% لهن مستوى متوسط مقابل 25% عند الذكور.

وتبين المعطيات أيضا أن البطالة أصبحت تشمل الأفراد ذوي الشهادات (24.9% لهم مستوى ثانوي و 21.3% لهم مستوى جامعي سنة 2009 بعدما كانت في الماضي تتركز في فئات التعليم الدّنيا، ولكن الشيء الملاحظ أيضا أن مردود رأس المال البشري في الجزائر هو من بين الأضعف في العالم، يوازيه في ذلك مناصب الشغل التي تنشأ والتي في معظمها تمثل وظائف غير مؤهلة، مما جعل البعض يقول بأن المدرسة الجزائرية تنتج البطالة (لا يوجد توافق مع سوق العمل).

ج- السن وفترة البطالة*تقسيم البطالين حسب السن

السنوات	2001		2003		2006		2009	
	عدد البطالين	معدل البطالة	عدد البطالين	معدل البطالة	عدد البطالين	معدل البطالة	عدد البطالين	معدل البطالة
أقل من **20** سنة	393441	51.35	329136	49.08	166414	26.2	≈125000	23.2
20- 24 سنة	687958	45.92	666872	43.92	369982	23.5	≈342000	20.6
25- 29 سنة	578984	37.56	509289	32.95	333483	19.7	≈320000	16.0
30- 34 سنة	280890	23.07	245568	19.09	170394	11.5	≈142000	09.5
35- 39 سنة	155896	14.79	133532	12.02	91115	06.8	≈65000	05.3
40-44 سنة	93287	11.21	75108	08.51	48942	03.9	≈32000	02.8
45-49 سنة	72662	10.33	62516	08.76	28415	03.3	≈19000	01.9
50- 54سنة	58163	11.79	40295	07.51	25544	03.9	≈17000	02.3
55-59 سنة	18169	07.51	15954	06.15	6553	01.9	≈9000	02

تبيّن الأرقام أن الشباب أقل من 30 سنة يمثل أكبر حصة فيما يخص البطالة (70.1% من مجموع البطالين سنة 2006) 73.4% سنة 2009، ويتناقض هذا الحجم كلما زاد السن.

وبملاحظة معدل البطالة في كل فئة نلاحظ ارتفاعه في الفئة الأولى (أقل من 20 سنة) ثم الثانية (20-24 سنة) وهذا أمر طبيعي إذ تمثل مرحلة ما بعد التخرج لعدد هام من المتمدرسين أو الجامعيين الذين يدخلون مرحلة الانتظار قصد الدخول لسوق العمل، بينما تشكل الفئات الأخرى أسباب أخرى كالرغبة في التقاعد المسبق أو محاولة الانتقال من نشاطات غير رسمية نحو التشغيل الرسمي أو حتى حالة بطالة احتكاكية أو بطالة موسمية.

وتمتد مرحلة الانتظار والبحث عن العمل لأوقات متفاوتة وإن كان 35 % من البطالين لا يتجاوزون فترة السنة فإن الباقي قد يمتد انتظارهم لأكثر من 5 سنوات، مما يطرح عدّة تساؤلات في كيفية العيش بالنسبة لهذه الفئة؟

إنّ التضامن العائلي حقيقة يعتبر حل لكنّه مؤقت وغير كاف ممّا يؤدي بنا للقول بضرورة اللجوء للتشغيل غير الرسمي كوسيلة تصمن العيش، أي أنّ هذه الفئة تعيش بطالة جزئية.

***تقسيم البطالين حسب مدة البحث عن العمل**

السنوات / مدّة البحث	2003	2009
سنة أو أقل	807870	≈267000
سنتين	425540	≈181000
أكثر من سنتين	844960	≈531000

- 93000 لم يصرحوا بالمدة

4- تحليل وتقييم

4-1 استنتاجات

كما رأينا وحسب المعطيات الرسمية فإن معدل البطالة يرتفع عند فئة الشباب وخاصة عند ذوي الشهادات الذين يريدون الدخول للقطاع الرسمي، فهذا الأخير غير قادر على امتصاص كل قوى الطلب التي تسعى للحصول على مناصب وظيفية، ممّا يجعل طالبي العمل ينتظرون لفترات قد تتعدّى السنة بل إلى أكثر من 5 سنوات.

إنّ النمو الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة ساهم بشكل كبير في تخفيض حجم البطالة (الذي عرف ارتفاعا كبيرا في بداية التسعينات ليستقر في نهايتها، هذه المرحلة التي شهدت انكماش اقتصادي ميّزه

غلق المؤسسات العمومية، إختلالات اجتماعية هامة، وتزايد في حجم اليد العاملة) والذي يشمل بعض الاستثمارات العمومية أين سجلت الزيادة في التشغيل مستوى 5 % سنويا[1] خاصة في قطاعات الزراعة والبناء والأشغال العمومية. ورغم الإصلاحات الهامة التي قامت بها الجزائر في المجالات التشريعية، الطاقوية، البنكية والإدارية، إلاّ أن ذلك لم يساهم بشكل كبير في جعل القطاع الخاص يأخذ دور الزيادة في مجال عرض العمل.

كما تجدر الإشارة إلى التنويه بمدى مصداقية الأرقام الرسمية في مجال التشغيل والبطالة، ممّا يطرح العديد من التساؤلات حول الانخفاض الذي عرفه معدل البطالة (10.2% في 2010)، أمام ظهور حصّة هامة من التشغيل غير الرسمي خاصة في إطار العمل المنزلي والنشاطات غير الرسمية المؤقتة (العمل المنزلي عرف زيادة قدرها 34% سنة 2004)[2]، دون أن ننسى الطابع المؤقت الذي يعرفه التشغيل الرسمي والذي يعبّر عن مشاركة القطاع الخاص في امتصاص الفائض في العمالة (11% من المناصب دائمة فقط سنة 2004 في القطاع الخاص)، إذن ورغم تقلص مستوى التشغيل داخل القطاع العام تبقى النفقات العمومية المحرك الرئيسي في خلق مناصب الشغل.

وهناك أسباب وعوامل عديدة لا بد من أخذها بجدّية إذا أردنا التخفيف من حجم مستوى البطالة الحقيقية ودفع عملية التشغيل الرسمي.

2-4 البعد الاجتماعي

إنّ الأشكال الجديدة التي تخصّ التشغيل و التي اعتمدت على عقود و اتفاقيات[3] لمدّة معينة كقواعد تسيير عملية التشغيل و التي عبرت عن إصلاحات تنصّ على أنّ الدولة لا تعمل على ضمان الشغل و حقّ العمل هو الشيء الذي يجب مراجعته .الأمر الذي أنتج مظاهر و صور غريبة بالنسبة للبعض مثل وجود خضار هو في الأصل مهندس ، (طبيب) (تاجر) ، أو وجود بعض الحاصلين على شهادات عليا في أعمال خاصّة بالمصلحة العامّة كالتنظيف في الطرق مثلا.

إنّ زيادة حجم البطالة و ما يصحبه من آثار كالفقر و الحرمان ، بالإضافة إلى الآفات الاجتماعية هو شيء طبيعي ، لكن ما ميز هذا التحوّل هو فقدان القيّم الاجتماعية التي تتمثل في المساواة التي كانت تعبر عنها الشعارات السابقة (الاشتراكية).

[1]FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 06/101, Washington, D.C. Mars 2006p 28.

[2]Idem,p 20.

[3] المادة رقم 90-11 ليوم 21 أفريل 1990 (القانون الخاص بعلاقات العمل)

هذا التفاوت الذي ظهر في المجتمع يعكسه تخلّي الدولة عن مهامّها التي تخصّ القطاع الاقتصادي و الاجتماعي (حلّ المؤسسات ، الخوصصة ، توقيف الاستثمار الخاص بالتجهيزات الاجتماعية). بالإضافة إلى المشاكل التي عرفها قطاع التربية من اكتظاظ في الأقسام و تغيير للبرامج ...الخ و الذي أدّى إلى تسرّب مدرسي هام فمن بين 100 تلميذ في المستوى الابتدائي فإنّ 87 منهم يصلون للمستوى المتوسط ، بينما لا نجد إلاّ 40 منهم في المستوى الثانوي و 9 فقط يحصلون على شهادة البكالوريا ، 3 فقط منهم يحصلون على شهادة عليا ، هذه الشهادات الّتي لم يبق لها أي قيمة اجتماعية .

و عليه فإنّ النجاح في المستقبل لا يمر عن طريق التعليم و بالتالي فإنّ حاملي الشهادات و المقصون من نظام التعليم في تيار واحد ، (شهادة ليس لها قيمة ، منصب عمل مؤقت ، آفاق ضعيفة للترقية الاجتماعية ...) .

كما يمكن إدراج نتيجة أخرى تتمثل في ارتفاع معدّل سن الزواج ،دون أن ننسى عائق الخدمة الوطنية .

***تطوّر سنّ الزواج**

السن(السنوات)	1966	1977	1987	1998
ذكر (سنة)	23,2	25,3	27,7	31,3
أنثى(سنة)	18,1	20,9	23,7	27,6

المصدر : الإحصاء العام الرابع للسكان و السكن 1998 RGPH) (ONS)

في بداية التسعينات كان عدد الأفراد الذين ليس لهم أيّ دخل قد تضاعف ليصل 520000 عائلة (2,5 مليون فرد سنة 1995) .و مع حدّة البطالة و استقرار مستوى الأجور من جهة و تخفيض العملة من جهة ، ظهرت فئة أخرى محتاجة و هي ما كانت تسمّى بالطبقة المتوسطة . اد تقرّ برقية L'AFP المؤرّخة يوم 09 ديسمبر 1999 أنّ الأجر الأدنى الوطني بقي في حدود 6000دج شهريا و أنّ البطالة تمسّ 30% من السكان النشطين كما ينص التقرير أنّ البطالة قد دفعت عدد من أرباب العائلات للانتحار رغم أنّ هؤلاء قد تعوّدوا على مصاعب الحياة، و تبقى الإشارة أنّ التضامن و التكافل الاجتماعي له دور هام في التخفيف من المعاناة الّتي تعرفها شريحة هامة من المجتمع.

***تطوّر العائد العائلي و الفردي من 1994 إلى 1997**

السنوات	مؤشر الاسعار الخاص بالإستهلاك	العائد العائلي (دج)	عائد الفرد (دج)
1974	100	12.269,59	1.905,22
1980	181,8	17.527,42	2.585,16
1985	280,7	22.827,51	3.261,07
1989	329	23.885,44	30432,82
1992	774	22.288,95	3.253,86
1994	1238,7	18.251,91	2.703,99
1997	2032,1	16.529,23	2.500,64

المصدر:جمودة.ن:مقاربة إحصائية لعوائد العائلات الجزائرية.جوانDOC . ronéo CREAD - ALGER1999

لقد عززت البطالة أيضا ظاهرة الهجرة السرية (أو ما يعرف بالحرقة) خاصة لدى فئة الشباب قصد الحصول على عمل فيما وراء البحر، إلاّ أن العديد منهم قد يصابون بخيبة أمل بمجرّد وصولهم إذ يستخدم غالبيتهم في إطار غير رسمي، هذا طبعا إن وصلوا على قيد الحياة.

كما شكّلت البطالة سببا للكثير من أشكال الإجرام والانحرافات وساهمت في التفكك الأسري، أمام شعور الفرد البطال باليأس والحرمان والإقصاء ممّا يضعف لديه الشعور بالانتماء والشعور بالوطنية.ويبقى أن التشغيل غير الرسمي هو أحد السّبل التي يختارها البطال حتى يضمن العيش. إذ يحوي عدد البطالين عددا هائلا من الأفراد الذين يمارسون نشاطات غير رسمية سواء بصورة دائمة أو مؤقتة.

3-4 البعد الاقتصادي

أ- النمو الاقتصادي

إن قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية يمثل كثافة فيما يخص العمالة، عكس القطاع الصناعي الذي تبقى علاقته بمستوى التشغيل ضعيفة.

(قانون المالية 2010 خصّص 42.6 مليار دج لخلق 60000 منصب شغل في قطاع الوظيف العمومي)[1]. وبمعنى آخر فالتشغيل مسّ قطاعات غير منتجة، ناهيك عن الدعم الذي يصل إلى القطاع المنتج الذي يمثل إنتاجية ضعيفة، رغم أن شبه النمو خارج المحروقات بلغت 6.1% سنة 2008[2].

ب- الإنتاجية

إن النمو الذي يحققه الاستثمار الحكومي والقطاع الخاص هو المحرك الأساسي في خلق مناصب الشغل، الأمر الذي لا يتحقق في الظروف الحالية التي تتميّز بإنتاجية عمل ضعيفة. إنّ الزيادة في الإنتاجية تؤدي إلى النقص في تكاليف العمالة ممّا يساهم في تنشيط عملية خلق مناصب العمل في القطاع الخاص.

إنّ الإنتاجية سجلت انخفاضا خلال السنوات الأخيرة 2.3% بينما ارتفع مستوى الأجور(15 ألف ابتداءا من جانفي 2010) فما بين سنة 2000 و2008 تمّ رفع الأجر الوطني ثلاث مرات بمعدل سنوي 9.8% وعليه عرفت القدرة الشرائية تحسنا لكن دون مقابل معادل فيما يخص الإنتاجية[3].

إنّ القطاع غير الرسمي في جانبه الخدماتي له أثر كبير في انخفاض الإنتاجية (العمل المنزلي) بسبب المنافسة القوية التي يفرضها (غير العادلة).

ج- تنظيم سوق العمل

تحتل الجزائر مرتبة متقدمة فيما يخصّ جمود سوق العمل وهو مؤشر يستخدمه البنك العالمي في المقارنة بين الدول (المؤشر يقترب من نقطة 50)[4]، ويرجع هذا الارتفاع إلى حجم الصعوبات في مجال التشغيل وتسريح العمال.

د-جباية العمل[5]

إنّ الاشتراكات الاجتماعية تمثل 34% من الأجر الخام بينما مساهمة المستخدمين تقدر بـ 9% (الضريبة حول الأجر والتي تقدر بـ 1% ألغيت في 2006)[1]. إنّ تأثير ذلك على التشغيل غير الرسمي هام في ظل وجود تشغيل غير رسمي.

---

[1] BIT, Algérie : contexte et priorité nationale, 08/03/2010 www.ilo.org

[2] جريدة المساء ليوم السبت 26 ديسمبر 2009 (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

[3] المصدر السابق.

[4] أنظر الملحق: "مؤشر جمود سوق العمل" دوليا لسنة 2008.

[5] ما يسمّى بـ (Le coin fiscal) تعريفه في الملحق.

هـ- مناخ الأعمال

رغم التحسينات الأخيرة لكن يبقى مناخ الأعمال في الجزائر غير موات- فحسب مؤشرات البنك العالمي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تحتل الجزائر الرتبة 116 (وراء تونس: الرتبة 80)[2]-

إن مواصلة التحسينات من شأنه دفع مؤسسات القطاع الخاص لرفع الإنتاجية ومن ثمّ المساهمة في خلق مناصب شغل رسمية.

و- القطاع العام

رغم الانخفاض الذي عرفه القطاع العام من حيث عرض العمل إلاّ أنّه يبقى لد الدور الرئيسي في عدد من الأنشطة الإنتاجية، واضعا بذلك حدودا أمام القطاع الخاص.كما يملك القطاع العام 90%[3] من أصول المؤسسات المالية (الباقي ملك بنوك أجنبية)، ممّا يجعله المساهم الغالب في النشاط الاقتصادي للبلد.

ز- التشغيل غير الرسمي

أصبح التشغيل غير الرسمي يمثل نسبا معتبرة في اقتصاد الجزائر بصفته الوسيلة الوحيدة أمام طالبي العمل الذين لا يجدون مخرجا لأزماتهم سوى ممارسة نشاطاته.

إنّ كل هذه المواصفات التي تميّز التشغيل في الجزائر تجعل من انخفاض البطالة أمرا موجّها تساعده في ذلك عائدات النفط، ممّا قد يشكل رجوعا لمستوى أعلى في حجم البطالة في حالة تراجع أسعار البترول، هذا دون نسيان دور التشغيل غير الرسمي في التحقيق من آثارها وتحديد مجالاتها.

وعليه يجب التركيز على معالجة هذه المغالطات قصد تحقيق انخفاض حقيقي.

[1]FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C. février2007p 29.
[2] Idemp 30.

[3]Idem,p 31.

II- التشغيل غير الرسمي في الجزائر

1- أبعاد تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر

إنّ تعددية النشاطات غير المصرّح بها ووجود العمل غير الرسمي كظاهرة اجتماعية ظهرت حقيقة منذ السبعينات، لكن كان ذلك بصفة غير بارزة للعيان.

وقد بدأ تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر بصورة ملحوظة منذ 20 سنة كردّ فعل مباشر قصد تلبية احتياجات اجتماعية لدى المواطن (العمل، السكن، الدخل، ...) ومعبّرا من جهة ثانية عن مستوى الصلابة التي ميّزت تنظيم الاقتصاد بصفة عامة، وبصورة أخص مجالات: الأجور، الضرائب، إنشاء المؤسسات، الدخول للأسواق الخارجية، معدل الصرف[1] .... هذا بالإضافة إلى التبعية التي شهدتها الجزائر لتقلبات أسعار النفط والتي ما زالت تعرفها لحدّ الآن، حيث شكلت عبئا كبيرا في مرحلة الأزمات. وبصورة واضحة، يمكن تلخيص بروز وتطور التشغيل غير الرسمي من خلال مرحلتين عرفتهما الجزائر، الأولى خصّت فترة الاقتصاد الاشتراكي أمّا الثانية التي تلتها مباشرة وهي فترة الانفتاح نحو اقتصاد السوق.

1-1 فترة الاقتصاد الموجه

مثلت فترة السبعينات والثمانينات إرادة سياسية معيّنة اعتمدت على تجسيد أفكار اشتراكية مسّت عدّة جوانب اقتصادية واجتماعية، وقد ساعدها في ذلك الريع البترولي الذي سمح في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات باكتساب نوع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إلاّ أن مواصلة الدولة في تجميد ميكانزمات السوق التنظيمية عن طريق سياسات تحديد الأسعار والرواتب، معدل الفائدة وسعر الصرف، الإدارة المباشرة للمؤسسات، الاحتكار التام للتجارة الخارجية، تسيير النظام البنكي، وتقييد القطاع الخاص[2]، كل ذلك أدّى إلى بروز سوق موازي للسوق الرسمي تسيّره ميكانيزمات غير رسمية لا تتحكم فيها الدولة ولا تنظيماتها، الأمر الذي سمح أيضا بتوسيع رقعة التشغيل غير الرسمي.

[1]MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p45.

[2]BELLAL Samir, Changement institutionnel et économie parallèleen Algérie : quelques enseignements,الباحثمجلة – عدد 06 , 2008 p4.

إنّ هذا الانتشار عرف أوجه خاصّة مع بداية الأزمة الاقتصادية (1986) و التي صاحبها تدهور سوق التشغيل حيث سجّلت خسارة 50% من المداخيل[1] ، و كانت الجزائر مجبرة على إجراء إصلاحات خاصّة عند عجز هذه الأخيرة عن دفع المديونية (26 مليار دولار) أي ما يمثل 300% من الصادرات ، كما أن خدمات الدين كانت تقدّر بـ 70% من مدخول الصادرات سنة 1991 ، و قد وصل عجز الخزينة لدى البنك المركزي 200 مليار دج، و بالنسبة لعجز القطاع العام قدّر بـ 160 مليار دج سنة 1989 .

وقد بلغ حجم التشغيل غير الرسمي 25% من مجموع السكان العاملين سنة 1985، (Musette et al,2003)[2] حيث مسّ عدد هام من المجالات كالبناء، التجارة والخدمات.

إنّ تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد أدّى إلى انزلاقات في سياسة التصنيع وفشل هام في الميدان الزراعي، هذا الأخير الذي كان يغطّي حصّة كبيرة من الطلب الكلي على العمل بات لا يساهم في امتصاص العمالة بسبب النزوح الذي عرفه الوسط الريفي نحو المدن، وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم الأسباب التي سمحت بانتشار التشغيل غير الرسمي في هذه المرحلة.

* **الأسباب:**

1) **سياسة التصنيع**: لقد عرفت الجزائر خلال السبعينات سياسة تصنيع غير متوازنة شملت العديد من المجالات الكبرى، كالطاقة والمناجم، الإلكترونيك، الميكانيك، وعدد من الصناعات التحويلية الكبرى و هيئات لها استثمارات ضخمة، لكن كل ذلك كان مصدره العائدات النفطية التي لم تسمح بالاستمرارية إثر عدم قدرة الدولة لتغطية عجز هذه المؤسسات التي كانت تتخبط في مشاكل سوء التسيير والفائض في العمالة.

2) **الميدان الزراعي**: لقد شكل التشغيل داخل الوسط الريفي الواجهة الأساسية في استقطاب العمالة في التسعينات وبداية السبعينات حيث كان يمثل سنة 1977 72%من العمالة الكلية لينخفض تدريجيا عبر السنوات إلى % 40 سنة 2006[3].

3) **النزوح الريفي**: إن تزايد معدلات الهجرة من الريف نحو المدن، خلقت توترات داخل سوق العمل زادت من حدّة البطالة، زاده في ذلك النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد.

---

[1] , STEEL Omar , La conversion au marché en Egypte et en Algérie , un ajustement par l'informel , les cahiers de l'orient N°45, 1er trimestre , 1997 ,pp 45-64.

[2] MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006 p107.

[3] LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p 300.

4) **سوق العمل**: لقد عرف سوق العمل الرسمي جمودا وتقلصا كبيرا، وأصبح السوق غير الرسمي يمثل نقطة التقاء العرض والطلب على العمل، حتى وإن تم ذلك بطرق غير منظمة بواسطة أشخاص أو تنظيمات تنتمي للقطاع غير الرسمي، إلاّ أن المهم هو أن التشغيل غير الرسمي أصبح يمتص القوى العاملة الفائضة.

5) **سياسات تدخل الدولة في ميكانزمات أسواق السلع وعوامل الإنتاج**....(الميكانزمات السابقة الذكر).

6) **جمود النظام الإداري والضريبي**.

7) **اعتماد سياسة التوزيع والاستهلاك**: خلال الثمانينات شكل الاستهلاك هدفا أساسيا في سياسة الدولة ممّا سمح للقطاع الرسمي بأن يشكل فضاء موازيا يمسّ التوزيع بسبب سياسة تحديد الأسعار التي أوجدت طلبا أكبر الأمر الذي أبرز نوعين من الأسعار: سعر إداري وسعر حر (موازي).

لقد فرضت الأزمة الاقتصادية على الجزائر التخلي عن سياسة الاقتصاد الموجه، لتدخل مرحلة جديدة، فترة الإصلاحات والانفتاح نحو اقتصاد السوق.

2-1 فترة الانفتاح نحو اقتصاد السوق

لقد شهدت هذه المرحلة نموا في التشغيل غير الرسمي، إذ أصبح يحوي العديد من الأنشطة التي لا تدخل ضمن إطار التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب، حيث مثل التشغيل غير الرسمي نسبة 29 % سنة 1992 من نسبة التشغيل الكلي خارج قطاع الزراعة[1]، وقد تعدى 42% سنة 1997 (Musette et al,2003)، لقد عرفت هذه الفترة رفع الدعم عن الأسعار وانتهاء مرحلة احتكار الدولة للتجارة[2] الخارجية وبالتالي الخروج من حالة الاختلالات الهيكلية التي ميزت الجزائر سابقا وأكسبتها صورة سلبية فيما يخص الطلب الداخلي. لقد مسّت الإصلاحات جوانب عديدة خصّت مجالات البنوك (القرض والفائدة) تشريع العمل (أوجه جديدة كالعقد....)، تخفيض سعر الصرف، تحويل الأولويات الخاصة بالنفقات العمومية (التكلفة الكبيرة التي أنتجتها السياسات الاجتماعية أمام عجز المؤسسات وإفلاسها).

لكنّ هده السياسةوعلى العكس من ذلك لم تحدّ من حجم التشغيل غير الرسمي ولا من مرونته بل أبرزت أشكالا جديدة من النشاطات وأبعادا أخرى مسّت جوانب كالتهرب الجبائي، قضايا الفساد، وتحويل الأموال....، كلّها مجالات لم تكن معروفة سابقا والتي لها علاقة مباشرة بالتجارة الخارجية، وعمليات التحويل في

[1]MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p 43.

[2]BARBIER Jean Paul, L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006

سعر الصرف[1]. فالإصلاحات الهيكلية التي فرضها الواقع و بمبادرة الهيئات الدولية كالصندوق النقدي الدولي و التي بدأت سنة 1994 ، و الّتي بمجملها كانت هناك محاولة لإصلاح الجهاز الضريبيو محاولة تحسين التسيير و تخلي الدولة عن بعض ما كانت تعتبره قطاعا عامّا بالإضافة إلى الشروع في المرور لما يسمّى باقتصاد السوق .كلّ هذا زاد من الفوارق الاجتماعية و تطور الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية أمام تفاقم هاجس البطالة من جهة (زيادة بـ 3 مرات من 1985 إلى 1989) و الفقر و تدنى مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع و بالتالي قد يعتبر الفضاء غير الرسمي أحيانا كوسيلة احتجاج للوضع الراهن و جواب على التهميش و محاولة للبقاء .

لقد أصبح القطاع العام الذي كان في وقت سابق يشكل الوجه الغالب فيما يخص التشغيل الرسمي (خلال السبعينات والثمانينات كان يشكل 100% تقريبا من التشغيل الكلي، في سنة 1990 كان 81% من العمالة الكلية) [2] يعجز عن تغطية طلب السوق على العمل، ورغم أن سنوات 2000 عرفت ارتفاع حصّة الموظفين في القطاع الخاص إلاّ أنها تبقى ضعيفة (في سنة 2005 عرض القطاع الخاص 28% من المناصب الوظيفية)[3] لتترك المجال أمام سوق العمل غير الرسمي للقيام بعملية التوازن، ساعده في ذلك نقص الاستثمار وفائض العمالة، سوء التسيير وقضايا الفساد، ممّا أدى إلى انكماش اقتصادي صاحبه طبعا تدهور اجتماعي تميّز بزيادة حجم البطالة، وانهيار الطبقة الوسطى، زادها في ذلك خفض قيمة الدينار المثالي حيث وصل هذا الانخفاض إلى 1500% خلال عشرية واحدة[4].

كل ذلك ساهم في بروز التشغيل غير الرسمي كأداة نجدة لعدد كبير من الجزائريين وجدوا أنفسهم في حالة حرمان (أكثر من 14 مليون جزائري تمّ إحصاؤهم كأفراد محرومة اجتماعيا حيث شكلت البطالة 32% من مجموع العاملين).إن الانتعاش الاقتصادي المرجو بعد إعادة الجدولة (المتفاوض مع صندوق النقد الدولي في 1994) وجد نفسه حبيس خدمات المديونية (28 مليار دولار، بمتوسط أن كل جزائري يدين بـ 70 مليون من دخله السنوي)[5]، ليبقى الاقتصاد الجزائري في حالة احتضار[6].

---

[1]BELLAL Samir, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements,الباحثمجلة – عدد 06 , 2008 p06.

[2]LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p 300.

[3]Idem, p 300.

[4]MAHIOU.A, HENRY.J, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM," Hommes et société ",2001p 33.

[5]Idem, p 39.

[6] وزير الصناعة: Journal, Liberté, 02 Aout 2000

إنّ توسع حجم التشغيل غير الرسمي (أكثر من 40% في 2001)[1]، أبرز تعددية النشاطات غير الرسمية في الحضر أو الريف ولكن الملفت للانتباه هو تواجده حتى داخل الاقتصاد المهيكل، حيث يلاحظ من خلال عدّة مؤسسات تجارية تمارس نشاطات إنتاجية موازية حلف الكواليس أو تبيع سلعا تنتجها العائلات أو العديد من موظفي المؤسسات والإدارات الذين يمارسون أعمالا ثانوية غير رسمية[2]. وبصفة عامة يمكن إبراز أبعاد وأسباب أخرى مسّت حالة النمو التي عرفها التشغيل غير الرسمي في هذه المرحلة، أهمها فيما يلي:

- النمو الديمغرافي والنزوح الريفي (واللذان تابعا تطورهما في هذه المرحلة أيضا.
- الإصلاحاتالهيكلية:أفرزت أزمة اقتصاديةواجتماعية مست جميع جوانب الحياة(عمل،سكن،....)
- سياسة الانفتاح الاقتصادي، أي التحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر ذلك على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأوجد نشاطات ومجالات جديدة للكسب، لها طابع غير رسمي.
- إزالة الاحتكار وتحرير الأسعار
- الصعوبات والبيروقراطية الإدارية التي قيّدت خلق المؤسسة الرسمية ونشاطها.
- تراجع الرقابة: أمام استفحال انتشار التشغيل غير الرسمي
- الميل الكبير للغش والتهرب من المصالح الإدارية والضريبية
- مظاهر التهريب والتزوير

إن توسع مجال التشغيل غير الرسمي، وتعدّد مجالاته كان نتيجة السياسات الطوعية لسنوات 70-80 وانفتاح غير مسؤول نحو اقتصاد السوق في المراحل اللاحقة.

[1]MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003p 43.
[2]Idem, p43.

3-1 تقييم وتحليل عن طريق الأرقام

إنّ التقييم الناتج عن الإحصائيات و الأبحاث الميدانية MOD (التشغيل و الأجور) يبيّن في 1977 26,3% من السكان العاملين في غير الزراعة و غير الإدارة كانوا مستخدمين في نشاطات غير رسمية ، 27,3% في سنة 1982 و 20,1% في سنة 1984 و 25,5% في سنة 1988.و قد قدّر ONS الديوان الوطني للإحصائيات بدورة العمل غير الرسمي في نهاية 1992 حسب البحث MOD بـ مليون فرد و ذلك بنسبة 28% من السكان العاملين في غير الزراعة.إذ قدّر التشغيل غير الرسمي في نهاية 1992 بحوالي مليون شخص أي 17,5% من السكان العاملين في غير الزراعة و يتمركزن خاصّة في المؤسسات الصغيرة[1] .

في حين شكل العائد من السوق غير الرسمي مداخيل هامة مسّت هذه الفترة إذ تم تقييم ذلك من طرف المجلس الوطني للتخطيط (CNP) بـ 84 مليار دج سنة 1988 ليصل إلى 69 مليار دج خلال سنة 1989 (Brahmi,1991)[2].هذا بالإضافة إلى أن العديد من البحوث اكتشفت في دراساتها بعض الميزات لعدد من الفئات تجعل منها إمّا تنتمي للقطاع غير الرسمي كليا أو بصورة جزئية، كالتصريح بعدم احترام الفترة القانونية للعمل (54.4% من أرباب العمل صرحوا بذلك سنة 1993، Benissad)[3] أو عدم التسجيل، أو الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي أو حتى التهرب من مصالح الإدارة والضرائب.

كما أبرزت البطالة مظاهر وخصائص أخرى مسّت فئة الشباب البطال خاصة والذي رغم الحالة (اللاعمل) التي يعيشها إلاّ أنه يحصل على مداخيل.

و من منظور اخر ، فقد أعطت نتائج البحث الميداني للمرصد الوطني للإدماج المهني [4] لسنوات 1994، 1995، 1996 أرقام تبيّن الحجم الهائل لعدد البطالين ذوي الشهادات و أبرزت فئة منهم تمارس نشاط غير رسمي و هي في حالة بحث عن عمل في القطاع الرسمي . و قد أحصت 3938 فرد سنة 1946 و 4169 سنة 1997 بنسبة 14,9% و 14,6% على التوالي بالنسبة للعدد الكلي . و يبقى العمل المؤقت هو من أوسع النشاطات لدى هذه الفئة 46,19% سنة 1996 و 48,8% سنة 1997 .حيث أنّ هذا النوع من البطالين يمكنهم ممارسة عدّة أعمال و البقاء تحت مسؤولية العائلة : 21,74% في سنة 1996 و 19,7%

[1] BOUFENIK , ELAIDI , L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen, (14-15-16) Nov. 2000, p 11.

[2] LAKEHAL Mokhtar , Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence , collections : histoire et perspectives méditerranéennes L'harmattan , Paris ,1992 p 131.

[3] ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 06.

[4] O.I.P , Etudes comparative des résultats des enquêtes postales des sortants des établissements de la formation professionnelle 1994, 1995, 1996 (O.I.P). Juin 1998, p p 6-10

سنة 1997.كما بينت نفس الدراسة أنّه حسب الجنس هناك زيادة لدى الذكور بالنسبة للإثاث (19% سنتي 1996 و 1997 مقابل 8,2% و 8,3%) و ان تمركزها عبر مناطق الوطن يمسّ شمال وسط البلاد[1]، و تعتبر أكبر نسبة مسجلة في بحث 1996 بولاية وهران 34,6% ثمّ الوادي 28,4% أمّا سنة 1997 في ولاية غليزان 34% ثمّ بسكرة بـ 25,8% .و ترتكز أهم نسبة لهذه الفئة في قطاعات الصناعة الغذائية 33,3% ، الجلود 27,2% و المواد البلاستيكية 28,8% ، لتأتي في نفس المستوى كلّ من القطاعات المهنية التي تخصّ الكهرباء و الالكترونيك ، البناء و الأشغال العمومية...إلخ.

***حالة حاملي الشهادات حسب القطاعات المهنية : النتائج(%) شاملة للعمل غير الرسمي**

(بحث1996/1997)

الحالة	عامل	بطال ا(*)	بطال ب(**)	عامل	بطال ا(*)	بطال ب(**)
زراعة (1)	13	58,7	19,6	47,7	28,0	11,0
خدمات حرفية	27,4	44,6	10,9	26,8	46,8	11,2
حرف تقليدية	20,5	55,3	11,1	13,0	58,3	11,0
خشب	28,7	34,8	17,2	27,7	40,0	16,3
بنوك و مؤسسات التأمين	-	-	-	8,0	70,0	18,0
بناء و أشغال عمومية	12,6	46,5	19,9	10,8	52,1	19,7
بناءات حديدية	16,1	43,7	18,6	18,7	45,8	18,2
بناء ميكانيكي و تلحيم	13,1	42,5	21,4	15,2	45,6	21,3
كيمياء – مواد بلاستيكية	22,2	42,4	7,1	14,5	45,2	25,8
جلود	19,0	51,7	19,0	25,2	35,9	27,2

[1] الجزائر ، تيزي وزو ، بجاية ، المدية ، الشلف، البويرة ، بليدة ، بومرداس ، تيبازة ، عين الدفلى .

كهرباء – الكترونيك	11,6	46,9	20,3	11,9	47,8	21,9
ملابس	9,9	58,9	9,7	5,6	67,4	12,2
السياحة	24,0	42,6	17,2	26,5	45,5	15,4
صناعة غذائية	8,3	58,4	33,3	4,2	79,2	16,6

***تطور نمط التمويل لدى البطالين حاملي الشهادات – بحث 1996/1997**

نمط التمويل	بحث 1996		بحث 1997	
	العدد	%	العدد	%
بطال ا(*) عن طريق العائلة	10356	61,7	13705	69,0
بطال ب(**) :	3938	23,5	4169	21,0
– عمل مؤقت	1819	46,19	2036	48,8
– بيع مواد مختلفة	691	17,55	584	14,0
– عمل منزلي	448	11,37	581	13,9
عدة طرق تمويل أخرى	856	21,74	794	19,1
طرق أخرى	124	3,15	174	4,2
بدون إجابة	2477	14,8	1978	10,0
المجموع	16771	100,0	19852	100,0

بطال ا(*) : بطال لا يقوم بممارسة أي عمل بطال ب(**) : بطال يقوم بممارسة نشاط (القطاع غير الرسمي)**المصدر** :المرصد الوطني للإدماج المهني (O.I.P)، جوان 1998 .

لقد أقر 161000 بطال بأنّه يمارس نشاط اقتصادي تجاري و هو بصدد البحث عن عمل في إطار رسمي[1].

[1] بحث حول التشغيل بالنسبة للعائلات (ONS) N°263 الثلاثي الثالث 1997

و بصفة عامّة فإنّ ممارسي العمل غير الرسمي بالجزائر يتمركزون في المؤسسات الصغيرة غير المصرّح بها ،ك " العمل المنزلي" و قطاع التجارة . و قد أعطت جريدة الوطن في سنة 1996 رقم 2 مليون كعدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي خاصّة فيما أصبح يسمّى بالعمل المنزلي.

ولقد واصل التشغيل غير الرسمي تواجده ومنافسته للقطاع الرسمي خلال بداية الألفية الجديدة حيث أصبح يغطي أكثر من 30% من إنتاج الثروة الوطنية (PIB)[1] أي ما يتجاوز 08 مليار دولار[2] ويستخدم أكثر من مليون ونصف مليون فرد ،بينما شكلت النفقات المالية غير الرسمية من جانب رأس المال المضارب فيه 40%[3]، وقد قدرت نسبة التشغيل غير الرسمي في هذه الفترة سنة 2001 بـ 40% من نسبة العمالة الكلية خارج قطاع الزراعة[4]، لتزداد مداخيل هذا القطاع إلى أكثر من 34% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005[5]. لقد مثلت البطالة وتزايدها قفزة نوعية في عملية التشغيل غير الرسمي فرغم الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد في بداية سنوات 2000 (الناتج الداخلي الخام عرف نموا في الثمانينات وتراجع في التسعينات)[6] إلاّ أنّ هذه الأخيرة بقيت ثابتة إن لم نقل زادت بقليل حيث مثل البطالون الذين تجاوزت فترة اللاعمل لديهم أكثر من سنة نسبة تفوق 60% (سنة 2001) وقد زادت هذه النسبة لأكثر من 20% عند زيادة المدة لـ 5 سنوات[7]، أضف إلى ذلك التراجع الملحوظ في خلق مناصب الشغل منذ 1984، مما جعل البطالة تزداد بوتيرة أسرع من نمو الطبقة النشيطة ابتداءا من 1987 (20% سنة 1990، 30% في سنة 2000).

[1]LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006p 336.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2004)، دورة عادية، سبتمبر 2004، ص.ص 41- 43.

[3]CHENNTOUFTayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008 p 15.

[4]LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009p 300.

[5]- NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement: Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008p 120.

[6]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 3.

[7]BARBIER Jean Paul**,** L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006p 36.

وفي غياب نظام تأمين على البطالة وغياب فرص العمل الرسمية لجأ العديد من الشباب لقبول أعمال غير رسمية، تعود عليهم بمنافع اقتصادية واجتماعية. حيث شمل هذا التراجع في عرض العمل القطاع العام الصناعي بشكل كبير والإدارة بنسبة أقل، كما مسّ هذا التراجع صفة العمل من إجارة دائمة إلى أخرى مؤقتة، وزيادة العمل الذاتي (الحر) (27% في 1984 إلى 35% في 2003)[1] . أنظر الجدول:

*** نسبة الطبقة النشطة العاملة حسب الحالة المهنية [2]**

السنة	1984	2003
مستخدمين وشركاء أحرار	20.63	27.8
موظفين	72.5	65
مساعدين عائليين	6.7	7.1

- ويمكن إجمال تطوراتمستوى حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر في التمثيلات البيانية التالية :

[1]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 06.

[2] المصدر: (ONS,2003)

تطور حصة التشغيل غير الرسمي في الجزائر %

(بالنسبة للتشغيل العام خارج قطاع الزراعة)

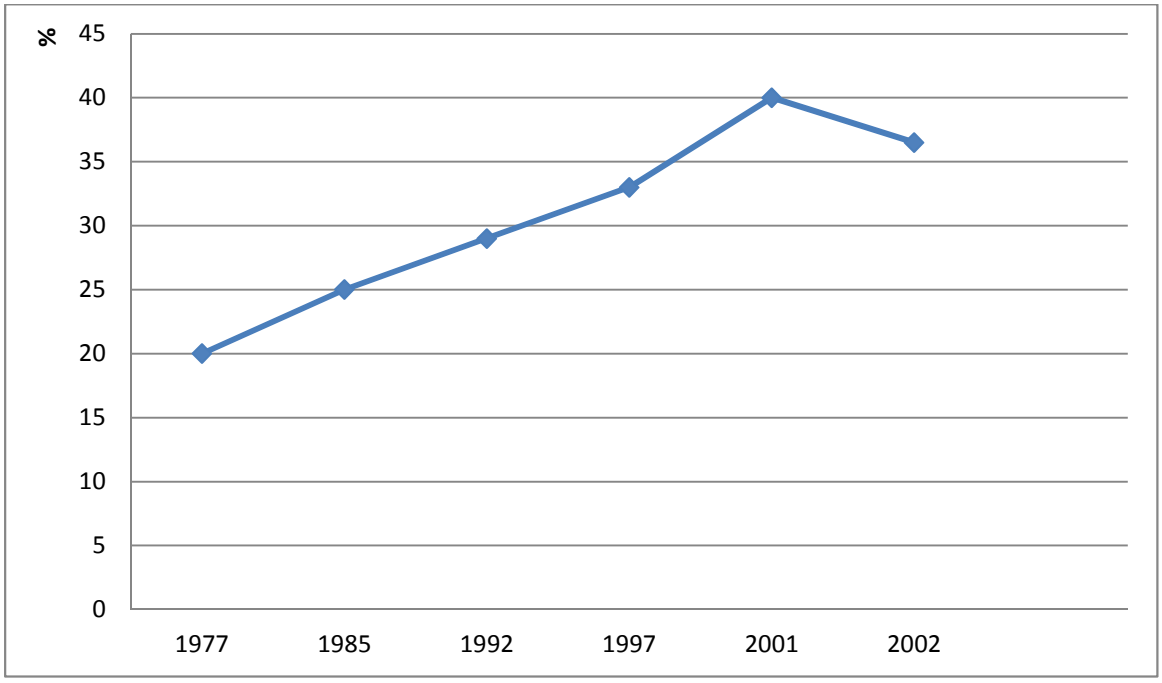

السنوات

تطور حصة التشغيل غير الرسمي في الجزائر %

(بالنسبة للتشغيل العام خارج قطاع الزراعة)

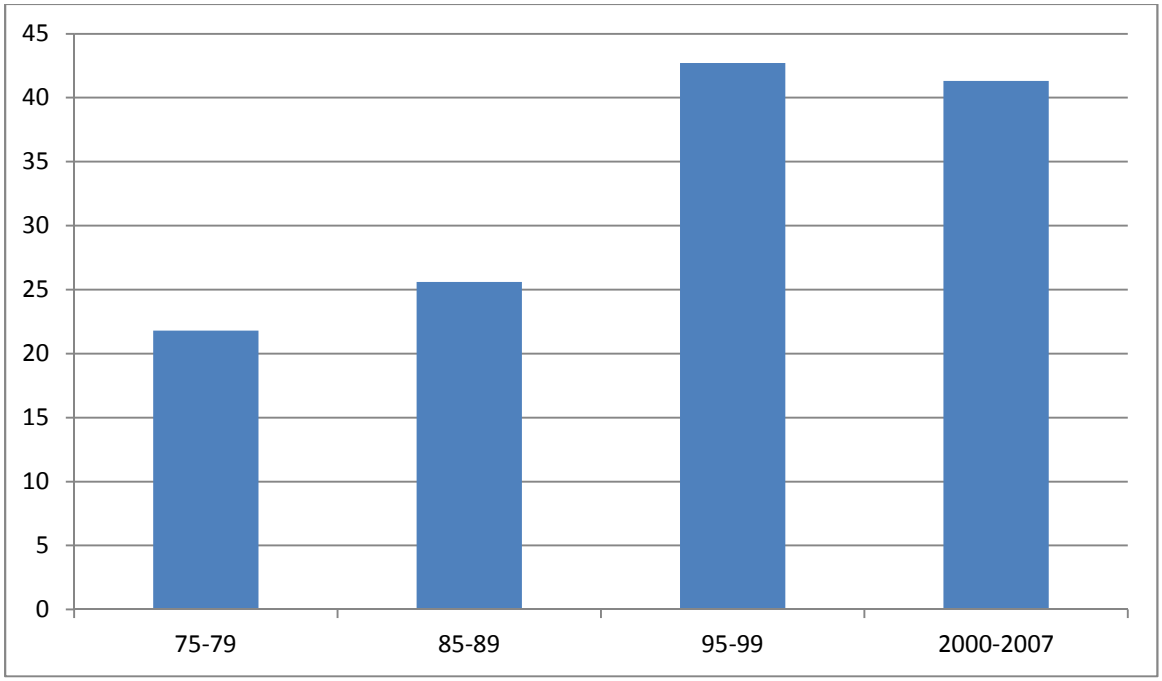

تطور نسبة القطاع غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB) %%

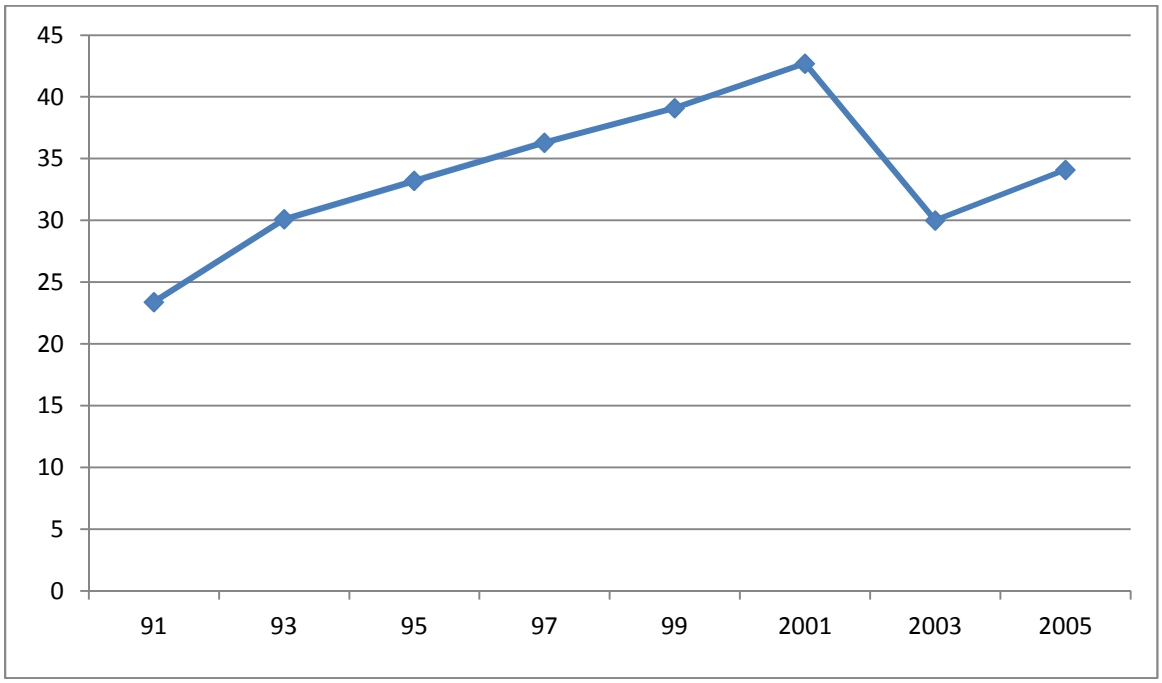

السنوات

–المصادر

- NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement: Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008. P120 .
- MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006 p107.
- MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p 43.

- LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009p 300.
- Institut de La Méditerranée, , Profil pays Algérie, Economic Research Forum, Institut de la Méditerrané ,France, Janvier 2006, p7 -16.

تبين و تؤكد المعطيات البيانية التحاليل السابقة اد تكشف عن وجود التشغيل غير الرسمي مند أكثر من 30 سنة حيث كان يمثل نسبة تقارب 20% في سنوات السبعينات إلا انه انتقل إلى أكثر من 25% خلال الثمانينات خاصّة مع بداية الأزمة الاقتصادية (1986) و التي صاحبها تدهور سوق التشغيل .

فقد أدّى تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد إلى انزلاقات في سياسة التصنيع وفشل هام في الميدان الزراعي، هذا الأخير الذي كان يغطّي حصّة كبيرة من الطلب الكلي على العمل بات لا يساهم في امتصاص العمالة بسبب النزوح الذي عرفه الوسط الريفي نحو المدن.

إن نمو حجم التشغيل غير الرسمي شهد أعلى تطور له في نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة ليتجاوز معدله 40% .إذ أصبح يحوي العديد من الأنشطة التي لا تدخل ضمن إطار التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب .

لقد عرفت هذه الفترة رفع الدعم عن الأسعار وانتهاء مرحلة احتكار الدولة للتجارة[1] الخارجية وبالتالي الخروج من حالة الاختلالات الهيكلية التي ميزت الجزائر سابقا وأكسبتها صورة سلبية فيما يخص الطلب الداخلي. لكنّ سياسة الإصلاحات وعلى العكس من ذلك لم تحدّ من حجم التشغيل غير الرسميالذي أصبح يتطور بنسبة8% سنويا (CNES,2004) ولا من مرونته بل أبرزت أشكالا جديدة من النشاطات وأبعادا أخرى مسّت جوانب كالتهرب الجبائي، قضايا الفساد، وتحويل الأموال....، كلّها مجالات لم تكن معروفة سابقا والتي لها علاقة مباشرة بالتجارة الخارجية، وعمليات التحويل في سعر الصرف[2].

كما أن القطاع العام الذي كان في وقت سابق يشكل الوجه الغالب فيما يخص التشغيل الرسمي عجز عن تغطية طلب السوق على العمل، ليترك المجال أمام سوق العمل غير الرسمي للقيام بعملية التوازن، ساعده في ذلك نقص الاستثمار وفائض العمالة، سوء التسيير وقضايا الفساد .

[1]BARBIER Jean Paul, L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006

[2]BELLAL Samir, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements,الباحثمجلة – عدد 06 , 2008 p06.

إن سياسات الدولة في دعم التشغيل خاصة في فئة الشباب خلال سنوات 2002-2008 و التحول في صفة العمل من إجارة دائمة إلى أخرى مؤقتة ، وزيادة العمل الذاتي ساهم في التراجع الطفيف الذي عرفه مستوى التشغيل غير الرسمي حيث مثل نسبة 15% من مجموع السكان النشطين(Charmes,mohamed, 2006) لكن تواجده ومنافسته للقطاع الرسمي تواصلت مع النقص الذي مس عرض عمل القطاع العام الصناعي بشكل كبير والإدارة بنسبة أقل .

لكن ما يجب أن يذكر هو وجوب التعامل بحذر مع هده البيانات الكمية المتباينة أحيانا حيث يقر العديد من الباحثين بان حجم التشغيل غير الرسمي يفوق مستوى هده الأرقام [1] كونه يتراوح بين 40% و50% من التشغيل الكلي (خارج الزراعة) [2] وهو يمثل أكثر من 50%بالنسبة للتشغيل في القطاع الخاص.

أما فيما يخص عائد مساهمة التشغيل غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام فإن النتائج البيانية تساير التحليلات السابقة. و على العموم فهي تبرز أهمية حجم هده المساهمة و الذي وصل إلى أكثر من 40%[3] خار ج قطاع المحروقات . إن هدا النمو عرف نفس المراحل التي مر بها تطور مستوى التشغيل غير الرسمي .

2- ميزات وخصائص التشغيل غير الرسمي في الجزائر

2-1 التمويل

تسيطر الدولة على معظم الأصول البنكية (100% سنة 1999)[4]، حيث يعتبر القرض الموجه للقطاع الخاص غير هام، فالبنوك هدفها الرئيسي يتمثل في عمليات الصندوق فهي لا توزع سوى 45% من ودائعها (Hamed, 2004)[5]، ورغم برامج التحويل العام الذي يجمع الثلاثية (الدولة، البنك، المؤسسة الصغيرة)، والمتمثل في L'ANSEJ المنشأة سنة 1997 (تتمّ الإعانة المالية للشباب بقرض دون فائدة -20 إلى 25 % من قيمة

[1]FIDH,CFDA ,LADDH , La « Mal-vie »:rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie ,Avril 2010 .p21 .

[2]BARBIER Jean Paul, L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006.p 30 .

[3]وزارة المالية تقدره ب بين 20% و 25% بينما الديوان الوطني للاحصاء ب 13

-Nora ALLEKI, Algérie La% politique pour l'emploi des jeunes : budgets importants mais crise de confiance Chronique internationale de l'IRES - n° 123 -, mars 2010.p37. .

[4]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 13.

[5] نفس المرجع ص 13.

الاستثمار- بالإضافة إلى القرض البنكي- 70 إلى 72 % من قيمة الاستثمار- والجزء الذي قد تعوضه L'ANSEJ من معدل القرض البنكي) و L'ADS الذي ظهرت سنة 1999 (واللتان تساهمان في تمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، إلاّ أن ذلك غير كاف، إذ شملت هذه الإعانات 47000 مشروع أي 27% من المشاريع سنة 2002 (تم خلق 2.5 منصب في كل مشروع) (Benhabib,2005) و 16000 مشروع أي 13.5 فيما يخص l'ADS(ADS,2004)[1].

إذن ونظرا لعدم قدرة النظام البنكي على التمويل من جهة والخصوصيات الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى، كلها أمور ساهمت في بروز أنماط تمويل أخرى غالبا لها علاقة بالقطاع غير الرسمي، حيث يعتبر التمويل الذاتي أول نمط يخصّ المؤسسات الصغيرة في الجزائر دون الإنقاص من أهمية القروض التي تأتي من العائلة أو أشخاص آخرين ممّا يجعل اللجوء للقرض البنكي قليل[2].ويمكننا تلخيصها فيما يلي:

- **الأنماط الذاتية**: التمويل الذاتي و إعانات الأموال الخاصة

- الأنماط غير الرسمية:

- قروض عائلية
- قروض من أشخاص (بفائدة)
- قروض الموردين
- دفع مسبق للزبائن
- التأمين التكافلي (Les tontines)
- المسترهنين (Prêteurs sur gage)

- الأنماط الرسمية في البنوك:

[1] نفس المرجع ص 13.

[2] Benissad, 93

مصدر التمويل	سنة 1992
الأموال الخاصة	38.65
قروض لأشخاص(عائلة)	53.4
قروض بنكية	6.75
أنماط أخرى	1.1

هناك أيضا: Le FONAPRA تقدم منحة تقدر بـ 36% بدون فائدة لمدة تصل بين 7 و 10 سنوات و BTS تقدم قروض بنسبة 5% فقط (للأشخاص أقل من 59 سنة)، ويبقى أن قرض المورد والدفع المسبق للزبائن يستعملان لتأمين دورة الاستغلال بينما الأنماط التحويلية الأخرى (غير الرسمية) كالتأمين التكافلي تستعمل في جانب الاستهلاك خاصة حيث يعتبر دورها مشي (Mouji,98)[1].

وقد بيّن بحث (Hamed et Adair, 03)حول عيّنة شملت 426 مؤسسة صغيرة بالجزائر سنة 2001 أن 3/2 من المؤسسات تمول نفسها بطريقة غير رسمية (67.4%) من بين هذه المؤسسات 49% هي وحدات رسمية، كما بينت أن التمويل الرسمي يذهب لثلثي للمؤسسات الرسمية وتستفيد منه الوحدات غير الرسمية بقدر العشر[2]. إنّ هذه المعطيات تبيّن مدى أهمية التمويل غير الرسمي حتى داخل الوحدات الرسمية، فما هي حقيقته في القطاع غير الرسمي.

- **التمويل داخل القطاع غير الرسمي:**

لقد أعطت المعلومات الخاصة بالبحث حول العائلات (2001- 2002) معطيات منها أن التمويل غير الرسمي فيما يخص الاستثمار الأولي يمثل مجموع القروض العائلية، القروض الرهنية، وقروض الموردين، فالمؤسسات غير الرسمية تمون معظمها من طرف موردين رسميين (تجار بالجملة أو مستوردين) (Gourch,2002) حيث تتم المعاملات بنسبة 75% نقدا و 20% قروض (3 مرات أكثر عند مورد رسمي)[3].

أما فيما يخص تمويل الأصول المتداولة (Les fonds de roulement) فهي تشمل فقط القروض العائلية والقروض الرهنية. وعليه فإن التمويل غير الرسمي هو الغالب بنسبة تتجاوز 80%[4]. إن رأس المال في يد العائلة، وليس هناك حركات أو تحويلات تتم خارج العائلة.[5]

---

[1]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 10.

[2]Idem,p 11.

[3] Idem, p 09

[4]CHARMES Jacques, Concepts, mesures et tendances, études du centre de développement, OCDE,2009 p 14.

[5]IGHILAHRIZ Said, Dimension et place du secteur informel dans l'économie algérienne , ECOtechnics, ALGER ,Aout 2003.p2 , « ...C'est ainsi que cescomptes donnaient une épargne des ménages de 50 milliards de DA en 1995 alors qu'elle était en réalité de plus de 170 milliards de DA... » .

2-2: تقييم حسب المعايير العملية

و قد أمكن تحديد أهم الفئات التي تكون هذا القطاع كما يلي : (الديوان الوطني للإحصاء)

* الأشخاص البطالين لكن يمارسون أعمال تعود عليهم بعائد

* العمال المنزليين

* المساعدين العائليين

*النساء الماكثات بالبيت لكن تقمن بنشاطات تعود عليهنّ بعائد

* العاملين في مؤسسات غير رسمية (غياب الحماية الإجتماعية)

* الافراد التي تمارس نشاطات غير مصرّح بها .

و قد نجد بالإضافة إلى النشاطات و الحرف الصغيرة التي لها إنتاج بسيط نشاطات غير رسمية حتّى داخل القطاع الرسمي أين تعتبر المضاربة هي الخاصيّة الأساسية لهذه النشاطات.

أ- الحالة المهنية

إن التشغيل غير الرسمي أفرز مفهوم العمل الذاتي خلال التسعينات وبداية الألفية الجديدة، إذ شكل نسبة 66.6% من العمالة[1] في هذا القطاع مقابل 33.4 % كنسبة للتوظيف في مجال التشغيل غير الرسمي (الإجارة). وتشمل النسبة الأولى المستخدمين والشركاء الأحرار والمساعدين العائليين بينما تنخفض هذه النسبة فيما يخصّ التشغيل بصفة عامة (27% سنة 1984 و 35% في 2003)[2] وأين يشكل التشغيل غير الرسمي حصّة الأسد. الأمر الذي يبين مرونة هذا النوع من النشاطات وملائمتها للحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، ومن جهة أخرى كونها تعتبر مجالا لعرض القدرات والإمكانيات الإيداع لدى مجموعة من الأفراد كبلتهم صلابة الإجراءات الإدارية والتنظيمية.وقد أحصت المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصاء (ONS,2008)سنة 2007 531000 مستخدم أو حر مقابل 609000 موظف[3] ما يبين التقدم الذي عرفه التوظيف كذلك فيما يخص التشغيل غير الرسمي.

[1]CHARMES Jacques, Concepts, mesures et tendances, études du centre de développement, OCDE,2009 p 38.

[2]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005 p5.

[3]Idem, p 320.

ب- الحجم

تعتبر المؤسسات غير الرسمية في معظمها عائلية ولها حجم صغير[1] (أقل من 5 عمال) حيث عرفت هده الأخيرة نموا هاما قارب 44% من التشغيل الكلي خارج قطاع الزراعة سنة 2004. إن العمالة الموظفة (القليلة) تكون على أساس معايير التضامن العائلي أو خاصّة بمنطق الشبكات الاجتماعية، حيث تتمركز السلطة في يد شخص واحد غالبا ما يكون صاحب الوحدة، الشيء الذي يحد من النزاعات ويسمح بالتخفي قصد التهرب من الرقابة الإدارية والضريبية.

إن اعتماد الحجم البسيط لهذه المؤسسات يسمح بتصنيفها في قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، مما يجعلها لا تخضع لرقابة محاسبة ويضعها في حدود الرسمية لبعضها، أما إذا زاد حجمها عن ذلك فهي معرضة لأن تصبح مرئية من الناحية الإدارية .....الأمر الذي ينطبق أيضا على تراكم رأس المال الذي يجب أن لا يتجاوز قيمة معينة، أما إذا تحقق ذلك فهو يشغل في نشاطات أخرى، ويبين الجدول التالي: تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

*** تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة حسب القانون 12-12-2001.[2]**

الحجم	العدد	رقم الأعمال
متوسطة	250 -50	200 مليون إلى 2مليار دج
صغيرة	49 -10	أقل من 200 مليون دج
صغيرة جدا	9 -1	أقل من 20مليون دج

ج- المكان

لقد بينت عدد من البحوث[3] أن التشغيل داخل المؤسسات عدا قطاع الزراعة (العدد أقل من 10 عمال) يشكل 47% من العمالة الكلية لسنة 2001، لكن عددا هاما من هذه الأنشطة تمارس في أماكن غير

[1] Evolution de l'emploi informel en Algérie (en milliers et en % de l'emploi non agricole)

Année	1985	1992	1997	2001	2004
Taille *< 10 emplois, taille ** < 5 emplois	737* (25,6%)	1.232 ** (28,9%)	1.542** (33,1%)	1.868** (39,4%)	2.609** (43,8%)

Source :CREAD

[2] LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006.p 67.

[3] بحث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مس 5 ولايات (6096 رب عمل) بين أن نصف أرباب العمل لا يمتلكون محلا لممارسة نشاطاتهم،

بحث حول بحث حول "المؤسسات الصغيرة" سنة 2001، حول عينة تشمل 426 مؤسسة بين أن 80% من المؤسسات لهم مكان غير رسمي، من أبرز هذه الأماكن المنزل. ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb,

محددة (23.6%)[1] موجودة في مواقع بناء غير معروفة، أسواق شعبية، تجارة بالتجول، بيع على الرصيف..كما مثل العمل المنزلي بنسبة 8.7%(Hamouda,2002)[2] أين يكمن مقر النشاط في المنزل أو لواحقه. أما من ناحية التوزيع فتتفاوت القنوات من رسمية إلى غير رسمية ومختلطة، رغم أن الطابع غير الرسمي هو الغالب لأسباب رقابية[3].

د- التسجيل الإداري والضريبي

لقد صرح سنة 2006 عدد من المستخدمين والأحرار نسبتهم مثلث 64% من مجموع 2846000 أنهم لا يحوزون على سجل تجاري وأنهم يقومون بنشاطاتهم بدون أي تصريح إداري (المستخدمين 73% والأحرار 25%)[4](ONS,2008) ، وهذا يبين أن ثلث المستخدمين والأحرار فقط لهم سجل تجاري ويدفعون ضرائب، وعليه فمن الملاحظ أن معدل التسجيل الإداري والضريبي أكبر من معدل التسجيل في الضمان الاجتماعي (الربع فقط لهم تسجيل في CASNOS) وهذا يرجع لأن بعض الأعمال تتطلب بالضرورة سجلا تجاريا بمجرد الابتداء في النشاط ولكن بعد مرحلة الانطلاق غالبا يقوم أصحاب هذه الأنشطة بوضع استراتيجيات قصد التهرب من الالتزامات التي يعتبرها صارمة ومكلفة (ضرائب واشتراكات).

هـ- المحاسبة

بما أن معظم هذه المؤسسات هي وحدات صغيرة الحجم لا تشغل سوى عدد محدود من العمال، فهي تنتمي بذلك لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية مما يجعل منها قد لا تستخدم المحاسبة كليا أو بصورة جزئية بسيطة (أكثر من ربع المستخدمين والأحرار ليس لهم أي محاسبة)[5].

Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005, p 08 .

[1]Idem, p 03.

[2]Idem, p 03.

[3]AMED Yousra, Micro entreprise et secteur informel en Algérie, séminaire doctoral du GDRI EMMA, CEMAFI, Nice, 25-26 mars 2004 p 17.

[4]LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 1, Défis et avenirs de la protection sociale, L'harmattan , Paris, 2009 p 320.

[5]LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 1, Défis et avenirs de la protection sociale, L'harmattan , Paris, 2009p 321.

و- التهرب الضريبي

في 2007 تبين أن 66% من المستخدمين والأحرار يتهربون كليا من الضرائب، خاصة الأحرار 74% ثم المستخدمين 25%، ونظرا لوجود النظام الحرفي فإن المستخدمين والأحرار الذين يتهربون بصورة كلية أو جزئية يشكلون 71(ONS,2008)%[1] وذلك داخل القطاع الخاص دائما.

ز- التسيير

تعتمد مؤسسات القطاع غير الرسمي على هياكل تنظيمية سيئة أين تتمركز السلطة في يد شخص واحد هو المالك والمسير، ويعتمد على نظام إدارة مخفي للتهرب من الرقابة الإدارية والضريبية.فالتسيير الخاص بالموارد البشرية (GRH) له صلة بعدم الرسمية، فسياسة شؤون المستخدمين تدار بطريقة شخصية دون تسجيل أو تقييد بقواعد يحددها المسير[2]. فقد تلجأ الزوجة أو الأم أو عضو آخر من العائلة إلى مدّ يد المساعدة لهذا المسير، (كم صرح بعضهم: نحن مسيران وأمي ترد على المكالمات وعلى كل ما هو إداري)[3].

ح- الحماية الاجتماعية

إن المقارنة بين معطيات La CNAS (المؤسسات المصرح بها) من جهة و L'ONS (المستخدمين والأحرار) بينت رغبة تصاعدية فيما يخص نقص التسجيل ما بين سنة 2003 و 2006. حيث بينت الأبحاث أن عدد المستخدمين والحرفيين المسجلين هم حوالي 20% فقط أي 30% غير مقيدين[4].

وعند مقارنة المستخدمين المصرح بهم في CNAS فقط مع الذين تم بحثهم من طرف L'ONS نلاحظ أن حصّة المستخدمين غير المسجلين تنخفض إلى 48% في 2003 وحوالي 33% في 2006(ellache,2008. (Adair et

وتبيّن الإحصاءات أن عدد 4272000 فرد نشيط (منهم 1021000 لا يخضعون لأي حماية وهم يشكلون نسبة 50% من التشغيل الكلي لسنة 2007، (أي 3251000 فرد خارج قطاع الزراعة بنسبة 44% من التشغيل الكلي خارج الزراعة) وهي نسبة تمثل 73% من التشغيل في القطاع الخاص خارج الزراعة. وهي تتفاوت

---

[1] نفس المرجع السابق ص 321.

[2]LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006 p 265.

[3]Idem ,p 278.

[4]LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 1, Défis et avenirs de la protection sociale, L'harmattan , Paris, 2009 p 319.

بين الفئات، إذ تتمركز خاصة عند المساعدين العائليين (95%) بينما المستخدمين والأحرار (70%) غالبيتهم من القطاع الخاص بالإضافة إلى الموظفين (المأجورين غير الدائمين) والمتربصين (71%) كلهم تقريبا في القطاع الخاص (ONS,2008)[1].وقد أكدت البحوث الحديثة هذه النسب إذ مثل مجال معدل الاشتراكات اتجاه الضمان الاجتماعي معدل يتراوح بين 30% و 55% و بيّنت أن المتربصين والمساعدين العائليين لا يشتركون في الضمان الاجتماعي بصورة قد تكون كلية[2].

إن كل هذه المعطيات تبين مدى حجم غياب التسجيل لدى مصالح الضمان الاجتماعي حيث يبقى هذا المعيار يعدّ أحد الميزات الأساسية للتشغيل غير الرسمي.ويمكن ملاحظة ملخص ما جاء في المعطيات السابقة في الجدول التالي:

***تقسيم التشغيل غير الرسمي من خلال عدّة ميزات (%)**

السنوات	1985	1992	1997	2001	2004	2005	2006	2007
الحجم	25.6*	28.9**	33.1**	39.4**				
الحماية الاجتماعية		26.6	30.2	34.7	43	39	45	44
عدم الرسمية (العمل المنزلي – نشاطات هامشية)		20.8		27.8				
تسجيل جزئي			19.2	22.8				
انعدام التسجيل			12.3		18.3	20.7	19.8	
المؤسسات الفردية		38.9	42.7	47.7				

*اقل من 5 عمال **اقل من 10 عمال

المصدر: بحوث "التشغيل" حول العائلات 1985، 1992، 1997، 2001.

- MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003, p44 .
- HAMMOUDA.N , CREAD 2009 .

[1]Idem , p 320.

[2]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005 p 06.

إن غياب الحماية الاجتماعية هو من أهم المعايير العملية التي تميز انتماء غالبية العاملين للقطاع غير الرسمي اد أن أكثر من 44% من العاملين في 2007 يتميزون بغياب الحماية الاجتماعية بصورة جزئية أو كلية و ذلك راجع في الغالب لعدم قدرة هؤلاء على دفع الاشتراكات الخاصة بالحماية والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة التي تخص ذلك دون نسيان أن البعض يعتبرها دون فائدة ، خاصة عند فئة الشباب أو الدين يتميزون بظرفية النشاط .

إذا كان المعيار الأول خاص بكل الفئات فإن المعايير الأخرى – عدم وجود سجل تجاري ،المحاسبة و عدم دفع الضرائب تخص فقط فئة الأحرار المستخدمين ،و الذين بفضل هذه الميزات يمكن إدماجهم داخل القطاع غير الرسمي .إن غياب أي نوع من المحاسبة يميز عدد هام من المستجوبين كون غياب الفوترة يمس معظم عمليات هده الأنشطة .

و يبقى أن غياب السجل التجاري و عدم دفع الضرائب يمثلان النسب الأقل ودلك راجع لضرورة الانطلاق في ممارسة أي نشاط ليتم فيما بعد التوجه نحو التخفي و التهرب (و حتى الغش) من الالتزامات الإدارية و الضريبية اد يلاحظ آن عددا من الأفراد يقومون باستئجار سجلاتهم التجارية لصالح مؤسسات رسمية مقابل نسبة معينة (دون نسيان السجلات مجهولة الهوية) .

ان سبب ممارسة المخالفات لهؤلاء العاملين غير الرسميين هو غياب الرقابة من جهة و مواجهتهم للإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تصاحب عملية التسجيل لأي نشاط رسمي هدا بالإضافة إلى الأتعاب والعمولات و التكاليف الزائدة التي تنتج عن ذلك دون إهمال عامل الزمن .

و بملاحظة الأرقام التي يحملها الجدول نرى تفاوت ميزات عدم الرسمية بين المؤسسات التي هي في غالبيتها تنتمي للقطاع الخاص، وتجعل منه يشكل جانبا هاما من التشغيل غير الرسمي. لذا يجدر بالذكر التطرق للعوامل التي أدت بهذا القطاع "الرسمي" إلى اكتساب مزايا اللارسمية يوما بعد يوم.

3-2: معوقات القطاع الخاص (عوامل عدم الرسمية)

- إن المعطيات التي عرضناها تبيّن:

أنّ التشغيل غير الرسمي يمثل جانبا هاما من القطاع الخاص في الجزائر – هذا الأخير يتميّز بنسبة كبيرة من الخصائص التي ستجعل منه مجالا للتشغيل غير الرسمي بصورة كلية أو جزئية.

لذا نستعرض أهم المشاكل التي تعوق هذا القطاع والتي جعلت منه لا يمارس الرسمية الكاملة.

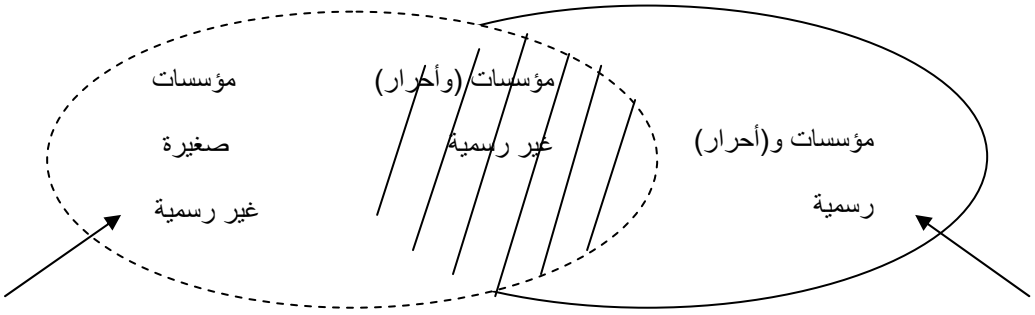

مجال الصعوبات التي يعرفها القطاع الرسمي – عدم الرسمية القانونية – كثافة قليلة لرأس المال

ويبين الشكل مدى تداخل القطاع الرسمي مع نظيره غير الرسمي واشتراكه في عدة تعاملات قد تكون نتيجة صعوبات القطاع الرسمي في فرص تواجده أمام منافسة التشغيل غير الرسمي وانتشاره.

إن القطاع الخاص يستمر بصورة قليلة في النشاطات الإنتاجية بسبب المنافسة الأجنبية ومنافسة القطاع غير الرسمي، ورغم أن هذا القطاع يحاول الحيازة على مكان أكبر ضمن مراحل التوزيع وإعادة الإنتاج إلا أن مشاكل عديدة تواجهه منها، صعوبات الحصول على القروض، معدل الضريبة، غموض السياسة الاقتصادية للبلد وقضايا الفساد.

وقد وضح البحث الذي مسّ 572 مؤسسة في 5 ولايات داخل الوطن والذي شمل 10 قطاعات إنتاجية (CENEAP et BM, 2003) نسب الأجوبة[1] التي قدرت ترتيب وأهمية المشاكل المذكورة سابقا:

- منافسة القطاع غير الرسمي 28.2%
- صعوبات الحصول على القروض 28.8%
- معدل الضريبة 12.8%
- غموض السياسة الاقتصادية 7.1%
- قضايا الفساد 06.3%

[1]CHENNTOUFTayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008 p131.

إن هذه النسب تبين حجم المشاكل التي تعوق نمو القطاع الخاص خاصة فيما يخص منافسة القطاع غير الرسمي الذي يتطور من يوم لآخر، بالإضافة إلى الحواجز التي تعترض عمليات الحصول على قروض رسمية، الأمر الذي يجعل من القطاع الخاص يلجأ بنسبة كبيرة 72.7%[1] إلى التمويل الذاتي.

أما فيما يخص الضرائب فقد أعطي البنك العالمي (BM, Sep2006) معلومات تفيد بأن عدد الدفعات الخاصة بالضرائب تساوي 61 دفعة وتتطلب بالتالي 504 ساعة من الوقت، الأمر الذي يعتبر معقدا بالمقارنة مع الدولة المتقدمة[2].

كما يمكن إضافة صعوبات أخرى تتمثل في:

- مشاكل العقار - مشكل سعر الصرف
- النظام الجمركي - البيروقراطية الإدارية
- ندرة اليد العاملة المؤهلة- الخدمات في الموانئ
- الحصول على وسائل الاتصال- تشريع العمل
- الحصول على الطاقة.

- 3- الصور الاجتماعية للتشغيل غير الرسمي

3-1 الصور الاجتماعية

إنّ استفحال هذه الظاهرة كان نتيجة للمرحلة الّتي مرّت بها الجزائر و الّتي بدأت منذ الأزمة الاقتصادية و المالية (1985 - 1986) . إذ شهدت سنوات الثمانينات مركزية في تسيير الاقتصاد، صاحبها فشل في سياسة التصنيع، تدهور الموارد، زيادة البطالة، النمو الديمغرافي والنزوح الريفي الذي سمح باندماج النازحين بقوة في سوق العمل غير الرسمي لاعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي يتقلب ويتحول بتقلبات أسعار النفط[3].حيث أبرزت هذه الحالة تقسيمات عديدة، أدت إلى الفصل بين القطاع العام السائد والقطاع الخاص المقيد، المحلية والمركزية، القطاع الرسمي وغير الرسمي[4].

---

[1] نفس المرجع السابق ص 132

[2]NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement: Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008p 35.

[3]MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006 p 448.

[4]TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th mediterranean social and political research meeting, Florance, 21-25 mars 2007 p 32.

إن الغياب في ثقافة المنافسة (لمدة 20 سنة)[1] أدّى إلى تدهور السوق الداخلي زاده في ذلك تدخل الدولة والبيروقراطية المتنامية التي شهدتها شبكات التوزيع والنظام البنكي.بعدها عرفت الجزائر حالة انتقالية تفيد التوجه لاقتصاد السوق، أفرزت صراعات اجتماعية أنتجتها مطالبات مصدرها الاقتصاد المخطط ومعارضة لمجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الخوصصة[2].حيث عرف التشغيل غير الرسمي توسعا هاما في مرحلة الإصلاحات الهيكلية، حيث عرف سوق العمل تحولا أثر فيه معدل البطالة المتنامي وفرص العمل الرسمية القليلة في ظل تجميد التشغيل المأجور.

وبغض النظر عن كل النتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي أفرزتها فإن التشغيل غير الرسمي ساهم في خلق نشاطات عديدة أدت إلى تخفيض البطالة الحقيقية، ليغطي بذلك العجز الرسمي الفادح في هذا المجال. إلاّ أنّها أنتجت أهميّة استراتيجيّة تتمثّل في المؤسسات الصغيرة و غيرها من أشكال تنظيمات العمل، مثل: (العمل المنزلي أو النشاط الجماعي المتعددّ) .

هذه الأهميّة تعتبر استراتيجية في ميدان التّشغيل و إنتاج السّلع و الخدمات الّتي تلبّي الحاجيات الأساسيّة و ليس الكماليّة ، و من ناحيّة أخرى تتمثّل في العوائد المحصّلة و كذلك الخبرات و المؤهّلات المكتسبة. و عليه فإنّ العمل غير الرّسمي أصبح عامل من عوامل البقاء و العيش عند فئة هامّة من المجتمع الجزائري .

إن التشغيل غير الرسمي عبر تعريفه يتبين أنه مجال لا يمكن التحكم فيه إحصائيا وبالتالي قياسه، وعليه تبقى الملاحظة التجريبية للحالات الاجتماعية هي التي تكشف مثلا بأن عددا هاما من الأفراد من فئة المساعدين العائليين (غير مصرح بهم) المتواجدين في نشاطات التجارة، الحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الزراعة ، المحلات المخفية للنسيج، ، العمل المنزلي بشتى أنواعه: خياطة، طرز، طبخ .....، مجالات التصليح: (أحذية، آلات، ومعدات، سيارات، هواتف...) .

كما تبرز مظاهر التشغيل غير الرسمي أيضا في ميادين عديدة كالحرف الخدماتية[3] والتوزيعية وقطاعات كالنسيج، الكيمياء والصيدلة، الإعلام الآلي[4]، اد شمل هذا التشعب فئات متعددة داخل المجتمع ابتداءا من موظفي الدولة إلى أقل الطبقات نفوذا والذين يحصلون على دخول في صورة أتعاب استشارية وعمولات.

---

[1]BLANC Pierre, Souveraineté économique et réformes en Algérie, Confluences méditerranée : revue trimestrielle 71, L'harmattan, Paris, automne 2009 p 24.

[2]LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006 p 126.

[3]LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006 p 220.

[4] نفس المرجع ص 137.

إن صور التشغيل غير الرسمي متعدّدة فمن العمل المنزلي الذي سمح بصورة خاصة لربات البيوت واللاتي لم يجدن سبيلا إلى التشغيل الرسمي بممارسة نشاطات تعود عليهن بعائد وتجعل منهنّ يثبتن قدراتهن المهنية إلى الأعمال الثانوية لصغار موظفي الحكومة و القطاع التربوي والأعمال الإضافية التي يقومون بها بعد نهاية العمل الرسمي كالدروس الخصوصية....دون ذكر الأعمال غير المشروعة.

إنّ توسّع القطاع غير المهيكل (غير الرسمي) شمل مختلف القطاعات الاقتصادية من تجارة، صناعة، نقل، ... الخ، يلاحظه العام و الخاص بصفة طبيعيّة اليوم متمثّلا في العديد من المحلاّت الصغيرة التي تموّن معظم مشترياتها بطريقة غير رسميّة (3000 محلّ صغير بمدينة سيدي بلعباس يعمل في إطار غير رسمي ، علما أنّ اصحاب هذه المحلاّت يعملون داخل القطاع الرسمي ، في الإدارات ، الوظيف العمومي و الصناعة الإلكترونية ، و أنّ معظم هذه المحلاّت تختص في بيع السلع المستوردة غير المتوفرة محليا).[1]

هذا النّوع من النشاط لا يقتصر على المحلات بل يمارس في أمكنة غير رسمية (المنازل، عند الجيران او في الشارع ....)فهو موجود أيضا بصفة واسعة على أرصفة الطرقات و الساحات العمومية أمام مرأى أعوان الأمن، , الّتي كانت ليس ببعيد تقمع هذا النّوع من النشاط .

و أمام نقص السوق المحلي على تلبيّة حاجيات السكان من جهة و الطلب المتزايد من جهة مقابلة جعل من النشاط غير الرسمي الذي يوفّر أو يساعد في خلق توازن بين العرض و الطلب أمرا طبيعيا لدى جميع فئات المجتمع ، و مبررا ذلك بعدم قدرة الدّولة على توفير مناصب الشغل .

و يمكن تقسيم السوق غير الرسمي الى سوق الصرف و سوق السلع و الخدمات[2]، أين يتم ملاحظة هدا الأخير بمقارنة تطور الأسعار الرسمية أسعاره(أسعار تساوي او تقل عن سعر السوق الرسمي) تمثل عوائد القطاع غير الرسمي .

حيث ان العديد من العاملين غير الرسميين (56 %)يعيشون مشاكل تسويق خاصة الدين يمارسون تبادلاتهم فقط في السوق الرسمي .(ساعد في دلك التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال كالهاتف النقال)[3]

وأمام العوائد الضعيفة التي عرفها القطاع الرسمي في مرحلة الإصلاحات الهيكلية، ضعف وبيروقراطية الهيئات التنظيمية الخاصة بالضمان الاجتماعي والمعاشات أصبح التشغيل غير الرسمي ملاحظا حتى داخل القطاع

[1]Abed Bendjelid « Diversité des activités informelles , actifs , famille et centralité » , revue INSANIYAT N°01,CRASC- Oran ,1997,pp 43-62.
[2]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005.p08.
[3]- BOUTAFNOUCHET Mustapha, Les travailleurs en Algérie, ENAP,1984, p 44

الرسمي المهيكل، حيث نراه من خلال عديد المؤسسات التجارية التي تمارس أنشطة موازية خلف الكواليس في مقراتها أو في مجال معاملاتها مع قطاع العائلات، بينما نجد فئة هامة من موظفي المؤسسات والإدارات العمومية تمارس عملا ثانويا أو حتى أعمالا متعددة.

ناهيك عن القطاع الخاص الذي يتميز بعدم الرسمية الجزئية في معظمه فعدم التصريح بالموظفين وعدم فوترة العمليات أمور قلما تجد صدى داخل هذا القطاع[1] الذي يتواجد في حدود الرسمية سعيا لدفع أقل ضريبة ممكنة. إن القطاع الخاص لم يصل إلى مستوى الاستثمار الذي يسمح له بعرض العمل مما يجعل للبطالة فترات أخرى للنمو.وقد يميز العمل غير الرسمي جانب من النقص (Précaire) إذ هو يفيد البقاء والعيش عن طريق الحصول على عوائد لم تكن مرحلة البطالة لتنتجها،رغم انه يلقى سمعة جيدة، فهو لا يعتبر مذل أو مهين، إذ يقبل العديد من الأفراد الدخل القليل الذي يسمح لهم بالعيش أو باعتباره دخلا ثانويا عند البعض الآخر.

إن الطابع المؤقت للعمل غير الرسمي قد يكون هو الغالب في انتظار فرص رسمية، إلاّ أن البعض قد يمارسه طوال حياته.إذ عرف المجتمع الجزائري تحولا هاما في عدد من القيم والأفكار مست مفهوم وقيمة العمل في حدّ ذاته، فبينما كانت تشكل "النزاهة" في العمل فضيلة اجتماعية سائدة في الماضي، تلاشت اليوم وأضحى النجاح الاجتماعي عن طريق سعة الحيلة (la débrouille) هو النموذج المتبع، شجعه في ذلك التكوين السريع لـ "طبقة بورجوازية وصولية" (Une bourgeoisie affairiste) " لا تمانع في عرض ثرواتها علانية (سيارات فخمة، فيلات.....) .و رغم النمو الذي شهدته هذه النشاطات من ناحية جلب العوائد إلاّ أنها تسعى لأن تبقى في الخفاء دائما إبقاء على منافستها (Aloui,91). يعتبر ذلك التطور كمرحلة متقدمة للنمو الذي لا يجب تجاوزه حسب منطق أصحابها، مفضلين عدم المجازفة، والوقوع تحت رحمة قمع المصالح الرقابة.

ولقد عبّر العديد من أن التشغيل غير الرسمي لا يساهم في الاندماج المهني داخل القطاع الرسمي نظرا لوجود نقص وعدم ملائمة توجهات النظام المدرسي من جهة والتكوين المهني من ناحية ثانية في التعليم والتحضير المهنيين مع متطلبات سوق العمل. هذا دون ذكر المشاكل التي يعرفها القطاعين خاصة جانب المدرسة التي يتخبط في مشاكل عديدة حسب جوانب مادية ومعنوية رغم الإصلاحات المذكرة التي لم تعرف نتائج إيجابية .لكن حدّة البطالة و الحاجة أثّر بشكل واضح في المستوى المعيشي للسكان ، و الّذين وجدوا أنفسهم مجبرين على إيجاد عائد بديل حتّى و إن كان غير كافي لتلبيّة الحاجيّات الكليّة. فالشباب البطال قد يجد نفسه مجبرا على إمّا القيام بنشاط غير رسمي أو القيام بأعمال كالسرقة ... الخ .

[1]MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p 44.

و الملاحظ أنّ العمل غيرِ الرسمي لم يعد يقتصر على نوع معيّن من الأفراد بل هو يشمل شريحة هامّة من المجتمع ، نساء ، أطفال ، رجال و حتّى كبار السن ، و قد بدأ يأخذ تنظيمات و أشكال أصبحت تنافس القطاع الرّسمي (شبكات وطنية و دولية) و أصبح التّهريب ممارسا بصفة خطيرة .كلّ هذا أدّى إلى تغيير النسيج الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر ، لأنّ القطاع غير الرسمي يتطوّر بصفة غير منظمة و عدد ممارسيه الذين لا يخضعون لأيّ قواعد أو إجراءات قانونية تخصّ الضرائب أو الضمان الاجتماعي ، الشيء الذي يعمل على خلق منافسة غير نزيهة بينه و بين القطاع الرسمي الّذي يعرف تذبذب في نشاطه.

ورغم اتصاف التشغيل غير الرسمي بعدم الحماية وعدم التأهيل إلاّ أن انتشاره ونموه الذاتي أمر أبرز تكيّفه مع حاجيات السوق، في ظل عدم الاعتراف بالتنظيمات الخاصة بالعمل، وفي انتظار عودة الثقة في الدولة وتنظيماتها يبقى التشغيل الذاتي المنقذ لعدد هام من أفراد المجتمع. في حين كان عدد كبير من الباحثين يراهن على اختفاء التشغيل غير الرسمي (Weber[1]) ويمثلونه بأنه مرحلة أولية للنظام الرأسمالي سرعان ما تزول(Marx).

دون أن ننسى في الأخير مساهمة لعنصر النسوي في هدا النوع من النشاط خاصة في إطار العمل المنزلي و الذي يمثل طريقة لإثبات الذات لعدد منهن ، إذ يبرهنّ على قدرات ويفرضن وجودهن بذلك داخل المجتمع.

2-3 اندماج النساء

لقد ساهمت عدة عوامل في دفع المرأة لمجال التشغيل غير الرسمي شكلت هي نفسها عوائق في التحاقها بالقطاع الرسمي. فتطور النسيج الحضري في الجزائر ساهم في تغيير الأدوار والمهام حتى داخل العائلات (إن تحضير الخبز والحلويات وبعض الأكلات التقليدية التي كانت المرأة تحضرها يوميا أو أسبوعيا أو في المناسبات والمواسم أصبحت تقتنى من المحلات بأسعار متداولة ومن المفارقات أن نجد أن الذكور أصبحوا هم الذين يقومون بتحضيرها) وأنتج سلوكيات وأنماط استهلاكية لم تكن موجودة سابقا، إذ أصبح تناول الوجبات خارج إطار المنزل أمرا قد يكون يوميا بالنسبة لبعضهم، وأحيانا للبعض الآخر، مما سمح للمرأة (الماكثة في البيت) بتوفير وقت كانت تنفقه في نشاطات خاصة بالعائلة قد تستغله في نشاط آخر داخل المنزل. إنّ كل هذه المظاهر لها علاقة مباشرة بحجم التشغيل غير الرسمي إذ أن النشاطات التي كانت بالأمس تمارس للاستهلاك الذاتي (غير تجارية) أضحت اليوم سوقية تتبادل بطريقة غير رسمية. ويغلب طابع العمل المنزلي بنسبة كبيرة على هذه النشاطات التي سمحت للمرأة من جهة جلب عوائد لأسرتها وإثبات ذاتها ووجودها في سوق العمل غير الرسمي.

[1]ARDES, secteur informel et développement, Tunis, 1er trimestre 1991p 27.

إن معدل العنوسة وتأخر الزواج، هجرة الأزواج ومرونة العمل المنزلي (الذي يسمح بالاعتناء بالأطفال) جعلا من النساء أكثر تشبثا بالتشغيل غير الرسمي الذي امتص حصة هامة من شريحة النساء اللاّتي كان يعبّر عنهن إلى سنة 1989 بـ (FPO) نساء مستغلّة نسبيا ليتغير ذلك إلى مفهوم "العمل المنزلي" (Travail à domicile) سنة 1990.[1]

وتبيّن الأرقام مدى اندماج النساء في القطاع غير الرسمي إذ من بين 2.7 مليون عامل 370000[2]امرأة ليس لها أي نوع من الحماية الاجتماعية ، كما وضح البحث حول التشغيل والبطالة سنة 2005 أن 24.4% من النساء العاملات يمارسن العمل المنزلي وأن 38% منهن ليس لهم أي حماية[3] (84.3% في قطاع الصناعة).

وقد مثّلت النساء نسبة 40.6% من مجموع التشغيل غير الرسمي في الجزائر خلا ل الفترة 1990-1999 معظمها في شكل العمل المنزلي.

أما التقسيم من ناحية الحالة المهنية فيبيّن أن العمل الحر هو الغالب بنسبة تفوق 75% سنة 1997 وكذلك سنة 2001[4] مقابل التوظيف المأجور وهذا يرجع لطبيعة وخصوصيات النشاطات التي يعرفها العمل المنزلي[5].

4- استنتاجات

إنّ الدراسات حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر تبرز نوعين من التحليلات،منها إسهامات "اهتمت بخصوصيّة الظاهرة ذاتها(بني سعد1984،هني1991) و أعمال أخرى اهتمت بطريقة غير مباشرة بهذه الظاهرة .(اليابس 1984 ، عبدون 1989)"[6].فمنذ أكثر من 20 سنة[7] اعتمد هؤلاء و غيرهم من اقتصاديين ، جغرافيين و باحثين في الاجتماع و الديمغرافيا على محاولة شرح هذه الظاهرة على نطاق واسع (الاقتصاد غير الرسمي و القطاع غير الرسمي) أو حتّى مواضيع أكثر عمقا من دراسة لـ العمل المنزلي ، الخاص بالبيت ، السوق ...

إنّ معظم هذه الدراسات و التي أخذت طابع اقتصادي ، اجتماعي و ديمغرافي ، "حاولت تعريف القطاع غير الرّسمي في الجزائر على أساس القطاع الرسمي و أقرّت معظمها بأنّ نشاطات هذا القطاع تقع على هامش

---

[1] أنظر الفصل الثالث

[2]TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th Mediterranean social and political research meeting, Florence, 21-25 mars 2007 p 21.

[3]Idem, p22.

[4]TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th mediterranean social and political research meeting, Florance, 21-25 mars 2007 p21.

[5] أنظر " العمل المنزلي " الفصل الثالث

[6]C. Bounoua , L'économie parallèle en Algérie , les cahiers du GRATICE , N°9, 2ème semestre , 1995, pp 144

[7] C. Bernard, Le chômage déguisé - Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne , thèse de doctorat d'état , sciences économiques , Paris I , 1975, 407p

الاقتصاد الرّسمي"[1] بالإضافة إلى كونها تتهرّب من رقابة الدّولة و ميكانزمات التسجيل القانوني ، المحاسبي ، الضريبي و حتّى الإحصائي ممّا يضفي عليها الطابع غير الرسمي.كما يمكن ملاحظة تيار هام من الدّراسات خصّ الجانب التجاري من القطاع غير الرسمي سواء مسّ ذلك الاقتصاد غير الرسمي(هني) أو مفاهيم كالتشغيل، العمل غير الرسمي[2].اد اعتمد البعض على المفاهيم و التعريفات التي اعتمدتها المؤسسات الدولية (كلكول و لقجع) و القسم الآخر على مقاربات و مفاهيم أخرى حاول أصحابها إسقاطها على المجتمع الجزائري.

منهم من حاولت قسيم السوق الوطني إلى سوق رسمي و أخر غير رسمي (عبدون ، 1989) حيث قسمه بدوره إلى 3 فروع :

– سوق شبه رسمي ، أين نجد القطاع الخاص الذي رغم أنّه مسجل إلاّ أنّه يتميّز بعملية التهرب الضريبي و ممارسة أعمال و صفقات غير قانونية (مخفية).
– سوق إنتاجي غير رسمي : و الذي يخص المؤسسات غير الرسمية في قطاع البناء الصناعة ، الخدمات ...
– سوق المضاربة : و يشمل بيع السلع النادرة غير المتوفرة بصورة دائمة في السوق"[3].

كما اختار البعض الآخر (بن باحمد ، 1987) مجالات أخرى كسوق الصرف أين أبرز أهمية التحويلات المدخرة من طرف المهاجرين و مدى تأثيرها في عملية تمويل و تموين السوق الوطني بالسلع و الخدمات ، و هي بالتالي تعبر مقياس لسوق الصرف"[4]. بينما أراد آخرون (Bernard, 1992) إلقاء الضوء على النشاطات غير الرسمية الصغيرة التي تقوم ببيع المواد المستوردة أو المحليّة"[5] و إبراز وجود هذه النشاطات حتّى داخل داخل المنازل و استقطاب هذه الأخيرة لبعض الفئات مثل المساعدين العائليين المتربصين و حتّى العاملين بالقطاع الرسمي.

و يعتبر أحمد هنّي[6] من أهم الذين بحثوا في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من عدّة نواحي شملت النشاطات النشاطات غبر الرسمية و الخزينة ، أزمة التسديد القرض ، النقود و المعدل غير الرسمي التراباندو و الشرعية، الدوران المالي ، معدّل الصرف، العوائد و الهياكل الاجتماعية....إذ يبيّن هذا الأخير دور الهيئات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد في خلق الاقتصاد غير الرسمي ، و يوضّح في نفس الوقت إلى أنّ الاقتصاد غير الرسمي ليس

[1] C. Bounoua, l'économie parallèle en Algérie , les cahiers du GRATICE ,N°09 , 2ème semestre 1995,pp 145-146.
[2] Boufenik.F , Elaidi . A, L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen,(14-15-16) Nov. 2000,p 14-16.
[3] Bounoua . C , L'économie parallèle en Algérie , les cahiers du GRATICE , N°9 , 2ème semestre , 1995 , pp 143-162
[4] المصدر نفسه ، ص ص 143-162
[5] المصدر نفسه ، ص ص 143-162
[6] Boufenik.F , Elaidi . A, L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen,(14-15-16) Nov. 2000,p 14-16.

ظاهرة ناتجة عن إهمال الدولة و أنّها قد تزول بتدخلها، فالاقتصاد غير الرسمي حسبه هو مركب من مجموعة من الممارسات التي لها خصوصيات و منطق خاص و استقلالية بحيث أنّ تهربها من الضرائب و المراقبة القانونية لا يمثل إلا جانب من جوانبها .و أنّ الاقتصاد غير الرسمي لا يمثل مجرد أزمة أو خلل في التوازنات الاقتصادية الكبرى و إنّما يعمل على إيجاد مجتمع (جديد) يشمل الأفراد الذين همّشهم القطاع الرسمي[1] .و هو بالتالي يبرز مشاكل منهجية من كون هل أن الاقتصاد غير الرسمي هو مكمل للمحيط الإداري الرسمي أو يمثل محيطا غير رسمي داخل المحيط الرسمي لكنّه ينخره من الداخل؟ .إذ لا يرى" هني" النشاط غير الرسمي كمجرد ردّ فعل لقساوة النظام الاقتصادي و الاجتماعي.

و يبقى القول أنّ هناك القليل من الدراسات التي اهتمت بالجانب غير التجاري في شكله العام كالعمل الخاص بالبيت[2] أو في أشكاله الخاصة مثلا (العمل الصحي....)، إذ صبّ الاهتمام كما ذكرنا سابقا على المفهوم الواسع للاقتصاد غير الرسمي ، القطاع غير الرسمي ، السوق ، الترابانذو و لم تكن هناك إسهامات وفيرة تخص مواضع كالتشغيل ، البطالة ، الإجارة....

و قد حاولت بعض البحوث الميدانية في مدن مثل :تلمسان، وهران، أرزيو، سيدي بلعباس ، قسنطينة، أو أنّها مست أحياء مثل (المدينة الجديدة بوهران) وضع النقاط على بعض الخصائص التي تمس هده النشاطات و توضيح العوامل الاجتماعية الفردية أو الجماعية الخاصة الشباب، النساء، العمال و العائلة.

و يبقى استغلال النتائج الإحصائية يطغى على باقي الدراسات الأخرى إلاّ أنّه على المستوى الإحصائي لا يوجد تقييم حقيقي للأشخاص الذين يمثلون هذا القطاع و هذا راجع لعدم وجود دراسات ميدانية مستمرة مباشرة حيث يصعب إنجازها في أرض الواقع كونها تتطلب وسائل مادية و حتى معنوية هامة.

و في الأخير تجدر الإشارة الى أنّ هذه المساهمات تبقى قليلة مقارنة مع الدراسات و الأعمال و الأبحاث و القرارات التي أقيمت خارج الوطن حتّى بمقارنته مع دوّل المغرب العربي و افريقيا[3] و التي خصّت القطاع غير الرسمي منذ نشأته خصوصا مع بروز " المخطط العالمي حول التشغيل" في بداية السبعينات .

و على العموم ، يبقى مفهوم التشغيل غير الرسمي في الجزائر أمامه مجال للبحث و الاستكشاف (القطاع غير الرسمي كموضوع علمي ينقصه المزيد من البحث)[1].دون أن ننكر الجهود التي قام بها العديد من الباحثين و الدارسين و التي تعتبر خطوة هامة نحو التعرف أكثر على هذ ه الظاهرة في بلادنا .

[1] A. HENNI, « Ajustement, économie parallèle et contre société » Revue Naqd N°7, 1994,p51
[2] A. Faouzi, « Le travail domestique » Insaniyat, Oran, N°1 printemps 1997, pp 7-17
[3] C. Bernard , Nouvelles logiques marchandes au Maghreb, L'informel dans les années 80, CNRS? IREMAM? paris, 1991, 264p

III- خلاصة

إنّ التشغيل غير الرسمي بفضل نشاطاته المتعددة قد أصبح واقعا اقتصاديا و اجتماعيا داخل كلّ المدن الجزائرية ، هذا موازاة مع تقلّص فرص العمل داخل القطاع الرسمي ، و ظهور الفقر و الحاجة . الأمر الذي دفع العديد من العائلات إلى إيجاد طرق للتكيف مع الوضع الجديد هدفها هو الحصول على عائد .

أمام تقاعس السلطات الإدارية اتجاه أولوية الرقابة و الحماية من المنافسة غير الرسمية للمنتجات و الخدمات التي تنتجها دينامكية القطاع غير الرسمي زادت المطالب المستمرة من المهنيين ورجال الأعمال الذين يدعون إلى الحد من توسعه ، كون نشاطاته تحل محل المؤسسات الكبيرة من حيث خلق وظائف الشغل ،اد يبدو أن لها أكثر قدرة على استيعاب الانتكاسات الوطنية في مجال التشغيل .

إن قلة البيانات التجريبية التي تخص التشغيل غير الرسمي أبرزت صعوبة قياس مساهمته في الدخل القومي بسبب عدم وجود إحصاءات ذات صلة كون هدا القطاع يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة ،أبعد من أن تكون متجانسة ..و عليه يبقى التعرف عل الظاهرة أمر أساسي إذا أردنا لهدا النوع من التشغيل أن يلعب دورا قتصاديا يهيئه لأن يمثل قطاعا مهيكلا .فمن خلال تحليل عينة المسح يمكن التحقق من المسارات الثابتة لهده الوحدات الاقتصادية (النشاطات الصغيرة) وتحديد ما يسمى الحلقة المفقودة،و عليه من الممكن التحقق من أداء استراتيجيات التنمية القائمة لديها .هذه المعرفة لحدّ الآن تبقى سطحية تتمثل في معرفة حجم و عدد اليد العاملة التي تمتصّها هذه النشاطات وذلك بصورة غير دقيقة . و بالتالي تبرز الإشارة إلى عملية المراقبة و العقوبات التي يجب أن توجّه إلى عدّة أعمال وممارسات تأخذ القطاع غير الرسمي كغطاء لها .

فمن المهم الشروع في اتخاذ إجراءات عاجلة وتدابير مفيدة من بينها الحد من القيود المفروضة على الائتمان المصرفي ، وتخفيف قبضة الضرائب ، وتعزيز رأس المال ، والحد من حجم التجارة غير الرسمية ، والإعفاءات والحوافز للاستثمار و خلق فرص للعمل كحل لتطوير تشجيع المشاريع الجديدة .

فحسب CNES[2] (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي) أنّه يجب النظر لهذا القطاع بصورة إيجابية تسمح بإدماج النشاطات الخاصّة بإنتاج السلع و الخدمات ، و ذلك بصفة تدريجية في إطار يحمل أكثر شفافية . وتبيان ما يمكنه أن يفيد الاقتصاد الوطني .

---

[1] Boufenik, Elaîdi, L'informel en Algérie : Quelle approche ? Coll. International (L'économie informelle en Algérie), Tlemcen, (14-15-16 Nov) 2000, p 19.

[2] (CNES) 13ème session, plénière ,Alger ,1998, p 67.

الفصل الثالث

العمل المنزلي

أساسيات-أبعاد و معطيات

تمهيد

I- ماهية –أبعاد- واستراتيجية العمل المنزلي

1- ماهية العمل المنزلي

1-1) أبعاد ومعطيات عامة

2-2) العامل المنزلي (خصوصيات)

1-3) طبيعة النشاطات المنزلية*حالة خاصة- العمل عن بعد

2- استراتيجية العمل المنزلي:

2-1) المرونة

2-2) التعايش والاستقلالية

2-3) منطق العائد والتراكم

2-4) التضامن العائلي واستراتيجية البقاء

3- أبعاد التمايز والتكامل بين العمل المنزلي والعمل الخاص بالبيت

3-1) معايير التفرقة

3-2) العلاقة التكاملية

4- أسباب اختيار العمل المنزلي

4-1) الدوافع

أ. خفض التكاليف ب. العناية بالعائلة والقيام بأعمال البيت ج.الدخل د.الوقت ه.الإطار الخفي و.الحرية والتقدير ز.الاندماج في سوق العمل ح. الرغبة ط.المستوى العلمي

4-2) المعوقات

أ. انخفاض الإنتاجيةب.الحماية الاجتماعيةج.الانعزال لاجتماعي د.ضيق النشاط ه.الأخطار المهنية و.الدخل ز.ظرفية النشاط ح.النظرة الدونية ط.دمج الفضاء المهني والعائلي ي.المستوى العلمي

II- أساسيات ومعطيات حول "العمل المنزلي"فيالجزائر

1- مصدر المفهوم (معطيات وأرقام)

2- مقوّمات أساسية حول العمل المنزلي عند النساء (الفئة الغالبة)

2-1) ضعف موقع المرأة في سوق العمل الرسمي وعلاقتهبالعمل المنزلي

أ. ضعف الإنتاجية ب.مؤشر البطالة ج.عمالة الأطفال

2-2) أسباب وامتدادات أخرى

أ. التمايز في الجنس والنوع الاجتماعي 1-أ: الجنس 2-أ: النوع الاجتماعي

✓ أدوار علاقات النوع الاجتماعي -الحاجات العملية والاستراتيجية

ب. أسباب التمايز في ضعف موقع المرأة في سوق العمل ج. الحلول

3- خصائص ومميزات العمل المنزلي عند النساء

3-1) مشاركة المرأة

3-2) خصائص سوسيوديمغرافية

أ. الجنس ب.السن ج. المستوى الدراسي د.الحالة العائلية ه.الممارسة والتنظيم

➢ لصالح من يكون العمل المنزلي؟-طبيعة الأعمال المنزلية -الوقت المخصص للعمل المنزلي

4- المواقف الرسمية والاجتماعية اتجاه العمل المنزلي

4-1) المواقف الرسمية 4-2) المواقف الاجتماعية

أ. الاتفاقيات الدولية ب.التشريع الجزائري

III- خلاصة

– تمهيد:

إنّ التحولات التي تصاحب تطور العمل غير الرسمي و التي لا تخضع لعوامل اقتصادية بحتة، هي مزيج لسلوكيات اجتماعية تعبر عن إثبات الذات من جهة و نمط اقتصادي فرض نفسه ، يجب معرفته، مسايرته , تنظيمه .حيث لم يعد للعمل غير الرسمي مكانا محددا أو تطبيقات بيّنة و الّتي تؤثر بصفة واضحة على التنظيم الاجتماعي. فهو لا يمثل مخرج لأزمة اقتصادية فقط و إنّما وسيلة لإبراز الذات .

إنّ طبيعة النشاطات غير الرسمية تجعل منها أكثر قابلية و مرونة إذ أنّها تسمح لصاحبها بممارستها تحت أيّ ظرف زماني أو مكاني .فالعمل يتمثل في نشاطات قد لا يوجد بينها خصائص مشتركة لأنها تتعلق عامة بالقطاع الرسمي من حيث أنّهاتتأثر بدخل العائلات الّذي يأتي من هذا القطاع .إنّ تطور و تنوع أشكال هذه النشاطات كان نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعرفها الدول النامية و كان وسيلة للاندماج في عالم الشغل .

لقد عمدت فئة هامة إلى العمل (بصفة غير رسمية) داخل المنزل و القيام بنشاطات مخفية في إطار البيت بصفة تكاد تكون مستمرة ، أطلق على هذا النوع باسم العمل المنزلي Travail à domicile.

فهل أنّ العمل المنزلي يعبر عن وسيلة جديدة للإنتاج أو هو نمط من أنماط التشغيل أم أنّه فقط استمرار لبعض الأعمال الحرفية و التقليدية التي كان يقوم بها الآباء و الأجداد.

ذلك ليس بديهيا في عصر يشهد تقدما تكنولوجيا و تطورا لسوق العمل .

I- ماهية – أبعاد- واستراتيجية العمل المنزلي

1- ماهية العمل المنزلي

1-1 أبعاد ومعطيات عامة

يعتبر العمل المنزلي من أقدم النشاطات التي عرفتها البشرية حيث مارس الإنسان أعماله داخل سكنه في مجالات عديدة، خاصة بالنسبة للمرأة التي تتميز نشاطاتها بخصائص لها طبيعة أنثوية متعلقة بالاعتناء بالعائلة.

إنّ تطور العمل المنزلي كان مرتبطا بمدى إمداده بالمواد الأولية اللازمة التي كان يوفرها القطاع التجاري (نسيج، صوف، معادن....) لينتج سلعا نهائية تتبادل في السوق (مواد نسيجية متنوعة، حياكة، مواد معدنية....) ممّا أدّى إلى ظهور تحول تقني في العمل (مهن للرجال وأخرى للنساء)[1].

زادت أهمية العمل المنزلي مع الوقت بداية من القرن 18 مع بروز النشاطات الصناعية[2] ليصل إلى أوجه خلال القرن 19 (العصر الذهبي) أين أصبح العمل الصناعي للنساء في البيت واسع النطاق[3].

إن بروز الثورة الصناعية كان له الأثر الكبير في ذلك خاصّة في مجال النسيج، حيث كانت العلاقة قائمة بين المصنع والعمل المنزلي سرعان ما تلاشت نوعا ما مع ظهور المكننة (La mécanisation)مما أنشأ تحولا نحو المصانع[4]. ولقد شهد العمل المنزلي تطورا وتحولا في مجالات أخرى كصناعة الملابس وذلك في سنوات 1920 ساعده في ذلك وجود الآلات واستخدام الكهرباء. إن توسع مجال هذه النشاطات فيما بعد، دفعت العديد من الدول (المتقدمة) إلى محاولة تحديد وتقنين هذا النوع من الأعمال الذي كان يتميّز بغياب شبه كلي للتنظيم القانوني.

مسّ العمل المنزلي الدول الصناعية في مجالات عديدة (التجارة، التأثيث، الجلود، النسيج، الإصلاح الميكانيكي ...) ، فقد أحصى L'NSEEفي فرنسا سنة 1993، 10141 عامل منزلي في صناعة الجلود منهم

[1] Lakjaa. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran,1997p 121.

[2]MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001 p 390.

[3]RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie, Confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p 120.

[4]BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 05.

80% نساء وبلغ عدد العاملين المنزليين 105000 فرد سنة 1997، 85% منهم نساء مثل فيها النشاط الغالب 29000 امرأة كانت تمارس "الاعتناء بالأطفال(Assistance maternelle)[1].مما يجعل من العمل المنزلي يتميز بالطابع النسوي حتى في الدول المتقدمة وذلك راجع لطبيعة نشاطاته (اليابان، 94% من العاملين المنزليين نساء)[2].

ومع تطور الجانب التكنولوجي عرف العمل المنزلي تطورا مذهلا في هذه الدول أدّى إلى توسع نشاطاته و بروز أعمال حديثة كـ "العمل عن بعد"(Télétravail)[3].إن هذا الانتشار سواء كان رسميا أوبصورة غير رسمية أمر واقع لا نقاش فيه، إلا أن الاختلاف هو في كون أنّ الدول المتقدمة حاولت تأطير هذا النشاط (80% من المحاضر مست سنة 1995 مجال صناعة الملابس (العمل المنزلي) في باريس – فرنسا).بينما تبقى الدول النامية كالجزائر أمامها أشواط في ذلك وهذا راجع لعدة أسباب.

فلقد شهد العمل المأجور ومعه العمل المنزلي تطورات مرتبطة بتحولات نمط الإنتاج الرأسمالي ومن ذلك اللجوء إلى اليد العاملة النسائية إثر انتقال العديد من الصناعات نحو الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا، حيث شكل هدف أرباب العمل استقطاب النساء الشابات في الأسواق المحلية التي يكون عملهن رخيص ممّا أضفى على عدة قطاعات كالنسيج والتلفيف والتصبير طابعا نسويا خالصا.إلا أن ظروف النساء في هذه القطاعات تتميز بانعدام شروط السلامة مع أجور هزيلة وغياب لأية حماية اجتماعية.كما أن اتفاقيات التبادل الحر أفضت في عدة مجالات إلى إغلاق المئات من المصانع وتسريح آلاف العمال مما أدى إلى استنزاف قوة عمل النساء التي تشغل نسبة كبيرة منها في البيوت والقطاع التقليدي.

إن معظم الدول النامية لا تعتمد العمل المنزلي كنشاط حقيقي فهو لا يظهر في حساباتها ولا في إحصاءاتها الوطنية[4]، بينما تقديرات المكتب الدولي للعمل[5] تقر بوجود أكثر من 100 مليون عامل منزلي في هذه الدول معظمهم نساء، مما استدعى إعادة الاهتمام بهدا النوع من النشاط من طرف الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بالعمل والتشغيل قصد إدراجه في إطار مفهوم العمل المحترم.

[1]THAON .I, LHOTELLIER. B, PRENAT. M), SENECHAL .D, Les conditions de travail des ouvrières de la maroquinerie travaillant à domicile, ICOH, Strasbourg ,15-16 septembre 2005p 05.

[2]BIT, Travail décent et économie informelle, Conférence internationale du travail ,90e session, Rapport 5, Genève, 2002 p 93.

[3] أنظر صفحة رقم

[4]BIT, L'heure de l'égalité au travail: rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003 p 197.

[5]BIT, Les règles du jeu une brève introduction aux normes internationales du travail, Edition révisée, OIT, Genève ,2009,p83 .

يمثل العمل المنزلي نشاطا غير رسمي في الدول النامية من بينها الجزائر ، قد استطاع أن يفرض نفسه بصفة واضحة في المدّة الأخيرة ، وهذا ما تعبر عنه مختلف الدراسات و الإحصائيات الّتي قام بها الباحثون و الهيئات الرسمية و غير الرسميّة .

- نريد من خلال هذا التحليل إعطاء صورة واضحة تخص طبيعة هذا النوع من النشاطات و مدى انتشارها في الجزائر .

إذا كانت النظريات الأولية حول سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية [1] لم تضع هذه النشاطات إلاّ في إطار القطب المهمش من المجتمع التي هدفها مواجهة الفقر و محاولة البقاء على قيد الحياة ،فإنه تمّ الإجماع فيما بعد[2] على احتوائها لخصائص و معايير أقرّها تقرير كينيا و كلّ الندوات الدولية لإحصائي العمل[3] و الّتي تخصّ سهولة ممارسة هذه الأعمال التي تتميز بسلّم مقيد للعمليات و الملكية العائلية للمؤسسات(وسائل الإنتاج)، أين تعتبر اليد العاملة هي أهم عامل للإنتاج بالإضافة للّجوء للموارد المحلية،كما أنّ الخبرة و المؤهلات الفنية تكون مكتسبة في معظمها خارج النظام المدرسي.كلّ هذا يتم في إطار سوق يخرج عن كلّ قانون و مفتوح على المنافسة ، و يبقى أنّ الهدف من دلك هو خلق مناصب الشغل و الحصول على عائد .

في هدا الإطار،يعتبر العمل المنزلي مع تنوع نشاطاته مجالا لصاحبه في مواجهة البطالة و اندماجه في عالم الشغل امام عدم قدرة السياسات و الإجراءات الحكومية على إيجاد صيّغ وطرق تمكّن العامل المنزلي من العمل في إطار عادي و رسمي ، رغم كلّ التوصيات و القرارات التي تعد و تنشر خلال الندوات و المؤتمرات العالمية حول العمل المنزلي[4] .

إنّ تطور مجال العمل المنزلي شمل الدول المتخلفة و المتقدمة على السواء ، رغم أن هذه الأخيرة استطاعت تكييف هذا النشاط داخل القطاع الرسمي[5]، لكن هذا لا ينفي وجود فئة تعمل في إطار خفي غير رسمي.

---

[1] LEWIS 1954 (انظر الفصل الأوّل حول مفهوم القطاع غير الرسمي)

[2] تقرير كينيا (1972)

[3] Conférence internationale du travail (82ème session) (1995) et 13ème conférence internationale des statisticiens du travail (1993)

[4] (« Conférence internationale du travail - 1984 » a insisté sur la nécessité de concevoir des voies permettant de protéger les T.D)
(1988 : Elaboration des programmes relatifs à l'étude des conditions juridiques , économiques, et sociales des T.D)
(1990 : Evaluation de l'expérience de divers pays en matière de protection et d'organisation des T.D)
(1995: Législation et application de programmes . Analyse des réponses gouvernementaux)

[5] B.I..T 1995, Modèle d'entreprise flexible

أمّا الدول النامية (من بينها الجزائر) فيتميّز العمل المنزلي بها كليا بالطابع غير الرسمي و بغياب أنواع الحماية و الخدمات الاجتماعية ، مما يجعل الكلّ متفق على صعوبة إعطاء مفهوم واضح لهذا النشاط امام اختلاف الدول و تنظيماتها الاجتماعية القانونية و الاقتصادية و السياسية و مدى النمو الذي تعرفه.

و لمعرفة هذه الظاهرة لا بدّ من تحليل هيكلي لقطاعات هذا النشاط الاقتصادي و تحديد مجالاته و الاعتراف بحقوق هذه الفئة و خلق مناخ تفاهم بين مختلف الهيئات المعنية ، و العمل على دراسة هذه الظاهرة و تحضير الإحصائيات و المعلومات التي تساهم في فهم أبعاد العمل المنزلي.

2-1 العامل المنزلي (خصوصيات)

حسب التعريفات المقدّمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)[1] و المكتب الدولي للعمل(B.I.T)[2] فإنّ العامل المنزلي (Travailleur à domicile) يعرّف بانه : " فرد سواء كان رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت بصفة شخصية و يستفيد من هذا النشاط بحيث أنّه يسمح له بالحصول على عائد".

و عليه ،يتمثل العمل المنزلي في إنتاج السلع و أداء الخدمات لصالح مستخدم في غالب الأحيان ما يكون له نفس النشاط داخل القطاع الاقتصادي الرسمي ، و يكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأيّ مراقبة مباشرة . إنّ العامل المنزلي يمثل إمّا صفة موظف أجير أو مستقل و هو يقوم بنشاطه داخل المنزل بصفة شخصية، و يتحصل على المواد الأولية و الأدوات اللّازمة للعمل إمّا عن طريق المستخدم أو يقوم هو بشرائها و إدماج ذلك في التكاليف ، و يتم ذلك دون أيّ مراقبة مباشرة ،أي يمكنه التعاقد مع واحد أو حتى عدد من المستخدمين، أين يقدم هؤلاء مواصفات وميزات السلعة المراد إنتاجها، ممّا قد يجعل منهم ممّونين له بالمادة الأولية، الأدوات واللوازم.كما نجد حالات وساطة بين العامل المنزلي والمستخدم أو حتى بينه وبين الزبون ممّا يخلق صعوبات معينة[3]. دون أن ننسى وجود مؤسسات تتكون من عدد محدود من العمال تمارس نشاطها كلية في إطار غير رسمي داخل المنزل بشكل مكثف.

يعتبر العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو يقوم بتحديد السعر،بتسويق منتوجاته و باقتناء المواد الأولية اللّازمة .و هو بمثابة موظف إذا كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط . أمّا إذا تعدد مستخدموه فإنّه يصبح مستقلا له حقّ اختيار الطلبات.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء) معلومة إحصائية رقم 48 جوان 1989

[2] المكتب الدولي للعمل - 1995 (Conférence internationale du travail)

[3] BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 36.

و قد تبدو صعوبة التفريق بين (موظف) و (مستقل) في الجانب الميداني خاصة بصفة جلية في حالة استخدام العمال المنزليين لعمال منزليين آخرين، وسطاء أو مساعدين عائليين حيث أنّ أفراد العائلة يساهم كلّ منهم في العمل داخل المنزل يصفة شخصية مباشرة أو غير مباشرة .

أمّا علاقة العمل فتتميز بدفع راتب محدد في العقد المعنوي المتفق عليه سابقا و هو غالبا ما يكون نقدا . يمثل هذا العائد حجم الإنتاج بالإضافة إلى التكاليف التي تصاحبه ، بحيث أنّ اعتماد الوقت المخصص للعمل كمقياس ليس ممكنا دائما .

و من جهة أخرى فإنّ هذا النشاط يتميز بغياب كلّ حماية اجتماعية و كلّ ضمان يخصّ العائد (التسريح أو الطرد)، تعويض البطالة و التّأمينات الخاصة بالحالة الاجتماعية (تعويضات العلاج أو الأمومة).

كما أن العامل المنزلي حرّ في تنظيم وقت عمله (يأخذ بعين الاعتبار أجل الطلبات) و هو بالتالي له حرية اختيار أيام الراحة و العطل لكنه قد يكون مجبرا على التوقف عن العمل في حالة عدم وجود الطلبات.

3-1 طبيعة النشاطات المنزلية

تتميز نشاطات العمل المنزلي بالظرفية[1]، الأجور المنخفضة (بسبب عدم التسجيل)، انعدام الاستثمار (عدم وجود تراكم للبقاء في الخفاء) وعدم الحماية.

فإذا كانت الزوجات أو الأمهات هن اللاتي يمارسن هذا النشاط (يفضلن ترك المكاتب والمصانع لتلبية دورهن الاجتماعي)[2] فإن أفراد الأسرة غالبا ما يشاركون بطريقة مباشرة كمساعدين عائليين أو بصورة غير مباشرة من خلال التوجيهات التي يقدمها الأزواج مثلا (هناك فئة تعمل تحت قيادة الزوج)، هؤلاء الأفراد مقصون من حقوق الإجارة أمام غياب أي عقد رسمي يحدد وقت النشاط وعوامل الدفع، حيث يتم التفاوض الذي يؤدي غالبا إلى منح أجور ضعيفة أو بالمعنى الحقيقي تحت مستوى الأجر الرسمي. إن مستوى الدخل الذي يأتي به العمل المنزلي يتميّز بالنقص مقارنة مع الأعمال الرسمية وذلك لعدم وجود تراكم لرأس المال قصد البقاء في الخفاء والقدرة على المنافسة.إلاّ أن هذا العائد قد يعرف ارتفاعا هاما في حالات الطلب المتزايد على خدماته فقد نجد الخياطات (في المنزل) تعجز عن تلبية الطلبات بسبب فائض العرض أثناء فترات الأفراح والأعراس ممّا يجعل منه مصدر ربح هام رغم ظرفية الحالة في العديد من المرات.

[1]FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007 p 22.

[2]SCHWEITZER Sylvie, Les femmes ont toujours travaillé: une histoire de leurs métiers, XIXe et XXe siècles, Editions EDILE JACOB, Paris, février, 2002 p 145.

تتركز نشاطات العمل المنزلي غالبا في أعمال حرفية[1] وذات طابع تقليدي كالحياكة، الخياطة، الطرز .....الطبخ، الاعتناء بالأطفال، الأعمال الخاصة بالبيت، غسيل الملابس.....إن معظم هذه النشاطات تعتبر امتدادا لعمل البيت عند فئة النساء وعائلاتهم حتى ولو كان ذلك يتم بصفة تجارية[2]. هذا الامتداد يمكن تصوره حتى في عملية التوريث حيث نجد البنات يمارسن نفس الأعمال التي تقوم بها أمهاتهن[3].

كما نجد العمل المنزلي في مجالات أخرى يصعب حصرها كعمليات التصليح المختلفة، الدروس الخصوصية، العمل عن بعد (تلجأ له حتى المؤسسات الرسمية قصد التخفيف من التكاليف)، صناعة، محاسبة، بحوث، دراسات، إعلام آلي، صحة...وقد ساهم في ذلك التطور التكنولوجي من جهة واندماج القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي إما بالتعامل المباشر أو عن طريق علاقات إنتاج مميزة،مما ابرز أنماطا جديدة للتشغيل كالعمل عن بعد.

***حالة خاصة:العمل عن بعد -e-travail- travail mobile- télétravail –**

(يمثل بصفة عامة كل أصناف "العمل عن بعد" أي أن أشكال التنظيم والتنفيذ التي تخص هذا العمل يمكن ممارستها خارج المؤسسة وفي أوقات مختلفة عن طريق وسائل الاتصال والأنترنت. وحسب التعريف الذي اعتمده منتدى الحقوق على شبكة الأنترنت (le Forum des choits sur l'Internet) فإن الموظف عن بعد هو "العمل المنجز كجزء من عقد العمل، بصورة دورية بعيدا[4] عن البيئة الهرمية (التنظيم) وفريق العمل باستخدام تكنولوجيات المعلومات، إذن يتمتع أصحاب هذا النشاط بمستوى مكثف حول الإعلام الآلي.

ويمكن التّمييز بين أربعة أشكال:

- التواصل داخل الشكة في غرف منفصلة
- في غرف مشتركة من قبل العديد من التركات
- المتنقلين
- في المنزل

[1]DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes, GTM/CNRS - France ,2002 p447.

[2]CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 p 08.

[3]TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 285.

[4]Forum des droits sur l'Internet, « Le télétravail en France », décembre 2004 p12.

وإذا كان النوعين الأوليين غير منتشرين فإن الشكلين الآخرين يمثلان توسعا هاما خاصة الذي يمارس في المنزل ليشكل بالتالي أحد أنواع هذا النشاط، فهو يمثل الموظفين الذين بلغوا مستوى مكثف في استخدام الإعلام الآلي والذي يتركز عملهم داخل المنزل.

إذن هو حالة تنظيم أو ممارسة نشاط بصفة دائمة أو مؤقّتة لشخص معيّن في الظروف التالية :

- هذا النشاط يمارس عن بعد.(في المنزل)

- يمارس هذا النشاط دون مراقبة مباشرة.

- يمارس هذا النشاط بوسائل إعلامية حديثة كالإعلام الآلي، و شبكات و وسائل الإتصال الحديثة.

لقد عرف هذا النمط من النشاطات توسعا وتطورا هائلا في البلدان المتقدمة ففي سنة 2009، مثّل "العمل عن بعد" نسبة 7% من السكان النشيطين بفرنسا مقابل[1] 13% كنسبة متوسطة في أوروبا بينما وصلت النسبة 25% في الولايات المتحدة، ورغم قلة انتشاره في الجزائر مقارنة مع هذه الدول إلاّ أن وجوده لم يعد مقتصرا على بعض المؤسسات الصّغيرة التي نجد أفرادها أغلبهم يمارسون أعمالا داخل القطاع الرسمي كالصحافة، بل تتعدى ذلك لعدد هام من الأفراد خاصّة عند فئة الشباب الذين لهم دراية جيدة بمجال الإعلام الآلي ووسائل الاتصال في ظل التطور التكنولوجي المذهل الذي يعرفه العالم بصفة عامة،واستفادة فئة هامة من المجتمع من خدمة الأنترنت داخل المنازل.

إن طبيعة هذه النشاطات تختلف من شخص لآخر، منها مؤقتة وأخرى دائمة، لها تعامل محلي وأخرى أجنبي، مأجور، مستقل...وبغض النظر عن ذلك يبقى وأنّ هذا المجال ما زال في طور البناء إذ لم يعرف تنظيما رسميا كما تشهده الدول المتقدمة.

2- استراتيجية العمل المنزلي

2-1 مرونة العمل المنزلي

[1]KOSCIUSKO-MORIZET Nathalie, secrétaire d'État chargée de la Prospective et du Développement de l'économie numérique, édité par le Centre d'analyse stratégique, Rapport Investir pour l'avenir ; Priorités stratégiques d'investissement et emprunt national p 128.

إنّ العمل المنزلي حتّى و إن نسب كغيره من النشاطات غير الرسمية للأزمة الاقتصادية و المالية (1985-1986) فإنّه أنتج أهمية إستراتيجية تمثلت في المؤسسات الصغيرة ، التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة.

فالمرونة الّتي يتميز بها هذا النوع من النشاط سمحت بانتشاره بشكل واسع النطاق، مسّ فئة النساء خاصة لعدّة اعتبارات ثقافية ، اجتماعية و اقتصادية. فقد تكون هذه الفئة مجبرة على العمل في هذا الإطار لتكميل العائد العائلي في حالة الأزمات التي تمسّ العائلة .و أيضا نظرا لطبيعة النشاطات الغالبة التي تختص بطابع الجنس الأنثوي مثل : الخياطة ، الحبك ، الطرز، النجادة، الأعمال الحرفية ، الإعتناء بالأطفال بحيث أنّنا نجد بعض الرجال يلعبون دور المستخدم أو الوسيط مهمته القيام بالأعمال الثانوية من جمع و توزيع المواد الأولية و السلع المصنعة ، حتّى و إن كان وجودهم لا ينكر فيما يخصّ الأعمال الحرفية التي يتطلب بعضها قوّة عضلية.

في ظل الأزمة الاقتصادية ظهر العمل المنزلي كوسيلة للاندماج في سوق العمل وبالتالي أصبحت له قدرة على خلق مناصب التشغيل و تحصيل العوائد في فترات الأزمات مع العلم أنّ هذه القدرة تزيد كلّما نقص التشغيل داخل القطاع الرسمي.[1] هذه المرونة تتمثل أيضا في عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية و هي تخصّ جانب العوائد سواء بالنقص أو الزيادة .كما أنّها تعبر من جهة ثانية على الشطارة و جودة التصرف[2]، التضامن ، الاستقلالية و التعايش (مفاهيم سنتطرق إليها لاحقا) ،الأمر الذي ابرز الاهتمام بالجانب الاجتماعي الذي يميزه عند نهاية الثمانينات ، حيث سمح مثلا بإدماج ما كان يسمى بالاقتصاد الشعبي[3] في إطار الاقتصاد غير الرسمي.و يبقى أنّ التحليل الاقتصادي في هذا المجال أصبح عاجزا على احتواء و فهم هده التحولات الاجتماعية و معرفة أهدافها , اتجاهاتها .و حتّى نستطيع الإلمام بهذا الموضوع يجب أوّلا أن نميز معايير للتفرقة بين عمل منزلي تجاري و آخر غير تجاري.

2-2مفهوم التعايش و الإستقلالية

إن محاولة التهرب من العمل المأجور(الرسمي)و محاولة اكتساب الخبرات خارج الإطار و الطابع الرسمي الذي يمارس ضغطا على العامل الذي قد يقابل ذلك بتصرفات سلبية اتجاه المستخدم[4] سواء كانت الدّولة أو القطاع الخاص (مثلا القيام بأعمال الخياطة و الطرز من طرف العاملات أثناء أوقات العمل) .الشيء الذي يعمل

[1] حالة الجزائر منتصف الثمانينات إلى اليوم.

[2] Article 15 de la const. Zaïroise : « Débrouillez -vous vous êtes chez vous » (Incapacité d'offrir des emplois)
B. Lautier, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994,p 20-38

[3] مفهوم " الاقتصاد الشعبي" كان يستعمل خاصة في أمريكا الجنوبية منذ نهاية السبعينات

[4] L'autonomie: « principe du savoir faire de l'homo- habilis » . P. ADAIR,(l'économie informelle , Edit Anthropos ,1985,p 118-119

على التراجع من المؤسسات الكبرى (الباردة) كالدولة ، النقابات ، الأحزاب ... نحو المؤسسات الاجتماعية الصغيرة (الدافئة) مثل العائلة ، الأقارب ،الحي ... و تبقى الاستقلالية هي سبيل الإبداع ، الخلق و الطموح من جهة و من ناحية أخرى فهي تتأرجح من قيمة الاستعمال و قيمة التبادل بين الإنتاج الذاتي و السوق.

إنّ توسيع مجال هذا النشاط على مستوى أعم يسمح بنشأة مفهوم " التعايش " الّذي يعبر عن اندماج اجتماعي (يأخذ عدّة أشكال) يكون ذلك على حسب مقر الأفراد و حسب حجم التجمعات ، أين نجد التعاون و تبادل المساعدة [1] و إعادة التوزيع على مستوى التجمع و هذا على المستوى المحلي (Réseaux locaux) ، و حتّى التضامن بين التجمعات نفسها (Associations bénévoles) .

هذا التعايش لا يوجد بصفة متطابقة في كلّ مكان فلا يمكن لأحد العيش بمعزل عن الآخرين ، لكن كل له طريقة في تنظيم حياته [2]حيث أنّ هناك بحث دائم عن أكبر تقارب اجتماعي (العمارة ، الحي...) دون أن ننسى بعض الحالات الخاصة[3].فالمساعدة و المعاملة بالمثل ليستا دائما متساويتان بل هناك اعتبارات أخرى قد تحل محل ذلك من تضامن ، مودّة ، تقدير ، إعجاب إكبار ... و التي ليس لها أيّ ثمن أو مقابل مادي،مثل العناية بأطفال الجيران مقابل التنقل معهم في رحلة أو القيام بالتسوق لفائدة الجارة المسنة الّتي تمنح عند العودة شيء من الحلويات...كلّها تصرفات و سلوكيات لا تعترف بالسوق أو التبادل الجاري فيه و قد يمكن توسيع مجال ذلك إلى (الجمعيات ، النوادي ...).

3-2 منطق العائد و محاولة تراكمه

إذا كان العمل المنزلي يعبر عن سلوكيات تتأثر طبعا بالتحولات الخاصّة بالسعر و العائد .فإنّ هذا السلوك هو مخرج للأزمات أو بدرجة أقل مخفف من حدّتها.إنّ منطق البحث عن العائد و محاولة تراكمه[4] [و هنا يجب أن نفرق بين المنطق و الإستراتيجية ، حيث أنّ المفهوم الأول هو مفهوم ليس عقلاني بالضرورة و هو نتيجة التحليل الاقتصادي أو باحث في علم الاجتماع و هو يعبر عن منهج أكثر ممّا هو سلوك . بينما الإستراتيجية تكون مرتبطة بمشروع ما على المدى الطويل تكون في محيط معارض].

[1] « Réciprocité du don- contre don - L'entraide » P. ADAIR, l'économie informelle, Edit Anthropos, 1985, p 122

[2]"vivre ensemble mais vivre autrement.. "B. Lautier, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994,pp 59-60

[3] K.Marx (Dans les eaux glacées du calcul égoïste), P. ADAIR ,l'économie informelle , Edit Anthropos,1985, p 124

[4] Mentalité capitaliste (chercher le profit maximal dans le but de l'accumuler) une réalité spécifique qui a ses caractères propres » E. DURKEIM ,les règles de la méthode sociologique ,p 102

.

ليس بالضرورة أن يكون الحصول على أكبر عائد يعبّر عن التراكم خاصّة أنّ السلع و الخدمات تتبادل داخل إطار السوق.و عليه فإنّ وجود إستراتيجية غير اقتصادية قد تكون البديل اد تعبر عن العلاقات العائلية ، العرفية و الدينية و حتّى السياسية تجعل من عملية الحصول على العائد فقط كعامل من عوامل إستراتيجية البقاء . كما أنّ وجود تراكم في ظل أيّ تغيير تقني هو ناذر الوجود و ما تجدر الإشارة إليه أنّ هذا راجع لطبيعة النشاطات و صعوبة اللّجوء للقروض البنكية . في ظل غياب الضمانات يبقى الادخار و التضامن [1]هي الوسيلة الوحيدة، لكنّها تتطلب قواعد تتمثل في (الثقة ، المحبة...) رغم بعض الاستثناءات[2]،هدا بالإضافة إلى وجود منافسة القطاع الرسمي التي تؤدّي إلى تخفيض التكاليف داخل النشاط المنزلي الذي يكون باديا للعيان في حالة أيّ تراكم أو تقدّم تقني .و عليه يمكن القول أنّ عملية التراكم لا توجد في إطار هذا النشاط إلاّ إذا كان هذا النشاط غير مخفي أو انه يأخذ طابع غير شرعي.

4-2 التضامن العائلي و استراتيجية البقاء

إذا رأينا أنّ عملية التراكم هي أمر غير سهل ، فهذا يؤدّي بنا إلى التفكير بصفة غير اقتصادية ،حيث يعتبر التضامن العائلي أو إستراتيجية البقاء هما المحركان الأساسيان لهذا النوع من النشاط ، يسمحان بالحصول على قروض أو حتّى هبات (الأب لإبنه..) بطريقة قد تكون آلية (المساعدة خلال الأزمات أمر لا يستجدي التفكير)[3]أين نجد منطق الإنتاج العائلي يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية.(فلا يمكن تسريح الزوجة أو الابن)لكن في المقابل هناك انخفاض العائد الفردي داخل العائلة،إذ يمكن القول أنّ التضامن يعمل على احتواء الأزمات باعتماد سياسة تفيد البقاء تعبّر عن تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس هذه الإستراتيجية ،الأمر الذي يدعونا إلى التمييزبين العمل المنزلي التجاري و غير السوقي الخاص بالبيت.

3- أبعاد التمايز والتكامل بين العمل المنزلي والعمل الخاص بالبيت

3-1معايير التفرقة بين العمل المنزلي والعمل الخاص بالبيت

إنّ مفهوم العمل المنزلي بصفة عامة قد يشمل عدّة فئات ، من الصعب و ليس بالإمكان وضعها في نفس المقام. فئة تعمل بصفة منظمة و دورية، و مجموعة أخرى تقوم بهذا العمل بصفة مؤقتة، متقطعة و غير

[1] الجمعيات: لم توجد لتمويل النشاطات المنتجة فقط و إنما لتمويل مصاريف و تكاليف : الزواج، الميلاد، الوفاة....

[2] (Des fois , on prête qu'aux riches ou surtout au moins pauvres)
B.Lautier , L'économie informelle dans le tiers monde , la découverte,1994,p 61.

[3] « La solidarité est un moyen de pallier des événements fâcheux , ou une crise conjoncturelle » B . Lautier , l'économie informelle dans le tiers monde ,la découverte ,1994, p 69.

منظمة، و يكون هذا التمييز حسب الحاجيات العائلية أو الحاجة للعائد أولا الذّي يأتي من هذا العمل. الشيء الذي يؤدي بنا إلى التفريق بين الإنتاج المخصص للتبادل في السوق و الذي يكون عن طريق النقد و الإنتاج الذي يذهب للاستهلاك الذاتي أو المقايضة أو حتّى التبادل دون مقابل .و عليه يجب التمييز و عدم إدماج النشاطات التي تنتمي إلى العمل الخاص بالبيت ، و التي تعبّر عن الهواية أو الرغبة فقط[1]، حيث لا يمكن لشخص القيام بذلك بدلا عن شخص آخر،مثلا : تحضير الأكل أو العناية بالأطفال ، نشاط يمكن تفويضه لشخص ثان لكن، عملية الأكل أو مشاهدة الفيلم أو الذهاب للسينما فهذا أمر غير ممكن على الإطلاق.

و بالتالي فإنّ الإنتاج الذي يأتي من العمل الخاص بالبيت (Travail domestique) غالبا ما يستهلك داخل العائلة بمفهومها الواسع.

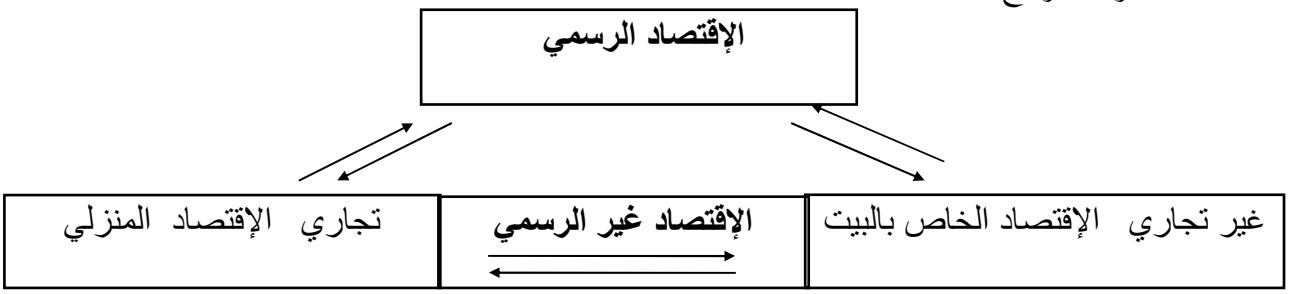

- **العمل الخاص بالبيت :(Travail domestique)**

إنّ هذا النوع الذي يمثل الإنتاج الذاتي و الذي يباشر من طرف العائلة في المنزل لا يعود على هذه الأخيرة بعائد و لذا يجب عدم الخلط بينه و بين العمل المنزلي.ونظرا لأهمية هذا النشاط، اعتنت المنظمات العالمية بمجالاته حيث تم إدراج مسألة "العمل المحترم" بالنسبة للأعمال المنزلية الخاصة بالبيت في برنامج عمل الدورة 99 (لسنة 2010) للمؤتمر الدولي للعمل وذلك قصد تحديد مجموعة من التوصيات والتوجيهات تعمل على الرفع من قيمة هذه النشاطات خلال عشرية الستينات و السبعينات مثّل النشاط داخل المنزل مجالا للنساء و لاعتراضهن على المعاملة التي يلقونها في القطاع الرسمي Protection féministe (Windebank , 1991)[2] و التي أدّت إلى إعطاء أكثر أهمية للنشاط الذي لا يأتي منه عائد و إلى إعادة النظر إلى مفهوم تقسيم العمل بين الرجل و المرأة و التفرقة بين النشاط الذي يعود بعائد و الهواية. فالوقت المخصص لهذا النشاط يمثل زمنا هاما (ثلثي الوقت في أعمال دون مقابل)[3] وهو يساهم في راحة الأسرة ورفاهيتها.

[1] العمل المنزلي هو نشاط قد يمارسه عدّة أشخاص (يمكن تفويضه لشخص آخر)

[2] ADAIR .P, « une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique », les cahiers du GRATICE , n0 18, 1 er semestre 2000 ,pp 15-17

[3] CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 p57.

إن أول استعمال لكلمة "إقتصاد منزلي" économie domestique" كان من طرف (Gershuny, 1979) ثمّ" إنتاج منزلي"(Gronan, 1980) و "اقتصاد العائلة" (Becker, 1981). و المقصود هنا بالبيت أو المنزل هو المحيط العائلي الذي يتجمع فيه عدّة أفراد.و يقصد بالإنتاج الذاتي خلق و تحويل المواد قصد الاستهلاك داخل البيت أو التبادل دون مقابل ، و يكون ذلك مقاسا بالوقت المخصص له ، كما أنّه يتميز بتوزيع الأعباء (تقسيم العمل بين أفراد العائلة)[1] ، مثلا: البستنة ، تربية الحيوانات ، الطبخ ، الخياطة ، تنظيف البيت ، العناية بالأطفال...[2].

كلّ هذا لا يعني أنّ هذا النوع من النشاط مستقل بل له علاقة وثيقة مع الإقتصاد القائم على التبادل فكل نشاط يدخل في إطار هذا النوع يتطلب موادا تجارية و أدوات من السوق ، حتّى أننا نلاحظ مثلا زيادة في عرض المواد و الأدوات التي تخص هذا النشاط(أدوات التصليح مثلا)[3].بالإضافة إلى العوائد التي تأتي من القطاع الرسمي عند ممارسة عمل داخل هذا القطاع.

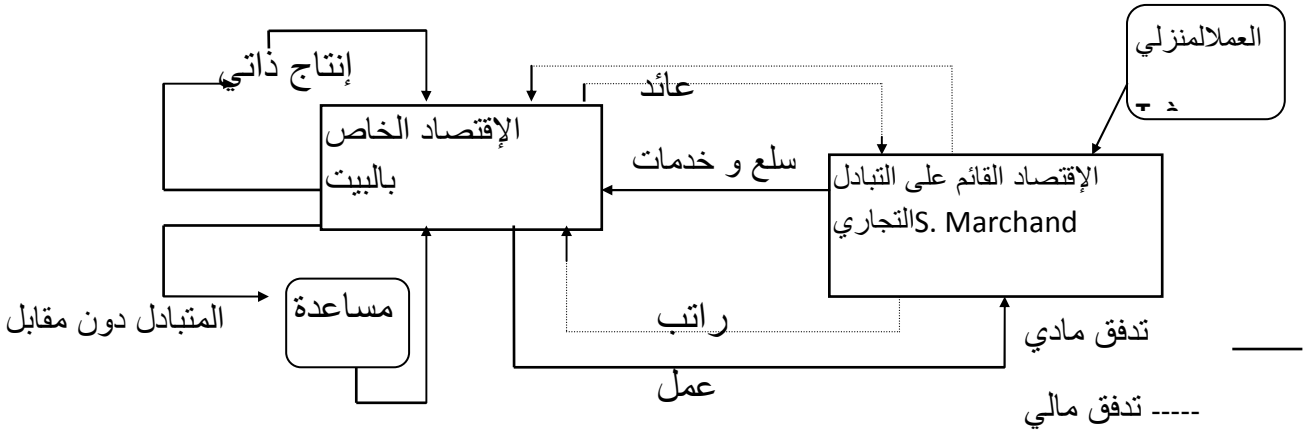

المصدر :ADAIR, l'économie informelle, antropos 1985

إنّ الإنتاج الّذي يأتي من العمل الخاص بالبيت غالبا ما يستهلك داخل العائلة بمفهومها الواسع ، الذي قد يشمل مجالا أكبر من العائلة داخل المنزل الواحد .

*__إنتاج جماعي__ (**Production communautaire**)و التي تشمل الخدمات داخل إطار العائلة الكبيرة ، الجيران، الأصدقاء ،... و تتفاوت أهميتها حسب التركيز السكّاني أو بتعبير اخر الكثافة السكانية في منطقة ما.

*__إنتاج الجمعيات (La production associative)__[4]تقوم الجمعيات بخدمات اجتماعية منظمة،أين ينعدم في غالب الأحيان، التصريح بهذه النشاطات أو من يقوم بها خاصة إذا كانت تستخدم أفراد متطوعين، و هذا ما

[1] هناك أعمال خاصّة بالذكور (مثل : التصليح الميكانيكي ، البستنة...) و أعمال تخصّ الإناث (مثل: التنظيف، الطبخ...)

[2] Les activités -types de (Hawrylyshyn, 1976), . ADAIR.P ,Une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique , Les cahiers du GRATICE ,n°18 ,2000 ,pp 17.

[3] زيادة مبيعات أدوات التصليح (Outils de bricolage)

[1] "La production associative est à la limite de l'économique informelle",E.Archambanlt et x.greffe , Les économies non officielles, Paris, la découverte, 1984 ,p 13.

يعرف بـ" العمل التطوعي".و منه يمكن القول أنّ توسيع مجال هذا النشاط على هذا المستوى يسمح لنا بنشأة مفهوم التضامن و التعايش مقابل الاستقلالية الّتي تطمح إليها العائلة.إن هذه الأعمال التي تفيد الاعتناء بالبيت وبأفراد العائلة لا تعتمد على منطق الحسابات بل تعبّر عن قيم العطاء، والتضامن والحب داخل الأسرة، الأمر الذي يضفي عليها صفة البساطة والممارسة في الظل مما يجعل العديد يقول بعدم توفرها لشروط مفهوم العمل[1].

2-3العلاقة التكاملية

إن القيام بنشاطات داخل المنزل سواء كانت تجارية (العمل المنزلي) أو غير سوقية (العمل الخاص بالبيت) يبرز أهمية نموذج المرأة الماكثة في البيت (ربّة البيت) التي تجمع وتوازن بين النوعية، وهو يبيّن شدّة العبء النفسي لإدارة هذه الأنشطة المتزامنة التي تتطلب التنظيم الذاتي، والانضباط للبحث عن أوقات مستقطعة وضمان الإنتاج. بالإضافة إلى وجود المرأة داخل الفضاء المغلق في المنزل، فإن الحالة تزداد تعقيدا مع دمج فضائي للحياة العائلية والمهنية (تحضير الأكل أثناء العمل.....مثلا). يتمثل العامل المشترك بينهما أنّ كلاهما يتمان داخل إطار المنزل غير أنّ أحدهما تجاري قابل للتبادل داخل السوق و أين نجد عملية استعمال النقود ، أمّا الثاني فيتميز بانعدامهما .كما أنّ طبيعة نشاطات تتقارب إن لم تكن نفسها في بعض الأحيان ، رغم اختلافها في الكمّ و النوع .

و عليه فإنّ معظم الذين يقومون بهذه النشاطات لهم نفس الخصائص و الميزات الإجتماعية رغم أنّ الأوّل يعود بعائد بينما الثاني لا ينتج قيمة استعمال . من جهة أخرى نلاحظ أنّ تقسيم العمل في كلا النوعين ليس متوازنا بين الجنسين و ذلك سب طبيعة الأعمال و بصفة عامّة يمكن القول أنّ هذا يتفاوت بين العائلات حسب الحالة الاجتماعية و الاقتصادية . حيث تقوم النساء خاصة بنشاطات غير تجارية في منازلها الخاصة بهدف استهلاكها من طرف أفراد العائلة، (80% من هذه النشاطات عدا البستنة والتصليح...هي منجزة من طرف النساء (INSEE,99))[2].هذا التّأثير المتبادل سمح بالقول بأنّ الإنتاج غيرِ التجاري (داخل البيت) لا يذهب للاستهلاك النهائي بل هو استهلاك وسيط لسلع و خدمات يسمح بإنتاج و استهلاك سلع و خدمات أخرى[3] (Lancaster, 1996) مثلا : شراء سيارة من الحجم الصغير أو من الحجم الكبير هو اختيار يقيس فيه المشتري مدى الاستفادة من السيارة (السياحة ، عمل ...) فالاختيار هنا مرهون بطبيعة الاستعمال بالإضافة إلى قيمة المزايا التي تقدّمها السلعة أو الخدمة لا بالخصائص الذاتية للسلعة .

---

[2] (Voler du temps au patron , c'est récupérer son dû) . P. ADAIR ,l'économie informelle , Edit Anthropos, 1985,p 117-118.

[1]BIT, Travail décent pour les travailleurs domestiques ,Conférence internationale du Travail, 99e session, , Rapport IV(1),BIT ,Genève,2009,p3.

[2]DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes, GTM/CNRS - France ,2002 p 04

[3]Lancaster ينشئ مفهوم "الإستهلاك الموسع" "La consommation élargie"

ADAIR .P, « une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique », les cahiers du GRATICE , n0 18, 1 er semestre 2000,p 20.

بينما (BEKKER, 1981) يجعل من النشاطات غير التجارية كبدائل للنشاطات التجارية – و يعتبر أنّ العائلة هي وحدة إنتاج (داخل المنزل)[1] أين نجد أنّ قيمة الاستعمال لا تتأثر بالسلع التجارية و إنّما بالمواد النهائية التي تنتجها العائلة . إن مجال التفرقة بين النشاطين التجاري وغير التجاري يمسّ مجالات عديدة رغم العلاقة المكملة التي تجمعهما[2]، فمجانية الأعمال الخاصة بالبيت تنتج تبعية مالية داخل العائلة والمجتمع[3] مما يؤدي إلى التحول للعمل المنزلي بصفته يعطي عائدا يقلل من حجم هذه التبعية ويسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل الإطار العائلي.ضمن هذا الإطار و إذا لم يكن العائد هو الهدف الوحيد من ممارسة النشاط المنزلي فما هي أسباب اختيار هذا العمل التي جعل فئة هامة من المجتمع تعتمده كنوع من أنواع التشغيل.

4– أسباب اختيار العمل المنزلي (دوافع ومعوقات العمل المنزلي)

4–1 الدوافع

أ– خفض التكاليف

يسمح العمل المنزلي بالتقليل من عدد هام التكاليف تمس ما يلي :

- اليد العاملة: حيث وجود مشاركة أفراد الأسرة ومساعدين عائليين بدون مقابل[4]
- الكراء، الكهرباء، التدفئة، التأمين، الأكل....
- التكاليف الاجتماعية والضريبية
- النقل، وجبات العائلة، الاعتناء بالأطفال...

ب– العناية بالعائلة والقيام بأعمال البيت

بالإضافة إلى العائد الذي يأتي من العمل المنزلي، فإن هذا الأخير يمكّن المرأة من القيام بأعمال البيت اليومية (مسح، غسيل، طبخ...) ويسمح لها بالاعتناء بأطفالها وأفراد أسرتها عامة، إذن فهي توفّق في القيام بعدة أدوار متزامنة.

ج– الدخل

[1] BEKKER , 1976 « La petite entreprise »
[2]DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes, GTM/CNRS - France ,2002 p 439.
[3]CAHIERS DE PRELUDES N° 9, Education, Formation, Et Marche Du Travail, BETA-Nancy, Université de Nancy 2, PRELUDES, Nancy, 2007 p 56.
[4]TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 27.

يعتبر من أهم العوامل التي تدفع المرأة لممارسة العمل المنزلي وذلك أمام التحديات التي تتعرض لها الأسرة في فترات الأزمات، إثر التسريح أو الطرد من العمل الرسمي، موت الزوج أو الطلاق، حيث يشكل هذا الدخل ركيزة أساسية بالنسبة للعائلة.كما تمارس نشاطات العمل المنزلي كأعمال ثانوية تمكّن العائلة من مضاعفة عائدها أو زيارته قصد تلبية حاجيات الأسرة المتزايدة في ظل تدني القدرة الشرائية التي يعرفها المجتمع الجزائري.ومن منظور آخر فإن الحصول على الدخل يسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل العائلة وفرض آرائها التي طالما ظلت دون أهميته في فترات اللاعمل.

د– الوقت

يسمح العمل المنزلي باقتصاد الوقت من خلال اجتناب التنقل اليومي وما ينجرّ عنه من مشاكل ناجمة تخصّ التكاليف، التعب، القلق...كما أنّه يبرز نوع من المرونة فيما يخص وقت العمل، فقد يعوّض وقت الصباح بالمساء أو الليل بشرط التقيد بآجال الإنجاز، (مثلا العمل في أوقات متفاوتة في الأسبوع الأول، عدم العمل خلال الأسبوع الثاني ثم العمل في ساعات الليل خلال الثالث).

إنّ هذا النظام يعمل على جذب فئة النساء خاصّة لكونه يتماشى مع تقلبات الحياة العائلية (مثلا: العمل في أوقات الدراسة بالنسبة للأطفال) كونه يفسح مجال هام وواسع في التصرف.

هـ– الإطار الخفي (غير الرسمي)

يسمح المجال الخفي لهذه النشاطات بتجاوز إجراءات وأعباء سوق التشغيل، تخفيف تكاليف اليد العاملة، التهرب من الضرائب والتكاليف الاجتماعية بالإضافة إلى الضغوط الإدارية والنقابية، مما ينمّي الجانب الربحي. ممّا يجعل العامل أو النشاط في حد ذاته في مأمن من المزايدات، أين يسمح ذلك بالمنافسة والبقاء في السوق بعيدا عن أعين الرقابة.

و– الحرية والتقدير

يتمتع العامل المنزلي بحرية وراحة نفسية داخل البيت وذلك لعدم وجود رقابة مباشرة، مما يساهم في اقتصاد الوقت، إبراز الشخصية، الذات والذوق بالإضافة إلى القدرات والإمكانيات، إن العمل المنزلي يبرز قيم مبنية على الحرية والتقدير معارضة للتنظيم الإداري الرسمي.

ز– الاندماج في سوق العمل

يسمح العمل المنزلي بالاندماج في سوق العمل لفئة النساء لما تكون العادات والتقاليد الثقافية تمنع عمل المرأة في الخارج. إذ أن ذلك يطرح مشاكل من حيث إعادة النظر في عدد من الأمور التي تعوّدت عليها العائلة منذ سنتين كقضية توزيع الأدوار والمهام[1] (كان عمل المرأة في الخارج استثنائي يرافقه صمت واستياء)[2]، في حين يمثل العمل داخل المنزل امتدادا للأعمال الخاصة بالبيت[3] تمارسه الأمهات الزوجات والبنات، حتى وإن كان توزيع وتسويق السلع مهمة يقوم بها الرجال أحيانا.

ح- الرغبة

يعبّر العمل المنزلي أحيانا عن رغبة واختيار طوعي[4] ناتج عن تفكير مسبق توصل فيه صاحبه إلى القرار بعد الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات التي ينتجها هذا العمل، وقد تكون هذه الرغبة متزايدة في حالة تشجيع أفراد الأسرة وتأسيسهم لها.

ط- المستوى العلمي

له أثر هام فيما يخص التحولات الاجتماعية والثقافية، إذ يعتبر من بين الدوافع القوية خاصّة في الآونة الأخيرة من حيث تطور المستوى العلمي عند عدد كبير من الفئات النسوية خاصة الشابة وأمام عدم قدرة التشغيل الرسمي على امتصاص هؤلاء الفئات وكحل مؤقت لمشكل البطالة تلجأ العديد من النساء إلى ممارسة نشاطات منزلية تسمح لهن بإبراز قدراتهن ومعارفهن في انتظار الدخول للقطاع الرسمي أو الانتقال للحياة الزوجية.

2-4 المعوقات

أ- انخفاض الإنتاجية

بسبب محاولة التوفيق بين العمل المنزلي والاعتناء بأفراد الأسرة تفقد المرأة تركيزها (عند الاعتناء بالأطفال، طهي الأكل...) وبالتالي تقل إنتاجيتها، مما يؤثر سلبا على المردود وبالتالي على الدخل العائد من هذا النشاط.

ب- الحماية الاجتماعية

[1]DAHBIA Abrous ,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989 p 44.

[2]DAHBIA Abrous ,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989 p 48.

[3]CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 p 08.

[4]BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 150.

يتميّز العمل المنزلي بالوقت الطويل الذي يتطلبه أحيانا في ظل تداخله مع مجالات أخرى وذلك مقابل أجر ضعيف مقارنة بالأجر الرسمي، إن حجم العمل إذا زاد عن حدّه قد يؤثر بصورة سلبية على صحة ونوعية الحياة اليومية، الأمر الذي يحتاج إلى وقاية، رعاية وعلاج إذا تطلب ذلك.لكن في ظل غياب كلي لأنواع الحماية الاجتماعية يبقى الأمر يشكل عائقا كبيرا أمام هذه الفئة التي لا تتحصل على تعويضات تمسّ مجالات الصحة الأمومة أو التقاعد.

ج– العزلة الاجتماعية

إن العاملين المنزليين ليس لهم نفس الحظوظ في إقامة علاقات اجتماعية خارج المجال الأسري (كما هو الحال في القطاع الرسمي (أو خارج المنزل)).حيث يجد العامل المنزلي نفسه وحيدا في ممارسة نشاطه، عامّة في مسكنه، بعيدا عن الجو الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسات في الخارج، أو الذي تشهده الشوارع والأحياء أثناء التنقل للعمل.

ويمكن القول بأن ذلك هو اختيار مقصود من جهة أو هو نتاج ضغوط معينة (دوافع غير شخصية) وبغضّ النظر عن موضوع الاختيار ومهما كان السبب فإن حالة العزلة التي يعرفها العمل المنزلي لابدّ وأن تفرز آثارا على حياة وسلوك الأفراد والجماعات.

د– ضيق النشاط

إن العمل داخل المنزل من شأنه تحديد آفاق الاختيارات الممكنة فيما يخص العمل والنشاطات الإنتاجية، بسبب مثلا ضيق المكان و عدم توفّر اللوازم، الأدوات الممكنة أو موارد خاصّة كالماء، الكهرباء، الهاتف....بشكل كافي. إنّ ذلك يجعل من هذه النشاطات ناقصة ليس لها توسع أو تطور يمكن أن يبرزها.

هـ– الأخطار المهنية

بالإضافة إلى ضيق المكان وعدم ملائمته لممارسة العديد من الأنشطة، تبرز أخطار عديدة كالتعرض لمواد سامة (كل أفراد الأسرة، خاصة الأطفال) تؤثر على صحة العائلة بأكملها، أو فيما يخص تخزين المواد إذ لا يحتوي المنزل غالبا على ظروف التخزين المثالية من مكان، تهوية، أجهزة إنذار....دون أن ننسى الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد جراء استعمال الآلات والأدوات الحادة (إبر، مقص....) والتي تأخذ حيّزا هاما في المنزل يضاعف من الإصابات خاصّة عند الأطفال، إن المنزل ليس مكانا مهيّئا لممارسة كل النشاطات.

و- الدخل

بغض النظر عن ضعف العائد الذي يأتي من العمل المنزلي (أقل من المستوى الرسمي) فإن نمط تحديد الأجر هو غير شفاف، ضف إلى ذلك الفوارق التي تميّزه عن باقي الأجراء سواء في القطاع الخاص أو العام من حيث ثباته وظرفيته وشروط استلامه.

ز- ظرفية النشاط

إن صفة الظرفية لنشاطات العمل المنزلي تمثل أحد أهم مظاهره، حيث يكون العامل المنزلي في بدايته مجبرا على قبول العروض المقدمة، وقد يتخلى حتى على أيام الراحة المخصصة والعطل لتلبية هذه الطلبات، وإلا لن يتلقى عروضا أخرى مستقبلا[1]. هذا دون أن ننسى تأثر هذه النشاطات بكل ما قد يصيب أفراد العائلة ممّا يجعل العامل المنزلي التعامل مع كل هذه المفاجآت السارة أو الضارة، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النشاط من حيث توقفه بصورة مؤقتة تارة أو بصفة نهائية أحيانا أخرى.

ح- النظرة الدونية

يعتبر العمل المنزلي امتدادا لعمل البيت حيث ينظر العديد من الأفراد (سواء جيران، أقارب، أشخاص آخرين) داخل المجتمع إلى هذه النشاطات على أنّها لا تمثل عملا حقيقيا بل "اشتغال" (Occupation)، إن الخفض في قيمة حالة هذا التوظيف تنقص من الأداء الاجتماعي لهذه النشاطات أمام أعين المجتمع.

ط- دمج الفضاء المهني والعائلي

من بين الصعوبات الأساسية التي يواجهها العامل المنزلي منذ بداية مزاولة نشاطه هو تحديد فضائه المهني زمانيا ومكانيا. فإذا كان المنزل وحجم العائلة يسمحان، يمكن للعامل المنزلي توفير مكان أو حيّز خاص يضع فيه كل العتاد والأدوات والمواد اللازمة لممارسة عمله، (Michel Lallement)[2] لاحظ أن المرأة ليس لها مكان خاص فهي تعمل في غرفة الطعام (Salle à manger) محفوفة بالأطفال والعتاد، عكس الرجل الذي له مكان شاغر محدد.

[1]BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 153.
[2]Idem , p 163.

ويبقى إذن المشكل معقدا في حالة استعمال مشترك لمكان العمل، كالمطبخ، الحجرة المشتركة، غرفة الطعام....إلخ، حيث ينقل العتاد ولوازم العمل عدد من المرات في اليوم للسماح باستعمال المكان لفائدة العائلة وبالتالي تغيير حيّز العمل حسب تحركات أفراد العائلة (وقت الأكل، وجود الأطفال، حضور الضيوف....).إن كل هذا يسلط الضوء على الخصائص التي تميّز العمل المنزلي من كونه يمثل غلبة النساء على هذا النوع من النشاط والتي تشارك في الحياة العائلية تزامنا مع ممارسة نشاطها، الأمر الذي يضفي جانب النقص والهامشية حول هذه النشاطات التي تزاولها يد عاملة ثانوية(Monique Haicault)[1] .

إن العمل المنزلي يكرّس قضية الانفصال وحصر المرأة في البيت[2]، إن المزايا التي قد يعرفها العمل المنزلي من اقتصاد للتكاليف وعدم التنقلقد تصطدم بضغوطات وتوترات داخل الخلية الأسرية، فالتنظيم الجديد والإزعاج والتعب الذي قد يسبّبه الصوت لا يسمح بممارسة حياة عائلية كاملة من حيث القيام بأعمال البيت والعناية بأفراد الأسرة

وعليه يصبح العمل المنزلي نشاط يساهم فيه كل أفراد العائلة بطريقة أو بأخرى، إن لم يتعداه أحيانا للجيران، الأقارب والأصدقاء....

ي– المستوى العلمي

إذا كان ارتفاع المستوى العلمي هو أحد الدوافع التي تحفّز فئة من النساء للعمل في نشاطات منزلية فإنّه في نفس الوقت يمثل استخفافا بالقدرات العلمية التي اكتسبتها هذه الفئة كونها تعمل في نشاطات تقل عن مستوى إمكانيتهن العملية أو أحيانا لا تمت بصلة لنوع التعليم الذي بحوزتهنّ.

إن العمل المنزلي يجعل من هذه الفئة تتراجع عن أهداف قد سطرتها وهي تكريس القدرات العلمية في ميدان الشغل لتقبع في ممارسة نشاطات تتوارثها عن الأمهات والأجداد.

[1]BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 163.

[2]DAOUD Zakya, Féminisme et politique au Maghreb: 1930-1992, Maisonneuve et Larose, Paris 1993 p 190.

II-أساسيات ومعطيات-العمل المنزلي في الجزائر-

1- مصدر المفهوم في الجزائر (معطيات وأرقام)

إن تقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طريق الإحصاءات العامة للسكان والسكن أو تلك التي تخصّ المؤسسات، أين يحتل التشغيل إحدى الخصائص التي تميّز السكان المقيمين موضوع الدراسة من جهة أخرى نجد البحوث الميدانية (MOD)[1] التي استطاعت إعطاء تقييم أولي رسمي حول التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديد أهم الفئات التي تكوّنه، من بينهم العاملين المنزليين، المساعدين العائليين، ربّات البيوت بدون عمل (لا تمثل حالة عمل ولا حالة بطالة) الذين صرّحوا بممارستهم لنشاطات تجارية سواء بشكل دائم أو بصفة مؤقتة.

لقد ثبت وجود هذا القطاع لأوّل مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء العام للسكان و السكن (RGPH1977)الذي أجري في تلك السنة . هذا الأخير سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرّة بـ "نساء مشتغلة نسبيا" (Femmes partiellement occupées).

إنّ إحصاء سنة 1966 (RGPH 1966) لم يذكر أيّ شيء عن هذه الفئة ، و اهتم فقط بتبيان معدّل الإنتاجية الضعيف لفئة النساء . و عليه فإنّ إحصاء 1977 أبرز لأوّل مرة وجود هذه الفئة لكن دون إعطاء تعريف حقيقي واضح و تمّ فقط الإشارة لـ F.P.O (نساء مشتغلة نسبيا) .فيما بعد سمحت البحوث الميدانية (MOD) بإحصاء حجم هذا النوع من العاملات (F.P.O) الذي كان في تزايد مستمر و هام ، 66008 في سنة 1982 ثمّ 100.000 في سنة 1983 و 180000 في سنة 1985 و 145000 في سنة 1989، و اعتبر البعض هذه الأرقام بعيدة عن الواقع و أن هذه النشاطات تتزايد بقدر 56,8% خلال خمس سنوات[2] أهمها تمارس داخل الوسط الحضري.

الأمر الذي أدّى إلى إدراج أسئلة و تقنيات جديدة في البحوث الميدانية و ذلك حتى سنوات (1989 – 1990) ، مما سمح بالكشف مثلا [3] أنّ 200000 بطال صرح بقيامه بأعمال و نشاطات في قطاع البناء و الزراعة و أنّ 159000 امرأة يمكن إدراجها داخل هذه الفئة (F.P.O) رغم إقرارها الأولي بعدم ممارسة أيّ عمل (26% من العائلات لها آلة خياطة ، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات

[1] Lakjaa. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran,1997p 30.

[2] N.E HAMMOUDA, (L'activité féminine un indicateur des mutations économique) Revue statistique ALGER ONS n°3 .Avril/Juin 1984,pp 29-35 .

[3] البحث الميداني 1992 (ONS)

تخص علاقة ذلك مع زيادة النشاطات داخل المنزل).هذه البحوث أقيمت تحت إشراف الديوان الوطني للإحصاء سنة 1982 إلى سنة 1986 ثم سنة 1989 إلى 1992 تاريخ توقفها.

إن الانقطاع الأول 86- 89 مثل مرحلة عرفت مشاكل اقتصادية هامة وتوتر حاد داخل سوق العمل، أين يصعب في هذه الحالة الحصول على معلومات عن طريق البحوث الميدانية مما يستوجب مقاربات أخرى. أما التوقف الثاني سنة 1992 صاحب بداية تطبيق سياسات الإصلاحات الهيكلية.

عرفت مظاهر العمل المنزلي تحولا و امتدادا للحرف المتوارثة كما تبينه ديب معروف[1] في تلمسان ،أين قامت بملاحظة الميزانية و الوقت المخصص عند هذه الفئة، وعن طريق بحث طويل توصلت إلى أن النشاطات المنزلية التي تخص (الحبك، الخياطة، الطرز، .....) تنتج تدفق نقدي سنوي يقارب 5 ملايير سنتيم و تسمح بتشغيل 1500 عامل[2]. بينما تنتشر في المدن الكبرى الجزائر كالعاصمة دروس الخياطة و الحياكة التي تقدم في البيوت بالإضافة إلى النشاطات التي تمارس في محيط بعيد نوعا ما عن العائلة و الأقارب .و عليه فإن العمل النسوي أخذ طابع العمل الغير المأجور و غير رسمي. هذا النوع من الإستقلالية تزداد نظرا لطبيعة النشاطات المتميزة بإنتاج تقليدي (مشترك مع النظام العام). كل هذا دون نسيان الأعمال الخاصة بالبيت كنشاط غير معترف به و غير مسجل، له دور هام في توازن ميزانية العائلة و في بعض الأحيان تأمين تماسك الأسرة بفضل هذه الأعمال داخل المنزل دون الأخذ بعين الإعتبار النشاطات التجارية الأخرى مثل نشاط الدلاّلات اللاتي تقمن بالتجول لبيع المجوهرات و بعبارة أخرى كوسيطات بين العارضين و الطالبين مقابل مبلغ معين .

هذا التوسع و التنوع للنشاط المنزلي يعبر عن " زيادة الطلب على السلع المنتجة ..... متميزة بنوع من الزبائن ذو مستوى متوسط.... " (ديب معروف) بالإضافة إلى هذا فإن هذا النشاط الذي يخص فئة النساء (FPO) يبدو انه يمثل المصدر الوحيد أمام النساء اللاتي ليس لهن مستوى علمي هام و اللاّتي لم يستطعن الاندماج داخل القطاع الرسمي .

[1]« Les brodeurs sur velours sont en voie de disparition (.....), la relève étant prise par les femmes travaillant àdomicile » .. DIB Marouf .CH.,contribution à lapetite production marchande àTlemcen, rapport sur la Médina de Tlemcen,CERDO, Oran 1983.

[2] Cité par M.Virolles-Souibes (Du pécule au salariat, travail et stratégies féminines, collectif côté femmes)- Approches ethnographiques, PARIS, L'Harmattan, 1986 ,p 199 .

منذ سنة 1987 انتقلت فئة "النساء المشتغلة نسبيا" من 62500 عاملة إلى 140000 بزيادة 82000 فرد خلال 3 سنوات.هذا الرقم كان يمثل 25,9 % من مجموع النساء العاملات.[1]

لم تسمح هذه البحوث فقط بالكشف عن حجم هده الفئة (les F.P.O) و إنما أيضا مهدت الانتقال من هذه التسمية التي كانت في وقت ما لا تدرج فئة الرجال الذين يمارسون هذا النوع من النشاط إلى ما أصبح يسمى بـ "العمل المنزلي" (Travail à domicile).و قد استعمل هذا المصطلح في البحوث الميدانية (M.O.D) و الإحصائيات الرسمية ابتداء من جوان 1989.

لقد توسع مجال العمل المنزلي بنسبة 18% من التشغيل العام سنة 1993 إلى 24.1% سنة 1997 (أي حوالي الربع)[2] ليشمل بالتالي أعداد أخرى تمارس النشاطات المنزلية ،178000 عامل منزلي سنة 1990، 164000 سنة 1992 (مع العلم ان 182000 امرأة ماكثة في البيت تمارس نشاط)[3] إلى 769000 سنة 1993 ثم 829000 سنة 1994.[4]إذا كانت هذه النشاطات تعبر في الماضي عن ظاهرة تقليدية فهي اليوم أخذت أبعادا و امتدادات أخرى.

إن النمو الديمغرافي [5] الذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال و في المقابل العدد المتزايد للفئة النشيطة (48,5 % من السكان سنة 1996 و 45,42 % سنة 1997 لهم سن يزيد عن 16 سنة) و التحولات الإقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لـ 1986 كلها عوامل ساهمت في نقص التشغيل، تسريح العمال، ارتفاع البطالة، و انخفاض القدرة الشرائية بشكل واضح لعدد هام من افراد المجتمع . فخلال التسعينات شهد العمل النسوي المأجور في الخارج انخفاضا محسوسا وتحولا في القطاع الخاص قابله زيادة توسع نطاق العمل المنزلي[6]. اد أن هناك أسباب عديدة ساهمت في تراجع المرأة نحو المنزل منها العنف والتحرش الجنسي (أكثر من% 46 من النساء المبحوثات تعرضت لعنف لفظي، 41.96% عنف بسيكولوجي، و11.10% عنف جسدي)[7] وأخرى لها علاقة بعوامل عائلية بحتة (10% من النساء اللاتي يتزوجن يواصلن العمل)[8]. كل هذا من

[1]collections statistiques,(ONS), n° 31, (1989) « Il ya lieu toutefois de signaler que les données relatives à cette catégorie de population doivent être interprétées avec beaucoup de précautions ».
[2]MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001 p 153.
[3] LOCOH Thérèse , LABOURIE-RACAPÉ Annie , TICHIT Christine ,Genre et développement : des pistes a suivre, Documents et manuels du CEPED no 5, Paris, décembre 1996,p39.
[4]CNP . (conseil naturel de la planification) au mois d'avril 1995.
[5] نسبة النمو للسكان : 1966- 1977 : 3,21 % 1977 - 1987 : 3,06%
1987 - 1998 : 2,15 %
[6]RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p 121.
[7]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 51.
[8]RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p121.

من شأنه أن يساهم في بروز أنواع من النشاطات يتكيف أصحابها مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي المحيط بهم.و عليه فإن دراسة العمل المنزلي من حيث الميزات و الخصوصيات التي يتصف بها يبدو أمرا مشروعا. حيث أنه يسمح بمعرفة نوع من النشاطات الممارسة داخل المنزل و مدى تجاوب و مشاركة هذه الفئة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلادحتى و إن كان البعض يعتبر الظاهرة ذو طبيعة تقليدية و غير هامة، إلاّ أن الجميع متفق على توسع نطاقها في إطار التحولات المذكورة سابقا.

إن النسب الحقيقية التي تقدر العمل المنزلي أكبر من ذلك[1]، حيث نلاحظ الاختلافات في الأرقام والمعطيات[2] بين الديوان الوطني للإحصاء، CENEAP، والوزارات المختلفة وتقديرات المنظمات الدولة، كون العمل المنزلي يشمل نشاطات غير متجانسة وبالتالي يصعب حصرها، فهناك تشتت كبير وعزلة لبعض الممارسين في إطار هامشي وغير مستقر.هذا دون نسيان تزايد فئة المساعدين العائليين الذين يقدمون خدمات هامة للعاملين المنزليين بدون مقابل[3]، حيث كان عددهم 526000 فرد خلال سنة 2001 ليصل إلى 582000 سنة 2005 (ONS)[4]. الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على مفاهيم تمس مستويات البطالة وإنتاجية العمل لدى فئة النساء خاصّة إذ أنها تمثل غالبية النشاطات المنزلية[5].

لقد شملت معطيات أخرى جديدة مناطق مختلفة من الوطن كتلمسان، مغنية، تيزي وزو، قسنطينة، أفضت إلى تواجد العمل المنزلي بصورة ملحوظة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري. فلقد مثل العمل المنزلي في سنة 2001 نسبة 8.7% من مجموع التشغيل الذي خص المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أفراد (هذه المؤسسات تشكل 47% ن العمالة الكلية) (Hammouda, 2002)[6]. وذلك لطبيعة هذا النشاط من حيث أنه أنتج مصالح هامة تخص فئة النساء.

النساء.

و قد مثلت نسبة نمو العمل المنزلي لسنة 2004قيمة 34% (لكن زاد في هذه النسبة إدماج مجنّدي الخدمة الوطنية والنشاطات الظرفية)[7]كما بين البحث الوطني حول "النساء والاندماج الاقتصادي

[1]MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001p 154.
[2]CAHIERS DE PRELUDES N° 9, Education, Formation, Et Marche Du Travail, BETA-Nancy, Université de Nancy 2, PRELUDES, Nancy, 2007 p 52.
[3]TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 28.
[4]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 62.
[5]RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p 79.
[6]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI –, Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005 p 2-3.
[7]FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007 p20.

الاقتصادي والاجتماعي" والذي أنجزته مصالح الوزارة المنتدبة المتعلقة بشؤون الأسرة في جوان 2006 أن النساء العاملات في القطاع الخاص مثلن نسبة 40% منهن 21.5% ضمن القطاع غير الرسمي[1] أغلبهن في إطار العمل المنزلي .

. و على العموم فان العمل المنزلي عرف انتشارا واسع النطاق خلال مرحلة التسعينات (فترة الإصلاحات الهيكلية) و بداية الألفية الجديدة(مرحلة الانتعاش الاقتصادي)حتى و لو كان هدا الارتفاع يتفاوت من سنة لأخرى كما يبينه التمثيل التالي .

*** تطور حصة العمل المنزلي بالنسبة للتشغيل العام.**

النسبة%

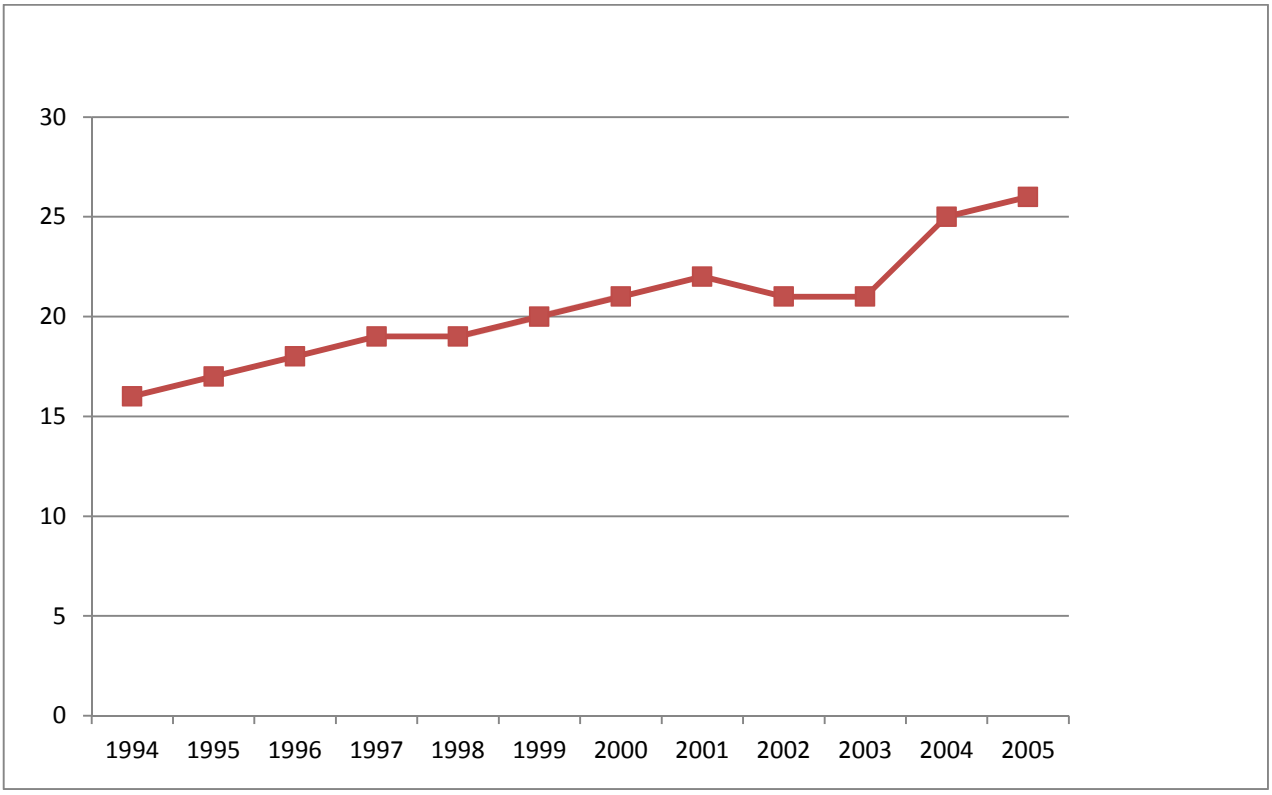

السنوات **المصدر**:-تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي سنة 2006

-FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007, p21.

إن هدا التوسع يبرز مرونة هدا النمط من التشغيل و مدى اندماجه مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في فترات الأزمات و في مراحل النمو .

[1]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 50.

يرتبط تطور مستوى حجم العمل المنزلي بأسباب نمو حجم التشغيل غير الرسمي بصورة عامة .إضافة إلى كونهيمثل نوعا خاصا من أشكال العمل غير الرسمي فهو يعتبر من أهم النشاطات التي سمحت لأصحابها خاصة فئة النساء على اختلافاتهم الاجتماعية من الاندماج المباشر في سوق العمل لما تكون العادات والتقاليد الثقافية تمنع عمل المرأة في الخارج. إن كل هذا يسلط الضوء على الخصائص التي تميّز العمل المنزلي من كونه يمثل غلبة النساء على هذا النوع من النشاط والتي تشارك في الحياة العائلية تزامنا مع ممارسة نشاطها، الأمر الذي قد يضفي جانب النقص والهامشية حول هذه النشاطات.

2- مقومات أساسية حول العمل المنزلي عند الفئة الغالبة (النساء)

إنّ أهمية النشاط الاقتصادي لفئة النساء أمر معترف به و لو في الآونة الأخيرة . و عليه فإنّ الهيئات الرسمية بدأت تأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي تخصّ هذه الفئة في جانب المحاسبة الوطنية.

إنّ مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد أصبح أمر الساعة ، فهو يأخذ أكبر حيّز من الحوارات و التظاهرات الثقافية و هو من أهم مطالب الفئة النسوية .رغم أنّ حصة هذه الفئة من عملية التشغيل العام في الجزائر تبقى ضعيفة ، إلا أن المخططات و التحليلات الاقتصادية و الاجتماعية تتنبّأ بزيادة و لو نسبية لفئة النساء العاملات .أضف إلى ذلك تطلعات المرأة الجزائرية اليوم و إرادتها نحو المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد . هذه الإرادة قد تأتي من حافز العائد الّذي يساهم في الدخل العائلي الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة داخل نطاق العائلة.إن التسرب المدرسي من أهم المسبّبات إذ يسمح للطفل بملء الفراغ الذي أحدثه خروجه من النظام التربوي، لكن يبقى وأن العمل المنزلي يعبّر عن نشاط تكمله وتشارك فيه كل أفراد الأسرة بصورة تلقائية كل حسب طاقته ولو بطريقة غير مباشرة.

هذا يبرز نوع التكافل والتعاضد العائلي الذي قد يتعدى حتى إلى العائلة الكبيرة أو الجيران. كلها أمور ليس لها علاقة بالجانب المادي ولكن هي أمور تخص قيم التضامن والتعايش التي يعرفها المجتمع الجزائري.

إن التسرب المدرسي من أهم المسبّبات إذ يسمح للطفل بملء الفراغ الذي أحدثه خروجه من النظام التربوي، لكن يبقى وأن العمل المنزلي يعبّر عن نشاط تكمله وتشارك فيه كل أفراد الأسرة بصورة تلقائية كل حسب طاقته ولو بطريقة غير مباشرة.

لكن دخول المرأة لعالم الشغل ليس بالأمر السهل؛ رغم أن القانون يخول لها كل الصلاحيات في هدا المجال (القوانين الخاصة بهذا الموضوع في الملحق) إلا أن عراقيل عديدة تحول دون ذلك منها:

- الصعوبات الاجتماعية و الثقافية .

- واجب التربية و الاعتناء بأفراد الأسرة .

- كثافة الأعمال داخل المنزل.

تحاول الجزائر أن تمثل مجتمع منظم على أساس مفهوم الاستهلاك الموسع لكن هناك بالمقابل فوارق اجتماعية هامة[1].و عليه يجب أن يكون هناك ترشيد مادي و اقتصادي من جهة و من ناحية أخرى ترشيد يخص العقليات و النماذج الثقافية .

إن إعادةالاعتبار و تنظيم ما يسمى بالتضامن بشتى أنواعه قد يساهم في التعايش و تثبيت الروابط العائلية خلال الأزمات المختلفة،رغم التطوّر الذي مسّ جانب التّعليم و العمل لدى النساء . لكن يبقى هذا غير كاف أمام الصعوبات[2] و المشاكل المختلفة .و من جهة أخرى فإن الدين الإسلامي يسمح للمرأة بممارسة حقوقها كاملة في إطار شرعي و هو بالتالي يحفز على السعي و طلب الرزق. و إنما منع المرأة و احتقارها هو نتيجة دوافع شخصيةلبعض الجماعات حسب ربيعة بكار التي تشير دائما إلى أن هذه التفرقة قد تصل لتشابه التميز العنصري بين البيض و السود ، حتى أن ذلك يمثل عند بعض الرجال مبدأ شخصي و اجتماعي، مما جعل الفئة الهامة من النساء تقبل بصفة عادية بأي تمييز يمارس عليها .مما ينتج الاختلاف حتى في مفاهيم تخص الجنس البشري من حيث التمييز بين النمو عند فئة الرجال و النمو عند فئة النساء كل على حدى.

1-2 ضعف موقع المرأة في سوق العمل الرسمي وعلاقته بالعمل المنزلي

أ- ضعف الإنتاجية

لقد عرف عدد النساء العاملات ارتفاعا بسيطا بين الفترة الممتدة من 1966 و 1987 (4,1%) ثم زيادة بمعدل 10,2% كزيادة سنوية بين 1977 و 1987.و يبقى أن عدد النساء العاملات قليل لا يمثل إلاّ 10% من مجموع السكان العاملين (سنة 1987). و حيث أن هذا العدد كان يمثل

[1]* Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA.Recherches,La découverte , p p 227-231.

[2]« ....ils supposent des déplacements quotidiens dans l'espace urbain. L'instruction des femmes dans l'espace masculin-l'espace public-perturbe l'imaginaire d'une société construite sur l'assignation des femmes à l'espace intérieur et sur la surveillance par le clan; la transgression de ces frontières est vécue par les hommes comme un danger remettant en question leur pouvoir sur l'espace extérieur et l'ordre social ».

* Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA. Recherches ,La découverte , p p 227-231.

365000 عاملة من بين 4.137.736 عامل .(حسب البحوث الوطنية الميدانية 1989-1998)[1]

في الحقيقة هذا يعبر عن علاقة بين المرأة و نوع العمل، و بصيغة أخرى بطبيعة العمل كظاهرة اجتماعية.و حتى إن كان هناك تزايد في عدد النساء اللاتي تصرحن بعملهن (203.000 سنة 1977،599.000 سنة 1990) إلاّ أن معدل الإنتاجية[2] رغم الزيادة الطفيفة التي عرفها يبقى محدودا جدا.

هناك قوة انتاجية هامة لدى فئة النساء لكن المشكل يكمن في اعتراف المجتمع بذلك...،فالفئة العاملة بالنسبة للنساء قدرت سنة 1996 بـ610.000 فرد ثم 889.000 فرد سنة 1997 بنسبة 15% من مجموع السكان العاملين في الجزائر.

وقد تواصل الدخول لسوق العمل من طرف النساء في نهاية التسعينات وبداية سنوات 2000 فقد مثلت النساء العاملات نسبة 18.68% من التشغيل العام أغلبها في القطاع العام بمعدّل 60%(CENEAP,2005)[3] ليتراجع قليلا في السنوات الأخيرة (15.6% نسبة النساء العاملات سنة 2008)[4] و (15.3% نسبة النساء العاملات سنة 2009). أما من حيث معدل الإنتاجية فهو يمثل نسبا ضعيفة(من أضعف المعدلات في العالم)مقارنة مع الدول المجاورة وحتى مع دول الخليج[5].

***مقارنة معدل الإنتاجية في المغرب العربي**

السنوات	1987	1989	1993	1996	2000	2004	2009
الجزائر	4.4			11		*18.1	13.9
المغرب			15		19	*19.8	
تونس		12.2			23.8		

[1] الديوان الوطني للإحصاء ONS، معلومة إحصائية رقم 48

[2] *معدل الإنتاجية:(العلاقة بين النساء العاملات بالنسبة لمجموع النساء) و حسب J.Charmes فإن معدل الإنتاجية 7,9%عند النساء في الجزائر 1989 .

J.Charmes,Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie ,Rapport pour le bureau statistique des nations unies et le programme des nations unies pour le dvp auprés de l'ONS du 13 au 20 déc 1991 .

[3]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 42.

[4]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI –, Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005 p 36.

[5]DAHBIA Abrous ,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989 p 38.

*معدل الإنتاجية في الوسط الحضري

المصادر :

- TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb-Egalité, GTZ, 2006 p 28.
- CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 p 9.

***الجزائر**:(الديوان الوطني للإحصاء(**ONS**)

***المغرب**:(مديرية الإحصاء)**ABREGE DES DONNEES STATISTIQUES , EMPLOI EN MILIEU URBAIN**

***تونس**:(المعهد الوطني للإحصاء) **INDICATEURS STATISTIQUES SUR LA TUNISIE 1989**

ملاحظات :* تجدر الإشارة إلى أنّ معدّل الانتاجية هنا هو مقاس على المجموع الكلي للسكان ، كما أنّ فئات العمر تختلف من بلد لآخر ممّا يؤثر على مجموع السكان العاملين و هي تمثل :

*16 – 59 سنة في الجزائر *15سنة فأكثر في المغرب *18-59 سنة في تونس

*إن 18.1% يمثل معدل الإنتاجية في الوسط الحضري فقط أما في الوسط الريفي فهو 10.6% مما يبين ضعف الإنتاجية بصفة عامة مقارنة مع دول كالمغرب وتونس أين نجد إنتاجية أكبر حتى في الوسط الريفي.

سجلت الجزائر منذ سنة 1990، مثل باقي مناطق العالم اتجاها نحو ارتفاع معدل النشاط عند فئة النساء لكن بنسبة أقل من الدول المجاورة كتونس والمغرب، ففي سنة 2000 مثل المعدل نسبة 19.29% مقابل 27.42% في المغرب و 26.1% في تونس.

وقد يرجع سبب الفوارق في معدل النشاط كون الجزائر لها تبعية للمحروقات، من حيث إعادة توزيع إيرادات النفط التي تخلق إيرادات كافية تعمل على خفض عرض اليد العاملة النسوية ومن جهة أخرى نظرا لكون هذا القطاع يستعمل رأس المال هام ومرتفع ممّا لا يساهم في خلق طلب على اليد العاملة النسائية. عكس الدول المجاورة التي تعتمد على قطاعات متنوعة تستخدم قوى عاملة نسائية وتشكل فئة النساء الشابات النشطات أهم نسبة بين الفئات العمرية (439000 امرأة) ما بين 25-29 سنة)، وبالتالي دخول النساء الشابات لسوق العمل واستمرارهن لفترة طويلة قد تفسر الجانب الأكبر من ظاهرة ارتفاع نشاط النساء بصفة عامة. ممّا يؤدي بمعدل الإنتاجية عند هذه الفئة إلى الارتفاع.

***معدل الانتاجية عند النساء حسب فئات العمرلسنوات 1987، 1989، 2009، 1990:**

السن	1987	1989	1990	2009
19-15	3,88	2,12	3,25	8,4
24-20	12,94	11,18	12,17	
29-25	12,92	10,82	15,07	24,3
34-30	8,91	8,49	10,74	
39-35	7,85	6,92	8,52	16,5
44-40	6,78	6,03	8,94	
49-45	6,79	4,63	7,96	
54-50	5,56	4,38	7,22	
59-55	5,12	4,34	4,99	
المجموع	**4,41**	**6,81**	**8,40**	**13,9**

المصدر : المجموعة الاحصائية رقم 36 ، مارس 1992 (ONS) الجزائر

المجموعة الاحصائية رقم 541 الثلاثي الرابع 2009 (ONS) الجزائر

ينتج لنا من الجدول الاختلافات بين فئات العمر عبر السنوات. فنلاحظ مثلا أن المعدل مرتفع عند الفئة (25–29 سنة) لكنه يقل بعد الثلاثينات، أين نجد إ المحيط العائلي و خاصة الزواج مثلا له دور اساسي في السماح للمرأة بالبقاء في عالم الشغل أو لا.ففي ديسمبر1990 شكلت فئة العازبات اللاتي كن يمارسن نشاط مهني القسم الأكبر (54%)بالنسبة للمتزوجات(30%) والأرامل(10%) و بالمقابل فإن الصفة التي تأخذها معظم العاملات هي الاجارةمعظمها (95%) متمركزة خاصة داخل قطاع الخدمات.

و شكلت الفئة الأقل من 30 سنة نسبة تفوق 56% من مجموع العاملات لسنة 2009، علما أن الأغلبية الساحقة في هذه الفئة عازبات، حيث أن تأخر سن الزواج عرف تطورا مذهلا فاق سن 30 سنة عند الإناث. إن هذه الحالة لم تنتج فقط آثارا سلبية بل أعطت نتائج إيجابية فيما يخص

تعليم المرأة، حيث عرف هذا المجال تطورا كبيرا.ففي سنة 1990، 83% من النساء العاملات كنّ كلهن متمدرسات (32%تعليم عالي، 28% ثانوي، 44% متوسط، 8% ابتدائي).

وممّا تبيّنه كذلك المعطيات الخاصة بالبطالة من حيث مستوى النساء الباحثات عن العمل التي تشكل فيها الفئة ذات المستوى العلمي العالي حصّة الأسد بـ 46.8% من مجموع البطالات سنة 2008.هذا التقدم الملحوظ في مجال التعليم والتكوين عند النساء هو خاصة في الحضر اد ينقص في الوسط الريفي (أكثر من ثلث النساء في الريف أميات سنة 2005)[1].

إن التطور في حجم اليد العاملة السنوية (7.4 % خلال سنوات 2001- 2005 أكثر من فئة الرجال 6.5% فقط) مسّ فقط الفئة التي تعيش في المدن بنسبة 73% مقابل 27% في الريف، وذلك يرجع للعزلة التي يعرفها الوسط الريفي مقارنة مع المدن في كل المجالات العلمية، الاجتماعية، الإعلامية.... كما تتصف وظائف النساء العاملات بأنها دائمة 51% أكثر من الرجال حيث يمثل المناصب الدائمة فقط نسبة 38.2% من مجموع الوظائف التي يشغلها الذكور.حيث يمثل القطاع العام أهم مشغل للعمالة النسوية في الجزائر فهو يحوي أكثر من 50% من النساء العاملات خاصّة في الوظائف التي توفرها المصالح العمومية خاصّة في قطاعي التربية والتعليم ومجال الصحة(التربية والتعليم، نسبة النساء في هذا القطاع 49.62% سنة 2000)(الصحة نسبة النساء في هذا القطاع 54% سنة 2000) [2].ويرجع الفرق بين معدلات التشغيل في القطاعين العام والخاص إلى التمييز الذي تتعرض له المرأة في القطاع الثاني ولاسيما فيما يخصّ الأجور.

ولقد بيّنت أبحاث CENEAP سنة 2005 هذا التمايز، مبرزة أنّه يمثل نسبة 25% أقل من الرجال (CENEAP,2005)[3].وأن حصّة النساء في الدخل الخاص بالعمل قدرت بـ 7.8% من الدخل العام سنة 2005 [4]، حيث يعود هذا التمييز إلى عوامل عديدة. فالمسؤوليات الأسرية تجعل المرأة تكتفي بوظائف ناقصة وذلك في غياب خدمات مناسبة تهتم بحاجيات الأسر، كما تتجه العديد من النساء إلى التركيز في مجموعة من المهن وعدم رسم آفاق مستقبلهن المهني ممّا يؤدي إلى انخفاض مستوى أجورهن، هذا بالإضافة إلى محدودية الفرص المتاحة بسبب ضعف حركتهن.

[1]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 42.

[2]الدورةالاستثنائيةالثالثةوالعشرينللجمعيةالعامة 2000 (بشأنتنفيذمنهاجبيجين-1995) ص 12.

[3]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 91.

[4]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p43.

وبصفة عامة فقد ساهمت عوامل عديدة في تطور مستوى التشغيل النسوي يمكن حصر بعضها في :

- المستوى العلمي للنساء
- النمو الديمغرافي
- تقدم سن الزواج مع ملاحظة زيادة حالات الطلاق
- اتساع قطاع الخدمات
- تدهور المستوى المعيشي لعدد كبير من العائلات
- هشاشة قنوات التضامن التي كانت موجودة سابقا في المجتمع الجزائري
- تزايد مرونة سوق الشغل خاصة الجانب غير الرسمي

كما ساهمت الدولة في وضع بعض بوادر تشجيع العمل النسوي وذلك بإدماج المرأة بواسطة آليات التشغيل، فهناك عدّة إجراءات وضعت بغية تقليص البطالة بصفة عامة، وجعل المرأة تأخذ نصيبها في سوق العمل. ***حصّة المرأة من آليات التشغيل سنة 2002.**

الصنف	نسبة النساء
نشاط الصالح العام	%41
أشغال المنفعة العامة	-
عقود ما قبل التشغيل	65%
تشغيل التضامن بمبادرة محلية	%45
قروض مصغرة	30.49%
مؤسسات مصغرة	12.11%

المصدر الدورةالاستثنائيةالثالثةوالعشرينللجمعيةالعامة 2000 (بشأن تنفيذمنهاج بيجين-1995) ص 04.

وتبين الأرقام مدى محاولة الدولة لإدماج هذه الفئة في سوق العمل، ورغم ذلك فهي تبقى متفاوتة، فإذا كانت النسب ضعيفة فيما يخص مجال المؤسسات والإنتاج الذاتي فهي ترتفع في مجالات الإجارة خاصّة بالنسبة للفتيات اللاتي لهن مستوى علمي عالي (عقود ما قبل التشغيل).

ب– مؤشر البطالة

يوضح العديد من الباحثين أن معدل البطالة في الجزائر غير حقيقي ويرجع لعدم التقدير الحقيقي للعاملات من النساء والعمل المنزلي بالخصوص[1]. ويبين الشكل التالي مدى حساسية الأرقام التي تعنى بمعدل البطالة فالانخفاض الذي مسّ مستويات البطالة خلال السنوات الأخيرة صاحبه بروز مناصب جديدة تنتمي لفئة العمل المنزلي والتي تعرف بظرفيتها، هذه النشاطات عرفت ارتفاعا قدر بـ 34%[2].

وعلى العموم فالملاحظ هو تنامي المناصب المؤقتة مقابل انخفاض لمستويات التشغيل الدائم مما يبيّن تطور مشاركة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل الذي يتميّز بإنشاء وظائف ذات طابع ظرفي ففي سنة 2004 شكل التشغيل العام الدائم 90% من مجموع المناصب المنشئة عكس القطاع الخاص الذي انحصرت المناصب الدائمة التي أوجدها 11% فقط من مجموع التشغيل الكلي الخاص.

***معدل البطالة في الجزائر 1990 –2005.**

(مقارنة مع العمل المنزلي)

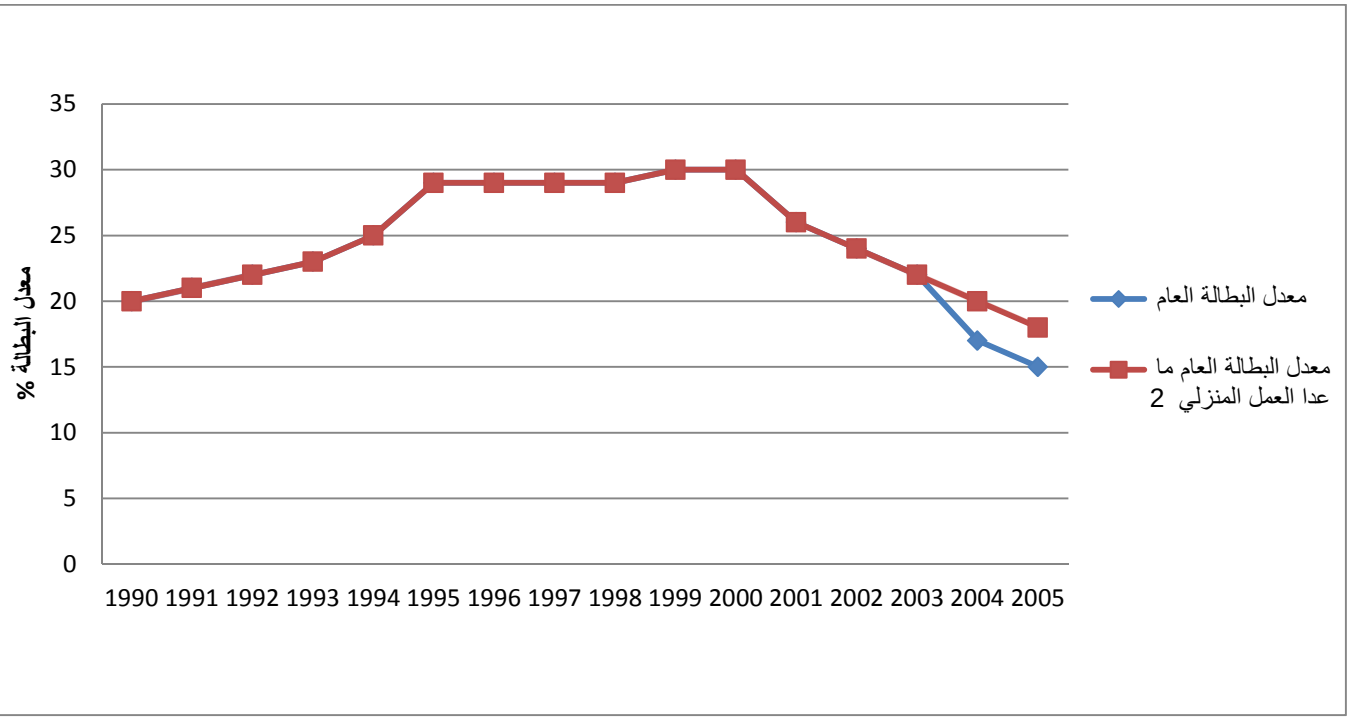

[1] LOCOH Thérèse , LABOURIE-RACAPÉ Annie , TICHIT Christine ,Genre et développement : des pistes a suivre, Documents et manuels du CEPED no 5, Paris, décembre 1996 p 39.

[2]FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007 p 20.

المصدر:-السلطات الجزائرية (2005) تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2006.

-FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007p 20..

كما تبرز هذه المعطيات حقيقة القطاع الخاص الذي يتميّز بميزات عديدة لها صلة بعدم الرسمية من بينها علاقته بالعمل المنزلي. و يجدر بالذكر أنه توجد ظواهر خاصّة تمسّ فئة البطالات من كونها تختلف كما ذكرنا سابقا بين الوسط الريفي والحضري.

فإذا كان هذا الأخير يتميّز بكثرة الباحثات عن العمل مقارنة بالنساء الريفيات اللاتي لا تبحثن عن عمل[1] فإن الجميع متفق على إمكانية ممارسة عمل لا يمثل قدراتهن قد يكون العمل المنزلي (80.8% أقررن بذلك)[2] فهن من ناحية أخرى يحاولن إيجاد عمل يسمح لهن بالتوفيق بين هذا النشاط ورعاية العائلة من جهة أخرى[3].

ج- مشاركة الأطفال: (فئة البنات أقل من 16 سنة)

رغم القوانين والتشريعات الخاصة بميدان العمل إلا أن ظاهرة عمل الأطفال متواجدة يلاحظها العام والخاص في الشوارع والطرقات ناهيك عن الوسط الريفي أين نجد الأطفال يساعدون أولياءهم بصورة تلقائية وتبرز ممارسة الأطفال أيضا داخل المنازل بصفة مساعدين عائليين كذلك، حيث يقوم هؤلاء بنشاطات مكملة ومساعدة للنشاط الأساسي وذلك في إطار وسط غير صحي غالبا[4] (المكان غالبا هو قبو، خطورة بعض المواد المستعملة....).

ولقد بينت التقارير العالمية[5] أن عدد كبير من الأطفال مستغلين داخل المؤسسات العائلية (أنظر الجدول التالي) كما هو الشأن في الجزائر وذلك في نشاطات لها علاقة بالمنزل.

*العمل المنزلي عند فئة الأطفال (CNES,2000)

[1]CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 64 . LAKEHALMokhtar, Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence, L'Harmattan, Paris p 141.1992 2010 -1990 من طلب العمل كان يمس النساء ما بين سنوات 16%.

[2]Nora ALLEKI, Algérie La politique pour l'emploi des jeunes : budgets importants mais crise de confiance Chronique internationale de l'IRES - n° 123 -, mars 2010 p 36.

[3]BIT, L'heure de l'égalité au travail: rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003 p 56.

[4]Boufenik F. et Elaidi A., "L'informel en Algérie : quelle approche ?", colloque international sur l'économie informelle en Algérie, Université de Tlemcen, 14-16 novembre, 2000 p 563

[5]

العمل (النشاط)	أولاد	بنات
حرف داخل المنزل	%17.2	%24.2
أعمال منزلية	-	%16.5

المصادر:

-[1]1999 Semid.UNICEF

BIT, Eradiquer les pires formes de travail des enfants Guide pour la mise en œuvre de la convention no 182 de l'OIT guide pratique à l'usage des parlementaires No 3, Genève ,2002

إذا كان الكل متفق بتفاقم هذه الظاهرة فيما يخصّ العمل المنزلي سواء بطريقة مباشرة أو بشكل غير مباشر وكل حسب طبيعته (البنات في أعمال لها علاقة بالبيت) إلا أن التساؤلات تخص أسباب لجوء هؤلاء الأطفال لذلك.

إن التسرب المدرسي من أهم المسبّبات إذ يسمح للطفل بملء الفراغ الذي أحدثه خروجه من النظام التربوي، لكن يبقى وأن العمل المنزلي يعبّر عن نشاط تكمله وتشارك فيه كل أفراد الأسرة بصورة تلقائية كل حسب طاقته ولو بطريقة غير مباشرة.هذا يبرز نوع التكافل والتعاضد العائلي الذي قد يتعدى حتى إلى العائلة الكبيرة أو الجيران. كلها أمور ليس لها علاقة بالجانب المادي ولكن هي أمور تخص قيم التضامن والتعايش التي يعرفها المجتمع الجزائري.

2-2 أسباب وامتدادات أخرى

أ- التمايز في الجنس والنوع الاجتماعي

1-أ: الجنس: وهو يمثل الاختلافات البيولوجية الكونية بين الذكور والإناث وغير القابلة للتغير أو التغيير، فهو يبرز صفة (خاصية) بيولوجية لفئة ثابتة، إنها فطرية وتخدم وظائف مختلفة:

2-أ: النوع الاجتماعي: ويمثل الاختلاف في الأدوار والعلاقات الاجتماعية بين الذكور والإناث التي تكتسب، إن هذه الفروقات المبنية اجتماعيا تختلف ضمن وبين الثقافات بتمايز المكان والزمان، فهي من صنع الإنسان ومؤثرة فيه أيضا إذ أنّه يتأثر بالمحيط والبيئة ويتصرف وفقا لهما.

[1]BIT, Eradiquer les pires formes de travail des enfants Guide pour la mise en œuvre de la convention no 182 de l'OIT guide pratique à l'usage des parlementaires No 3, Genève ,2002. p27.

إنّ هذه العلاقات تصبح أمرا واقعا بعد انقضاء فترة على ممارستها بكونها تضمن مصلحة طرف مستفيد منها الإبقاء عليها كما هي:

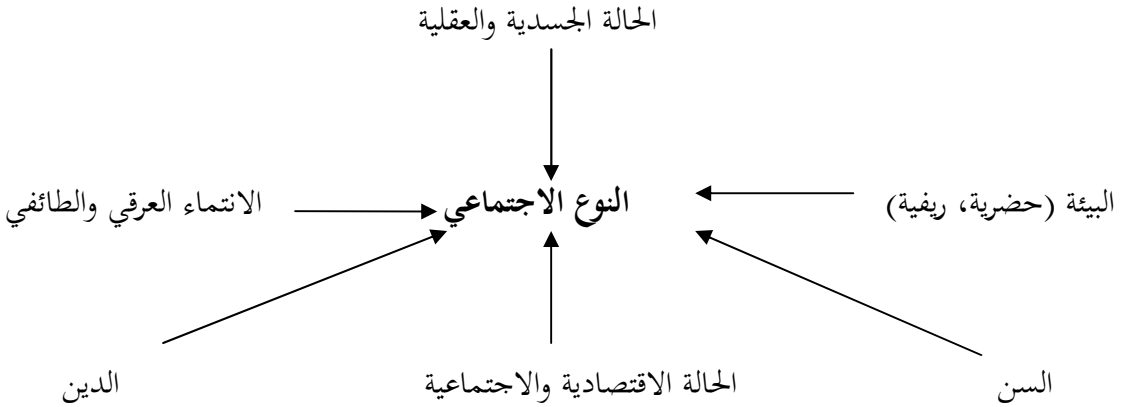

- **أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي:**

تعبّر الأدوار عن تصرفات مكتسبة في مجتمع ما، يشعر الأشخاص فيه بشكل مشروط أن المهام والنشاطات والمسؤوليات هي ذكورية أو نسائية.

أما العلاقات فتتمثل في الطرق التي يقوم من خلالها مجتمع ما (ثقافة) بغرض حقوق وأدوار ومسؤوليات وهويات للرجال والنساء في علاقاتهم، تميز العلاقات والتقسيم غير العادل في السلطة بين الرجال والنساء نظام النوع الاجتماعي.

- **الحاجات العملية:**

هي حاجات النساء والرجال التي تنبع من أدوارهم القائمة والمرتبطة بالنوع الاجتماعي، (أي تحسين حياة الرجل والمرأة في إطار الحياة العادية)، كما أن تلبيتها لا يتضمن أي تحدي للعلاقات القائمة، وهي تتميّز بما يلي:

- طبيعة عملية ملموسة
- لها علاقة بالحياة اليومية
- محسوسة لدى جميع الأفراد
- تتميّز بمنطق مادي أكثر منه إيديولوجي
- تأثير تلبيتها حيني أي ملموس على المدى القريب
- لها طبيعة مرئية

➢ **الحاجات الاستراتيجية:**

- لها اتصال بالعلاقات الاجتماعية
- تأثير تلبيتها على المدى القريب
- لها طبيعة مجردة
- لها تأثير على السلوك والمواقف وعلى علاقات القوة في المجتمع
- محسوسة من قبل الرجال والنساء الذين لهم وعي بقضايا النوع الاجتماعي
- لها طبيعة إيديولوجية
- ليس من السهل إدراكها.

ب– أسباب التمايز ضعف موقع المرأة في سوق العمل

من جهة العرض:

- المسؤوليات العائلية
- العوائق الثقافية
- عدم المساواة في الحصول على التعليم والتكوين
- صعوبة الحصول على معلومات عن سوق العمل
- عدم المساواة في الحصول على الموارد المنتجة.

من جهة الطلب:

- نوعية العمل وانعكاسات البيئة المتغيرة في سوق العمل
- الفوارق والتمييز في الأجور
- الإطار التشريعي والبنى المؤسسية والآليات الإدارية

إن موقع المرأة في سوق العمل يتمركز في مناصب معينة مبنية على أنماط وأحكام مسبقة متعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع.فالتوازن فيما يخص المهام الإنتاجية والمهام الإنجابية يتطلب مراجعة لمفهوم الحصول على الموارد بين الجنسين من مال، أرض، موارد طبيعية، العمل ، الادخار والقروض، التكنولوجيا، التعليم والتكوين، وسائل النقل، الخدمات الصحية، المشاركة، الوقت....

الأمر الذي يسمح بتحقيق المنافع الخاصة المادية من جهة وأخرى غير ملموسة كالوضعية، السلطة، التقدير....

ج- الحلول

تتمثل في دمج قضايا النوع الاجتماعي من حيث أنهلا بدّ من تخطيط وتنظيم وتنفيذ وتقييم عمليات السياسة بغرض إدخال منظور مساواة النوع الاجتماعي في السياسات التنموية والاستراتيجيات في كل المستويات وجميع المراحل والقطاعات وذلك عن طريق:

- دمج مساواة النوع الاجتماعي في المبادرات المحلية للتشغيل
- دمج قضايا النوع الاجتماعي
- تحديد المشاكل عن طريق جمع المعلومات المفيدة بصفة كمية حسب الجنس وأخرى نوعية لها علاقة بالفرص، الوضعية القانونية، تقسيم العمل، مجالات التمييز...وبتحليل الأطراف المعنية.
- التصميم: عن طريق ضبط قنوات للاتصال لاستشارة الفئات المعنية وبوضع آليات لاشتراكها وأخذ تدابير خاصة لتجاوز العوائق مع توضيح كل المؤشرات، الهدف، النشاط والميزانية.
- التنفيذ: عن طريق توفير خدمات تناسب دور المرأة وتدعم مشاركتها في اتخاذ القرار، كما يتطلب ذلك توعية الرجل وإدراكه بمفهوم تقسيم الأعباء المنزلية.
- المراقبة والتقييم: عن طريق قياس التغيير والتأكد من الاستدامة.

3-خصائص و مميزات العمل المنزلي (عند فئة النساء)

3-1مشاركة المرأة

إنّ الأعمال الممارسة من طرف النّساء داخل المنزل مقابل راتب معيّن (يأتي من أشخاص لا ينتمون إلى العائلة) أصبحت تساهم في الانتاج الاقتصادي للبلد. و عليه يرى الملاحظون ضرورة إدماج المرأة في مفهوم النّمو الذي يمس اقتصاديات الدول .لكن التّحليلات العادية للهيئات الاحصائيّة الوطنية لم تسمح بالحصول على معلومات كميّة هامّة حول مشاركة و مساهمة المرأة في النّاتج القومي، و خاصّة حول النّشاطات داخل القطاع غير الرّسمي.فمشاركة المرأة في النّمو الاقتصادي يمكن قياسها كمساهمة في الفئة العاملة أو في ناتج العمل داخل البلاد، المنطقة و القطاع الاقتصادي.

إنّ الانتماء لفئة العاملة يمكن التعبير عنه بعدد النساء العاملات اللاتي يمارسن نشاطات اقتصاديّة بعدد ساعات العمل الخاصّة بهذه النّشاطات بالنسبة للعد الكلّي للأفراد العاملين (رجال أو نساء).

في الجزائر، هناك اختلاف بين الباحثين حول حجم النساء العاملات. فبعضهم يعتبرعدد النّساء المندمجة في عالم الشغل أكبر من العدد المقدّم من طرف الإحصائيات، بينما البعض الآخر يعتبر أنّ الإحصائيات التي خصت بحوث حول العائلات تحتوي على أرقام خاطئة من جهة و من ناحية ثانية فهي تفتقر لأدوات إحصائيّة للكشف عن حجم عمل النساء. و يبقى أنّ المرأة داخل المنزل تقوم بأعمال خاصّة بالبيت و في نفس الوقت بأعمال تجارية داخل المنزل دائما.

- **المرأة داخل المنزل بين العمل التّجاري و غير التّجاري :**

إنّ تعريفات المكتب الدّولي للعمل (BIT) و التي تنتهجها الجزائر تجعل من المرأة ماكثة بالبيت : هي كلّ امرأة متزوّجة أو عزباء لها 16 سنة فأكثر تمارس أعمال خاصّة بالمنزل فقط.فهي لا تعمل، لا تبحث عن عمل و ليس لها نشاط يعود عليها بعائد (داخل المنزل).

فيما يخص السن نلاحظ أنّه ليس عامل أساسي إذا كانت المرأة متزوّجة، مطلّقة أو أرملة. أمّا إذا كانت عزباء فإنّ الدّيوان الوطني للإحصاء (ONS) جعل سن 16 سنة كأقلّ حد معتبرا أنّه من هذا السن لا بد للفتاة القيام بواجبات البيت. إنّ الفئة التي تهمّنا هنا هي تلك الفئة التي تصرّح بأنّها ماكثة بالبيتّليتّضح بعد البحث أنّها تقوم بنشاطات داخل البيت تعود عليها و على العائلة بعائد .

- تعتبر الدراسة الميدانية (MOD .1992) التي قام بهاالديوان الوطني للإحصاء من أهم و أثرى البحوث بالمعلومات التي مست ظاهرة العمل المنزلي ، لدا نتطرق ببعض التفصيل لأهم النّتائج التي أنتجتها .
- إن المعطيات الأوّليّة : للبحث الميداني بينت أنّه من بين 5.500.000 امرأة ماكثة داخل البيت : 172.000 تمارسن نشاط تجاري (سنة 1992) و رغم النشاط القليل لهذه الفئة إلا أنه يمكن إدماجها في فئة (العاملين الهامشيين) في القطاع غير الرسمي .كما أثبتت كذلك وجود لفئة المساعدين العائليّين المتربّصين البطالين و مجموعة أخرى تمارس نشاط قليل (Inactifs) .

من خلال النتائج الأوّليّة نلاحظ التّقسيم داخل القطاع غير الرّسمي لفئة النّساء في الجدول التالي :

***تقسيم فئة النساء داخل القطاع غير الرسمي سنة 1992**

الحالة	العدد
– نساء داخل المنزل (نشاط هامشي)	172000
– نساء (عاملات منزليات)	162000
– نساء بطالات (نشاط هامشي)	9.400
– نساء أخريات (نشاط هامشي)	4.500
– مساعدات عائليات	10.100
– متربصات	700
المجموع	367.700

المصدر:(MOD.ONS) 1992.

هذا المجموع 367.700 يضاف إلى 365.000 امرأة قد صرّحن في البداية بعملهنّ . و عليه نجد أنّه بقدر ما يوجد من امرأة عاملة داخل القطاع الرسمي يوجد أيضا داخل القطاع غير الرّسمي .

2-3 خصائص سوسيوديمغرافية أساسية

نظرا لخصوصيّة هذه الفئة (العاملين المنزليين)، يكون من الأحسن دراستها حسب عدد من المتغيّرات كالسن ، الحالة العائليّة ، المستوى الدراسي ، أنواع و طبيعة النّشاطات ... .

بالاعتماد على الاحصائيات و الجداول المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 1989 إلى 1992[1] حول العمال المنزلين بالإضافة إلى أبحاث و تحليلات كلّ من :

[1] البحوث الميدانية (MOD) 1989 مجموعة رقم 27 (ONS) 1989 Le travail à domicile : caractéristiques (ONS) 1990 (ديسمبر) مجموعة رقم 32 (ONS)

*CENEAP المركز الوطني للدّراسات و التّحليلات حول التّخطيط (مع مشاركة هيئة الأمم المتحدة (قسم السكان)) ماي 1999،

* الأستاذ ع. لقجع [1]، و الأستاذ محمد كلكول [2].

* الاستاذ محمد مجكون . (دكتور دولة في العلوم الاقتصادية . الجزائر)

ا– حسب الجنس

نعتبر كما ذكرنا في الفصل السابق فئة النساء الفئة الهامّة التي تقوم بممارسة العمل المنزلي مقارنة بالعدد المقابل لدى الرّجال. اد تمثّل هذه الفئة 97 % من مجموع العاملين المنزليين و 26 %من مجموع النساء العاملات (سنة 1989) . و هذا راجع كما ذكرنا لمرونة هذا النوع من النّشاطات و مدى استجابتها للاعتبارات الثقافية و لاجتماعية و الاقتصادية و اعتبارها بالتالي وسيلة لتعويض هذا النقص ، رغم أنّ القانون يعتمد على تشريع يضمن المساواة بين الجنسين في ميدان العمل و الاجور . غير أن غالبيّة النساء تجهلن الحقوق المخوّلة لهنّ.

إنّ العمل المنزليّ لا يستثني عنصر الذّكور . (الاعتراف بذلك تمّ حتّى سنة 1989) حيث يعتبر هذا النّشاط كمصدر للحصول على عائد و كعامل هامّ للتّقليل من النّفقات الضريبية أو المتعلقة بالضمان الاجتماعي . هذه الفئة من العاملين المنزليين لا تشمل الشّباب البطال فقط و إنّما أيضا فئة المسرحين من المؤسسات، المتقاعدين و المعوقين[3] الذين لا تتوفّر لهم إمكانيات العمل في الخارج.

ب– حسب السن

عند الرجال : نجد أنّ الأفراد المعنيين بالعمل المنزلي لا يتمثّلون فقط في الأطفال (من 0– 15 سنة) الذين يحاولون الاندماج في سوق العمل في سن مبكر سواء كان السبب الحاجة أو الإخفاق المدرسي أو أسباب عائليّة أخرى – و إنّما نجد فئة لها سن بين 20 – 34 سنة ثمّ خاصة من 60 سنة

1991 (ديسمبر) مجموعة رقم 47 (ONS)
1990(ديسمبر) مجموعة رقم 36 (ONS)

[1] LAKJAA.A, « le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile) Insanyat, Oran, n° 1, 1997,pp 20-42 .

[2] ATTOUT.N , CHEBAB.T et KELKOUL.M, femme, emploi et fécondité en Algérie, avec le concours du fonds des nations unies pour la population CENEAP, Mai 1999, p p 34-40

[3] عدد المعوقين في 1989 (1590466 فرد) يتمركزون فخاصة في فئة (40 - 70 سنة)
coll. statistiques n ° 80 /1999 : séries : statistiques sociales n° 01 (RGPH 1998) SONDAGE AU 1/10 (ONS) juin 1999

فما فوق- الشيء الذي يجعل من ممارسة العمل المنزلي وسيلة للعيش أمام الشباب البطال الذي هو في عمليّة بحث عن العمل(مهما كان نوعه)(38.6 % من العمال المنزليين كانوا في حالة بطالة) .

هذا من جهة و من ناحية أخرى فهو مصدر للرّزق لصالح العمّال المسرّحين من القطاع الرسمي و المتقاعدين (معظمهم كانوا في القطاع العام، في قطاعات البناء والأشغال العموميّة، النقل، الصناعة...).فالإجراءات الأخيرة التي خصت ميدان التّقاعد ساهمت في لجوء الكثير إلى العمل غير الرسمي الذي يعتبر العمل المنزلي نوعا بارزا فيه. فهو يسمح بملأ الفراغ الذي يعاني منه المتقاعد الذي لا يستطيع البقاء على الهامش حتّى و إن لم يكن بحاجة لعائد.

و يعتبر التّسرّب المدرسي من أهمّ الأسباب التي تجعل فئة الشباب أقل من 16 سنة يمارس العمل المنزلي . و نجد أنّ هذا العدد يقل أو يكاد ينعدم فيما بعد حتى إلى 20 سنة لأنّ هذا الوقت قد يمثّل عند فئة هامة من الشباب في هذا السن مرحلة البحث عن عمل ، أو الانتظار أو لتأدية للخدمة الوطنيّة.

-عند النساء : إنّ متوسط العمر عند هذه الفئة 30,5 سنة

***تقسيم العاملات المنزليات حسب السن في سنة 1989**

السن	النسبة %
أقل من 20	9,20
20 - 29	29,55
30- 39	23,66
40 - 49	14,64
50 فأكثر	12,95
المجموع	100

المصدر:ONS- (MOD)1989 مجموعة رقم 27

تعتبر الفئة الأولى و الأخيرة غير هامّة حيث أنّ عرض العمل المنزلي عند هذه الشّريحة ضعيف للغاية. و يتميّز العمل المنزلي بأهميّته و طابعه التجاري خاصة عند الفئة من 20 إلى 50 سنة (أكثر من 73 %سنة 1991) أين نجد أنّ معدل الإنتاجية، كذلك متفاوت حسب فئات العمر.فالعمل المنزلي يتركّز خاصّة عند الفئة من 20 – 30 سنة (أكثر من50 %) و بصيغة أدقّ من (20 – 29)سنة.

* هذه الملاحظات تؤكّد النّتائج المحصّل عليها خلال إحصاء 1987 و التي خصّت معدل الإنتاجية عند النساء.(أكبر معدل إنتاجية عند الفئة من 20– 39 سنة (13 %)).و من جهة أخرى تجعل من العمل المنزلي ظاهرة خاصة بفئة النساء الشابات الماكثات في البيت لسبب أو آخر حيث أنّ كثافة ممارسته تكون في سنّ الشّباب و تتناقص مع مرور السّنوات.

ج– المستوى الدراسي

*عند الرجال : تتميّز هذه الفئة بضعف المستوى الدراسي عموما. سنة 1990 (70% أميين) – هذا الضعف لم يسمح لمعظمهم بالاندماج في القطاع الاقتصادي الرسمي– (في ديسمبر 1990، 95 % لم يحصلوا على أي تكوين).

* عند النساء : إنّ أكثر من 42 % من العاملات المنزليات حصلن على مستوى دراسي في سنة 1989 (من المدرسة القرآنية، المستوى الابتدائي، المتوسط و الثانوي).[1]

و نجد ضعف المستوى الدّراسي أو انعدامه خاصة في سن 50سنة فما فوق أو عند الأطفالأقل من 15 سنة.ويختلف المستوى الدراسي عبر الفئات الأخرى حسب المنطقة الجغرافية و الحالة الاجتماعيّة.

و عامّة فإنّ هدا المستوى عند فئة العاملات المنزليات ضعيف مقارنة العاملات داخل القطاع الرسمي.

* إذا كانت معظم الأرقام تقرّ بضعف المستوى العلمي للعامل المنزلي بصفة خاصّة و العامل في القطاع غير الرسمي بصفة عامة بالنّسبة للجنسين في سنوات (1989 – 1992)[2] الشيء الذي لم يسمح باندماجهم داخل عالم الشّغل الرسمي. الذي يتطلب مستوى من الكفاءة و المؤهّلات.

إلاّ أنّ السّنوات الأخيرة (منتصف و أواخر التسعينات) أجبرت فئة لها مستوى مقبول على الالتحاق بهذه النّشاطات نظرا لبطالة الحادّة و التي شملت حتى حاملي الشهادات بصفة واضحة بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشّرائيّة للعائلات. الأمر الذي أدّى إلى زيادة حجم العاملين المنزليين أكثر من 800.000 سنة 1995[3] بعضهم ذوي مستوى علمي هامّ. (39.38 فرد سنة 1996 و 4.169

[1] خلال بحث 1989 (ONS، MOD) من بين 120906 عاملة منزليّة،260 فقط منهن حصلن على شهادة التّعليم الأساسي و لا واحدة حصلت على البكالوريا.

[2] سنة 1989 (ONS.MOD). (8,9 % لهم مستوى متوسط) (56 % أميين)سنة 1991

[3] المجلس الوطني للتخطيط أفريل 1995

فرد سنة 1997 من حاملي الشهادات في حالة بطالة لكن يمارسون أعمال غير رسمية حتى داخل المنازل). و قد ساعد في ذلك تطور نشاطات العمل المنزلي من حيث طبيعتها التّقليدية إلى استعمالها لوسائل حديثة ساهمت في بروزها كنشاطات أصبحت تنافس القطاع الرسمي ذاته.

د– الحالة العائليّة

عكس القطاع الرسمي، تعتبر الفئة الهامة التي تمارس العمل المنزلي هي فئة (المتزوجين) أكثر من النصف عند الجنسين (69 % سنة 1990 و 1991) و بدرجة أقلّ فئة العزاب و العازبات، في ديسمبر 1991 24 % (20 % عند الرجال مقابل 32 % عند النساء) سنة 1989.

*** تقسيم العاملات المنزليات حسب الحالة العائليّة**

الحالة العائليّة	النسبة %
عزباء	32,7
متزوجة	56,4
مطلقة	3,2
أرملة	7,3
حالات أخرى	04
المجموع	100

المصدر MOD- ONS1989 .مجموعة رقم 27.

إنّ الفئة المتزوجة الهامة هي التي تمثل سن 25 – 39 سنة (أكثر 76 % سنة 1989) و ذلك راجع إلى اعتبارات شخصية وعائليّة تخصّ ظاهرة الزّواج مثلا : (معدل الزواج 24,5 سنة في 1989)[1].و حسب هذه الأبحاث فإنّه يتبيّن أنّ الزواج إذا لم يكن الحاجز أمام دخول المراة لعالم الشّغل (داخل القطاع الرسمي) و لكن القليل منهنّ كانت تفكر في ممارسة عمل بعد الزّواج .هذه الإستراتيجية التي تعمل على تراجع المرأة في المنزل تسمح لها بممارسة العمل داخل البيت و ذلك مهما كان النشاط .و بصفة عامة فإنّ فئة المتزوجات تبقى مرتفعة مهما زادت فئات العمر.فالعمل المنزلي يسمح لهنّ هي

[1] في 1998 معدل من الزواج 27,6 سنة للمرأة و 31,3 سنة للرّجل(ONS) مجموعة رقم 80/ 1999 (RGPH 1998)

نفس الوقت بالحصول على عائد و العناية بالبيت و الأطفال...و تبقى الفئة الهامّة الثانية عي فئة العازبات خاصة بين 20 – 27 سنة (أكثر من 52 % من العاملات العازبات)و هي تتمثّل في شابات ليس لهن مستوى دراسي هام و لم يسبق لمعظمهن العمل في الخارج. و تخص هذه الفئة النساء اللّاتي لهن سن أقل من 39 سنة (99،48 %)سنة 1989.بينما عند الذكور نجد انّ هذه الفئة تشمل في معظمها الشباب أقل من 25 سنة فقط.

و عليه يعتبر "الزواج" عامل مؤثر في ممارسة العمل المنزلي بالإضافة إلى معارضة العائلة للعمل داخل القطاع الرسمي .اد مثل هدا الدافع في سنة 1989 :60% من العازبات بصفته السبب في ممارستهن للعمل المنزلي. و قد يمثل ذلك دائما عند هذه الفئة أداة للرّبح (مؤقّتة) قبل موعد الزواج.

أما بالنسبة للفئات الأخرى (مطلقات، أرامل...) فتبرز أهميّتها عنمد سن 54 سنة فما فوق، أين يمثل العمل المنزلي مصدر للعائد و ملبيا للحاجات التي تلزم العائلة.بالإضافة إلى معارضة العائلة (خاصة عند المطلقات) للعمل في الخارج فإنّ تدنيّ المستوى المعيشي و كثرة الطلبات (حاجيات الأطفال...)ألزم المرأة على العمل قصد تلبية هذه الحاجات مع البقاء في البيت للعناية بالأطفال.

هـ – ممارسة و تنظيم العمل المنزلي

مهما كان نوعه فإنّ العمل المنزلي مرتبط بحالة أو بنية العائلة. حيث نجد أنّ التجمعات العائليّة (المنزلية) تنقسم كما يلي : * تتكون من الزوجين و الأطفال. *تتكون من الزوجين و الأطفال بالإضافة إلى قريب أو أكثر. *تتكون من أسرتين أو أكثر (التجمّع المنزلي).

و إذا كانت الزوجات تردن الاستقلال في حياتهن بمسكن خاص بهن، فهذا يرجع لعدّة أسباب، منها أنّهنّ يعرفن القيمة التجارية للأعمال أو الخدمات التي يمكن تقديمها في إطار إستراتيجية تعمل على تكثيف الاتّحاد بين أفراد الأسرة. أمّا في الحالة المقابلة فتعمل النساء على إقامة المشاركة « Cohabitation »الأمر الذي يقودنا إلى التّساؤل التالي: **لصالح من يكون العمل المنزلي ؟** تبيّن الإحصائيات في سنة 1989 أنّ 94 % من العاملين المنزليين تقدم سلع و خدمات لأشخاص (particuliers) أو مؤسسات. (92 % لصالح أفراد و 6 % لصالح مؤسسات) هذه الميزة توجد خاصة عند الرجال، و الذين قد يتعامل بعضهم مع مؤسّسات قد كانوا عاملين بها فيما مضى.إنّ الانتقال من القطاع الرسمي نحو القطاع غير الرسمي : يمكن اعتباره كعامل مساعد في عرض العمل المنزلي (في سنة 1989 48,65 % من النساء اللاتي قد عملن في الخارج في قطاعات كالصناعة، التجارة و الخدمات (غير الادارة)– أبقين على علاقتهن بهذه القطاعات).و تعتبر الأعمال مثل الخياطة، الطرز،

...إلخ من أهم الأعمال المطلوبة من طرف المؤسسات.و يبقى كذلك أنّ عامل القرابة و الحوار قد يمثل أهميّة، فحسب (ONS) 32,1% من النساء تمارسن نشاط لصالح أفراد سواء كانوا أزواجا أو أقارب .

- **طبيعة الأعمال المنزليّة**:و تتمثل معظم نشاطات العائلات داخل المنزل كما يلي :

***تقسيم العمل المنزلي حسب طبيعة النشاط لسنتي 1989 و 1990**

النشاط	النسبة % سنة 1989	النسبة % سنة 1990
النسيج	7,9	53
الخياطة	39,2	23
السرد أو الحبك	13,0	9
الزراعة	3,0	6
الطرز	8,9	6
النجادة	20,0	1
الأعمال الحرفية	3,7	2
الأعمالالمنزلية(خاصة بالبيت)	2,4	1
أعمال أخرى	2,9	2
المجموع	100	100

المصدر :(ONS-MOD 1989 - 1990)(مجموعة رقم 27 و رقم 32)

يمثل العمل المنزلي إنتاج متعدد، حيث نجد نشاطات تقليديّة موجّهة للبيع و هي تمثل امتداد للإنتاج المنزلي (التقليدي) : الطرز، الخياطة، النجادة، ... أين نجد الطابع التقليدي و الثقافي و الاجتماعي المحافظ داخل العائلة و هدا لا ينفي تطور بعض هذه النشاطات التقليدية باستعمالها لوسائل حديثة .كما تبرز عملية التكوين و التدريس التي تخص هذه النشاطات بالإضافة إلى : التصليح الميكانيكي و الإلكتروني، بعض النشاطات الخاصة في تحضير المأكولات التقليدية، الإعلام الآلي، الكتابة

على الآلة الراقنة، غسل الملابس، الحلاقة، العناية بالأطفال، الدروس الخصوصية.. و حتّى بعض الأعمال الفنية كالرسم...بالإضافة إلى نشاطات الرعي و الزراعة ... ونشاطات تمس الخدمات كالصحّة...

تطغى أعمال الخياطة و النسيج... و ما يشابهها على النشاطات الأخرى و هذا نظرا لطبيعة هذه الأعمال من حيث أنّها مناسبة للعنصر النسوي بصفة خاصّة و قد يختلف حجمها حسب الحالة العائليّة.فغالبية المتزوجات تتخصصن في الخياطة (31,61 %) و النجادة (28,65 %) و الحبك (16,43%).أمّا الفئة غير المتزوجة فنجد (الخياطة 47,42% ، الحبك 18,38% و الطرز 11,76%).بالنسبة للمطلقات فنجد ممارسة الخياطة 54,5 %، الحبك 13,58 %و النسيج 11,76%.أمّا الأرامل (الخياطة 22,86%، النسيج 22،28%، النجادة 17،6%) وأنّ نسبة ممارستهن للأعمال الخاصة بالمنزل هي الهامة بين الفئات الأخرى 10,64% مقابل أقل نسبة عند العازبات.

و قد نجد تخصّص الرجال خاصة في الأعمال الحرفية و الزراعية 16% مقابل 3% عند فئة النساء.

هذا فيما يخص النشاطات الغالبة أمّا النشاطات الأخرى رغم غياب الأرقام عنها فإنّها أخذت في التّزايد حتّى أنّها بدأت تنافس سابقاتها.

- **الوقت المخصص للعمل المنزلي** :

تعطي مختلف الإحصائيات أوقات مختلفة و ذلك حسب تنوع الفئات العاملة داخل المنزل.

1- أين يمثل العمل المنزلي المصدر الأساسي الوحيد للعائد الذي تعيش منه هذه الفئة.

2- يعتبر العمل المنزلي عند هذه الفئة كمصدر مساهم في العائد العائلي أمام تدني المستوى المعيشي.

3- العمال المنزليين الذين يحتفظون بالعائد لقضاء حاجياتهم المؤقّتة أو مواجهة أحداث المستقبل (زواج،...) و نجد أنّ هذه الفئة تتمثّل خاصة في الشباب.

إنّ الوقت المخصص للعمل المنزلي يعبر عن درجة حجم الإنتاج مقاسا بالراتب المحصّل عليه الذي غالبا ما يكون نقدا أو بصفة آنية . و يبين الجدول التالي أنّ نصف العاملات المنزليات يستغرقن على الأقل 16 سا/أسبوع في نشاطهنّ و أنّ 8 % منهنّ يستغرقن أكثر من 40 ساعة (نفس الوقت المستغرق داخل القطاع الرسمي)..و يبقى الوقت السّائد بين 21 إلى 30 ساعة أسبوعيا .

***تقسيم العاملات المنزليات حسب ساعات العمل و الحالة العائليةفي سنة 1989**

الوقت / الحالة	1– 5 سا	6–10 سا	11–15سا	16–20سا	21–30سا	31–40سا	41سا فأكثر
متزوجات	15,1	13,5	16,6	8,8	25,9	10,5	9,4
غير متزوجات	13,3	20,0	24,3	9,5	21,3	4,8	6,8

المصدر:(ONS-MOD 1989)مجموعة رقم 27

إنّ حجم متوسط الوقت المستغرق في العمل المنزلي يصل إلى 18 سا أسبوعيا و هو يختلف حسب الحالة العائليّة ، 19 سا / أسبوعيا بالنسبة للعاملات المتزوجات ، 16 سا / أسبوعيا بالنسبة للعاملات غير المتزوجات .و يجرد الذّكر أنّ الرجال يعملون لوقت أكبر ممّا تعمل النساء (42,81 % من الرجال يعملون أكثر من 40 ساعة أسبوعيا مقابل 18,6% نساء). و يختلف هذا الوقت حسب نوع النشاط

*** تقسيم العمل المنزلي حسب نوع النشاط في سنة 1989**

النشاطات	الوقت المستغرق أسبوعيا
الخياطة	15 سا 25 د
النجادة	19 سا 00 د
الحبك	15 سا 14 د
الطرز	25 سا 44 د
النسيج	15 سا 00 د
أعمال حرفية	30 سا 37 د
أعمال زراعية	15 سا 00 د
أعمال خاصة بالبيت	17 سا 25 د
أعمال أخرى	13 سا 28 د

المصدر :(ONS- OMD) 1989مجموعة رقم 27

و يعتبر الوقت المستغرق في الأعمال الحرفيّة هو الأطول حيث يمثل أكثر من 40 ساعة.

- **أسباب ممارسة العمل المنزلي:**

إذا كانت الأولويّة قد تعود لأهميّة العائد أو المكسب الذي يأتي من العمل المنزلي فإنّ الأسباب الأخرى ليست ثانوية، فالعمل المنزلي يعبر عن رفض التنظيم الإداري للعمل (الأجر الرسمي) و هو يسمح برعاية و تربية الأطفال.

كما أنّه يمثل مجالا يسمح للمرأة بممارسة نشاط داخل البيت قد تعارضه العائلة في الخارج أو تعارضه أسباب أخرى تخص التّأهيل الفني و المهني.

***العمل المنزلي حسب الأسباب الدافعة**

في سنتي 1989 و 1990

السنوات	سنة 1989		سنة 1990		المجموع
الأسباب	نعم	لا	نعم	لا	
معارضة العائلة	46,4	53,6	43,5	56,5	100
رعاية الأطفال	25,9	74,1	45,7	54,22	100
العائد	42,5	57,9	64,04	35,94	100

المصدر :(ONS- MOD) 1989 و1990مجموعة رقم 27 و 32

تعتبر معارضة العائلة هي أهمّ سبب للعمل داخل المنزل ثمّ تأتي أهمّية العائد و رعاية الأطفال كأسباب لاحقة.كما أنّه توجد أسباب أخرى لكنّها ليست بنفس الأهميّة : (حالة البطالة(10%)، نوعية العمل (pratique) (25%)، الإعاقة 2% و أسباب أخرى 14,9%) .

وتختلف هذه الأسباب حسب السن و حسب الحالة العائلية للعمال المنزليين. فنجد أنّ معارضة العائلة تخص فئة المتزوجات[1] أكثر من غيرهن.

[1]Med KELKOUL « ce qui est surprenant est que cette cette raison soit invoqué par certaines femmes de plus de 65 ans»

بالإضافة إلى الرعاية التي يتطلبها الأطفال و الاعتناء بالبيت عند هذه الفئة دائما.كما أنّ المشاكل و الصعوبات التي تحول دون دخول المرأة إلى عالم الشغل الرسمي تجعل منها تمارس العمل داخل المنزل قصد الحصول على العائد .

إنّ الهدف الاقتصادي لا نجده كذلك يبرز بحدّة عند غير المتزوجات. بينما يبقى العامل الهام في ممارسة العمل المنزلي عند الرجال يتمثل خاصة في الصعوبات المهنية التي لاتسمح لهذه الفئة من الانخراط داخل القطاع الرسمي. (40% من الرجال الممارسين للعمل المنزلي كانت هذه الصعوبات هي الدافع لممارسة هذا النشاط)[1].

و من جهة أخرى فإنّ الرّفض الكلي أو الجزئي للعمل داخل اقطاع الرسمي للبعض الآخر الذين قد تكون لهم أسباب تتمثّل في كونه يعتبر غير مفيد، متعب، مفيد، يتكرّر بصفة دائمة و في غالب الأحيان لا تكون لهذا العمل أي علاقة مع تكوين العامل.و هنا يبرز العمل غير الرسمي كوسيلة تسمح بإبراز الشخصية و الذات، الذّوق بالإضافة إلى القدرات و الإمكانيّات.

4- المواقف الرسمية والاجتماعية اتجاه العمل المنزلي

4-1 المواقف الرسمية

أ- الاتفاقات الدولية

سددت كل الندوات التي اهتمت بجانب العمل المنزلي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات قصد حماية هذا النوع من النشاطات (1984) عن طريق دراسة العوامل القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تخصه (1988) للوصول لتقدير حجم توسعه في مختلف البلدان ومدى خضوعه لمفهوم الحماية والتنظيم (1995).ولقد اهتمت مختلف المنظمات العالمية التي تعنى بالعمل والتشغيل بموضوع "العمل المنزلي" كالمكتب الدولي للعمل ومنظمة العمل الدولية التي أدرجته في عدد من ندواتها الدورية والتي أنتجت عددا من الاتفاقيات من أهمها:

- **الاتفاقية رقم 177 والتوجيهات رقم 184.**

إن العمال المنزليين غالبا ما هم غير محميّين ونشاطاتهم غير معترف بها لذا قام تحالف (جمع العمال المنزليين، النقابات، المنظمات غير الحكومية من بينهم UNIFEM) إلى إقناع ممثلي مؤتمر المنظمة

[1] 1557 عامل منزلي كان دافعهم حالة البطالة . 96 % منهم متزوجين. مجموعة رقم 27 (ONS-OMD) 1989.

الدولية للعمل بتبنّي الاتفاقية الوحيدة التي تعنى بهذا النوع من النشاط وهي الاتفاقية رقم 177 حول العمل المنزلي:

- **الاتفاقية رقم 177: (أهم ما جاء في المعاهدة في الملحق بالتفصيل)**

تم اعتمادها سنة 1996 وهي ترمي إلى اعتماد سياسة وطنية حول "العمل المنزلي" وذلك لتحسين ظروف عمال هذه الفئة التي يغلب عليها الطابع النسوي، والإقرار بالمساواة بينها وبين باقي الموظفين الآخرين في كل المجالات[1]، منها الحرية في العمل النقابي، الحماية الاجتماعية والصحية، محاربة التمييز، الدخل، الحصول على المعلومات، سن العمل، حماية الأمومة[2] .

لكن إلى اليوم أربع دول[3] فقط صادقت على المعاهدة، في حين أن دول أخرى قررت اعتماد تشريع وطني يتلاءم مع الاتفاقية وتوجيهاتها، فالاتحاد الأوروبي يشجع دوله للمصادقة على ذلك (Chenetal,2004).وقصد إضفاء صفة العمل المحترم عل العمل "المنزلي"[4] اعتمدت الدورة 87 للمؤتمر الدولي للعمل سنة 1999 في تقريرها "العمل المحترم" بمجموعة العمال المنزليين وحول الحقوق التي يجب إرساؤها في ممارسة هذا النوع من النشاط[5].

كما تواصل هذا الاهتمام فيما بعد في الدورة 301 (مارس 2008)[6] لمجلس إدارة المكتب الدولي للعمل والذي سجّل موضوع العمل المحترم في برنامج أعماله، قصد حث الدول على مساعدة هذا النوع من النشاطات في البروز الرسمي وبالتالي الاعتراف بخصوصية هذه النشاطات.

ب– التشريع الجزائري

إن معظم الدول لها تشريعات تمس مجال العمل فيما يخص "العمل المنزلي" بصفة يخضع لقوانين وتنظيم الدولة[7].

---

[1]RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p 63.

[2]BIT, Les règles du jeu une brève introduction aux normes internationales du travail, Edition révisée, OIT, Genève ,2009 p83.

[3] الدول: ألبانيا، فنلندا، ايرلندا، هولندا.

[4]RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994 p 43.

[5]DAZA José Luis, Economie informelle, travail non déclaré et administration du travail, Document n° 9, BIT, Genève, Juin 2005 p 01.

[6]BIT,Travail décent pour les travailleurs domestiques ,Conférence internationale du Travail, 99e session, , Rapport IV(1),BIT ,Genève,2009 p 01.

[7]DAZA José Luis, Economie informelle, travail non déclaré et administration du travail, Document n° 9, BIT, Genève, Juin 2005 p 44.

ولقد حاول المشرع الجزائري وضع ملامح العمل المنزلي في إطار قانوني تعبّر عنه الفصول الأربعة للمرسوم التنفيذي[1] رقم 97- 474 لـ 8 شعبان 1418 الموافق لـ 8 ديسمبر 1997 المحدد للنظام الخاص لعلاقات العمل التي تخص العمال المنزليين.

- ✓ **الفصل الأول**: وتمّ فيه تعريف وتحديد العامل المنزلي
- ✓ **الفصل الثاني**: وتمّ فيه تحديد المستخدم وكيفية تصريحه وتسجيله للنشاط
- ✓ **الفصل الثالث**: وتمّ فيه تبيان كيفية ممارسة نشاط العمل المنزلي وكيفية لتقييد لكل المعلومات التي تعني بهذا النشاط من حيث الدخل، التسليم، طبيعة الموارد الأولية، العطل، الحماية الاجتماعية، معايير العمل،.....
- ✓ **الفصل الرابع**:وتمّ فيه تحديد الإجراءات فيما يخص التصريح والعقوبة على المخالفات.

إلاّ أن الصعوبات أساسية فيما يخص الرقابة لأنّه الأمر يخص نشاطات مخفية غير مصرح بها قصد التقليل من التكاليف والاشتراكات، إن الدور الرقابي للدولة محدود، فالخدمات التي تقدمها العائلات بشكل تجاري لا تعتبر مماثلة لنشاطات المؤسسات الرسمية، وأنّ المصالح الرقابية ليس لها كل الصلاحيات من حيث دخول وتفتيش المنازل، كما أن عجز الدولة في توفير مناصب شغل لهذه الفئة يزيد الأمر تعقيدا أمام تفاقم ظاهرة البطالة وتدني المستوى المعيشي والقدرة الشرائية لعدد كبير من أفراد المجتمع.

2-4 المواقف الاجتماعية

يعتبر العمل المنزلي مقبولا اجتماعيا. حتى أنّ منعه هو بمثابة تدخّل و مساس بحرية الفرد.

غير أنّ موقف الدولة يكاد يكون حيادي من جهة لعدم قدرة هذه الأخيرة على المراقبة[2] و منح فرص الشغل للجميع من ناحية ثانية.

بالإضافة إلى أنّ ممارسة أي ضغط من شأنه أن يؤدّي إلى عواقب أكثر صعوبة و تعقيدا. (فكيف يمكن العيش بدون دخل ؟)

رغم أنّ القوانين، التي تعتمدها الإدارات و الهيئات الرسميّة التي لا ترغّب في إبقاء هذه النّشاطات في إطار سري و خفي، ناهيك عن الشّكاوي التي يقدّمها بعض الأشخاص أو الجيران بدافع الغيرة و الحقد غالبا. كلّ منها يحاول التّقليل من حجم هذا النشاط لكن تبقى فعّالية ذلك غير كافية و غير مؤثّرة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 82 ليوم 14 شعبان 1418 الموافق لـ 14 ديسمبر 1997 ص 6-7.
[2] صعوبة المراقبة حتى داخل القطاع الرسمي.

و من جهة أخرى فإنّ الجواب المقدّم لكلّ هؤلاء يتمثّل في أنّ حدّة القوانين و جمودها له الأثر في خلق العمل غير الرسمي. إنّ البيروقراطيّة التي تعرفها الإجراءات الإداريّة و المراحل المتعبة التي تصحب عملية القيام و الشّروع في أي نشاط رسمي (ضياع وقت طويل في هذه الإجراءات بالإضافة إلى التّكاليف العديدة، الرّشوة....).كلّها تؤدّي إلى التّفكير بصفة واقعيّة و رشيدة [1]. (اللّجوء للعمل غير الرّسمي).

فثقل هذه الإجراءات تعمل على خنق كل نشاط رسمي، الشيء الذي يجعل من القطاع غير الرسمي قطاعا مرنا و فعّالا، فقوّة القانون لا بدّ أن تطبّق في الإدارات بصورة عادلة عملية و فعّالة. و عليه نستنتج أنّ العمل المنزلي شرعي لكنّه ليس رسمي .

حيث أنّ كلّ المؤشّرات السابقة الذّكر تدل على ذلك و تميزه بصفة واضحة عن باقي النّشاطات الأخرى، كما أنّ عدم التّمييز بصفة جليّة بينه و بين الأعمال الخاصّة بالإستهلاك الذّاتي و إقرار المجتمع له، كلّ هذا سمح له بهذه الشّرعيّة (عند المجتمع).

و عليه قد تكون الدّولة مجبرة على مسايرة الوضع الرّاهن، فهي ليست قادرة على تلبية طلبات المجتمع المتزايدة من جهة و لا على تنظيم و مراقبة التطوّرات التي تنشأ في إطار هذا المجتمع.

* و على سبيل المثال و ليس الحصر نأخذ مثالين :

– إنّ تقديم الدّروس الخصوصيّة و الذي يمارس غالبا داخل المنزل نشاط وليد نتيجة تدنّي المستوى الدّراسي بشكل واضح، و عليه لا يمكن بأي حال من الأحوال منع الأولياء من البحث عن مصدر آخر لتعويض هذا النّقص (الفاجع) على مستوى مقاعد الدّراسة. (من برامج، طرق بيداغوجية...).

– إنّ نقص المرافق الخاصّة بالعناية بالأطفال من روضات ... أدّى إلى بروز و انتشار نشاط العناية بالأطفال عند نساء تعتبرن ذلك عملهنّ المنزلي. (Baby-sitting).

و عليه قد يكون الفضاء غير الرسمي كنوع من أنواع المعارضة و الاحتجاج أمام تخاذل الدّولة في أداء مهامّها السّابقة و التي و بسبب الإصلاحات الهيكليّة التي تعمل على تطبيقها من العمل على رفع معدّلات الادّخار و تخفيض الاستهلاك و العجز الداخلي و الخارجي، أدّت إلى خلق و زيادة الفوارق الاجتماعية من جهة و الأزمات السّياسيّة من جهة ثانية.

[1]« Il est plus sensé d'adapter la loi à la réalité que d'essayer de modifier les comportements. » BIT, le travail à domicile, 82ème session, rapport v, Genève, 1995 , p p 52-63

إنّ هذا النّوع من النّشاطات و رغم تطفّلها فهي تعتبر كملجأ خاصة لفئة الشّباب البطال في انتظار تحسّن الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. فهي تعمل على التّقليل من حدّة الفقر و الآفات الاجتماعية.

III- خلاصة

إنّ العمل غير الرسمي في قسمه المنزلي عرف تطورا وتوسعا هامين ليشمل نشاطات متعددة و متنوعة منها ما يعتبر امتدادا للماضي وأخرى حديثة أفرزها المحيط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي. وبغض النظر عن عدم التجانس الذي يميز هده النشاطات إلا أنها تشترك في كونها تأخذ بعين الاعتبار منطق التّكاليف،فهي تعمل على تشغيل فئة هامّة من المجتمع و تأمين حدّ أدنى من العوائد لها،كما أنهالا تأبه بالتّشريع القانوني مما قد يمثل محاولة للتهرب من العمل المأجور (الرسمي) الذي يمارس ضغطا على العامل و يسمح بنشأة مفهوم الاستقلالية و الاندماج الاجتماعي و الذي يمثل كل منهما تصرفات و سلوكيات لا تعترف بالسوق أو التبادل الجاري فيه.

فليس الحلّ أن تعمل الدّولة على قمع هذه النّشاطات و إنّما تغيير النّظرة الاحتقارية اتّجاهها و ذلك بإيجاد مقاييس قانونيّة تعمل على تقييم تطوّر هذه النشاطات التي لا تتطلّب تأهيل فني كبير.و عليه يجب العمل على تأطير هذه النّشاطات و تشجيعهاخاصة التي تحترم نظام الإنتاج و التّشغيل حتى و إن كانت لا تستطيع احترام واجباتها الجبائيّة ... الخ .و قد يدخل في هذا الإطار، التّجار الصّغار و العمال المنزليين و التي يمثّل أصحابها نشاطات تعمل على مواجهة الأزمات و محاولة البقاء على قيد الحياة.الأمر الذي من شأنه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الإجتماعية .

إن كون مشاركة المرأة واسعة فيما يخص التشغيل غير الرسمي خاصة في اطار العمل المنزلي يبرز مجموعة من السلبيات و الفوارق تدفعنا إلىمنعالتمييز بين
الجنسينحتوانكانللعواملالثقافيةوالاجتماعيةالأثرالكبيرفيإحداثه علىمستوىالتشغيل. ان
وضعالسياساتدوناتخاذإطارالنوعالاجتماعيوإلغاءالتمييزالمبنيعلىالنوعالاجتماعيواتخاذمنهجالتمكينفانهلا
مجالأنتتحققالمساواةوتزولجميعأنواعالتمييزضدالمرأةوانطلاقتهاالكاملةفيتحقيقذاتهاومشاركتهاالفاعلةفيالتنميةالمستدامةالمتكاملة.
وعلىضوءذلكيتضحأنالفجوةلاتزالكبيرةبينتحقيقالدولةلقدرمنالتحسنفيمؤشراتالتنميةالبشريةوبينالتعديلاتالتشريعيةالتيأنجزتهامنأجلتمكينالمرأة.
إنالتقدمفيمجالالتنميةهووسيلةلتحقيقالتمكينالكاملوأنتعديلالتشريعاتوالقوانينهوعنوانأمثللتحقيقذلك إلا أنالتحدييبقى فيالتزاوجبينتنميةرأسالمالالبشريبالنسبةللمرأةوبينتعديلالقوانين
التيفيصالحهاوتحقيقالمساواةوالتمكين

فيالواقععلىمستوىتوزيعالأدواروتحديدالعلاقاتبينالمرأةوالرجلوتغيرنسقالقيملمزيدمنالمساواةمنالمستوىالشخصيالأسر يإلىالمستوىالعام. و يتم ترقيةالدورالاقتصاديللمرأةمنخلال:

•إنشاءقاعدةمعلوماتيةوإحصائياتحسبالجنسمنخلالإدماجمصطلحالنوعفيذلك.

،

•إعدادبرنامجوطنيللرسكلةوالتأهيلوالتكوينالخاصبالتأطيرالنسوي و القيامبتحقيقاتاجتماعيةاقتصادية،ودراساتحولالنساءالريفياتوفيهذاالإطارتكوينإطاراتفيجالاتالنوعالاجتماعيوا لاتصال.

•تدعيموتحسينالوضعالاجتماعيوالثقافيالمحفزللتنميةالمحليةحسبالنوع.

•تعزيزاستفادةالنساءمنبرامجومشاريعتنميةالقطاعمنخلالإدماجهنفيالبرامج.

•المساواةبينالجنسينفيمجالاتالتشغيلوالتمتعبالحقوقالأساسيةالمترتبةعنذلكمثلاالأجروالضمانالاجتماعيوالتقاعد والصحةوالتأمين.

•منعالتوظيففيأعمالخطرةأوغيرنظيفةأومضرةبالصحة.

•محاربةالعنفوالتمييزالممارسضدالنساءوآلأشكالالإقصاءوالاستغلال.

•تحسينالشروطالصحيةللمرأةفيالوسطالمهني.

•تشجيعبرامجمحوالأميةالموجهةللنساء،لاسيمافيالوسطالريفي،وتشجيعالأنشطةالتيتقومبهاالجمعياتالتيتنشطفي هذاالمجال.

تمهيد

I-التعريف بالبحث الميداني

1) المنطقة 1-1)المكان

1-2) معطيات ديمغرافية حول المنطقة

2)**مدة البحث**

3)**العينة**

3-1)ملاحظات هامة 3-2) أسباب الإختيار 3-3) صعوبات البحث

II-الاستجواب

1) الخصائص السوسيوديمغرافية

2) العمل الرئيسي.

3) البطالين

4)العمل الثانوي

III-نتائج البحث الميداني

- **1)الاستجواب حول الخصائص السوسيوديمغرافية**

أ- عدد الأفراد ب- السكن ج- التجهيزات و المشتريات

د- نتائج أخرى : الخدمات- العلاج- قضاء العطل هـ- خلاصة

2) الاستجواب حول العمل الرئيسي

القسم I

أ- معلومات أولية ب- خصائص و ميزات الحالة المهنية * القطاع الخاص * العمل الحر

ج- خلاصة

القسم II : العاملين غير الرسميين

أ- معايير الإنتماء للقطاع غير الرسمي ب- الخصائص السوسيوديمغرافية : الجنس، السن، المستوى الدراسي، طبيعة النشاطات ج- خلاصة

3) الاستجواب حول البطالين

أ-الجنس ب-السن ج-المستوى الدراسي د-مصدر العيش هـ- خلاصة

4)الاستجواب حول العمل الثانوي

القسم I

أ- ملاحظات هامة ب- الحالة المهنية

- الفئات الاجتماعية و المهنية- ظرفية العمل- طبيعة الأعمال- مكان العمل

ج- خصائص سوسيوديمغرافية أخرى

- الحالة العائلية- المستوى الدراسي- أسباب العمل غير الرسمي

د- خلاصة

القسم II العمل المنزلي

أ- الحالة المهنية - طبيعة النشاطات المنزلية- نوع النشاط- الممارسة

ب-خصائص س.ديمغرافية-السن-المستوى-الحالة العائلية-أسباب الممارسة-الدخل-الوقت

* ثنائية العمل المنزلي (خصائص) * استنتاجات ج- خلاصة

VI- خلاصة عامة

- التعريف بالبحث الميداني

إن الوحدة الإحصائية التي تم اعتمادها في البحث المراد القيام به مست " العائلة " و عليه كان يجب تحديد مكان و زمن هذا البحث من جهة و تحديد عينة تمكننا من استفاء معلومات هامة و العمل في ظروف جيدة..

1- المنطقة

1-1المكان

لقد تم اختيار بلدية منصورة بتلمسان (حي الورود ، إيمامة القرية ، حيي الزيتون، حي النهضة ،حي النسيم ،حي النور ،حي النجمة، ايمامة القرية،حي الشرطة، حي المجاهدين ،حي السلام ، ارض عيسي، الصايرة ،عين شوبة ،ماخوخ ...)

منطقة البحث

تتميز المنطقة بطابع سكني متنوع (منازل فردية ، عمارات، ...) و بطابع اجتماعي متنوع أيضا (تواجد مختلف الفئات الاجتماعية و المهنية)كما تبينه المعطيات الموالية .

2-1 معطيات ديمغرافية حول المنطقة[1]

- عدد السكان 49150 فرد (24100 إناث مقابل 25050 ذكور)
- معدل النمو السكاني 3,3
- المقيمين 49007 فرد في الحضر و 144 في مناطق منتشرة .
- **السن**

السن / الجنس	14 سنة فاقل	24-15 سنة	34-25 سنة	44 -35 سنة	54- 45 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع
ذكر	6664	5140	4031	3337	2923	2953	25048
أنثى	6380	5148	3845	3449	2751	2521	24094
المجموع	13044	10288	7876	6786	5674	5474	49142

- **الحالة العائلية**

الجنس / الحالة	ذكر	أنثى
أعزب	8674	6638
متزوج	9553	9420
أرمل أو مطلق	160	1660

- **المستوى الدراسي**

المستوى الدراسي	الأفراد%
بدون مستوى	12
القراءة و الكتابة	-
الابتدائي	25,5
المتوسط	25,7
الثانوي	20,7
العالي	15,4

[1] بلدية منصورة. المصلحة التقنية 2008.

- **حسب الفئات للاجتماعية**

الفئة	عدد الأفراد	%
الأفراد النشطين	16693	46.23
الماكثات بالبيوت	9850	27.28
تلاميذ أو طلاب	5964	16.52
متقاعد	2264	6.27
فرد يتقاضى منحة	574	1.59
الأفراد غير النشطين	762	2.11
المجموع	36107	100

- عدد العائلات 9618 (9592 عائلة في الوسط الحضري و 26 منتشرة)
- عدد السكنات 11652في الوسط الحضري و 26 منتشرة .
- تم الاختيار حسب الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة،سهولة التنقل،البحث و الاستجواب.

2– مدة البحث (الزمن)

امتدت فترة الاستجواب من10 إلى 26 فبراير2009، اختيرت هذه المدة لاعتبارات منها :

–تجنب غياب أفراد العائلات أثناء مدة البحث (بسبب العطل...).

– تمثل هذه المدة وقت عادي من أوقات السنة (تجنب المناسبات مثل: رمضان، الأعياد،....)

– إمكانية تسخير بعض الطلبة لإجراء الاستجواب .

3 –العينة

لقد روعي في اختيار العينة الطابع السكني و الاجتماعي للعائلات (التنويع)، بالإضافة إلى المعرفة المسبقة للمستجوبين بالمنطقة.

و لقد مثّل هذا الاختيار تقريبا 10 % من مجوع العائلات الموجودة بالمنطقة المختارة (يتواجد بها ما يقرب عن 5231عائلة) ، بحيث أن البحث الميداني مس 509 عائلة تقطن المكان و قد تم تحديد هذا العدد حسب الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة.

3-1 ملاحظات هامة :

- عدد العائلات المراد استجوابها : 509 عائلة.
- عدد العائلات التي رفضت الإجابة جزئيا أو كليا : 9 عائلات .
- عدد العائلات المستجوبة : 500 عائلة.
- عدد العائلات التي غاب أفرادها أثناء البحث : 2 عائلة.
- الوقت المخصص للاستجواب الواحد: من 40 دقيقة إلى ساعة كاملة.
- * **المستجوبين**و عددهم 30 فرد معظمهم يتميزون ب :
  - مستوى جامعي (بعض الأساتذة و خاصة الطلبة).
  - مقيمين بالمنطقة أو بالقرب منها (لهم معرفة مسبقة بالمنطقة).
  - إمكانية التنقل، الاتصال و التنسيق .

3-2 أسباب الاختيار :

تم اختيار العائلات و استجوابهم بصفة عامة على أساس معرفة مسبقة أي حسب المحيط السكني و العائلي للمستجوبين، الشيء الذي سمح لهؤلاء خاصة بـ :

- تنويع الاختيار حسب الفئات الاجتماعية و المهنية .
- إجراء الاستجواب في ظروف جيدة (الحوار بكل حرية مع جميع أفراد العائلة).
- التنسيق فيما بين المستجوبين .
- وجود نوع من الثقة لدى العائلات الشيء الذي يؤثر بصفة حسنة على نوعية الأجوبة المعطاة.
- تجنب الريبة و الحذر.
- تجنب بعض الصعوبات الناتجة عن بعض الاعتقادات، العادات و التقاليد.
- سهولة الاتصال و الاستجواب.
- سهولة التنقل.
- خفض التكاليف التي مست عملية البحث بصفة عامة.

*و قد تم أثناء الاستجواب مراعاة ما يلي :

- تنويع الاختيار حسب الحالات الاجتماعية و المهنية.

– العمل على اطمئنان الأفراد المستجوبين و شرح أبعاد هذا البحث من أنه ذو طابع علمي فقط.
– نزع الذاتية و عدم التأثير على الأفراد المستجوبين بتوجيه الإجابات.
– التحصل على أكبر مصداقية ممكنة و أخذ الحيطة و الحذر من أي أجوبة قد لا تكون لها أي علاقة بالموضوع.
– العمل على ملأ الاستجواب بصورة جيدة و مراجعته كلما تطلب ذلك(أخطاء في التسجيل، الرموز، ...).
– متابعة و مراقبة العمليات في الميدان .

3-3صعوبات البحث

بالإضافة إلى العامل المادي هناك مشاكل تمثلت فيما يلي :

– عدم القدرة على استجواب كل أفراد العائلة بسبب الرفض أو الغياب أو حتى من جهة أخرى عامل الوقت.

– الحصول على بعض الأجوبة التي بدت غير موضوعية (عامل الحذر و الخوف).

– رفض الإجابة على بعض الأسئلة و التي خصت الجانب المهني للأفراد كالراتب ...، أو حتى جوانب أخرى كالممتلكات بالإضافة إلى وجود بعض الاعتبارات الاجتماعية كالعادات و التقاليد و التي تم بسببها رفض استجواب العنصر النسوي أو حتى الحصول على معلومات عنها.

II- الاستجواب Le questionnaire[1]

يحتوي الاستجواب على 85 سؤال، كلها أسئلة واضحة و دقيقة و تحمل إجابات محددة أيضا و مرقمة، شملت أهم الإجابات الممكنة و المتوقعة حيث يبقى على المستجوب اختيار أحدها فقط (استبيان مغلق أو شبه مغلق).و يمكن تقسيم الاستجواب إلى أربعة أقسام كما يلي :

1- حول الخصائص السوسيوديمغرافية

وشمل الأسئلة الكلاسيكية التي تخص الجنس، السن، المستوى الدراسي،.. الخ.بالإضافة إلى الميزات التي تخصالسكن،التجهيزات،المشتريات من حاجيات أساسية كالمواد الغذائية، الملابس..،النشاطات المنزلية، العلاج و قضاء العطل. هناك21 سؤال يسمح بالحصول على المعلومات الأولية الخاصة بأفراد هذه العائلات و من ناحية أخرى بمعرفة المستوى المعيشي و مدى علاقته بالقطاع غير الرسمي.

2 – حول العمل (الرئيسي (Activité principale)

يحتوي هذا القسم على 37 سؤال. تعمل هذه الأسئلة على تبيان الحالة المهنية للأفراد و كل الخصائص و الميزات التي تمس نشاطاتهم. (نوع القطاع، الفئة المهنية، المكان، حجم النشاط ... الخ) بالإضافة إلى وضعية هؤلاء العمال اتجاه الضمان الاجتماعي، مصالح التسجيل و الضرائب زيادة على المحاسبة و التي تسمح بإبراز الفئة التي تعمل في إطار غير رسمي.

3- حول البطالين

هناك 11 سؤال يخص هذا الجانب يسمح لنا بإحصاء بعض الخصائص التي تميز كل بطال (المدة، الأسباب، كيفية العيش، عملية البحث عن عمل...).

4 – حول العمل الثانوي

من خلال 16 سؤال يمكننا إحصاء عدد الأفراد الذين يمارسون أعمالا ثانوية و الذين يمثل معظمهم نشاطات غير رسمية، كما يمكننا كذلك معرفة ميزاتها، أسبابها و مدى علاقتها بالقطاع الرسمي.بالإضافة إلى إبراز فئة أخرى قد صرحت بحالة البطالة أو المكوث بالبيت (بالنسبة للنساء) دون نسيان المتقاعدين.

[1] انظر الملحق

III- نتائج البحث الميداني

لقد أعطى البحث الميداني نتائج عديدة هامة. سمحت بإثبات وجود القطاع غير الرسمي بصورة واضحة مست كل جوانب الحياة عند أفراد المجتمع من جهة و قد سمحت أيضا بإحصاء فئة هامة من الأفراد تعمل في إطار هذا القطاع غير الرسمي.و حتى يكون التحليل أكثر إيجابية نقوم بتقسيم الشرح على حسب التقسيمات الموجودة في الاستجواب و المذكورة سابقا.

1 –الاستجواب حول الخصائص السوسيوديمغرافية (500عائلة)

أ– عدد الأفراد :

الجدول رقم 1: * تقسيم الأفراد حسب الحضور % *

الأفراد / الحالة	عدد الأفراد	نسبة الأفراد %
حاضر	2392	97,08
غائب	32	1,30
زائر	41	1,62
المجموع	2465	100

* لقد بينت المعلومات الخاصة بهذا الاستجواب الذي مس 500عائلة تم القيام باستجوابها إحصاء مجموع 2465 فردا، منهم 2392 فردا كانوا حاضرين أثناء عملية البحث حتى و إن لم يستجوبوا كلهم.بينما لوحظ غياب 32 شخص لمدة تفوق الشهر و ذلك بسبب العمل خارج المدينة أو لتأدية الخدمة الوطنية أو لأسباب أخرى .كما تبين وجود 41 فردا كانوا في حالة زيارة لهذه العائلات.

ب– السكن :

الجدول رقم 2 :*التقسيم (العائلات %) حسب نوع المنزل وأعمال الصيانة*

أعمال البناء والصيانة نوع المنزل	عدد العائلات التي قامت بالصيانة بـ %	عدد العائلات لتي لم تقم بالصيانة %	المجموع %
المنزل مع ملحق (حديقة أو محل..)	18	12	30
المنزل بدون ملحق	43	27	70
المجموع	61	39	100

–لقد بينت النتائج وجود30 % من العائلات تستغل لواحق المنزل (حديقة، محل.....) لأغراض شخصية و حتى تجارية و ذلك بشكل متفاوت،و التي تتمثل في بعض النشاطات كإنتاج بعض أنواع الفواكه، تربية الحيوانات و القيام بأعمال الصيانة، التركيب، التغليف ..... ، منها ما يذهب للاستهلاك الذاتي و منها ما يقايض و منها ما يباع مما يكسبها صفة العمل المنزلي كونها لها علاقة بالمنزل و تحمل الطابع التجاري و غير الر سمي في آن واحد . دون أن ننسى ما يعطى منها حتى دون مقابل (على شكل هدايا أو مساعدات...).

* تتميز هذه النشاطات كلها بالطابع غير الرسمي لكن كما رأينا تختلف تماما في أبعادها.

– كما صرحت 61% من العائلات بقيامها بأعمال البناء و الصيانة شملت مثلا : (الطلاء، تصليح الكهرباء، تصليح قنوات المياه، تصليح السقف،...). إن معظم هذه الأعمال قام بها أفراد العائلة أو عمال غير رسميين تم التعامل الاتفاق معهم بطريقة غير رسمية (مثلا دون فاتورة أو وثيقة).

* تتميز هذه النشاطات بالطابع غير الرسمي(40%من العائلات قامت بهذه الأعمال بصفة غير رسمية).

جـ– التجهيزات و المشتريات :

الجدول رقم 3:التقسيم (العائلات %) حسب الاقتناء من السوق غير الرسمي*

الاقتناء من السوق الموازي	عدد العائلات%
- تجهيزات منزلية	36
– مواد غذائية	18
– ملابس– مواد التنظيف–مواد التجميل	20
– مواد أخرى	15

يبين الجدول (3) أن هناك عدد هام من العائلات تقوم بشراء لوازمها أو حاجياتها الأساسية من السوق غير الرسمي.

–تعتبر التجهيزات المنزلية خاصة المستعملة (آلات كهرومنزلية ،ثلاجة، تلفاز، ...) من أهم هذه اللوازم إذ أن 36% من العائلات صرحت باقتناء هذه اللوازم خارج إطار السوق الرسمي و ذلك بسبب تسهيلات الاقتناء بالإضافة إلى السعر المنخفض لهذه التجهيزات مقارنة مع السوق الرسمي الذي يفرض رسوما و ضرائب إضافية.

–كما تقوم بعض العائلات بشراء عدد من المواد الغذائية،الملابس و مواد التجميل (18% و 22% من العائلات على الترتيب) من السوق الموازي، ليس بحثا عن جودة هذه المواد وإنما الحافز الأساسي لاقتنائها هو السعر المنخفض رغم عدم توفرها أحيانا عديدة على معايير الجودة، الصحة، النظافة و

الصيانة،و عدم خضوعها للفحوص و الاختبارات مما يؤدي بالكثير من المستهلكين إلى التعرض لمشاكل صحية كما أكد ذلك عدد كبير من المستجوبين(خاصة فيما يخص المواد الغذائية و مواد التجميل) .

د– نتائج أخرى :

الجدول رقم 4 :* التقسيم(العائلات %)حسب النشاط الخارجيو طابع الحصول على الخدمة*

العائلات / النشاطات	تستفيد من هذه الخدمات بصفة غير رسمية %	تستفيد من هذه الخدمات بصفة رسمية%
غسيل وكي الملابس	6	80
التنظيف في البيت	31	-
الاعتناء بالأطفال	12	6
الخياطة	60	15
أعمال أخرى	15	46

* **الخدمات** :

*رغم تفاوتها فإن الطابع غير الرسمي لبعض الخدمات التي تلجأ العائلات في بعض الأحيان لاقتنائها يمثل جانبا هاما بالنسبة لهذه العائلات.إذ تلجأ العديد منهن للقطاع غير الرسمي للحصول على بعض الخدمات و ذلك لأسباب عديدة : أهمها له علاقة بالجانب الاقتصادي دون أن ننسى عامل المحيط الاجتماعي و العائلي.

و تعتبر أعمال الخياطة(60%) و ما شابهها من النشاطات المنزلية الأخرى كالاعتناء بالأطفال(12%) ، تنظيف البيوت و سلالم العمارات(31 %) من أهم الخدمات التي تقدم في إطار غير رسمي لأنها تمارس في إطار خفي نوعا ما و لا تعبأ بها رقابة الأجهزة المعنية ، دون إهمال عامل النقص الكبير في جانب هده الخدمات داخل القطاع الرسمي و عدم اكتسابها للقدرة التنافسية. – إن العمل المنزلي (التجاري)الذي يمس هذه الخدمات موجود بصورة هامة داخل مجال القطاع غير الرسمي.

* **ملاحظة** : لقد بينت النتائج كذلك و رغم التطور الذي عرفته البلاد فيما يخص إطار الصحة من جهة و نوعيتها من جهة ثانية (القطاع الخاص) إلا أنه ما زال عدد قليل من العائلات(2%) يلجأ إلى أشخاص لا يمتون بصلة لقطاع الصحة و ليس لديهم أي ترخيص رسمي يسمح لهم بممارسة آليات الطب و العلاج .

* **قضاء العطل** :

الجدول 5 :*تقسيم العائلات % حسب مكان الإقامة في العطلة*

العائلات / المكان	عدد العائلات %
مكان سياحي (رسمي)	15
أقارب – أصدقاء أو بشكل غ رسمي	60
في المنزل	25
المجموع	100

يبدو جليا العدد الهام من العائلات (60%) التي قضت عطلتها عند الأقارب أو الأصدقاء مقابل الذين قضوها في فندق أو مكان سياحي رسمي.و هذا يعبر من جهة عن البحث على تخفيض التكاليف في ظل ارتفاع مصاريف الإقامة داخل الأماكن السياحية و على معاني تحمل قيم عائلية و اجتماعية كالمحبة ،التضامن و المساعدة المتبادلة .كما يبرز جليا تعامل عدد من العائلات مع أفراد تقوم بعملية كراء لا رسمية لمنازل تملكها(غياب أي عقد رسمي حيث يكون البيت هوأحيانا نفسه الذي يعيش فيه المؤجر فيقوم بإخلائه كليا أو جزئيا خلال فترة الاصطياف) بأثمان تقل أو حتى توازي الأسعار الرسمية بسبب الطلب الكبير.

هـ– خلاصة :

إن النتائج بينت وجود أنواع عديدة من النشاطات غير الرسمية شملت مختلف التخصصات (من بينها العمل المنزلي) و التي تعمل على منافسة القطاع الرسمي ، متميزة عنه بذلك في جوانب عديدة منها :

– **جانب التخفي**: تتميز معظم هده النشاطات بالتخفي و التعتيم سواء فيما يخص أماكن إقامتها ، طريقة ممارستها و كيفية تعامل أصحابها .

– **التقليل من التكاليف**: يعمل أصحاب هذه النشاطات على التقليل من التكاليف التي تمس اليد العاملة و عوامل الإنتاج الأخرى و دلك بالتقليص أو التملص من كل الواجبات الرسمية : التنظيمية ، الإدارية ، الاجتماعية و الضريبية ، في ظل عجز المصالح الرقابية أو عدم اهتمامها .

– **المرونة**: تعرف النشاطات غير الرسمية مرونة تتمثل في تكيفها مع التغييرات و التحولات التي يعرفها سوق العمل و استجابتها لمتطلبات عدد هام من المستهلكين .

– **الأسعار التنافسية:** تعتبر الأسعار في القطاع غير الرسمي اقل مستوى من نظيراتها في القطاع الأخر أو هي تساويها أحيانا في حالات زيادة الطلب مما يكسبها ميزة تنافسية و مجالا حتى للسبق .

*** إن القطاع غير الرسمي أصبح يمس جانبا هاما من جوانب الحياة بالنسبة للعائلات التي جعلت منه يلعب دور مكمل لنظيره الرسمي في ميادين هامة :

– كونه يعمل على خلق مجموعة من التوازنات التي تمس سوق العمل ، سوق السلع و الخدمات و السوق المالي ..... مؤديا بدلك إلى تغطية العجز الذي يعرفه القطاع الرسمي في هده المجالات .

– بسبب وجود روابط و تعاملات متبادلة بين القطاعين فيما يخص علاقات الإنتاج ، التمويل....

***و قد يبرز التشغيل غير الرسمي أيضا كبديل و ذلك لأسباب عديدة منها :

- **ضعف القدرة الشرائية** : حيث تقر جل العائلات بعدم مقدرتها على مسايرة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات (في القطاعين الرسمي وبدرجة اقل في غير الرسمي) مما يدفع أفرادها إلى البحث عن بدائل(المقايضة، المساعدة المتبادلة ،سعة الحيلة .....) من جهة و عن التزود من القطاع غير الرسمي مضحية أحيانا بنوعية السلعة أو الخدمة و متحملة الضرر الذي قد تتعرض إليه نتيجة افتقاد عدد هام من هذه المقتنيات لشروط الصحة النظافة .
- **تدني المستوى المعيشي** :إذ يعيش عدد من العائلات حالات من العوز و الفقر خاصة الأسر التي تحوي أرامل أو مطلقات ، مرضى و معوقين أو تلك التي (العائلات التي تضم عددا كبيرا من الأفراد) تتميز بمحدودية الدخل (بعضها لا يتجاوز 10000 دج).
- **انخفاض الدخل العائلي** : يعرف الدخل اختلافا و تذبذبا متمايزين بالنسبة للعائلات فبينما هو مرتفع عند البعض يبقى القسم الأهم يسعى وراء الحصول على عائد يضمن له و لأسرته العيش الكريم مع تعرض عدد منهم لازمات تجبرهم على البحث عن عائد مكمل يأتي من ممارسة أعمال ثانوية أو تدفعهم للاقتراض.

كما لا ننسى،و في ظل هذا التمايز بروز معاني المساعدة المتبادلة وقيم التضامن و الاندماج الاجتماعي في العديد من الصور ، و التي تعبر عن تصرفات و سلوكيات لا تعترف بالسوق أو التبادل التجاري الذي يميزه .

2 –الاستجواب حول العمل الرئيسي

القسم I :

أ– معلومات أولية : (و قد مس هذا الاستجواب الأفراد الذين يزيد سنهم عن 6 سنوات)

الجدول رقم 6 :* تقسيم الأفراد و العائلات% حسب الفئات *

الفئة	عدد الأفراد	%	عدد العائلات%
العاملين	726	32,81	97
البطالين	187	8,45	31
الماكثات بالبيوت	376	17,00	71
تلاميذ أو طلاب	788	35,61	86
الخدمة الوطنية	17	0,77	3,40
متقاعد	92	4,16	18,40
آخرين	27	1,20	4
المجموع	2213	100	

إن أول ما يبرز من هذا التقسيم هو الحجم الهام للفئة غير العاملة 67,19% من مجموع الأفراد . مما يبين وجود فئة نشيطة لا تعمل أو لا تصرح بعملها ، كالعدد الهام من النساء الماكثات بالبيوت(17 %) الأمر الذي يوضح أن العمل الرسمي بالنسبة لهذه الفئة ليس ممكنا دائما.[1]

و يبقى أن عدد التلاميذ و الطلاب (780 فرد) يبرز مدى حجم و أهمية تطور مستوى التعليم أو التكوين (عند الجنسين) في بلادنا خاصة في المناطق الحضرية .دون نسيان الفئات الباقية و التي تتقدمها فئة البطالين بمعدل يفوق 8 % مس أكثر من ثلث العائلات المستجوبة ، لتليها فئة المتقاعدين (92 فرد) الذين زاد حجمهم خاصة في السنوات الأخيرة بسبب الإجراءات الأخيرة التي خصت ميدان التقاعد.

- فكيف يعيش الأفراد غير العاملين؟هل هناك أعمال غير مصرح بها؟هل هناك أعمال ثانوية ؟هل هناك نشاطات هامشية ؟ تساؤلات يمكن الإجابة عنها عن طريق النتائج اللاحقة .

[1] أنظر الفصل 3 : عمل النساء في الجزائر ص :175

ب– خصائص وميزات الحالة المهنية :

الجدول رقم 7 :*تقسيم (العمال%) حسب القطاع*

العمال / القطاع	عدد العمال%	عدد العائلات %
القطاع الخاص	362 (48,86%)	57
القطاع العام	364(51,14%)	42
المجموع	726 (100 %)	97

* إن تقسيم العمال حسب نوع القطاع يبين أن حجم القطاع العام هو الأكبر لكن أمام تراجعه في خلق مناصب الشغل خاصة في المجال الإنتاجي(عدد هام من عمال القطاع العام المستجوبين يشتغلون في قطاعات إدارية)و ما عرفته المؤسسات الوطنية من مشاكل مالية أدت إلى إغلاق عدد منها ، أخذ القطاع الخاص مكانا هاما فيما يخص مستوى التشغيل، عكس سنوات السبعينات و الثمانينات، أين كان القطاع العام يمثل نسب التشغيل الكلي .

- **القطاع الخاص :**

جدول رقم 8 :* تقسيم (عمال القطاع الخاص %) حسب حالة العمل *

العمال / الحالة	عدد العمال	%
المأجورين	170	46,96
أحرار	126	34,81
مستخدمين	66	18.23
المجموع	362	100

يبين التقسيم وجود فئة المأجورين في المرتبة الأولى (أكثر من 46 %) ثم فئة العمال الأحرار (34,81 %) و أخيرا فئة المستخدمين (18,23 %) .إن تقسيم آخر يخص فئة المستقلين و المستخدمين يسمح لنا باكتشاف مزايا أخرى تخص هذه الفئة من القطاع الخاص.

* إن القطاع الخاص بما يحمله من مزايا تخص التشغيل يعتبر مجالا تحدوه بعد السلبيات و الممارسات الخفية و التي تجعل من بعض أنشطته نشاطات ذات طابع غير رسمي .

جدول رقم 9 :* تقسيم (العمال القطاع الخاص%) حسب بعض السلبيات*

العمال / السلبيات	عدد العمال %	عدد العائلات %
مكان عمل غير رسمي	54 (14,92%)	10,08
عمل مؤقت	97 (26,79%)	18
مدة العمل (تختلف عن 40 سا أسبوعيا)	235 (64,92%)	40,80
عدم وجود حماية اجتماعية	173(47,79%)	27

إن العاملين في القطاع الخاص ينقسمون إلى قطاع يحمل كل معايير القطاع الرسمي من التزامه بالإجراءات التنظيمية ،الإدارية والاجتماعية وقسم ثان له طابع غير رسمي يخل بالالتزامات السابقة:

- **مكان العمل غير المصرح به** يتميز بالتخفي وانعدام شروط مكان العمل الرسمي سواء كان في المنزل أو القبو، الشارع أو الرصيف، المحل العادي أو أمكنة متغيرة كالبيع بالتجول.
- **ظرفية النشاط الممارس** و الذي يتميز عادة بالانقطاع الجزئي او حتى التوقف الكلي.
- **عدم احترام مدة العمل** (40سا/أسبوعيا)بالزيادة أو النقصانوعدم ارتباطها بأوقات أو عطل رسمية.
- **عدم وجود حماية اجتماعية** يعتبر من أهم المعايير العملية التي تحدد مجال عدم الرسمية. إذ فاقت نسبة العمال المستجوبين الذين لا يدفعون الاشتراكات الاجتماعية 47 % (جزئيا أو كليا)و هذا قصد التخفيف من الأعباء الاجتماعية التي يعتبرها هؤلاء أو مستخدميهم مصاريف زائدة تحد من نشاطهم.

* و لتأكيد بعض هذه الممارسات غير الرسمية ، يمكن لمعايير أخرى تمس العمل الحر أن تمكننا من إثبات هذهالممارسات و الكشف عن مزايا أخرى تخص هذه الفئة من القطاع الخاص .

- **العمل الحر**

جدول رقم 10 :تقسيم (العمل الحر%) حسب سلبياتالبيع و الشراء*

العمال / السلبيات	عدد العمال (حر أو مستخدم)	%
البيع بطريقة غ.رسمية	59	30,73
الشراء بطريقة غ.رسمية	133	69,27
المجموع	192	100

إن ثلث الأفراد (30,73 %) من بين 192 عامل حر أو مستخدم يمارسون عملية البيع بطريقة غير رسمية وما يقارب الثلثين (69,27%) في عملية الشراء ، أهم ما فيها :

- غياب الفواتير حتى لدى بعض المؤسسات الرسمية الخاصة التي لها محاسبة حقيقية أين يتم تبريرها أحيانا بالتقييد في سجلات مؤجرة من أشخاص لا ينشطون تماما .
- التعامل في السوق غير الرسمي.
- أنها تتميز بعدم ممارستها في الأماكن الرسمية و إنما داخل المنازل، على أرصفة الطرقات و حتى المقاهي... أي داخل إطار السوق الموازي عامة.

و يعود التفاوت بين عملية البيع و الشراء كون معظم هده الفئة المستجوبة تقوم بالبيع بالتجزئة في إطار رسمي أو شبه رسمي أما عملية التموين فهي التي تخضع للممارسات المشبوهة .

جدول رقم 11 :* تقسيم (الأحرار و المستخدمين %) حسب كيفية القبض و الدفع*

الطريقة / التعامل	شيك	نقد	بالدين	قرض يسدد نقدا	قرض يسدد بالشيك	المجموع
كيفية القبض	2 1,04%	173 90,10%	17 % 8,86	15 7,81%	2 %1,05	192 %100
كيفية الدفع	15 7,81%	143 74,48%	34 17,71%	25 % 13,02	9 4,69%	192 %100

يتضح من الجدول أن معظم الأحرار و المستخدمين يتميزون بالتعامل عن طريق النقد سواء في عملية البيع أو الشراء (90,10 % و 74,48%) بالإضافة إلى اعتمادهم على عملية الاقتراض (الدفع و القبض لأجل) الذي يسدد نقدا خاصة في عملية البيع (القبض) .

إن استعمال السيولة يبين عدم وجود الثقة بين مختلف المتعاملين فيما يخص الشيكات و التحويلات البنكية (1,04% في عملية القبض) اللهم في بعض عمليات التموين التي يتم التعامل فيها مع مؤسسات رسمية لها محاسبة حقيقية (7,81% في عملية الدفع) أو نادرا مع أشخاص تربطهم قرابة أو صداقة أو مصالح مبنية على الثقة المتبادلة .إن غياب هذه الثقة في وسائل الدفع البنكية بسبب عدم أهلية البنوك يرجع لانتشار ظاهرة الشيك دون رصيد ، تواطؤ بعض موظفي البنوك و تلاعب الأشخاص بالإضافة إلى وجود سوق مالي موازي ينافس السوق الرسمي .

* كل هذا يعتبر وسيلة للتهرب من مصالح قمع الغش و الضرائب (عدم وجود فواتير أو فواتير غير رسمية) ، بالإضافة إلى التلاعبات و الممارسات غير الشرعية ، رغم كل التوصيات و القوانين الموجودة .

و من جهة ثانية فان عملية الاقتراض (الدفع لأجل 17,71%) هي ناتجة عن عدم توفر السيولة خاصة في أوقات معينة كالمواسم و الأعياد ، لكنها تتطلب ثقة و معرفة مسبقة بالإضافة إلى المصلحة المشتركة (مثلا الشراء بدون فوتره أو لكميات كبيرة) ليتم الدفع الآجل نقدا(13,02%) إلا إذا تم التعامل مع مؤسسات رسمية (يكون هناك تحويل بنكي .4,69%) .

و الأمور نفسها من ناحية القبض(8,86 %) إذ تحكمها الثقة و المصلحة المتبادلة بين الزبون و البائع (القبض لأجل مقابل بيع كميات كبيرة أو الحفاظ على الزبائن) ليسدد القرض نقدا (7,81%) في الغالب .

جدول رقم 12 :* تقسيم (الأحرار و المستخدمين %) حسب مصدر التمويل*

العمال / مصدر التمويل	عددالأحرار و المستخدمين	%
العائلة أو الأقارب	114	59,37
البنك	42	21,87
قرض عند أشخاص	36	18,76
المجموع	192	100

إن معظم هذه النشاطات تم تمويلها من طرف العائلات أو الأقارب (أكثر من 59%) على شكل مساعدات ، قروض أو مشاركة و حتى هبات (دون أن ننسى عوائد أخرى كالإرث الذي يمثل حصة هامة) الشيء الذي يبين وجود نوع من المحبة و الثقة .

إن التكافل والتضامن العائلي بمفهومه الواسع في هذا المجال يبرز كعامل محدد في عملية التمويل ليس دلك فحسب و إنما كمنقذ خلال مرحلة الأزمات التي تعرفها العائلة (قد تضطر الأم لبيع صيغتها من اجل تمويل ولدها) .

إن التمويل البنكي يمثل نسبة قليلة (21,87%) بالنظر إلى الدور الموكل إليه قصد تمويل عملية النشاط الاقتصادي . حيث نلاحظ تواجده مصاحبا لبرامج التشغيل التي سطرتها الدولة و التي تمس فئة الشباب خاصة بينما تتفاوت مساهمته بالنسبة للآخرين (لكن ليس بالحد المطلوب) .

إن التمويل عن طريق البنك لا يمثل صورة هامة من صور التمويل نظرا للعراقيل المذكورة سابقا (عدم أهلية البنوك) و الأمور المشبوهة كتلاعب الأشخاص و ظهور قضايا الاختلاس و الفساد المتكررة .و يبقى أن الاقتراض بين الأفراد تحكمه عدة عوامل كالثقة و المصالح المتبادلة (كنسبة من الأرباح مثلا) .

جـ–خلاصة :

إن السلبيات و الممارسات غير الرسمية المذكورة سابقا و التي مست عدة جوانب من الحياة المهنية لهؤلاء العاملين (البيع، الشراء، التمويل، التعامل، عدم التصريح، الظرفية،...) داخل القطاع الخاص بصفة أساسية تعبر عن وجود هام لقطاع غير رسمي . و ذلك يرجع لأسباب عديدة منها

- تساهل المصالح الرقابية
- نقص في بعض النصوص القانونية و كيفية تطبيقها كونها تتطلب أكثر واقعية و صرامة.
- عدم أهلية البنوك و مساهمتها بشكل فعال في تمويل النشاط الاقتصادي .
- الروابط العائلية و العلاقات الاجتماعية التي ما زالت تحكم العديد من المعاملات الاقتصادية و تؤثر فيها بشكل مباشر .

القسم II : العاملين غير الرسميين

حسب المعايير التي نص عليها الديوان الوطني للإحصاء و المكتب الدولي للعمل يمكن تصنيف مجموعة من العاملين غير الرسميين (مأجورين أحرارا أو مستخدمين) وعددهم 117عامل.

جدول:13 *تقسيم (العاملين غير الرسميين%) حسب الحالة المهنية *

العمال غ.ر / الحالة	عدد العمال غير الرسميين	%
مأجور	56	47,86
حر	52	44,44
مستخدم	9	7,70
المجموع	117	100

إن نسبة المأجورين (47,86%) تأتي في الرتبة الأولى مما يبين أهمية العمل المأجور حتى في هذا القطاع. لكن و بدرجةلا تقل أهمية نجد فئة الأحرار (أكثر من 44 %) الأمر الذي يبرز تطور حجم العمل الحر كنمط يحمل مزايا خاصة كالرغبة و الاستقلالية ،ثم نجد فئة المستخدمين بصورة أقل (7,70%) كون الانتساب للقطاع غير الرسمي يتطلب التخفي فكلما زاد حجم النشاط كلما تعرض للرقابة .

إن تنوع العاملين غير الرسميين حسب الحالة المهنية يبين انه يمس مختلف شرائح المجتمع و لا يقتصر على فئة معينة (ليس فقط القطب المهمش من المجتمع) .

أ– معايير الانتماء للقطاع غير الرسمي :

جدول 14 :*تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب معايير الانتماء للقطاع غير الرسمي *

العمال غ.ر / المعايير	عدد العمال غير الرسميين	%
غياب حماية اجتماعية	113	96,58
غياب السجل التجاري	35	29,91
غياب أي نوع من المحاسبة	49	41,88
عدم دفع الضرائب	29	24,79

–إن غياب الحماية الاجتماعية هو من أهم المعايير العملية التي تميز انتماء غالبية العاملين للقطاع غير الرسمي اذ أن أكثر من 95% من العاملين يتميزون بغياب الحماية الاجتماعية بصورة جزئية أو كلية و ذلك راجع في الغالب لعدم قدرة هؤلاء على دفع الاشتراكات الخاصة بالحماية والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة التي تخص ذلك دون نسيان أن البعض يعتبرها دون فائدة ، خاصة عند فئة الشباب أو الدين يتميزون بظرفية النشاط .

–إذا كان المعيار الأول خاص بكل الفئات فإن المعايير الأخرى – عدم وجود سجل تجاري ، المحاسبة و عدم دفع الضرائب تخص فقط فئة الأحرار المستخدمين ، و الذين بفضل هذه الميزات يمكن إدماجهم داخل القطاع غير الرسمي .

–إن غياب أي نوع من المحاسبة يميز عدد هام من المستجوبين(41,88%) كون غياب الفوترة تمس معظم عمليات هده الأنشطة .و يبقى أن غياب السجل التجاري و عدم دفع الضرائب يمثلان النسب الأقل (29,91% و 24,79%على الترتيب) و دلك راجع لضرورة الانطلاق في ممارسة أي نشاط ليتم فيما بعد التوجه نحو التخفي و التهرب (و حتى الغش) من الالتزامات الإدارية و الضريبية إذ يلاحظ أن عددا من الأفراد يقومون باستئجار سجلاتهم التجارية لصالح مؤسسات رسمية مقابل نسبة معينة (دون نسيان السجلات مجهولة الهوية) .

*و لقد صرح هؤلاء العاملين غير الرسميين بممارستهم المخالفات بسبب غياب الرقابة من جهة و مواجهتهم للإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تصاحب عملية التسجيل لأي نشاط رسمي هذا بالإضافة إلى الأتعاب والعمولات و التكاليف الزائدة التي تنتج عن ذلك دون إهمال عامل الزمن .

ب– الخصائص السوسيوديمغرافية لهذه الفئة :

* الجنس :

جدول رقم 15 :* تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب الجنس*

العاملين غ.ر / الجنس	عدد العاملين غير الرسميين	%
ذكر	89	76,07
أنثى	28	23,93
المجموع	117	100

إن الجدول يبين الحجم الكبير لفئة الذكور داخل القطاع غير الرسمي (أكثر من 76 %) مقابل الإناث (23,93%) و اللاتي تقمن بممارسة نشاطهن في إطار المنزل خاصة.

هذا يبين أن العمل داخل القطاع غير الرسمي يتميز بممارسة الذكور في الخارج مقابل الإناث داخل المنازل و هدا راجع إلى أن الذكور مجبرين علي العمل، عكس الإناث(هناك حالات خاصة) و أن فرصهم في إيجاد نشاط خارج المنزل هي كبيرة مقارنة بالنساء .

*كل هذه الأمور تخضع لعوامل اجتماعية و ثقافية ما زالت تلقي بظلالها ، رغم التطور و التحول لايجابي الذي عرفه مجال عمل المرأة في الفترات الأخيرة .

*** السن :**

جدول رقم16 :* تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب السن *

السن	24–15 سنة	34–25 سنة	44–35 سنة	54–45 سنة	55سنة فأكثر	المجموع
العامليغ الرسميين	22	31	24	17	23	117
%	18,80	26,49	20,51	18,37	20,41	100

إن النتائج تبيّن أن العمل غير الرسمي يمارس لدى كل فئات العمر رغم تفاوته، بحيث نجد تمركزه و تزايده خاصة في مرحلة الشباب ليتواصل إلى بداية الأربعينات (أكبر نسبة مست فئة 25–34سنة ب 26,49%) و يعبر دلك غالبا عن دخول معظم هؤلاء لسوق العمل غير الرسمي كحل لمشكل البطالة التي تعرفها هذه الفئة و هذا عند فئة الذكور والإناث على السواء. إذ يعتبر العمل غير الرسمي كمرحلة أولى تسمح بممارسة نشاط يعود على أصحابه بعائد في انتظار الحصول على عمل رسمي [1] مناسب و أفضل .إن التراجع الذي تعرفه مرحلة الأربعينات و بداية الخمسينات سرعان ما يتوقف بسبب دخول فئة أخرى (عند الذكور) تخص مجموعة المتقاعدين من النظام الرسمي . هذه الأخيرة عرفت مساهمة ملموسة في القطاع غير الرسمي و شبه الرسمي (20,41 %) بسبب إجراءات التقاعد المسبق .

[1] "غرفة الانتظار" أنظر الفصل الأول ص 57.

الجدول 17:* تقسيم (العاملين غير الرسميين) حسب الجنس و السن *

السن / الجنس	24–15 سنة	34 –25 سنة	44 –35 سنة	54– 45 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع
ذكر	9	23	21	14	22	89
أنثى	13	8	3	3	1	28
المجموع	22	31	24	17	23	117

إن بيانات الجدول تؤكد النتائج السابقة ، و يبقى فقط ملاحظة أن تراجع العمل غير الرسمي عند الإناث يبدأ مبكرا مقارنة بالذكور(ابتداء من25 سنة) و هدا له علاقة مباشرة إما بالزواج أو بالتحول لسوق العمل الرسمي عند بعضهن .

*** المستوى الدراسي :**

الجدول 18 : * تقسيم (العاملين المنزليين %) حسب المستوى الدراسي *

المستوى الدراسي	عدد العاملين غ الرسميين	%
بدون مستوى	5	4,27
القراءة و الكتابة	9	7,69
الابتدائي	29	24,79
المتوسط	32	27,35
الثانوي	30	25,64
العالي	12	12,82
المجموع	**117**	**100**

تبين النتائج أن العاملين غير الرسميين يتميزون بمستوى علمي متفاوت رغم أن معظمهم (أكثر من 50 %) لهم مستوى المتوسط أو الثانوي. الأمر الذي يشمل خاصة فئة الشباب التي تعرف مستوى علمي متوسط مقارنة مع الفئات الأخرى، أين نجد تراجعا في التحصيل العلمي .

إن تقسيم آخر حسب السن و الجنس قد يمكننا من الحصول على معلومات إضافية .

الجدول (19) * المستوى الدراسي للعاملين غير الرسميين حسب الجنس و السن*(1)

الجنس	ذكور					
السن / المستوى الدراسي	24–15 سنة	34 –25 سنة	44–35 سنة	54–45 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع
بدون مستوى	–	–	–	–	4	4
القراءة والكتابة	–	–	1	2	5	8
الابتدائي	2	3	4	4	6	19
المتوسط	3	5	6	5	5	24
الثانوي	3	10	8	2	1	24
العالي	1	5	2	1	1	10
المجموع	9	23	21	14	22	89

عند الذكور : نلاحظ أن العاملين غير الرسميين يتميزون بمستوى علمي متفاوت لكن نرى أن هذا المستوى يقل خاصة عند الفئات ما فوق 40 سنة. و خاصة 50 سنة فأكثر (من بين 28 عامل هناك 4 عمال أميين و7 لا يكادون يعرفون إلا القليل من القراءة).كما يتبين أنه كلما توجهنا نحو الفئات الصغرى كلما زاد المستوى العلمي .

و عليه يمكن القول أن العاملين غير الرسميين ينقسمون إلى فئتين :

- الأولى تتميز بضعف المستوى العلمي و حتى انعدامه نجدها في فئات العمر المتقدمة .
- فئة ثانية تضم فئة الشباب و التي لها تحصيل علمي متوسط قد يصل إلى المستوى العالي . و هذا راجع لسياسة التعليم و الجهود التي طبقتها الجزائر فيما يخص مجانية التعليم و إجبار يته حتى سن معين ....

الجدول (19) * المستوى الدراسي للعاملين غير الرسميين حسب الجنس و السن* (2)

الجنس	إناث					
السن / المستوى الدراسي	24 -15 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
بدون مستوى	-	-	-	-	1	1
القراءة و الكتابة	-	-	-	1	-	1
الابتدائي	5	2	1	2	-	10
المتوسط	2	4	2	-	-	8
الثانوي	4	2	-	-	-	6
العالي	2	-	-	-	-	2
المجموع	13	8	3	3	1	28

عند الإناث :

إن النتائج المحصل عليها تؤكد المستوى العلمي الجيد عند فئة الشابات و اللاتي تمارسن عملا غير رسمي لسبب أو لآخر.بينما فئات العمر المتقدمة تتميز بضعف المستوى العلمي و حتى انعدامه.

*** طبيعة النشاطات :**

جدول 20 : * تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب طبيعة النشاط*

العاملين غ.ر / النشاط	عدد العاملين غير الرسميين	%
التجارة	46	39,31
الصناعة	8	6,84
الزراعة	11	9,40
الخدمات	25	21,37
البناء و الأشغال العمومية	15	12,82
أعمال أخرى	12	10,26
المجموع	117	100

يتبين أن نشاط التجارة يمثل غالبية الأعمال الممارسة (أكثر من 39,31%) يليه قطاع الخدمات بنسبة تفوق 20 % ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية (أكثر من 12 %) و هذا نتيجة لطبيعة هذه النشاطات التي تعمل على جلب اليد العاملة غير الرسمية (لا تحتاج لمستوى علمي مرتفع أو مجهود فني و تقني مهم). كما إن ممارستها لا تتطلب استثمارات كبيرة و بإمكانها التخفي و التستر .

ج– خلاصة :

إن النتائج المبينة سابقا تفيد بأن القطاع غير الرسمي قد أصبح واقعا لا يمكن نكرانه. حيث تعتبر النشاطات غير الرسمية و رغم تطفلها ملجأ لفئة الشباب البطال، النساء اللاتي لم تتمكن من العمل داخل القطاع الرسمي لسبب أو لآخر، بالإضافة إلى فئات أخرى وجدت نفسها داخل هذا القطاع بسبب العراقيل و الصعوبات الإدارية خاصة.

- **فئة الشباب** – إن الأفراد الدين يمثلون هده الفئة عند الجنسين وجدوا أنفسهم مجبرين على ممارسة نشاطات غير رسمية كحل مؤقت لمشكل البطالة أمام عجز القطاع الرسمي على توفير مناصب شغل .
- **النساء** – يمثل العمل غير الرسمي لعدد هام منهن سبيلا للحصول على عائد و وسيلة هامة لممارسة نشاط و إبراز الذات و جلب الاعتبار و التقدير في ظل المعوقات العائلية و الاجتماعية و الثقافية التي تحول دون دخول المرأة لسوق العمل الرسمي .
- **فئات أخرى** –يتفق الجميع على أن العراقيل الإدارية و الإجراءات البيروقراطية و قضايا الفساد المرتبطة بخلق أي نشاط رسمي لها الأثر الكبير في ممارسة العديد من الأفراد لنشاطات لا تخضع للإجراءات التنظيمية التي يعرفها السوق الرسمي (هناك حتى أشخاص تجبرهم الظروف للتنقل من الرسمية إلى اللا رسمية) . كما نجد فئة المتقاعدين الدين مازالت إمكانياتهم البدنية و العقلية تسمح لهم بمزاولة نشاط يعود عليهم بدخل و يسمح لهم بملء الفراغ و ممارسة هواياتهم (خاصة الدين استفادوا من التقاعد المسبق) ، دون أن ننسى طبعا الأفراد الدين دفعهم الفقر و العوز لذلك .

كما لاحظنا تنوع نشاطات القطاع غيرالرسمي و انسجامها مع متطلباته و ظروفه . بحيث أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار منطق التكاليف و لا يأبه بالتشريع القانوني و بالتالي فهو يعمل على تأمين حد أدنى من العوائد لفئة العاملين غير الرسميين .

3 –الاستجواب حول البطالين

لقد أبرزت نتائج وجود 187 بطال (158 عائلة) يتميزون بالخصائص التالية:

– عدد البطالين الذين هم في حالة بطالة منذ أكثر من ثلاثة أشهر يمثلون 121 فرد.

– من بين 187 بطال هناك 24 فرد قاموا بأعمال قبل حالة البطالة.

– 163 فرد صرح بالقيام بالبحث عن عمل بأي طريقة كانت سواء رسمية أو غير رسمية .

– لقد صرح 96 فرد بطال بإمكانية العمل سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي حتى و إن كان هذا العمل لا يمثل طموحات و لا مؤهلات هذا الفرد.

ا–الجنس :

جدول 21 : * تقسيم (البطالين %) حسب الجنس *

البطالين / الجنس	عدد البطالين	%
ذكر	125	66,84
أنثى	62	33,16
المجموع	187	100

نلاحظ أن نسبة الذكور البطالين أكبر منه عند الإناث (66,84 % مقابل 33,16 %) و هذا راجع من جهة للعادات و التقاليد التي تجعل من الإناث يمكثون بالبيت أمام معارضة العائلة الدخول لعالم الشغل الرسمي خاصة إذا لم يكن لهن مستوى علمي أو بالنسبة لبعض المتزوجات اللاتي اجبرن على عدم التفكير في العمل بسبب ثقل المسؤولية العائلية .

ب– السن :

جدول 22 :* تقسيم (البطالين %) حسب السن *

السن / الجنس	أقل من 20 سنة	30–20 سنة	40–30 سنة	50–40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
ذكر	11	95	10	7	2	125
أنثى	3	56	2	1	-	62
المجموع	14	150	12	8	2	187
%	7,49	80,21	6,42	4,28	1,60	100

هذا التقسيم يبين أن حالة البطالة تمس خاصة فئة الشباب عند الجنسين ما بين 20 و 30 سنة (أكثر من 80%) بينما تقل بكثير في الفئات الأخرى.

و هدا راجع لكون هده الفئة تمر بمرحلة انتقالية تمتد ما بين نهاية الدراسة أو التكوين و الدخول لسوق العمل .هده الفترة قد تدوم عند بعضهم لأشهر أو سنوات كما أنها قد تعرف انقطاعات بسبب ممارسة نشاطات مؤقتة بين الحين و الأخر .

جـ– المستوى الدراسي :

جدول 23 :* تقسيم البطالين حسب المستوى الدراسي و السن*

السن / المستوى	أقل من 20 سنة	30–20 سنة	40–30 سنة	50–40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع	%
بدون مستوى				1	1	2	1,07
القراءة والكتابة				2		2	1,07
الابتدائي	3	4	7	3	1	18	9,62
المتوسط	2	23	3	2		30	16,04
الثانوي	9	60	2			71	37,97
العالي		63				63	34,23
المجموع	14	150	12	8	2	187	100

إن معظم البطالين هم من فئة الشباب الشيء الذي يشرح المستوى العالي و المتوسط لهذه الفئة حيث 37,97 % لهم مستوى ثانوي و 34,23% لهم مستوى عالي ، الأمر الذي يبين أن حالة البطالة لم تقتصر على الأفراد الذين لهم تأهيل علمي بسيط لكنها طالت فئة هامة من حاملي الشهادات المدرسية و الجامعية .بينما يمثل الأفراد القليلون الآخرون مستوى متدني خاصة في فئات العمر المتقدمة و الذين قد شغلوا مناصب عمل سابقة ، و لسبب ما وجدوا أنفسهم في حالة بطالة (عدد سرح من المؤسسات العمومية و منهم من اختار الخروج بإرادته) .

د– مصدر العيش :

جدول 24 : *تقسيم البطالين حسب مصدر العيش*

البطالين / المصدر	عدد البطالين	%
منحة	-	-
تعويض	1	0,53
العائلة	167	89,30
ربح	-	-
آخر	19	10,17
المجموع	187	100

إن التضامن العائلي بمختلف أشكاله هو الوسيلة الهامة لتلبية الحاجيات في حالة البطالة (خصت أكثر من 89 %من البطالين) خاصة و أن معظم البطالين هم شباب لا يزالون يقيمون داخل إطار العائلة (أصبح التكفل يشمل مرحلة الدراسة و فترة البطالة) .و بينما يستفيد البعض من تعويضات مهنية مرضية اجتماعية أو ذات طبيعة أخرى(هناك أشخاص يستفيدون من كراء و آخرون استفادوا من ارث) يضطر البعض الأخر للاقتراض .

هـ–خلاصة :

تعتبر البطالة آفة داخل المجتمع الجزائري و هي تمس شريحة هامة تتمثل خاصة في فئة الشباب الذكور أو الإناث التي رغم توفرها على تأهيل علمي يسمح لها بممارسة عمل داخل القطاع الرسمي فإنها تجد نفسها في حالة البطالة .

و يبقى التضامن العائلي وممارسة بعض النشاطات الهامشية من حين لآخر الوسيلة الوحيدة لهؤلاء لمواجهة مصاريف العيش تحسبا للخروج يوما من غرفة الانتظار نحو إيجاد منصب عمل داخل القطاع الرسمي أو حتى في القطاع غير الرسمي ، حيث أكد العديد منهم رغبته في ذلك (تقل هده الرغبة في البداية عند ذوي الشهادات الجامعية) .

4- الاستجواب حول العمل الثانوي :

القسم I:

لقد أثبت هذا الاستجواب وجود 98 فرد صرح بقيامه بهذا العمل بصورة ثانوية (في 73 عائلة).

جدول 25* العمل الثانوي حسب الجنس*

العمل الثانوي / الجنس	عدد الأفراد %	عدد العائلات
ذكر	71 (72,45%)	54
أنثى	27 (27,55%)	19
المجموع	98 (100 %)	73

يشكل الذكور نسبة أكبر (أكثر من 72 %) من الإناث وهذا يؤكد أن العمل داخل القطاع غير الرسمي يتميز بممارسة الذكور في الخارج مقابل الإناث داخل المنازل و هدا راجع إلى أن الذكور مجبرين علي العمل، عكس الإناث(هناك حالات خاصة) و أن فرصهم في إيجاد نشاط خارج المنزل هي كبيرة مقارنة بالنساء .

. أ- ملاحظات عامة :

- إن هذه الأعمال الثانوية تعتبر كلها أعمال ذات طابع غير رسمي (غياب التسجيل ، غياب شبه كلي للحماية الاجتماعية و الالتزامات نحو الضرائب وغياب لعقد العمل).
- من بين 98 فرد هناك 57 فرد صرح بممارسة عمل يعتبره ثانويا لكن ليس له عمل رئيسي . (انظر الجدول رقم 26).
- كل الأفراد 98 ينتمون للقطاع الخاص.
- هناك 6 أفراد يمارسون هذا العمل كهواية و لا يعود عليهم بربح (تربية العصافير، الرسم، تربية الأسماك....).

و بالتالي فقد سمح هذا الاستجواب بالكشف عن مجموعة أخرى تعمل في إطار غير رسمي بالإضافة إلى المجموعة الأولى التي أوجدها الاستجواب حول العمل الرئيسي ليصل عدد العاملين غير الرسميين إلى 215 فرد منهم 117 فرد يخص الاستجواب حول العمل الرئيسي و 98 فرد من الاستجواب حول العمل الثانوي .

ب– الحالة المهنية :

*** الفئات الاجتماعية و المهنية :**

جدول 26 :* العمل الثانوي (غير الرسمي) %حسب الجنس و الفئات الاجتماعية المهنية*

الجنس / الفئات	ذكر	أنثى	المجموع
عامل (عمل رئيسي)	36	3	39 (39,80%)
امرأة ماكثة بالبيت		17	17(17,35%)
بطال	3	1	4 (4,08%)
طالب	11	4	15 (15,31%)
متقاعد	20	1	21(21,43%)
آخر	1	1	2 (2,03%)
المجموع	71	27	98 (100 %)

يتبين من خلال البيانات أن الأفراد الذين يمارسون عملا ثانويا زيادة على العمل الرئيسي هم الذين يمثلون أكبر نسبة (أكثر من 39 %) بينما تتقارب الفئات الأخرى التي لم تصرح بممارستها لعمل رئيسي والتي صرحت بان عملها متذبذب ، هامشي و ليس أساسي رغم انه يعود عليهم بدخل (الأمر الذي دفعنا لتصنيفه كعمل ثانوي غير رسمي) .

جدول 27 :* تقسيم (العمل غير الرسمي%)حسب الحالة المهنية*

العاملين غ.ر / الوضعية	عدد العاملين غير الرسميين	%
مأجور دائم	21	21,43
مأجور غير دائم	35	37,71
حر	24	24,49
مستخدم	9	9,18
متربص	3	3,06
مساعد عائلي	7	7,14
شكل آخر	1	1,02
المجموع	98	100

* اتضح أن الأفراد الذين يمثلون هذه الفئة الثانية من العاملين غير الرسميين يتميزون كسابقيهم في المجموعة الأولى بالإجارة (أكثر من 58%) رغم أنها تحوي عددا هاما من المأجورين غير الدائمين (أكثر من 37%) .كما تبقى الأعمال الحرة بنسبة 24,49% من أهم الأنماط التي تخص النشاطات غير الرسمية مقابل الحالات الأخرى التي تشمل المستخدمين ،المتربصين و المساعدين العائليين . مما يدل على تنوع الوضعيات التي يتخذها العامل غير الرسمي و ذلك حسب الحالة الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيش فيها هذا الأخير.

*** ظرفية العمل :**

جدول 28 :* تقسيم (العمل غير الرسمي %)حسب صفة العمل*

العاملين غ.ر / الصفة	عدد العاملين غير الرسميين	%
دائمة	39	39,80
مؤقتة	50	51,01
موسمية	6	6,12
في المناسبات	3	3,07
المجموع	98	100

يبين الجدول أن العمل غير الرسمي يتميز بالطابع الظرفي (أكثر من60%من مجموع العاملين يمارسون العمل الثانوي بصورة غير منتظمة).

إن هدا العمل يعتبر عند بعضهم كحالة انتظار للدخول في القطاع الرسمي و تشمل هده الفئة البطالين، المتربصين و الطلبة، كما يعبر عن فرص قد يقوم باغتنامها البعض الأخر قصد الحصول على عائد يسمح له على الأقل بتلبية حاجاته اليومية خاصة أوقات المواسم والأعياد، حتى و إن كانت هذه النشاطات تأخذ طابع المساعدة مقابل راتب بسيط . و تدفع حالة الأزمات عددا منهم لممارسة هده النشاطات قصد تجاوزها و التخفيف من حدتها (الماكثات في البيوت).

بينما يعتبر آخرون العمل الثانوي امتدادا للعمل الرئيسي في ظل ضعف دخل هدا الأخير أو في حالة انخفاضه لسبب أو لأخر (كالمتقاعدين).

إن تنوع الحالات التي يتخذها العمل الثانوي تخضع للظروف و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيش في إطارها الفرد .

*** طبيعة الأعمال :**

جدول 29 :* تقسيم (العمل غير الرسمي) حسب طبيعة النشاط *

العاملين غ. ر / النشاط	عدد العاملين غير الرسميين	%
أعمال زراعية	10	10,20
تجارة	32	32,65
خياطة، طرز، نسيج	20	20,41
خدمات	24	24,49
أعمال أخرى	12	12,25
المجموع	98	100

تتميز طبيعة الأعمال غير الرسمية بالتنوع ، و تبقى أعمال التجارة في المرتبة الأولى (32,65%) تشمل الرجال بصفة خاصة ، يليها مجال الخدمات و أعمال الخياطة، الطرز... بنسب متقاربة (24,49% و 20,41%على الترتيب) أين نجد فيها النساء تستحوذ على الحصة الأهم ، بالإضافة إلى النشاطات الزراعية (10,20%) و أعمال أخرى تعتبر اقل أهمية من سابقاتها .

وبينما نجد تخصص النساء في الأعمال المنزلية (خدمات- خياطة و طرز ...) خاصة يبقى الرجال يمارسون أعمالا تتطلب التنقل خارج البيت و أكثر جهد فكري و عضلي.

*** مكان العمل :**

جدول 30 : * تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب مكان العمل*

العاملين غ.ر / المكان	عدد العاملين غير الرسميين	%
محل	34	34,69
السوق	10	10,20
التجول	2	2,04
الرصيف	4	4,08
أرض زراعية	5	5,10
المنزل	39	39,79
أمكنة أخرى	4	4,10
المجموع	98	100

يبين الجدول أن العمل غير الرسمي يمارس في عدة أماكن من أهمها المنزل (39,79% من العاملين صرحوا بممارستهم العمل غير الرسمي داخل المنازل) ، مما يبين مكانة العمل المنزلي خاصة عند فئة النساء.

بينما نجد أن معظم الرجال يقومون بممارسة نشاطهم غير الرسمي خارج البيت خاصة في المحلات وبدرجة اقل في الأسواق، أرصفة الطرقات أو حتى عن طريق التجول. إذ تعتبر التجارة و الخدمات من أهم النشاطات الممارسة، و التي تتطلب التنقل، الإشهار و معرفة الناس بأصحابها .

ج– خصائص سوسيوديمغرافية أخرى :

*** الحالة العائلية :**

جدول 31 : *تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب الحالة العائلية*

الجنس / الحالة	ذكر	أنثى	المجموع%
أعزب	24	9	33(%33,67)
متزوج	41	14	55(%56,12)
أرمل أو مطلق	6	4	10(%10,21)
المجموع	71	27	98(%100)

تبين النتائج أن العاملين غير الرسميين يتمركزون في فئة المتزوجين (56,12%) و ذلك عند الجنسين ثم فئة العازبين (33,67%) كذلك عند الجنسين .

– **الفئة الأولى** (المتزوجين) تتمايز بين الذكور و الإناث فادا كانت هده النشاطات تعتبر ضرورية بالنسبة للرجال(خاصة) و بعض النساء أمام المسؤولية العائلية و ضرورات العيش عند عدم توفر العمل داخل القطاع الرسمي، فهي تعتبر الوسيلة الوحيدة للعمل لعدد من النساء اللاتي تعوقهم الالتزامات العائلية من التوجه لسوق العمل الرسمي .

– **الفئة الثانية** (العازبين) حيث تمثل فترة العمل غير الرسمي عند العديد منهم مرحلة انتظار و بحث عن عمل رسمي، مثلما تعبر أيضا عن فرص للحصول على عائد .

– **الفئة الثالثة** و تشمل عددا من الأرامل و المطلقين أجبرتهم ظروف الحياة على التوجه لسوق العمل غير الرسمي لانعدام التحصل على منصب شغل رسمي(النساء خاصة) .

*** المستوى الدراسي :**

الجدول 32 :*تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب المستوى الدراسي و الجنس *

الجنس / المستوى	ذكر	أنثى	المجموع %
بدون أي مستوى	9	5	14(%14,27)
القراءة و الكتابة	11	4	15 (%15,31)
الابتدائي	13	4	17 (%17,35)
المتوسط	14	4	18 (%18,37)
الثانوي	13	6	19 (%19,39)
العالي	11	4	15 (%15,31)
المجموع	71	27	98(%100)

تؤكد هذه النتائج نفس معطيات الاستجواب السابق إذ أن المستوى العلمي يتركز خاصة بين الثانوي والمتوسط ليتقلص نوعا ما في المستويات الأخرى . و هذا بالنسبة للجنسين على السواء.

و يمكن لتقسيم آخر يخص فئات العمر أن يشرح لنا هذا التفاوت.

جدول 33 : * تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب المستوى والسن *

السن / المستوى	15 – 24سنة	25–34سنة	35–44سنة	45–54 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع%
بدون مستوى			2	4	8	14
القراءة و الكتابة		3	2	4	6	15
الابتدائي		4	3	4	1	17
المتوسط	5	4	3	2	3	18
الثانوي	6	6	3	1		19
العالي	9	4	1	1		15
المجموع %	29 % 29.60	21 %21,43	14 %14,28	16 %16,32	18 %18,37	98 100%

إن هذا التقسيم الجديد يؤكد النتائج السابقة التي تطرقنا إليها في الفئة العاملة غير الرسمية الأولى (الاستجواب حول العمل الرئيسي) حيث يبرز ضعف المستوى العلمي عند فئات العمر العليا و يرتفع المستوى عند الفئات الدنيا.و الجدير بالذكر هو وجود العمل غير الرسمي عند جميع فئات العمر حتى و إن كان ذلك بنسب متفاوتة.

كما يلاحظ تواجد هام لفئة شابة لها مستوى عالي تمارس هده النشاطات و هي في حالة الدراسة أو البحث عن عمل .الأمر الذي يجعل من العمل غير الرسمي مرنا يستجيب لمتطلبات فئات متنوعة من المجتمع.

*** أسباب العمل غير الرسمي :**

جدول 34 : * تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب الأسباب الدافعة *

العاملين غ.ر / الأسباب	العاملين غير الرسميين	%
ضعف دخل العمل الرئيسي	36	36,73
غلاء المعيشة	20	20,41
تحسين المستوى المعيشي	22	22,45
أسباب أخرى	20	20,41
المجموع	98	100

- إن ضعف الراتب الأساسي هو السبب الرئيسي (36,73%) في ممارسة العمل غير الرسمي بالنسبة لفئة العاملين داخل القطاع الرسمي،حيث يبقى القسم الأهم منهم يسعى وراء الحصول على عائد مكمل يأتي من ممارسة أعمال ثانوية يضمن له و لأسرته العيش الكريم قصد تجنب التعرض لازمات مالية حادة قد تجبرهم على البحث عن المساعدة أو تدفعهم للاقتراض.
- كما نجد ضعف القدرة الشرائية و تدني المستوى المعيشي بالنسبة للبعض الآخر سببا كافيا لممارسة نشاطات غير رسمية تسمح بالحصول على عائد ، فمعظم هده العائلات تقر بعدم مقدرتها على مسايرة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات فهي تعيش حالات من العوز و الفقر خاصة الأسر التي تحوي أرامل أو مطلقات ، مرضى و معوقين أو تلك التي (العائلات التي تضم عددا كبيرا من الأفراد) تتميز بمحدودية الدخل (لا يتجاوز 10000 دج).

– دون أن ننسى أسباب أخرى من بينها ملء الفراغ ،الرغبة و الهواية والتي قد تشترك في نفس الوقت مع الدوافع السابقة أحيانا .

د–خلاصة :

لقد أكدت نتائج الاستجواب (حول العمل الثانوي) النتائج السابقة و أبرزت مرونة العمل غير الرسمي و استجابته لفئات متنوعة داخل المجتمعمن فئة الشباب (عند الجنسين) المجبر على ممارسة هده النشاطات كحل مؤقت لمشكل البطالة أمام عجز القطاع الرسمي على توفير مناصب شغل، إلى فئة النساء التي وجدت في العمل غير الرسمي سبيلا للحصول على عائد و وسيلة هامة لممارسة نشاط و إبراز الذات و جلب الاعتبار و التقدير في ظل المعوقات العائلية و الاجتماعية و الثقافية التي تحول دون دخول المرأة لسوق العمل الرسمي .

كما مس التشغيل غير الرسمي فئات أخرى كفئة المتقاعدين الدين مازالت إمكانياتهم البدنية و العقلية تسمح لهم بمزاولة نشاط يعود عليهم بدخل و يسمح لهم بملء الفراغ و ممارسة هواياتهم المفضلة، بالإضافة إلى العديد من الأفراد التي لا تخضع نشاطاتها للإجراءات التنظيمية التي يعرفها السوق الرسمي بسبب العراقيل الإدارية و الإجراءات البيروقراطية و قضايا الفساد المرتبطة بخلق أي نشاط رسمي ، دون أن ننسى طبعا الأفراد الدين دفعهم الفقر و العوز لدلك في ظل انخفاض في المستوى المعيشي لعدد هام من فئات المجتمع.

و من ناحية أخرى يبرز تنوع نشاطات القطاع غيرا لرسمي و انسجامها مع متطلباته و ظروفه . بحيث أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار منطق التكاليف و لا يأبه بالتشريع القانوني فهو يعمل على تأمين حد أدنى من العوائد لفئة العاملين غير الرسميين .

القسم II: العمل المنزلي

يعتبر العمل المنزلي من أهم النشاطات غير الرسمية إذ أن النتائج المستخرجة من هذا البحث الميداني بينت وجود 61 عامل منزلي كلهم يمارسون أعمالهم بشكل تجاري داخل إطار المنزل أو لواحقه(22 عامل من الاستجواب حول العمل الرئيسي و 39 عامل من الاستجواب حول العمل الثانوي)بنسبة تصل إلى % 28.37 من مجموع العاملين غير الرسميين أي ما يقارب الثلث.

كما تجدر الإشارة إلى تمركز غالبية النساء في هذا النوع من النشاط إذ يمثلن نسبة % 80 من مجموع نسبة العاملات غير الرسميات، الأمر الذي تؤكده نتائج الجدول التالي .

جدول 35 :* تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الجنس *

العمل المنزلي / الجنس	عدد العاملين المنزليين	%
ذكر	17	27.87
أنثى	44	72,13
المجموع	61	100

تعتبر فئة النساء الفئة الهامة التي تقوم بممارسة العمل المنزلي مقارنة بالعدد المقابل لدى الرجال (72,13 % مقابل 27,87%) و هذا راجع لمرونة هذا النوع من النشاطات و استجابتها للاعتبارات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري من تقاليد وأعراف تحدّد نوع الأعمال التي قد تمارسها المرأة وربّما حتى ساعات العمل وظروف إنجازه ومعايير اجتماعية قد تعارض نشاط المرأة في خلق مؤسسة أو التعامل مع الرجال(فمثلا أكثر من 80% من النساء المستجوبات يطلبن الإذن من أزواجهن للخروج)..... دون نسيان الصعوبة التي تجدها النساء في التوفيق بين العمل والاعتناء بالبيت ورعاية العائلة في ظل كثافة الأعمال داخل المنزل.

وأمام هذه الصعوبات يبقى العمل المنزلي يمثل وسيلة لتعويض النقص الذي تعرفه المرأة في عالم الشغل الرسمي.[1]إذ أن دخول هذهالأخيرة لعالم الشغل ليس بالأمر السهل؛ رغم أن القانون يخول لها كل الصلاحياتالتي من خلالها عمدت الدولة إلى خلق بعض بوادر تشجيع العمل النسوي وذلك بإدماج المرأة بواسطة آليات التشغيل، فهناك عدّة إجراءات وضعت بغية تقليص البطالة بصفة عامة، وجعل المرأة تأخذ نصيبها في سوق العمل، إلا أن ذلك يبقى متفاوتاأمام النسب الضعيفة التي تخص مجال المؤسسات

[1] أنظر الفصل 3 . عمل النساء في الجزائر ص.175.

والإنتاج الذاتي فهي ترتفع في مجالات الإجارة خاصّة بالنسبة للفتيات اللاتي لهن مستوى علمي عالي (مثلا عقود ما قبل التشغيل).

لكن رغم التطوّر الملاحظ الذي مسّ جانب التّعليم لدى النساء و دون أن ننسى أن الدين الإسلامي يسمح للمرأة بممارسة حقوقها كاملة في إطار شرعي و هو بالتالي يحفز على السعي و طلب الرزق،إلا ان موقع المرأة في سوق العمل يتمركز في مناصب معينة مبنية على أنماط وأحكام مسبقة متعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع.فمنع المرأة و احتقارها هو نتيجة دوافع شخصية لبعض الجماعات (حسب ربيعة بكار) ، حتى أن ذلك يمثل عند بعض الرجال مبدأ شخصي و اجتماعي، مما جعل الفئة الهامة من النساء تقبل بصفة عادية بالتمييز الذي يمارس عليها.إن هذا التمييز يرجع إلى عوامل عديدة، فالمسؤوليات الأسرية تجعل المرأة تكتفي بوظائف ناقصة وذلك في غياب خدمات مناسبة تهتم بحاجيات الأسر، كما تتجه العديد من النساء إلى التركز في عدد من المهن وعدم رسم آفاق مستقبلهن المهني ممّا يؤدي إلى انخفاض مستوى دخلهن و إلى محدودية الفرص المتاحة بسبب تقييد حركتهن.الأمر الذي يستدعي خلق ترشيد مادي و اقتصادي من جهة و من ناحية أخرى ترشيد يخص العقليات و النماذج الثقافية .فالتوازن الذي يخص المهام الإنتاجية والمهام الإنجابية يتطلب مراجعة لمفهوم الحصول على الموارد بين الجنسين من مال، أرض، موارد طبيعية، العمل ، الادخار والقروض، التكنولوجيا، التعليم والتكوين، وسائل النقل، الخدمات الصحية، المشاركة، الوقت....الأمر الذي يسمح بتحقيق المنافع الخاصة المادية من جهة وأخرى غير ملموسة كالوضعية، السلطة، التقدير....إذ تحاول المرأة عن طريق العمل كسب لقمة العيش من جهة، لكنها تسعى أيضا من خلال ذلك إلى البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع الذي تعيش فيهرغم أن بعضهن لهن دخل أقل من الرجال فيما يخص التشغيل غير الرسمي، و بالتالي تمركز تواجدهن خاصة في الفئة السفلى التي يقرها Fields.فبعض البنات يخرجن من المدارس في سنّ صغير نسبيا ليتعلمن أعمال لها علاقة بالبيت ورعاية الأخوة، الشيء الذي يسمح للأمهات بمزاولة نشاطات منزلية تمسّ التشغيل غير الرسمي .[1](Lastarria- courhiel,2006)إنّ هذه القابلية اتجاه العمل المنزلي تجعل منهن عاملات أكثر لا مستخدمات. فالنساء تنشط في أعمال لا يشغلها عادة الرجال ومن هنا يأتي الفرق في الدخل [2](Chen ,2006).

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009 p 101

[2]Idem, p 98

ويتجلى أيضا النقص في جانب حقوق المرأة حتى داخل العائلة إذ أنّ مشاركتها تبقى ناقصة وحتى منعدمة أحيانا في اتخاذ أي قرار داخل العائلة (Heintz et Pollins,2003)[1]، وتعتبر النشاطات المنزليةكتحوّل من جيل لآخر بمقاييس ثقافية وعائلية داخل العائلة أو وسط مجموعات اجتماعية بطريقة وراثية (Chen et Al,2005)[2]، إذ تبقى المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية هي التي لها التأثير المباشر أو بصورة غير مباشرة على دور المرأة الاقتصادي، فعلى هذه الأخيرة أن تبدأ من أسفل السلم (عاملة عائلية) وقد تتحول بعد مرحلة تراكم لرأس المال إلى عمل في القطاع غير الرسمي ثم إلى آخر حرّ في نفس القطاع ليصل بها المطاف ربما أخيرا إلى مرحلة التشغيل الرسمي.

إن المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق في العديد من الدول كالجزائر أدت إلى توجه النساء نحو التشغيل غير الرسمي (تجارة، حرف، تحويلات غذائية، العمل عن بعد في إطار العمل المنزلي....) (Parlevliet et Ténogiani,2008)[3].إذ أن تحرير التبادلات أدّى إلى قيام صناعات تحتاج إلى يد عاملة أكثر حيث أوجدت النساء أمام فرص عمل غير رسمية خاصة.كما أن تطور النسيج الحضري في الجزائر و اتساع قطاع الخدمات، تدهور المستوى المعيشي لعدد كبير من العائلات وهشاشة قنوات التضامن التي كانت موجودة سابقا في المجتمع الجزائري كلها أمور ساهمت في تغيير الأدوار والمهام حتى داخل العائلات (إن تحضير الخبز والحلويات وبعض الأكلات التقليدية التي كانت المرأة تحضرها يوميا أو أسبوعيا أو في المناسبات والمواسم أصبحت تقتنى من المحلات بأسعار متداولة ،ومن المفارقات أن نجد أن الذكور أصبحوا هم الذين يقومون بتحضيرها).كما أنتجت سلوكيات وأنماط استهلاكية لم تكن موجودة سابقا، إذ أصبح تناول الوجبات خارج إطار المنزل أمرا قد يكون يوميا بالنسبة لبعضهم، وأحيانا للبعض الآخر، مما سمح للمرأة (الماكثة في البيت) بتوفير وقت كانت تنفقه في نشاطات خاصة بالعائلة قد تستغله في نشاط آخر داخل المنزل. إنّ كل هذه المظاهر لها علاقة مباشرة بحجم التشغيل غير الرسمي المنزلي إذ أن النشاطات التي كانت بالأمس تمارس قصد الاستهلاك الذاتي (غير تجارية) أضحت اليوم سوقية تتبادل بطريقة غير رسمية. ويغلب طابع العمل المنزلي بنسبة كبيرة على هذه النشاطات التي سمحت للمرأة من جهة بجلب عوائد لأسرتها وإثبات ذاتها ووجودها في سوق العمل غير الرسمي.

و أخيرا يمكن القول بان النزوح لعب دورا هاما في التحاق المرأة بالعمل المنزلي عند العديد من النساء بعد فقدهن للنشاطات التي كن يمارسنها في الريف، أو حتى عند نزوح الرجل لمدينة أخرى أو

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 100.

[2] انظر الفصل الأول. خصائص وميزات الجنس النسوي.ص 73

[3]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 104.

بلد آخر مماكسب هذه الأخيرة مسؤولية أكبر وأعطاها أكثر استقلالية ومصداقية للقيام بعمل غير رسمي.

- إن وجود عنصر الذكور كذلك هو دليل على أن العمل المنزلي يمارس من طرف الرجال حتى و إن كان ذلك ليس بنفس حجم عدد النساء المنزليات.فمن ناحية الاتصال و المعلومات يبقى الرجل هو الواسطة أي وسيلة الاتصال الغالبة إذ لا يمكن للعديد من النساء أن تجري لقاءات مهنية أو أن تحصل على معلومات تسمح لها بممارسة نشاطها بكل سهولة.... بالإضافة إلى الإقصاء الذي تعرفه أيضا اتجاه الملكية،فالحواجز السوسيوثقافية (Esmin,2002)[1] تمنع هذه الأخيرة في أحيان عديدة من الاستفادة من مزايا القروض.
- إنّ الأعمال الممارسة من طرف النّساء داخل المنزل أصبحت تساهم في الإنتاج الاقتصادي للبلد. و عليه تبرز ضرورة إدماج المرأة في مفهوم النّمو الذي يمس اقتصاديات الدول عن طريق توفير خدمات تناسب دور المرأة وتدعم مشاركتها في اتخاذ القرار، مما يتطلب ذلك توعية الرجل وإدراكه بمفهوم تقسيم الأعباء المنزلية.

أ- الحالة المهنية :

جدول 36 :* تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الحالة الاجتماعية و المهنية*

العمل المنزلي / الحالة	عدد العاملين المنزليين	%
عامل (عمل رئيسي)	22	36,06
عامل(عمل ثانوي)	12	19,67
امرأة ماكثة بالبيت	17	27,87
بطال	2	3,28
طالب	4	6,56
متقاعد	3	4,92
آخر	1	1,64
المجموع	61	100

من خلال هذا التقسيم يتبين أن العمل المنزلي يشمل عدة فئات اجتماعية و مهنية .هذه الفئات تشمل كل شخص تحصل على عمل داخل وحدة من وحدات القطاع المنزلي سواء كان هذا

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 102

النشاط رئيسيا أو ثانويا. إنّ هذا التسيير يسمح بتقسيم العاملين إلى فئة تعمل فقط داخل هذا القطاع وأخرى تعمل خارجه سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، كما يجب الإشارة إلى النشاطات المتعددة التي قد يمارسها شخص واحد داخل هذا القطاع في نفس الوقت، ممّا يستوجب تصنيف هذه النشاطات حسب التفاصيل التالية:

- عدم إدراج النشاطات غير التجارية الموجهة للاستهلاك الذاتي النهائي .
- عدم اعتماد النشاطات الزراعية البسيطة الموجهة للاستهلاك الذاتي.
- إشراك النشاطات المهنية والتقنية الحرة .
- إدراج العاملين الخارجيين الذين يقدمون سلع وخدمات لنشاطات هذا القطاع (من بينهم أفراد العائلة أو أشخاص داخل المنزل التي تقدم خدمات منزلية بمقابل...)

* هناك الأفراد الذين يمارسونه كنشاط أساسي (36,06% من العاملين المنزليين تم استخراجهم من الاستجواب الخاص بالعمل الرئيسي)و الذين يمكن تصنيفهم إلى فئات هي:

– **النوع الأول** : يقوم بممارسة العمل المنزلي بسبب عدم إمكانية الحصول على عمل داخل القطاع الرّسمي (النموذج الّذي يتحدّث عنه (Lopez, 1970))[1]. حيث أنّ الفرد في هذا النموذج يبحث عن عمل في القطاع الحديث و يفشل في الحصول عليه فإنّه يتوجّه بصفة تلقائيّة نحو العمل في القطاع غير الرّسمي . و بما أنّ هؤلاء الأفراد يبقون في هذا النشاط مدّة طويلة فإنّ فرضيّة غرفة الانتظار تعتبر خاطئة عند هذا النوع.

–**النوع الثاني**: يتمثل في كون الأفراد لهم سلوك يتمثل في ممارسة العمل المنزلي لغاية الحصول على عمل رسمي.

–**النوع الثالث** : تتمثل قاعدة القرار في هذا النوع في ممارسة العمل المنزلي تحت إطار الرغبة، المنفعة و العائد . حيث نميز فئة رغبت في هذا النشاط و هي غير مسجلة في صندوق الضمان الاجتماعي , تمارس هذا العمل لصالحها و ذلك بصفة مستمرّة (دائمة).إذ أن البعض يستفيد من تلك الحماية بطريقة غير مباشرة تحت وصاية احد أفراد العائلة الذي يعمل في إطار رسمي.كما نجد حالات مشابهة غير مشجعة على ذلك كعدم دفع مستحقات التقاعد وعدم الاكتراث بالمستقبل حيث يبقى الحاضر أهمّ، وعليه كلّما كانت الحماية الرسمية غير فعالة، كلما تقاعس الأفراد على الاشتراك فيها، وهو بالتالي يبرز معنى جديد يتمثل في "العمل الطوعي". إن هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في نشاطات غير رسمية يقارنون بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في التشغيلين الرسمي وغير الرسمي ويأخذون القرار بالانضمام

[1] نموذج lopez .ص57

لأحدهما. إن وجود عدد من العاملين المنزليين كان قد سبق لهم ممارسة عمل رسمي يبرز تحول طلب العمل حتى من القطاع الرسمي نحو غير الرسمي.

إذن، هذا التقسيم يبرز انتماء النوعين الأولين للطبقة السفلى أين نجد قطاعات تتميز بسهولة الدخول (Fields,1990)[1] و وجود النوع الثالث في الطبقة العليا و التي تتميز بظروف وعوامل تعيق عمال الفئة الأولى. فالفئة العليا تشمل النوع المنافس للعمال النشيطين غير الرسميين الذين اختاروا ذلك عن قصد.أمّا الطبقة الدنيا فتشمل أفراد عاشوا البطالة ولم يتحملوها من جهة ولم يستطيعوا الحصول على نشاطات أكثر إنتاجية لا في القطاع غير الرسمي ولا الرسمي. إنّ هذه الرؤية الفاصلة داخل القطاع غير الرسمي تبين وتبرز التقسيم التي يميّز التشغيل غير الرسمي و العمل المنزلي بالخصوص،أين يمكن التمييز بين قطاع غير رسمي وسيط يمتاز بإنتاجية جدية للعمل إيجابية و عرض عمل غير محدود أين يحدّد مستوى التشغيل على أساس الإنتاجية الجدية للعمل والراتب المدفوع، ورغم الاستعمال غير المكثف لرأس المال فإنّ هذا القطاع يمكنه تأمين التحول نحو القطاع الحديث، وبالتالي خلق تطور ديناميكي، و بين قسم آخر غير رسمي(قطاع الكفاف)يفيد البقاء على قيد الحياة [2](Hugon, fields...).إنّ أهم ما يميّز هذا القطاع هو غياب حواجز للدخول فيه، أما مستوى العمالة فيحددها الطلب المحلي على السلع الرخيصة، وأن استخدام الأدوات البسيطة (ليس آلات) يشكل أحد عوامل الإنتاج في هذا القطاع.

تنتشر هده الأعمال غير المستقرة والتي تفيد البقاء على قيد الحياة وتضمن العيش الأدنى جراء الأزمات التي تعرضت لها الدولة من خلال سياسة الإصلاحات الهيكلية و التي لم تحدّ من حجم التشغيل غير الرسمي ولا من مرونته بل أبرزت أشكالا جديدة من النشاطات وأبعادا أخرى مسّت جوانب كالتهرب الجبائي، قضايا الفساد، وتحويل الأموال.... كلّ هذا زاد من الفوارق الاجتماعية و تطور الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية أمام تفاقم هاجس البطالة و الفقر و تدنى مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع و بالتالي قد يعتبر الفضاء غير الرسمي المنزلي أحيانا كوسيلة احتجاج للوضع الراهن و جواب على التهميش و محاولة للبقاء .

- كما يأخذ العمل المنزلي صفة العمل الثانوي (19,67% من العاملين المنزليين تم استخراجهم من الاستجواب الخاص بالعمل الثانوي). لقد أصبح القطاع العام الذي كان في وقت سابق يشكل الوجه الغالب فيما يخص التشغيل الرسمي (خلال السبعينات والثمانينات كان يشكل 100% تقريبا من التشغيل الكلي، في سنة 1990 كان 81% من العمالة الكلية) [3] يعجز عن تغطية طلب السوق على

[1] نموذج (Fields 1990 .ص61 .

[2] Nations Unies : Conseil économique et social,La pauvreté et le secteur informel, Bangkok, 29 novembre-1er décembre 2006 p 17.

[3] LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p 300.

العمل، ورغم أن سنوات 2000 عرفت ارتفاع حصّة الموظفين في القطاع الخاص إلاّ أنها تبقى ضعيفة (في سنة 2005 عرض القطاع الخاص 28% من المناصب الوظيفية)[1] . حيث شمل هذا النقص عرض العمل في القطاع العام الصناعي بشكل كبير والإدارة بنسبة أقل، كما مسّ هذا التراجع صفة العمل من إجارة دائمة إلى أخرى مؤقتة، وزيادة فيما يخص العمل الذاتي (الحر).ليترك المجال أمام سوق العمل غير الرسمي للقيام بعملية التوازن، ساعده في ذلك نقص الاستثمار وفائض العمالة، سوء التسيير وقضايا الفساد، ممّا أدى إلى انكماش اقتصادي صاحبه طبعا تدهور اجتماعي تميّز بزيادة حجم البطالة، وانهيار الطبقة الوسطى بسبب ارتفاع الأسعار و تدني القدرة الشرائية لعدد هام من أفراد المجتمع .

كل ذلك ساهم في بروز العمل المنزلي كأداة نجدة لعدد كبير من الجزائريين الدين وجدوا أنفسهم في حالة حرمان و أبرز تعددية النشاطات غير الرسمية ولكن الملفت للانتباه هو تواجده حتى داخل الاقتصاد المهيكل، حيث يلاحظ من خلال عدّة مؤسسات تجارية تمارس نشاطات إنتاجية موازية خلف الكواليس أو تبيع سلعا تنتجها العائلات أو العديد من موظفي المؤسسات والإدارات الذين يمارسون أعمالا ثانوية غير رسمية ، أو أنّنا نجد بعض الرجال يلعبون دور المستخدم أو الوسيط مهمتهم القيام بالأعمال الثانوية من جمع و توزيع للمواد الأولية و السلع المصنعة .

- لقد مثلت النساء الماكثات بالبيت22,73%من مجموع العاملين المنزليين- حيث صرحت17 امرأة من بين 376 امرأة ماكثة بالبيت بممارستها للعمل المنزلي بشكل تجاري- وإذا كانت بعض الزوجات أو الأمهات اللاتي يمارسن هذا النشاط يفضلن ترك المكاتب والمصانع لتلبية دورهن الاجتماعي[2]فإن العديد من هذه النشاطات تعتبر امتدادا لعمل البيت عند فئة النساء وعائلاتهم حتى ولو كان ذلك يتم بصفة تجارية[3]. إن هذا الامتداد يمكن تصوره حتى في عملية التوريث حيث نجد البنات يمارسن نفس الأعمال التي تقوم بها أمهاتهن[4]. و بصفة عامة ،إنّ المرونة الّتي يتميز بها هذا النوع من النشاط سمحت بانتشاره بشكل واسع النطاق، ليمسّ النساء خاصة لعدّة اعتبارات ثقافية ، اجتماعية و اقتصادية (تعرضنا لها في العنوان السابق)أو أن تكون هذه الفئة مجبرة على العمل في هذا الإطار لتكميل العائد العائلي في حالة الأزمات التي تمسّ العائلة .هذا بالإضافة إلى طبيعة النشاطات الغالبة و التي تختص بطابع الجنس الأنثوي مثل : الخياطة ، الحبك ، الطرز، النجادة، الأعمال الحرفية ، الاعتناء بالأطفال.... .

[1]LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009, p 300.

[2]SCHWEITZER Sylvie, Les femmes ont toujours travaillé: une histoire de leurs métiers, XIXe et XXe siècles, Editions EDILE JACOB, Paris, février, 2002 p 145.

[3]CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 p 08.

[4]TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 285.

- كما نجد الفئات الأخرى و التي تشمل الأفراد الذين هم في حالة بطالة(3,28%) و الذين يعيشون مرحلة تعكس تطوّر حجم البطالة و أخذها لأبعاد و أشكال أخرى تتميّز بفترات أطول و بعواقب و مشاكل اجتماعيّة أكثر حدّة .حيث تغيّرت طبيعة البطالة و أصبحت تشمل الذكور والإناث على السواء بما في ذلك الذين لهم شهادات بعدما كانت في الماضي تتركز في فئات التعليم الدّنيا، ولكن الشيء الملاحظ أيضا أن مردود رأس المال البشري في الجزائر هو من بين الأضعف في العالم، يوازيه في ذلك مناصب الشغل التي تنشأ والتي في معظمها تمثل وظائف غير مؤهلة، مما جعل البعض يقول بأن المدرسة الجزائرية تنتج البطالة (لا توافق مع سوق العمل). إنّ هذه الفئة أصبحت تقر بأنّها على استعداد لقبول أيّ منصب عمل مقترح حتّى و إن كان بعيد كلّ البعد عن الطموحات و الشهادات الّتي يحملها الشباب البطال .الأمر الذي أنتج مظاهر و صور غريبة بالنسبة للبعض مثل وجود خضار هو في الأصل مهندس ، (طبيب تاجر) ، أو وجود بعض الحاصلين على شهادات عليا في أعمال خاصّة بالمصلحة العامّة كالتنظيف في الطرق مثلا، و هذا رغم الجهود التي مست تشغيل فئة الشباب عن طريق برامج الدولة من جهة و القطاع الخاص الذي وفّر عددا من مناصب الشغل[1].

بينما تمثل الفئات البطالة الأخرى أسبابا أخرى كالرغبة في التقاعد المسبق أو محاولة الانتقال من نشاطات غير رسمية نحو التشغيل الرسمي أو حتى حالة بطالة احتكاكية أو بطالة موسمية.مما أدى إلى بروز الاستقالة الإرادية لبعض الموظفين وانتشار اللعمال المؤقتين الذين لا يحصلون على أي تعويض .

– إن مرحلة الانتظار والبحث عن العمل تمتد لأوقات متفاوتة قد تصل لأكثر من 5 سنوات، مما يطرح عدّة تساؤلات في كيفية عيش هذه الفئة؟ .

إنّ التضامن العائلي حقيقة يعتبر حلا لكنّه مؤقت وغير كاف، ممّا يؤدي إلى ضرورة اللجوء للتشغيل غير الرسمي كوسيلة تضمن العيش، أي أنّ هذه الفئة تعيش بطالة جزئية.

لقد عززت البطالة أيضا ظاهرة الهجرة السرية (أو ما يعرف بالحرقة) خاصة لدى فئة الشباب قصد الحصول على عمل فيما وراء البحر، إلاّ أن العديد منهم قد يصابون بخيبة أمل بمجرّد وصولهم فيستخدم غالبيتهم في إطار غير رسمي، هذا طبعا إن وصلوا على قيد الحياة.كما شكّلت البطالة سببا لكثير من أشكال الإجرام والانحرافات وساهمت في التفكك الأسري، أمام شعور الفرد البطال باليأس والحرمان والإقصاء ممّا يضعف لديه الشعور بالانتماء والإحساس بالوطنية. ويبقى أن التشغيل غير الرسمي هو أحد السّبل التي يختارها البطال حتى يضمن العيش.إذ يحوي جيش البطالين عددا هائلا من الأفراد الذين يمارسون نشاطات غير رسمية بصورة دائمة أو مؤقتة ولو لم يصرحوا بذلك .و هنا يبرز جليّا دور التشغيل

[1] انظر الفصل الثاني ص .105.

غير الرسمي في جلب هذه الفئات التي يئست من إيجاد منصب في القطاع الرّسمي ،إذ يعتبر التراباندو من أهم النشاطات التي تطورت بصفة كبيرة حتّى أصبحت تنافس نشاطات القطاع الرسمي (حتّى أنّ الممارسين لهذا النشاط ليس لهم أيّ مشكل في الحصول على التأشيرات من مختلف القنصليات الأوربية و الأسيوية) و ظهور حصّة هامة من التشغيل غير الرسمي خاصة في إطار العمل المنزلي والنشاطات غير الرسمية المؤقتة (العمل المنزلي عرف زيادة قدرها 34% سنة 2004)[1].

- إن الطلبة الذين يجعلون من العمل المنزلي وسيلة للحصول على عائد يسمح لهم بتلبية حاجياتهم الضرورية دون اللجوء للعائلة يمثلون 6,56% من مجموع العاملين المنزليين.أمام غياب الدخل الفردي و عجز الدخل العائليوفي ظل غياب نظام تأمين شامل على البطالة وغياب فرص العمل الرسمية لجأ العديد من الشباب لقبول أعمال غير رسمية، تعود عليهم بمنافع اقتصادية واجتماعية.فأفراد الأسرة غالبا ما يشاركون بطريقة مباشرة في العمل المنزلي كمساعدين عائليين أو بصورة غير مباشرة من خلال التوجيهات التي يقدمها البعض. هؤلاء الأفراد مقصون من حقوق الإجارة أمام غياب أي عقد رسمي يحدد وقت النشاط وعوامل الدفع، حيث يتم التفاوض الذي يؤدي غالبا إلى منح أجور ضعيفة أو بالمعنى الحقيقي تحت مستوى الأجر الرسمي.
- و أخيرا لا ننسى فئة المسرحين من المؤسسات العمومية المنحلّة أو المغلقة، المتقاعدين (4,92%) و المعوقين الذين لا تتوفر لهم إمكانيات العمل في الخارج إذ يبقى العمل المنزلي بالنسبة لهم يتمتع بأكثر قابلية و بساطة .
- و على العموم نجد انحصار معظم أفراد الفئات الأخيرة (البطالين،الطلبة،المسرحين، المتقاعدين....) في المستوى السفلي للتشغيل غير الرسميو الذين لم يستطيعوا الحصول على نشاطات أكثر إنتاجية لا في القطاع غير الرسمي الأول ولا في الرسمي.

** إن كل هذا يبرز أهمية عدم تجانس الأفراد الّتي تكوّن هذه الفئات و بالتالي معرفة علاقة كلّ منها بصفة مختلفة عن الأخرى بالنسبة لنمط الإنتاج الرّأسمالي. و ذلك لوجود عدّة أشكال تمثل قوّة العمل فيما يخصّ اقتصاديات الدّول الناميّة كالجزائر (المأجورين المباشرين ، الموسميين ، المؤقتين ، المخفيين....) .إن الفئة التي تنشط داخل القطاع المنزلي تلعب دور احتياطي لليد العاملة بالنسبة للقطاع الرسمي و غير

[1]TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006,p 20.

الرسمي ،فهو يمثل خزان لعمالة يستفيد منها القطاع الرسمي كلما دعت الحاجة[1].حيث بإمكان العاملين اقتناء سلع وخدمات تسمح بإعادة إنتاج قوة العمل بأقل تكلفة.

إنّ التشغيل غير الرسمي من خلال العمل المنزلي أصبح له قدرة على خلق مناصب الشغل و العوائد في فترات الأزمة نظرا للديناميكيّة و المرونة التي يتمتّع بها هذا الأخير ، و يبقى أنّ التشغيل غير الرسمي من خلال العمل المنزلي يزداد عندما ينقص في القطاع الرّسمي (نقص التشغيل العام) خاصة في المؤسسات العموميّة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الحماية الاجتماعية و الدّور المحدود الّذي قد يمثله التضامن الاجتماعي.

*** طبيعة النشاطات المنزلية :**

*** نوع النشاط :**

جدول 37 :*تقسيم (العمل المنزلي%) حسب طبيعة النشاط *

العمل المنزلي / النشاط	العمال المنزليين	%
الزراعة و تربية الحيوانات	4	6,56
الخدمات	21	34,43
خياطة،نسيج.طرز+الأعمال الحرفية.....	20	32,79
تجارة	12	19,66
أعمال أخرى	4	6,56
المجموع	61	100

يبرز هذا التقسيمأن أغلب النشاطات المنزلية تتمثل في:

***أداء الخدمات المتنوعة** بنسبة(34,43%)منها الطبخ وتحضير المأكولات التقليدية، الحلاقة،الاعتناءبالأطفال،الرسم،غسيلالملابس،...الفرز،التنظيف ،التغليف ووضع الملصقات....حيث يمكن تقسيمها إلى خدمات شخصيّة يمكن استبدالها سواء ببدائل مادية كالآلات (مثل الغسّالة) أو هي بمثابة هواية ، و خدمات أخرىتعتمد على وسائل ماديّة متفاوتة الأهميّة قد تتطلب تّأهيلا فنّيا و رأس مال أدنى للانطلاق في هذا النشاط ، و رغم تفاوتها في ذلك فإنّ العوائد المحصّلة تكون أكبر من مثيلاتها في النّوع الأول.إذ نجدها في مجالات أخرى يصعب حصرها كعمليات التصليح المختلفة، الدروس

[1]David TURNHAM /B. Salomé/ A.SCHWARZ/ Nouvelles approches du secteur informel OCDE, PARIS, 90. P15.

الخصوصية، عملية التكوين أو التدريس، محاسبة، بحوث، دراسات، إعلام آلي، الصحةو حتّى بعض الأعمال الفنية...وقد ساهم في ذلك التطور التكنولوجي من جهة واندماج القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي إما بالتعامل المباشر أو عن طريق علاقات إنتاج مميزة،حيث تلجأ له حتى المؤسسات الرسمية قصد التخفيف من التكاليف.

كما تنتشر بعض الخدمات ذات طابع إعلامي خاص كنشاط السمسرة و الدلاّلات أو بعبارة أخرى كوسيطات بين العارضين و الطالبين مقابل مبلغ معين .

***الاعمال الحرفية+خياطة، نسيج. طرز**...إن النشاط الحرفيالذي يخص النجارة، التأثيث، الجلود....وأعمال الخياطة، الطرز، النسيج.الحياكة.. و ما يشابهها مثل أكثر من 32 %.إذ يتميز الإنتاجالمنزلي بالتنوع، حيث نجد نشاطات تقليديّة موجّهة للبيع و هي تمثل امتداد للإنتاج المنزلي (التقليدي) : الطرز، الخياطة، النجادة،النسيج... و ما يشابهها من النشاطات الأخرى أين يبرز الطابع التقليدي الثقافي و الاجتماعي المحافظ داخل العائلة، و هذا نظرا لطبيعة هذه الأعمال من حيث أنّها مناسبة للعنصر النسوي بصفة خاصّة حيث يختلف حجمها حسب الحالة العائليّة.

و يمكن تحديد هذا التعدد أيضا في تحويل المواد و السلع المسترجعة و إلى الأعمال الحرفية التي تتطلب رأس مال أدنى و تأهيل فنّي بالإضافة إلى محل ثابت ، كما أنّ احتياجاتها من المواد الأوليّة قد تأتي من القطاع الصناعي الرسمي، أو من التجار و الأسواق العامّة . وهي تتميّز بغياب اللّجوء لعمليّة القرض و تعتمد على الادخار أو المساعدة من الوسط العائلي. بينما العوائد المحصّل عليها فهي مخصصة لتغطيّة تكاليف الإنتاج أمام تعرّضها للمنافسة الوطنيّة و الأجنبية .

و يرجع الفضل في بقاء هذه النشاطات في إطار المنافسة خاصّة إلى استخدام المتربّصين و المساعدين العائليين و إلى بروز التطور التكنولوجي في مجالات عديدةكالنسيج مثلا، حيث أدى دلك إلى تطوير بعض النشاطات التقليدية باستعمالها وسائل حديثة كالإعلام الآليوظهور مؤسسات صغيرة و بالتالي إقامة علاقة بين المصنع والعمل المنزلي، التقليدي للقطاع المنزلي(نموذج Ranis و Stewart (1999))[1]،حيث أن التنمية تؤدي إلى زيادة القطب التقليدي و تبرز علاقة إنتاجية أخرى لكن خاصة مع العائلات (Carr et Chen, 2001)[2] ..بالإضافة إلى أن العمل المأجور المتعلق بالعمل المنزلي شهد تطورات مرتبطة بتحولات نمط الإنتاج الرأسمالي ، حيث شكل هدف أرباب العمل استقطاب

[1] نموذج Stewart و Ranis ص61

[2] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 75.

النساء الشابات في الأسواق المحلية التي يكون عملهن رخيص ممّا أضفى على عدة قطاعات كالنسيج والتلفيف و التغليف والتصبير طابعا نسويا خالص أي أن الزيادة في حجم التشغيل الرسمي في القطاع الخاص لا تتيح تراجعا في حجم التشغيل غير الرسمي بل تعمل أحيانا على توسعه.

***نشاطات أخرى** منها ما هو جديد افرزه التقدم التكنولوجي خاصة فيما له علاقة بوسائل الإعلام الآلي و الاتصال كالعمل عن بعد(télétravail) (وجود فتاة جامعية بطالة تمارس هذا النشاط يوميا لصالح مؤسسة مقيمة بالخارج) الذيلم يعد مقتصرا على بعض المؤسسات الصّغيرة التي نجد أفرادها أغلبهم يمارسون أعمالا داخل القطاع الرسمي كالصحافة، بل تعدى ذلك لعدد هام من الأفراد خاصّة عند فئة الشباب الذين لهم دراية جيدة بمجال الإعلام الآلي ووسائل الاتصال في ظل التطور التكنولوجي المذهل الذي يعرفه العالم بصفة عامة،و استفادة فئة هامة من المجتمع من خدمة الانترنت داخل المنازل.

***التجارة** إذنجد الرجال خاصة في النشاطات التجارية (19,66% منها ماهي مكملة لعمل النساء كالتموين بالمواد و اللوازم أو التعامل مع الموردين و الزبائن) و بشكل أقل في الأعمال الزراعية (6,56%) و هدا راجع لطبيعة مكان إقامة البحث في وسط حضري .

❖ طبيعة النشاطات المنزلية

إن طبيعة النشاط في المنزل تبرز صعوبات يواجهها العامل المنزلي منذ بداية مزاولة نشاطه. فإذا كان المنزل وحجم العائلة يسمحان، فبإمكان العامل المنزلي أن يوفر حيّزا خاصا يضع فيه كل العتاد والأدوات والمواد اللازمة لممارسة عمله،ويبقى المشكل معقدا في حالة استعمال مشترك لمكان العمل، كالمطبخ، الحجرة المشتركة، غرفة الطعام....الخ، حيث ينقل العتاد ولوازم العمل عدد من المرات في اليوم للسماح باستعمال المكان لفائدة العائلة وبالتالي تغيير حيّز العمل حسب تحركات أفراد العائلة (وقت الأكل، وجود الأطفال، حضور الضيوف....). إن المزايا التي قد يعرفها العمل المنزلي من اقتصاد للتكاليف وعدم التنقل قد تصطدم بضغوطات وتوترات داخل الخلية الأسرية، فالتنظيم الجديد والإزعاج والتعب الذي قد يسبّبه الصوت لا يسمح بممارسة حياة عائلية كاملة من حيث القيام بأعمال البيت والعناية بأفراد الأسرة. وعليه يصبح العمل المنزلي نشاط يساهم فيه كل أفراد العائلة بطريقة أو بأخرى، إن لم يتعداه أحيانا للجيران، الأقارب والأصدقاء....ورغم انتمائه للاقتصاد غير المرئي الذي يحصر أوجه عدم الرسمية بصورة عملية واقتصادية بحتة، إلا أن ذلك يعمل على إهمال عوامل وتأثيرات جانبية قد يكون لها أثر هام في تحديد ملامح العمل المنزلي . فالحقيقة أن هذه النشاطات لا يسعى أصحابها عمدا للإخفاء والتهرب من الالتزامات القانونية ولكن كما سبقت الإشارة إليه فهي غير مسجلة جزئيا أو كليا نظرا لعدم قدرة الحكومات على تنفيذ اللوائح الخاصة بها والاعتراف ضمنيا بعدم تطبيقها لها والتسامح إزاء مواجهتها. إذ

أن العديد منها يمثل جزءا من ثقافة القطاعات الشعبية مثله مثل سائر الجوانب الأخرى التي تمثل الثقافة التقليدية (لغة، عادات، حرف ...)[1].و بالتالي انتمائها لما يسمى بالاقتصاد الشعبي . حيث نجد إحساس بالانتماء وإبرازا لمفهوم النواة الأسرية أو العائلية بالمفهوم الواسع (حتى الجيران، الأصدقاء...)دون تحديد الثراء كهدف وإنما تحسين ظروف الحياة (Corragio,1999) هو المطلوب[2] .إنّ المساعدة و المعاملة بالمثل و اعتبارات أخرى قد تحل محل ذلك من تضامن ، مودّة ، تقدير ، إعجاب إكبار ... و التي ليس لها أيّ ثمن أو مقابل مادي.كلّها تصرفات و سلوكيات لا تعترف بالسوق أو التبادل الجاري فيه و قد يمكن توسيع مجال ذلك إلى (الجمعيات ، النوادي ...) التي تقوم حتّى بالإشهار المجاني.

إن كل هذا يسلط الضوء على الخصائص التي تميّز طبيعة العمل المنزلي من كونه يمثل غلبة النساء على هذا النوع من النشاط والتي تشارك في الحياة العائلية تزامنا مع ممارسة نشاطها، الأمر الذي يضفي جانب النقص والهامشية حول بعض هذه النشاطات التي تزاولها يد عاملة ثانوية(MoniqueHaicault)[3] .

❖ تنوّع النشاطات

إن تنوّع النشاطات التي تخص القطاع المنزلي، تبرز مشاكل منهجيّة من حيث عدم تجانس نشاطات هذا القطاع و جمعها لنفس الخصائص و الميزات .إذ ينشأ تشابه بين بعض النشاطات المنزلية وتلك الخاصة بالبيت، عمل الأطفال، الحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة...وقد يمسّ عدم التجانس حتى جانب القدرات والإمكانيات.فتعدد الفروع يجعل منها لا تشكل مجموعها قطاعا بأتم معنى الكلمة و لكن كلّ منها له علاقة خاصّة بالقطاع الرسمي : حيث تتأثر كلها بدخل العائلات الذي يأتي من القطاع الرسمي ...

إن الحقائق الأنثروبولوجيّة[4]التي تخص تنوّع هذه النشاطات والرغبة في ممارستها بالإضافة إلى التداخل و العلاقة الموجودة بينها و بين القطاع الرّسمي تبين لنا أن القطاع المنزلي يشتمل على مجموعة من النشاطات أقل ما يمكن القول عنها أنّها متنوّعة (تختلف عن بعضها البعض) . من بين هذه النشاطات هناك أعمال سهلة التّحقيق و أخرى صعبة مما يؤكد فكرة وجود قطاعين متمايزينحيث بنص Rostow على وجود

[1]BRASSARD-DUPERRE Marie-Ève, L'économie populaire solidaire, outil de reconstruction de la paix : le cas du Chili ,(CRDC) ,Série : Mémoires de maîtrise, numéro 8 , Outaouais, Décembre 2005,p4.

[2]Idem, p4

[3]BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 163.

[4]P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 17

تحول تدريجي يؤدي إلى تطور ونمو بعض النشاطات فهناك مؤسسات صغيرة ذات نشاطات تفيد البقاء تعرف بأنها ثابتة وأخرى قابلة للتطور Lachaud[1].إذ هناك عدد من أقسام هذا القطاع تعبّر عن مرونةأكثر أي بإمكانها التطور وجلب عوائد ومناصب شغل دائمةقد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي . فهي بالتالي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات القطاع الرسمي (كبعض الأعمال الحرفيّة النادرة و الدقيقة ، ..)أين نجد أنّ العائلات تمثل الطلب الأساسي و ذلك نتيجة للأسعار المنخفضة مقارنة مع القطاع الحديث و موازاة مع انخفاض العوائد العائليّة . فالقطاع المنزلي يعمل على تلبيّة الطلبات التي لا يتمكن القطاع الرسمي من تلبيّتها .دون أن ننسى أنّ نظام تكوين الأسعار يتميّز بعمليّة المساومة و توازن العرض و الطلب بالإضافة إلى المرونة مقارنة دائما مع أسعار القطاع الحديث .إنّ المحيط الاجتماعييعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات الأفراد و بالتالي بين السعر و الكميّة.

كل هذا يقودنا إلى القولبإمكانية حصول العمال غير الرسميين والرسميين على عمل بنفس الجودة، كما أن كلاهما قد يقع تحت عتبة الفقر أو فوقها رغم أن الأفضلية لذوي القطاع الرسمي و إن المساحة المشتركة بين القطاعين تشكل مستوى التشغيل الطوعي (نموذج Hussmannus 2005)[2].إنّ تنوع جودة السلع أمر يرجع فعلا لخاصيّة هذه السلع و لكن من جهة ثانيّة لمكانتهم في دالّة استهلاك الفرد ، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصّة بالسوق.

و عليه فإنّالمقاربات الأولية ابتداء من Keith Hart "تقرير كينيا"إلى أعمال المكتب الدّولي للعمل ، Fieldsو Doeringer و غيرهم[3]أعطتمفهوما مشتركا أساسيا لتعريف القطاع غير الرسمي كونه يتميز بنشاطات غير مهمة، وغير مشجعة وأن خصائصها هي عكس خصائص القطاع الرسمي تماما تشوبها العديد من المغالطات بسبب عدم تجانس النشاطات و بروز ثنائية داخل هدا القطاع كونه يحوي قسما علويا و آخر سفلي يشتركان طبعا في خصائص منها

- اللجوء للموارد والمصادر المحلية و النقص في القواعد الخاصّة بالحماية ، النظافة ...
- عدم التفرقة بصورة واضحة بين العمل ورأس المال كعاملين مستقلين من عوامل الإنتاج.
- الملكية العائلية لوسائل الإنتاج و عدم التمييز بين الممتلكات المهنية والعائلية، و عن علاقات العمل المبنية على التشغيل المؤقت، الروابط العائلية، الشخصية أو الاجتماعية.

[1] SIDHOM Hamadi ,Les nouvelles orientations des stratégies de développement:le développement par les petits métiers en Tunisie,Université de la Manouba,Ecole Supérieure de Commerce de Tunis p 03 .

[2]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 72

[3] انظر الفصل الأول" نماذج و نظريات" ص54

- السوق يخرج عن كل قانون ومفتوح على المنافسة و أنّ هذه النّشاطات تقوم دون موافقة رسميّة من طرف السلطات المعنيّة و تتهرّب من الميكانزمات الإداريّة الّتي تضمن احترام و مراعاة التّشريع الضريبي ، الأجر الأدنى و أمور مشابهة أخرى تخصّ المسائل الضريبيّة و شروط العمل (قانون العمل) و بالتالي انعدام اللّجوء لمحاسبة داخليّة حقيقيّة.

- الحجم المحدود (10 أفراد على الأكثر).بما فيهم المساعدين العائليين – المتربصين– الأفراد الذين يعملون بصفة مؤقّتة أو لمرّة واحدة فقط (Tâcherons)

*** و لكن الاختلاف بارز يمس مجالات عديدة كقيمة الدخل المتاح ،سلم العمليات، وسهولة الحصول على نشاطكمعيار ثابت اعتمدت عليه المنظّمات الدوليّة في تحليلاتها خلال السّبعينات و حتّى منتصف الثمانينات إلا انه يخص القسم الأدنى فقط.إذ تعترض ممارسة أي نشاط في القسم المنافس **حواجز ماليّة و غير ماليّة**كعامل التّأهيل (فرق بين الشهادات و التّأهيل أو الكفاءة) أو حتى اختلاف الدوافع و الأسباب من وراء ممارسة نشاط ما في احد القطاعين دون إهمال التمييز بين نمط التّشغيل الذاتي و المؤسسة الصغيرة من جهة أخرى .

❖ تمييز النشاطات المنزلية غير التجارية

تجدر الملاحظة أن طبيعة النشاطات المنزليةغير التجارية تتقارب مع نظيراتها السوقية إن لم تكن نفسها في بعض الأحيان رغم اختلافها في الكمّ و النوع . يذهب الإنتاج غير التجاري إمّا للاستهلاك الذاتي أو عن طريق المقايضة أو حتّى دون مقابل مادي .و عليه فإنّ معظم الذين يقومون بهذه النشاطات لهم تقريبا نفس الخصائص الاجتماعية التي تميز العامل المنزلي رغم أنّ الأوّل يعود بعائد بينما الثاني لا ينتج قيمة استعمال . من جهة أخرى نلاحظ أنّ تقسيم العمل في كلا النوعين ليس متوازنا بين الجنسين و ذلك حسب طبيعة الأعمال و بصفة عامّة يمكن القول أنّ هذا يتفاوت بين العائلات حسب الحالة الاجتماعية و الاقتصادية .حيث تقوم النساء خاصة بنشاطات غير تجارية في منازلها الخاصة بهدف استهلاكها من طرف أفراد العائلة، (هذه النشاطات عدا البستنة والتصليح...هي منجزة من طرف النساء).إن هذا التّأثير المتبادل سمح بالقول بأنّ الإنتاج غيرِ التجاري (داخل البيت) هو بمثابة استهلاك وسيط لسلع و خدمات يسمح بإنتاج و استهلاك سلع و خدمات أخرى[1] (Lancaster, 1996) سواء داخل القطاع الرسمي أو غير الرسمي .

[1] Lancaster ينشئ مفهوم "الإستهلاك الموسع" "La consommation élargie"
ADAIR .P, « une mise en perspective macro-économique de l’économie domestique », les cahiers du GRATICE , n0 18, 1 er semestre 2000,p 20.

إن مجال التفرقة بين النشاطين التجاري وغير التجاري يمسّ مجالات عديدة رغم العلاقة المكملة التي تجمعهما[1]، فمجانية الأعمال الخاصة بالبيت تنتج تبعية مالية داخل العائلة والمجتمع[2] مما يؤدي إلى التحول للعمل المنزلي بصفته يعطي عائدا يقلل من حجم هذه التبعية ويسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل الإطار العائلي.

و في الأخير يمكن القول إن انتشار العمل المنزلي سواء بصورة شبه أو غير رسمية أمر واقع لا نقاش فيه، إلا أن الاختلاف هو في كون أنّ الدول المتقدمة حاولت تأطير هذا النشاطبينماالدول النامية كالجزائر ما زالت أمامها أشواط في ذلك.

*** الممارسة :**

جدول 38 :* تقسيم (العمل المنزلي %) حسب صفة النشاط *

العمل المنزلي / الصفة	العمال المنزليين	%
مؤقتة	19	31,15
دائمة	31	50,82
موسمية	11	18,03
المجموع	61	100

- يتصف العاملون غير الرسميين عامة بظرفية النشاط (أكثر من 60% في الاستجواب السابق حول العمل الثانوي) إلا أن النتائج الخاصة بالعمل المنزلي تبين انخفاض هده النسبةفقط إلى31,15% ، مست خاصة مجموعة الطلبة ،المساعدين العائليين و البطالين الذين يعتبرون العمل المنزلي كمرحلة انتظار ينتقلون بعدها لمزاولة عمل في القطاع الرسمي .أما فئة العاملين الثانويين فيمارسون أعمالا متعددة بشكل مؤقت، تسمح لبعضهم بمضاعفة رواتبهم في فترات الأزمات المالية .بالإضافة إلى بعض النساء العازبات الماكثات بالبيت اللاتي تتوقفن بمجرد زواجهن أو خطبتهن أو المتزوجات منهن اللاتي تجدن صعوبة في التوفيق بين العمل المنزلي والاعتناء بالبيت ورعاية العائلة، دون نسيان التقاليد والأعراف والمعايير الاجتماعية التي تعارض نشاطات المرأة في خلق مؤسسة أو التعامل مع الرجال. بالإضافة إلى تأثر هذه النشاطات بكل ما قد يصيب أفراد العائلة ممّا يجبر العامل المنزلي على التعامل مع كل هذه المفاجآت السارة أو الضارة، الأمر الذي قد

[1]DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes,GTM/CNRS-France,2002p 439.
[2] CAHIERS DE PRELUDES N° 9, Education, Formation, Et Marche Du Travail, BETA-Nancy, Université de Nancy 2, PRELUDES, Nancy, 2007 p 56.

يؤثر سلبا على النشاط من حيث توقفه بصورة مؤقتة تارة أو بصفة نهائية أحيانا أخرى. كما لا ننسى الطابع الموسمي(18%) لبعض الخدمات و النشاطات كالزراعة و تربية الحيوانات إذ نجدها تحوي تقريبا نفس الفئات العاملة السابقة و لنفس الأسباب عادة.

و على العموم،تتميز نشاطات هذا النوع بالظرفية وخاصية العمل المؤقت وبغياب توقيت أيام ثابتة للعمل . هذه الممارسة تعتبر مؤقتة في انتظار فرص عمل رسمية، بحيث و بمجرد الحصول على عمل داخل القطاع الرسمي تنتهي هذا المرحلة.

- و مما يجدر بالملاحظة العدد الهام من العمال المنزليين الموجودين في نشاطات تتصف بأنها دائمة (أكثر من 50%) وهذا عكس التوقعات . إن هؤلاء الأشخاص يبقون في هذا القطاع مدّة طويلة، فالكثيرون منهم يمارسون نشاط داخل المنزل لأنّهم أرادوا ذلك (كانت لهم رغبة) و لم يكونوا مجبرين.و يمكن استنتاج أسباب ذلك فيما يلي :
- إن العمل المنزلي مبرمج و منظم بكيفية تأخذ في الحسبان كل نواحي الحياة العائلية مما يجعل ممارسته دائمة لا تتأثر بالالتزامات الأسرية و إنما تتكيف و تتوافق معها .كما أنّه يبرز نوع من المرونة فيما يخص وقت العمل، إذ يعوّض وقت الصباح بالمساء أو الليل بشرط التقيد بآجال الإنجاز، (مثلا العمل في أوقات متفاوتة في الأسبوع الأول، عدم العمل خلال الأسبوع الثاني ثم العمل في ساعات الليل خلال الثالث).

- إن الدخل الذي يأتي منه بات جزءا أساسيا من الدخل العائلي حيث تعودت عليه الأسرة في تلبية حاجاتها ومن ثم لا مجال للاستغناء عنه ، و ليس هدا فحسب بل أصبحت بعض هذه النشاطات تدر على أصحابها مدا خيل كبيرة تفوق الأجور الرسمية بأضعاف .
- إن بعض الأشخاص الذين يعملون في إطار العمل المنزلي يتمتعون بحماية غير مباشرة قد يضمنها احد أفراد الأسرة ممايجعل منهم غير راغبين في ممارسة عمل رسمي.
- إن العمل المنزلي يمثل وسيلة لإثبات الذات لعدد منهم كفئة النساء خاصة، إذ يبرهنّ بذلك على قدرات ويفرضن وجودهن بذلك داخل المجتمع.

- توسع حجم النشاط عند البعض إذ لم تعد بعض الأعمال و الخدمات مقتصرة على البيع بكميات قليلة بل أصبحت تنافس نظيراتها في الكم و النوع .
- علاقة عدد هام من هذه النشاطات بالمناسبات و الأفراح (كنشاطات الخياطة وما شابهها، الحلاقة و التجميل، تحضير الأكلات و الحلويات، غسيل الصوف ،.....) التي لم تعد كما في الماضي تقتصر على موسم معين ،بل أصبحت تقام طوال السنة .

- إن الاستمرارية و عدم التذبذب في ممارسة هذا النشاط أصبح عاملا أساسيا في جلب الزبائن و أمرا ضروريا للحفاظ على السمعة الجيدة .
- طبيعة بعض النشاطات التي تلزم صاحبها بالاستمرارية طوال السنة إذ تشكل عقدا مهنيا و أخلاقيا (un contrat moral)بين المتعاملين(كالدروس الخصوصية، الاعتناء بالأطفال ..).

و على العموم،إن الأشخاص الذين يعملون في نشاطات غير رسمية يقارنون بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في التشغيلين الرسمي وغير الرسمي ويأخذون القرار بالانضمام لأحدهما.إن المرونة التي قد يكسبها الانتقال نحو احدهما ستعود بالفائدة لا محاله.فالفرد الذي لا يترك العمل المنزلي بسرعة قد يمكث فيه لمدة طويلة حيث أن البعض قد يمارسه طوال حياته.

كما لاحظنا تطورا في النوع التقليدي الخاص بالعمل المنزلي و هذا راجع كما قلناه سابقا لأداء الاقتصاد الكلي وكذلك لطبيعة تنظيم التشغيل الرسمي في الجزائر حيث ابرز علاقة إنتاجية مع هذا النوع من القطاع غير الرسمي،كما بينه Stewart و Ranis[1] من حيث تأثير التنمية الاقتصادية على التشغيل غير الرسمي، إذ يتضح بقاء وثبات التشغيل غير الرسمي وتطوره في حالة وجود تنمية عند وجود علاقة إنتاجية بينه وبين التشغيل الرسمي. فالتنمية تؤدي حتى إلى زيادة القطب التقليدي و تبرز علاقة إنتاجية خاصة مع قطاع العائلات،دون إهمال العوامل الأنثروبولوجيّة[2] التي تكمن في تنوّع نشاطات العمل المنزلي والرغبة في ممارستها خاصةالصعبة منها أو ما تعرف بالنوع الأعلى ، بالإضافة إلى العلاقة التي تربطها مع القطاع الرسمي .

يمكن القول بوجود ثنائية داخل القطاع المنزلي.فالفئة العليا تشمل النوع المنافس للعمال النشيطين غير الرسميين الذين اختاروا ذلك بقصد.أمّا الطبقة الدنيا فتشمل أفراد يتميزون بظرفية العمل،كالدين عاشوا البطالة ولم يتحملوها من جهة ولم يستطيعوا الحصول على نشاطات أكثر إنتاجية لا في القطاع غير الرسمي ولا الرسمي. إنّ هذه الرؤية الفاصلة داخل القطاع المنزلي تبين وتبرز التقسيم التي يميّز التشغيل غير الرسمي. هذا الأخير قد يعرف الانخفاض والانتعاش تارة أخرى .لكنه يمثل حدا من التطور والنمو الذي لا يجب تجاوزه حسب منطق أصحابها، مفضلين عدم المجازفة، والوقوع تحت رحمة قمع المصالح الرقابة، بالإضافة التهرب الضريبي (Perry,2007)[3] أو العوامل المالية (تكاليف الرسمية أو المردودية التي تأتي من تجنب خدمات الحماية الاجتماعية) و أخرى غير مالية تتمثل في قيم نفسية واجتماعية (روح المؤسسة،

[1] انظر نموذجيRanis و Stewartص 64

[2] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 17

[3] JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R, Emploi, réduction de la pauvreté et développement : quoi de neuf ? , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 22.

مجال الحرية.....). فرغم النمو الذي تشهده هذه النشاطات من ناحية جلب العوائد إلاّ أنها تسعى لأن تبقى في الخفاء قصد الإبقاء على منافستها .

جدول 39 :* تقسيم (العمل المنزلي %) حسب حالة العمل *

العمل المنزلي / الحالة	العمال المنزليين	%
حر	30	49,18
مأجور	21	34,43
مساعد عائلي	8	13,11
مستخدم	2	3,28
المجموع	61	100

يتميز النشاط المرتبط بالمنزل بمفهوم العمل الحرالذي يمثل فضاءا غير متجانس فهناك أفراد يعملون لصالحهم الخاص وآخرون مستخدمين صغار وهذا أمر لا بدّ من الإشارة إليه.

يمثل هذا النمط أكثر من 52 % من مجموع العاملين المنزليين إلا أن معظم هذه النشاطات تخص أفراد مستقلين أي عاملين لصالحهم الخاص و ليسوا مستخدمين،إذ يشكل أرباب العمل لمؤسسات صغيرة داخل القطاع المنزلي(أقل من 5 عمال أو موظفين) 3.28%فقط ، الأمر الذي يبرز ميزات عدم التوسع في النشاط (كما رأينا في العنوان السابق) و عدم التراكم و يظهر خصائص لها علاقة بالعمل الحر الذيغالبا ما يتمثل مؤسسات فردية في شكلوحدات لأشخاص تعمل لصالحها الخاص، وهي مسيّرة ذاتيا أو بمشاركة أفراد العائلة التي تستخدم عاملين عائليين وموظفين آخرين بصورة مؤقتة. وبالتالي فإن القطاع المنزلي يتحدد مهما كانت الإمكانيات، وقت ونوع النشاط أساسيا كان أو ثانويا، وذلك بغض النظر أيضا عن استخدام رأس مال ثابت أم لا، فهذه الوحدات تعمل في إطار ضيق لا يميّز بين قوة العمل ورأس المال كعاملين للإنتاج فلا نستطيع التفريق بين الممتلكات المهنية والفردية.إن أصحاب العمل يستعملون مدخراتهم كرأس مال ويتحملون مسؤولياتهم كاملة حيث يتم استخدام مباني، أدوات،أجهزة و وسائل لأغراض مهنية وعائلية في نفس الوقت.

و تتعدد أسباب اختيار هذا النمط عند العاملين المنزليين فيما يلي

-الحرية التي ينتجها والاستقلالية التي يتمتع بها في مجالات التصرف و التنظيم و التموين بعيدا عن الضغوط الخارجية .

- الفرق في العائد .
- إثبات الذات و الوجود و اكتساب التقدير خاصة بالنسبة للنساء اللاتي لا سبيل لهن في ممارسة عمل إلا في المنزل .
- خروج المرأة لغرض التموين بمواد ولوازم النشاط و تعاملها مع الأطراف المعنية بالبيع أو الشراء عكس ما كان في الماضي حيث كان ذلك محصورا على الرجال .

* و تبقى الإجارة و مساهمة عاملين عائليين داخل المجال الأسري، داخل القطاعين الرسمي أو غير الرسميفي هذا النوع من النشاط لها مكانتها في ظل الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي يتعرض لها أشخاص غير مأجورين يساهمون في هذا العمل كالمساعدين العائليين المتربصين وهم أفراد الأفراد .إن يعملون بصفة مؤقّتة بعضهم لا يتمكّن من الحصول على عمل في القطاع الحديث فيتخذون سلوكا آخر يتمثل في ممارسة عمل غير رسمي لغاية أو حتّى وقت الحصول على عمل رسمي.

و على العموم،تختلف كل من نسبة العمل الحر ونسبة التوظيف في العمل المنزلي، إذ يعرف كلاهما الانخفاض والانتعاش خاصة في إطار مرحلة انتقالية كالتي تعرفها الجزائر. إلا أن الملاحظ من النتائج أن الأعمال الحرة تشكل النسبة الأهم، وهذا إن دل إنما يدل على تجسيد الأشخاص للأعمال الحرة التي تتميّز بالمرونة والحرية عكس العمل المأجور الذي يكون تحت قيود معينة. الأمر الذي يبين مرونة هذا النوع من النشاطات وملائمتها للحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، ومن جهة أخرى كونها تعتبر مجالا لعرض القدرات والإمكانيات و الإبداع لدى مجموعة من الأفراد كبلتهم صلابة الإجراءات الإدارية والتنظيمية.

*و يبقى الإشارة إلى اعتبار العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو يقوم بتحديد السعر ، بتسويق منتوجاته و باقتناء المواد الأولية اللّازمة .و هو بمثابة موظف إذا كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط ، أمّا إذا تعدد مستخدموه فإنّه يصبح مستقلا له حقّ اختيار الطلبات.و قد تبدو صعوبة التفريق بين (موظف) و (مستقل) في الجانب الميداني خاصة بصفة جلية في حالة استخدام العمال المنزليين لعمال منزليين آخرين، وسطاء أو مساعدين عائليين حيث أنّ أفراد العائلة يساهم كلّ منهم في العمل داخل المنزل بصفة شخصية مباشرة أو غير مباشرة .

– خصائص سوسيوديمغرافية أخرى :

* السن :

جدول 40 : * تقسيم (العمل المنزلي) حسب الجنس و السن *

السن / الجنس	24-15 سنة	34-25 سنة	44-35 سنة	54-45 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع	%
ذكر	2	3	5	4	3	17	27,87
أنثى	7	12	12	9	4	44	72,13
المجموع	9	15	17	13	7	61	-
%	14,75	24,59	27,87	21,31	11,48	-	100

ينتج لنا من الجدول الاختلافات بين فئات العمر عبر السنواتلكن ما يلاحظ أن العمل المنزلي يمارس لدى كل فئات العمر رغم تفاوته.إذ تبين النتائج قلة تعداد العاملين المنزليين في الفئة الأولى و الأخيرة (14,75% و11,48% على الترتيب) بسبب ظرفية النشاط عند هؤلاء و بساطته .

- حيث تحوي الفئة الأولى الأفراد الذين يحاولون الاندماج في سوق العمل في سن مبكر(15-16سنة) سواء كان السبب الحاجة أو الإخفاق المدرسي أو أسباب عائليّة أخرى،رغم أن التّسرّب المدرسي يعتبر من أهمّ الأسباب التي تجعل فئة الشباب يمارس العمل المنزلي خاصة الإناث منهن . و نجد أنّ هذا العدد يقل أو يكاد ينعدم فيما بعد حتى إلى 20 سنة لأنّ هذا الوقت قد يمثّل عند فئة هامة من الشباب في هذا السن مرحلة البحث عن عمل أو الانتظار، أو لتأدية الخدمة الوطنيّة بالنسبة لفئة الذكور.إلا أن انعدام فرص الحصول على عمل رسمي يجعل من ممارسة العمل المنزلي وسيلة للعيش أمام الشباب البطال الذي هو في عمليّة بحث عن العمل.
- أما الفئة الأخيرة فهي تمس خاصة مجموعة العمّال المسرّحين و المتقاعدين (معظمهم كانوا في القطاع العام، قطاعات البناء والأشغال العموميّة، النقل، الصناعة...) من النظام الرسمي . هده الأخيرة عرفت مساهمة ملموسة في القطاع غير الرسمي بسبب الإجراءات الأخيرة التي خصت ميدان التّقاعد ،حيث يجد هؤلاء الأفراد في العمل المنزلي مجالا لملأ الفراغ الذي يعاني منه المتقاعد الذي لا يستطيع البقاء على الهامش حتّى و إن لم يكن بحاجة للعائد الذي يأتي منه أحيانا. إن التراجع الذي تعرفه مرحلة ما بعد الأربعينات خاصة بالنسبة لفئة النساء يؤكد كثافة الممارسة التي تكون في سن الشباب و تتناقص مع التقدم في السن أمام تدني الإمكانيات البدنية و العقلية للفرد .اللهم في حالة العوز و الفقر هشاشة قنوات التضامن التي كانت موجودة سابقا في المجتمع الجزائري .
- بينما يتميز العمل المنزلي بأهميته و طابعه المستقر و الدائم في الفئات الأخرى خاصة عند النساء رغم التفاوت الطفيف بينها.إذ يلاحظ تزايد عدد الأفراد في فئات العمر الثانية و الثالثةمما يجعل أن المعدل مرتفع خلال مرحلة الثلاثينات ليتواصل إلى منتصف الأربعينات،حيث يتميّز العمل المنزلي بأهميّته و طابعه التجاري خاصة و هدا يبرز عدم وجود المعارضة أو المعوقات التي تعرفها المرأة التي

تشغل منصب في القطاع الرسمي خاصة بعد الانتقال للحياة الزوجية . أين نجدأن المحيط العائلي و خاصة الزواج مثلا له دور أساسي في السماح للمرأة بالبقاء في عالم الشغل الرسمي أو لا. إذ أن هناك عوامل تخص النوع الاجتماعي و التي تمثل الاختلاف في الأدوار والعلاقات الاجتماعية المكتسبة بين الذكور والإناث ، إن هذه الفروقات المبنية اجتماعيا تختلف بين الثقافات بتمايز المكان والزمان، فهي من صنع الإنسان ومؤثرة فيه أيضا إذ أنّه يتأثر بالمحيط والبيئة ويتصرف وفقا لهما.الأمر الذي يجعل من القطاع العام أهم مشغل للعمالة النسوية في الجزائر فهو يحوي أكثر من 50% من النساء العاملات في الوظائف الرسمية التي توفرها المصالح العمومية خاصّة في قطاعي التربية والتعليم ومجال الصحة[1].كما أن المسؤوليات الأسرية تجعل المرأة تكتفي بوظائف ناقصة وذلك في غياب خدمات مناسبة تهتم بحاجيات الأسر، لتتجه العديد من النساء إلى ممارسة عدد من النشاطات وعدم الاكتراث بمستقبلهن المهني ممّا يؤدي إلى انخفاض مستوى أجورهن، هذا بالإضافة إلى محدودية الفرص المتاحة بسبب ضعف حركتهن. إن موقع المرأة في سوق العمل يتمركز في مناصب معينة مبنية على أنماط وأحكام مسبقة متعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع. هدا رغم مساهمة الدولة لتشجيع العمل النسوي بإدماج المرأة وجعلها تأخذ نصيبها في سوق العمل.

- يبقى ذكر فقط، أن النتائج تؤكد الثنائية التي يفرزها العمل المنزلي من كون احتوائه لطبقتين دنيا تشمل فئات العمر الصغرى و الكبرى و التي تتسم بظرفية النشاط و ضعف إنتاجيته ، و أخرى عليا تميز فئات العمر الوسطى تتصف بتوسع حجم النشاط عند البعض ،إذ لم تعد بعض الأعمال و الخدمات مقتصرة على البيع بكميات قليلة بل أصبحت تنافس نظيراتها في القطاع الرسميفي الكم و النوع .

***المستوى الدراسي :**

[1] الدورةالاستثنائيةالثالثةوالعشرينللجمعيةالعامة 2000 (بشأنتنفيذمنهاجبيجين-1995) ص 12.

جدول 41 : *تقسيم (العمل المنزلي %) حسب المستوى الدراسي و الجنس *

السن / المستوى	ذكر	أنثى	المجموع	%
بدون مستوى	2	3	5	8,19
القراءة و الكتابة	2	4	6	9,84
الابتدائي	4	11	15	24,59
المتوسط	3	12	15	24,59
الثانوي	3	9	12	19,67
العالي	3	5	8	13,12
المجموع	17	44	61	100

يبين الجدول أن فئة العاملين المنزليين عند الجنسين تتميز بمستوى دراسي متوسط (ما يقارب 70% لهم مستوى يتراوح بين الابتدائي، المتوسط و الثانوي) ليرتفع إلى الجيد تارة(13,12%) و ينخفض إلى الضعيف(9,84%) في مرات ثم لينعدم (8,19%) أحيانا أخرى .

هذا الضعف في المستوى عند فئات العمر المتقدمة لم يسمح لهم بالدخول للقطاع الاقتصادي الرسمي و بالتالي فهم يمارسون نشاطات غير رسمية تتميز بالبساطة و ضعف التأهيل،حيث تعتبر القراءة والكتابة والحساب أمورا أساسية للدخول لسوق العمل، فالنساء اللاتي يملكن هذا السلاح لهنّ حظ كبير في الدخول للقطاع الرسمي (Jutting et Al ,2008)[1].كما يمثل التكوين دافعا قويا في جعل المرأة تشغل نشاطات رسمية. فالبنات كن يخرجن من المدارس في سنّ صغير نسبيا ليتعلمن أعمال لها علاقة بالبيت ورعاية الأخوة، الشيء الذي يسمح للأمهات بمزاولة نشاطات تمسّ التشغيل غير الرسمي (Lastarria-courhiel,2006)[2].

إن التسرب المدرسي خاصة عند الذكور يعتبر من بين المسبّبات إذ يسمح للطفل بملء الفراغ الذي أحدثه خروجه من النظام التربوي، لكن يبقى وأن العمل المنزلي يعبّر عن نشاط تكمله وتشارك فيه كل أفراد الأسرة بصورة تلقائية كل حسب طاقته ولو بطريقة غير مباشرة.

عكس ذوي التأهيل العلمي المتوسط وخاصة الجيد الذين نجدهم في بعض الخدمات التي تتطلب تحصيل علمي و تقني، كالدروس الخصوصية أو التي لها علاقة بمجال الاتصال و الإعلام الآلي .إذ تبدأ بعض

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009, p 100.
[2]Idem.p 101

النساء من أسفل السلم (عاملة عائلية) وقد تتحول بعد مرحلة تراكم لرأس المال إلى عمل في القطاع غير الرسمي ثم إلى آخر حرّ في نفس القطاع ليصل بها المطاف إلى التشغيل الرسمي. و قد ساعد في ذلك تطور نشاطات العمل المنزلي من حيث طبيعتها التّقليدية إلى استعمالها لوسائل حديثة ساهمت في بروزها كنشاطات أصبحت تنافس القطاع الرسمي ذاته.مما يبرز مفهوم الثنائية في هذا القطاع.إنّ الحركية ما بين القسمين العلوي و السفلي لهذا الأخير والقطاع الرسمي هي هامشية ويبقى وأنّ اللجوء لأي قطاع منهما يتم بعد التكوين أو التخرج بطريقة مباشرة، فالمستوى الدراسي هو الذي يحدد سهولة الدخول لأي قطاع (Legrand et Bocquier,98).

–إن تقسيم آخر لهذه الفئة حسب السن قد يعطينا شرحا أكثر عمقا.

جدول 42 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب المستوى الدراسي و السن *

السن / المستوى	24–15 سنة	34–25 سنة	44–35 سنة	54–45 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع
بدون مستوى				3	2	5
القراءة و الكتابة			1	3	2	6
الابتدائي	1	2	7	4	1	15
المتوسط	2	4	5	2	2	15
الثانوي	3	5	3	1		12
العالي	3	4	1			8
المجموع	9	15	17	13	7	61

إن النتائج تبين تناقص المستوى الدراسي كلما توجهنا نحو فئات السن المتقدمة و على عكس ذلك فهو يبدأ في الارتفاع كلما توجهنا نحو فئات السن الصغرى.الأمر الذي يشمل خاصة فئة الشباب التي تعرف مستوى علمي متوسط مقارنة مع الفئات الأخرى، أين نجد تراجعا في التحصيل العلمي .الأولى تتميز بضعف المستوى العلمي و حتى انعدامه نجدها في فئات العمر المتقدمة .

بينما المجموعة الثانية تضم فئة الشباب و التي لها تحصيل علمي متوسط قد يصل إلى المستوى العالي . و هذا راجع لسياسة التعليم و الجهود التي طبقتها الجزائر فيما يخص مجانية التعليم و إجباريته حتى سن معين .

إن انتقال عدد هام من الشباب ذوي التحصيل الدراسي الجيد و المتوسط أمر يدل على التحول الذي يعرفه العمل المنزلي في مجال المستوى العلمي و الذي يعد عاملا هاما في توسع نشاطاته و تطورها كما و

نوعا .و هذا راجع للتحول الذي عرفه ارتفاع المستوى الدراسي لهذه الفئة عن السابق و العدد الهام من الفتيات و النساء اللاتي يمارسن التكوين و التدريب داخل مراكز التكوين المهني عبر الوطن .

أضف إلى ذلك تطلعات المرأة الجزائرية اليوم و إرادتها نحو المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد . هذه الإرادة قد تأتي من حافز العائد الّذي يساهم في الدخل العائلي الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة داخل نطاق العائلة.

يعتبر المستوى العلمي عند عدد كبير من الفئات النسوية خاصة الشابة وأمام عدم قدرة التشغيل الرسمي على امتصاص هؤلاء الفئات كحل مؤقت لمشكل البطالة أين تلجأ العديد من النساء إلى ممارسة نشاطات منزلية تسمح لهن بإبراز قدراتهن ومعارفهن في انتظار الدخول للقطاع الرسمي أو الانتقال للحياة الزوجية. حيث أن تأخر سن الزواج عرف تطورا مذهلا فاق سن 30 سنة عند الإناث. هذه الحالة التي لم تنتج فقط آثارا سلبية بل أعطت نتائج إيجابية فيما يخص تعليم المرأة، حيث عرف هذا المجال تطورا كبيرا.إذا كان ارتفاع المستوى العلمي هو أحد الدوافع التي تحفّز فئة من النساء للعمل في نشاطات منزلية فإنّه في نفس الوقت يمثل استخفافا بالقدرات العلمية التي اكتسبتها هذه الفئة كونها تعمل في نشاطات تقل عن مستوى إمكانيتهن العملية أو أحيانا لا تمت بصلة لنوع التعليم الذي بحوزتهنّ.

لكن العمل المنزلي قد يجعل من هذه الفئة تتراجع عن أهداف قد سطرتها وهي تكريس القدرات العلمية في ميدان الشغل لتقبع في ممارسة نشاطات تتوارثها عن الأمهات والأجداد.

إذا كانت معظم الأرقام تقرّ بضعف المستوى العلمي للعامل المنزلي بصفة خاصّة و العامل في القطاع غير الرسمي بصفة عامة بالنّسبة للجنسين الشيء الذي لم يسمح باندماجهم داخل عالم الشّغل الرسمي الذي يتطلب مستوى من الكفاءة و المؤهّلات. إلاّ أنّ السّنوات الأخيرة أجبرت فئة لها مستوى مقبول على الالتحاق بهذه النّشاطات نظرا للبطالة النوعية الحادّة التي شملت حاملي الشهادات بصفة واضحة بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشّرائيّة لعديدالعائلات.دون إهمال عوامل أخرى لها دور كبير في التحفيز على ممارسة العمل المنزلي خاصة بالنسبة لفئة النساء و التي تمس جانب العادات و التقاليد، الالتزامات العائلية ...الخ .

* كل هذا أدّى إلى القول بأن الاقتصاد غير الرسمي (المنزلي) مرن و قابل للتكيّف ، الشيء الّذي أقرّه الجيل الثاني من النماذج و الذي تمثل في الدّور الاجتماعي[1] .

*** الحالة العائلية :**

[1] انظر الفصل الأول نماذج و نظريات ص54

جدول 43 :* تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الحالة العائلية *

العمل المنزلي / الحالة	عدد العاملين المنزليين	%
أعزب	21	34,43
متزوج	35	57,38
أرمل أو مطلق	5	8,19
المجموع	61	100

- تعتبر الفئة الهامة التي تمارس العمل المنزلي هي فئة (المتزوجين) (57,38 %) و ذلك راجع لاعتبارات شخصية لها علاقة بطبيعة الفرد والنشاط و أخرى لها صبغة عائليةخاصة بالنساء .

فالزواج مثلا يعمل في بعض الأحيان على تراجع المرأة نحو المنزل لممارسة نشاط ما،من ناحية بسبب رفض العائلة دخول أو بقاء المرأة داخل سوق العمل الرسمي أو أمام التحديات التي يفرضها واجب الاعتناء بالأطفال و بأفراد العائلة.و هنا تبرز مرونة العمل المنزلي كوسيلة تلبي رغبة المرأة في ممارسة نشاط و حصولها على عائد يساعدها في تلبية حاجيات الأسرة المتزايدة...رغم أن بعض النساء تلقى كل الدعم من الأزواج و الأقارب للتفرغ كليا لأداء نشاطاتها بصورة مكثفة و هذا نجده إلا في الأعمال التي تدر أرباحا مميزة قد تفوق حتى دخل الزوج الذي يأتي من العمل الرسمي، لتتأكد فرضية الازدواجية التي تقسم النشاطات المنزلية إلى نوعين متمايزين أعلى و أدنى .

وتبقى الرغبة، المنفعة ،العائد و الهوايةعند العديد من الأفراد سببا كافيا في مزاولة نشاط يخص العمل المنزلي (النوع الثالث) بغض النظر عن العوامل الأخرى التي قد تشارك بنسب متفاوتة في ذلك.

- و بدرجة أقل تأتي فئة العزاب و العازبات (34,43 %) لتخص بذلك فئة الشباب الذين مستهم حالة البطالة (الرجال خاصة). حيث يمثل لهم العمل المنزلي حالة انتظار قصد الدخول لعالم الشغل الرسمي،كون هؤلاءالأفراد لهم سلوك يتمثل في ممارسة العمل المنزلي لغاية الحصول على عمل رسمي (النوع الثاني)،أو لتأدية الخدمة الوطنية بالنسبة للبعض الآخر أو الانتقال للحياة الزوجية عند فئة البنات . هدا دون أن ننسى فئة الطلبة الذين يجعلون من العمل المنزلي وسيلة للحصول على عائد يسمح لهم بتلبية حاجياتهم الضرورية دون اللجوء للعائلة إذ يمثلون 6,56% من مجموع العاملين المنزليين. و على العموم تمثل هده المجموعة مساهمة العاملين العائليين داخل المجال الأسري . و هنا تبرز ظرفية العمل المنزلي بالنسبة لهده الفئة و محدودية نشاطاته مما يجعلها تنتمي بصورة تكاد تكون كلية للقسم الأدنى .

- كما يتواجد عدد من الأرامل و المطلقين(8,19%) أجبرتهم ظروف الحياة الصعبة على التوجه لسوق العمل غير الرسمي لانعدام التحصل على منصب شغل رسمي (النساء خاصة) أو معارضة العائلة للعمل في الخارج . إنّ تدنّي المستوى المعيشي وكثرة الطلبات (حاجيات الأطفال...)في ظل غياب زوج يعول الأسرة،ألزم المرأة على العمل قصد تلبية هذه الحاجات مع البقاء في البيت للعناية بالأطفال.

❖ . تجدر الملاحظة أن العدد الهام من هؤلاء موجودون في نشاطات تتصف بأنها دائمة،تضمن العيش الأدنى لأصحابها ، وعليه فإن هذه النشاطات غير الرسمية تعيش وسط فضاء الفقر والعوز وهي بالتالي تشكل علاقة إيجابية بين زيادة الفقر وحجم التشغيل غير الرسمي.إذ أنالعائد الذي يأتي منها بات دخلا أساسيا تعودت عليه الأسرة في تلبية حاجاتها ومن ثم لا مجال للاستغناء عنه ،و صار بذلك وسيلة لإثبات الذات عند عدد من النساء خاصة، إذ يبرهنّ على قدراتهن ويفرضن وجودهن بذلك داخل المجتمع ، أمام تلاشي معاني التضامن و الترابط التي كانت تميزه سابقا.

✓ إنّ نظرة "التنمية"التي تخص التشغيل غير الرسمي هي رؤية غير ايجابية بصفته يشكل عبءا اجتماعيا ويمثل تحديا كبيرا فيما يخص النفقات العمومية ، فإذا كان نموّ الإنتاج في التشغيل الرسمي غير كاف، فإن النشاطات غير الرسمية تتوسع أمام "غياب التنمية". في هذه المرحلة يسمح التشغيل غير الرسمي عن طريق الديناميكية المعروف بها بتغطية هذا العجز وتوفير مناصب شغل.

✓ رغم مرحلة النموفانالزيادة في التشغيل غير الرسمي تنتج أحيانا في حالة الإجراءات المعقدة والبيروقراطية، ومرات أخرى تكون هذه النشاطات عديمة الإنتاجية وبسيطة تفيد البقاء وهذا طبعا لا يساهم في التنمية.

إن الرؤية ليست جديّة نحو التشغيل غير الرسمي في هذه الحالة بصفته يعبّر عن التهميش وليس عن رغبة ..وهنا نجد العودة إلى فكرة شبه غير وظيفيّة للاقتصاد غير الرسمي[1] : و التي لا تبرز أيّ شيء فيما يخص التغيير التقني أو التراكم الذي لا يشكل هدفا أساسيا لتمثل بذلك إحدى خصائص الاقتصاد الشعبي غير الرأسمالية كونه يدخل ضمن إستراتيجية تسمح بالبقاء .

[1] M. Cherif , M.Nafii ,L’économie informelle au Maghreb ,Maroc et Tunisie ,les cahiers du Gratice ,n°9, 1995, pp 85-91.

*** أسباب ممارسة العمل المنزلي :**

جدول 44 : *تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الأسباب الدافعة *

الجنس / السبب	ذكر	أنثى	المجموع	%
معارضة العائلة	-	12	12	19,67
رعاية الأطفال	-	15	15	24,59
العائد	12	13	25	40,98
الرغبة والهواية	3	3	6	9,83
أسباب أخرى	2	1	3	4,93
المجموع	17	44	61	100

تختلف أسباب ممارسة العمل المنزلي بين الجنسين . فادا كانت معارضة العائلة و رعاية الأطفال هي دوافع خاصة بالنساء فان الأسباب الأخرى تتساوى عند الجنسين .

تتمثل هده الأسباب حسب أهميتها حسب الترتيب التالي كما يلي

- **العائد** (40,98%) يعتبر أهم سبب لممارسة العمل المنزلي والعمل غير الرسمي بصفة عامة،مثلماأكد عليه(Sethuraman)[1] و خبراء الندوات العالميّة لإحصائي العمل (دورتي1987 و1993)سواء أكان الدخل كافيا أم لا .إذ يعرف هذا الدخل اختلافا و تذبذبا متمايزين بالنسبة للعائلات فبينما هو مرتفع عند البعض في حالات تعبر عن تطور أصحاب هذه النشاطات لمرحلة متقدمة من النمو قد تصل أحيانا إلى مرحلة التراكم وتجعل من هذه الممارسات منافسة للقطاع الحديث لها ميزة الإنتاجية وجلب العوائد.، يبقى القسم الأهم(الأدنى) يسعى وراء الحصول على عائد يضمن له و لأسرته العيش الكريم ،وذلك أمام التحديات التي تتعرض لها الأسرة في فترات الأزمات، إثر التسريح أو الطرد من العمل الرسمي، موت الزوج أو الطلاق، حيث يشكل هذا الدخل ركيزة أساسية بالنسبة للعائلة.إذ يسعى من خلاله الفرد لضمان العيش ومكافحة الفقر. ومن منظور آخر فإن الحصول على الدخل يسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل العائلة وفرض آرائها التي طالما ظلت دون أهميته في فترات اللاعمل. كما لا ننسى تأثير عاملالتقليل من التكاليف على الدخل كونه يمس مشاركة أفراد الأسرة ومساعدين عائليين بدون مقابل و بالتالي

[1] P. BODSON et P. MARTELOY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica, 1995 ,p 5

تجنبا لتكاليف الاجتماعية والضريبية،بالإضافة إلى مصاريف أخرى تخص الكراء، الكهرباء، التدفئة، التأمين، الأكل....النقل، وجبات العائلة، الاعتناء بالأطفال.

- **رعاية الأطفال**(24,59%) و هو خاص بالعنصر النسوي إذيسمح العمل المنزلي بإبراز نوع من المرونة فيما يخص مكان و وقت العمل من حيث غياب توقيت ثابت للعمل، فقد يعوّض وقت الصباح بالمساء أو الليل بشرط التقيد بآجال الإنجاز، (مثلا العمل في أوقات متفاوتة في الأسبوع الأول، عدم العمل خلال الأسبوع الثاني ثم العمل في ساعات الليل خلال الثالث أو العمل في أوقات الدراسة بالنسبة للأطفال). إن ذلك يمكّن المرأة من القيام بأعمال البيت اليومية (مسح، غسيل، طبخ...) ويسمح لها بالاعتناء بأطفالها وأفراد أسرتها عامة، فهي توفّق في القيام بعدة أدوار متزامنةأحيانا بمساعدة أفراد الأسرة. إنّ هذا النظام يتماشى مع التزامات الحياة العائلية من رعاية لأفراد الأسرة خاصة الأطفال كونه يفسح مجال هام وواسع في التصرف.
- **معارضة العائلة**(19,67%) يسمح العمل المنزلي لفئة النساء بالاندماج في سوق العمل لما تكون العادات والتقاليد تمنع عمل المرأة في الخارج(قبل أو بعد الزواج). إذ أن ذلك يطرح مشاكل من حيث إعادة النظر في عدد من الأمور التي تعوّدت عليها العائلة منذ سنين كقضية توزيع الأدوار والمهام (كان عمل المرأة في الخارج استثنائي يرافقه صمت واستياء)[1]، في حين يمثل العمل داخل المنزل امتدادا للأعمال الخاصة بالبيت[2] تمارسه الأمهات الزوجات والبنات، حتى وإن كان توزيع وتسويق السلع مهمة يقوم بها الرجال أحيانا.
- **الرغبة والهواية** (9,83%)يعبّر العمل المنزلي أحيانا عن رغبة واختيار طوعي[3] ناتج عن تفكير مسبق توصل فيه صاحبه إلى القرار بعد الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات التي ينتجها هذا العمل، وقد تكون هذه الرغبة متزايدة في حالة تشجيع أفراد الأسرة وتأسيسهم لها.فالكثير من الأفراد يمارسون نشاط غير رسمي لأنّهم أرادوا ذلك (كانت لهم رغبة) و لم يكونوا مجبرين .لكن هذه الرغبة تكون خاصة في ممارسة نشاطات صعبة(القسم الأعلىFields) ،عندما يتمتع الشخص بحماية له ولأسرته تجعل من أفرادها ليس لهم رغبة في ممارسة عمل رسمي.

كما نجد حالات مشابهة غير مشجعة على ذلك كعدم دفع مستحقات التقاعد وعدم الاكتراث بالمستقبل حيث يبقى الحاضر أهمّ، وعليه كلّما كانت الحماية الرسمية غير فعالة، كلما تقاعس

[1]DAHBIA Abrous ,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989 p 48.

[2]CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 p 08.

[3]BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 150.

الأفراد على الاشتراك فيها لتنشئ مساحة مشتركة بين القطاعين تشكل مستوى التشغيل الطوعي أو الإرادي.

- **أسباب أخرى**(4,93%) هي تمس كل العاملين المنزليين و لكن بدرجات متفاوتة.

- المرونة الخارجيّةبالإضافة إلى مرونة العوائد (المذكورة سابقا)فان هذه الأخيرة تخص التجاوزات التي لا تعبأ بالحواجز القانونيّة و الإداريّة الموجودة في القطاع الرسمي،إذ أن المجال الخفي لهذه النشاطات يسمح بتجاوز إجراءات وأعباء سوق التشغيل، تخفيف تكاليف اليد العاملة، التهرب من الضرائب والتكاليف الاجتماعية بالإضافة إلى الضغوط البيروقراطية الإدارية والنقابية، مما ينمّي الجانب الربحي.بالإضافة إلى وجود مبررات ثقافية"نفسية" متفاوتة بين الأشخاص لها الأثر الأكبر في عدم الدخول للقطاع الرسمي (Fugazza et Jacques,2003)[1] .الأمر الذي يجعل العامل أو النشاط في حد ذاته في مأمن من المزايدات و يسمح له بالمنافسة والبقاء في السوق بعيدا عن أعين الرقابة. إن هذه المرونة تبرز أيضا في سهولة الانتقال من نشاط لآخر **و**" تعدديّة النشاط" كون وجود أفراد لا تقوم بنشاط داخل القطاع المنزلي فقط بل في نفس الوقت و بشكل مماثل بعمل داخل القطاع الرّسمي مما هو دليل على مؤشر لمرونة كبيرة داخل سوق العمل (Nickell,97)[2].

–يتمتع العامل المنزلي بحرية وراحة نفسية داخل البيت وذلك لعدم وجود رقابة مباشرة، مما يساهم في اقتصاد الوقت،إبراز الشخصية،الذات والذوق بالإضافة إلى القدرات والإمكانيات، كما يظهر قيم مبنية على الحرية والتقدير معارضة للتنظيم الإداري الرسمي .يعمل التضامن كعامل بعيد عن الإطار الاقتصادي في خلق الاندماج و الانسجام الاجتماعي من جهة و من ناحية أخرى على إيجاد الاستقرار الاقتصادي،الشيء الذي يحد من السلوكيات السلبيّة و يضمن الثقة و حسن سير عمليّة التبادل بأقل التكاليف. هذه الثقة الناتجة عن الخاصيّة التكراريّة لعلاقات التبادل و التي تجعل من الفرد يسلك سلوكا رشيدا [3]. وعليه ،يعتبر التضامن العائلي و إستراتيجية البقاء هما المحركان الأساسيان لهذا النوع من النشاط أين نجد أحيانا منطق الإنتاج العائلي يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية رغم هشاشة قنوات التضامن التي كانت موجودة سابقا في المجتمع الجزائري كما يقره البعض.

- إن المستوى العلمي له أثر هام فيما يخص التحولات الاجتماعية والثقافية، إذ يعتبر من بين الدوافع القوية خاصّة في الآونة الأخيرة من حيث تطور المستوى العلمي عند عدد كبير من الفئات النسوية خاصة الشابة

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 76.

[2]GAGNON Jason, Quitter les emplois de mauvaises qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités . études du centre de développement , OCDE ,2009 p 119.

[3] -[2] J.B BOYABE, « marché informel »; une lecture critique du modèle d'AQUERLOF, tiers monde, vol 40 , n° 157, 1999 , pp 169-186

وأمام عدم قدرة التشغيل الرسمي على امتصاص هؤلاء الفئات وكحل مؤقت لمشكل البطالة تلجأ العديد من النساء إلى ممارسة نشاطات منزلية تسمح لهن بإبراز قدراتهن ومعارفهن في انتظار الدخول للقطاع الرسمي أو الانتقال للحياة الزوجية.

سسهولة الحصول على نشاط بحيث أنّ كلّ فرد يريد ممارسة نشاط داخل هذا القطاع يمكنه إيجاد عمل ما يؤمن له عائد .

- رغم تنوّع مقاربات كلّ من أعمال المكتب الدّولي للعمل ، Fields و[1]Doeringer و غيرهم إلاّ أنها تقدّم خطّ مشترك أساسي و هو سهولة الدّخول لهذا القطاع[2] ، رغم نقص الخبرة والمؤهلات الفنية (عدد سنوات الدراسة ، التّأهيل المهني...).،محدودية رأس المال ، من حيث التّجهيزات و المؤهّلات التّقنية. و لكن قد نجد بعض الأعمال الحرفيّة تتطلّب تأهيلا حقيقيا ، في هذه الحالة نجد نقص في رأس المال لكن هناك مستوى هام يخصّ التّأهيل المهني .كما النتائج بينت أن سهولة الحصول على نشاط داخل القطاع المنزلي (القسم الأعلى) هو توهّم فقط للذين لا يعرفون جيّدا هذا القطاع (Sinclair, 1987) .فالذين يريدون الدّخول في هذا القطاع للحصول على عائد يعرفون صعوبة ذلك ، و منه يبرز اختلال معيار " الوضعيّة" بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي .

***الدخل**

جدول 45 : *تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الدخل *

العمل المنزلي / الدخل	عدد العاملين المنزليين	%
اقل من الأجر الرسمي الأدنى	21	34,43
مساوي للأجر الرسمي الأدنى	5	8,19
اكبر من الأجر الرسمي الأدنى	35	57,38
المجموع	61	100

إن مستوى العائد هو معيار لا يرجع لخاصيّة المؤسسة أو النشاط و إنّما لميزة الفرد .و بالتالي فنحن هنا بصدد التعرف على معيار يتعلّق أكثر بدراسة الحالة الاجتماعية للفرد منه عن دراسة التشغيل غير الرّسمي ، حيث يجب عدم الخلط و التفريق بينهما . و على العموم أبرزت النتائج مجموعتين متمايزتين..

[1] fieldsنموذج ص61

[2] (J.Charmes, 1987) يعتبر هذا المعيار كعامل هام للنزوح الرّيفي

Le secteur informel , un concept contesté , Tiers monde N°112,pp 855-875

*الفئة الاولى(مساوي أو اقل من الأجر الرسمي الأدنى بنسبة 42.62%)تمثل دخل المجموعة الأولى و الثانية و التي تتصف بضعف العائد الذي يأتي من النشاط المنزلي اد يتسم هدا الأخير بنمط الإجارة و ظرفية الممارسة . يبرز هدا النشاط مظاهر "الاقتصاد الشعبي" في ممارسات تهدف إلى تلبية الحاجيات الأساسية، وتفيد البقاء لشريحة من المجتمع تسعى من خلال هذه الوسيلة لضمان العيش ومكافحة الفقر أين نجد غياب لعملية تراكم رأس المال،إذ يلقي الضوء حول خصائص ظاهرة الفقر مميزا الفوارق التي تؤدي إلى استفحالها كما يسعى لمحاولة معرفة تعايش "الاقتصاد الشعبي" مع نمط الإنتاج الرأسمالي[1]..نستنتج أن القطاع المنزلي يشمل حقا عدد من النشاطات الهامشية التي تفيد البقاء على قيد الحياة مع إنتاجية وعائد ضعيفين، أين لا يتمتع العاملون بأي حماية اجتماعية تحت تأثير ظروف صعبة إذيعتبر العمل المنزلي عند هذه الفئة كمصدر مساهم في العائد العائلي أمام تدني المستوى المعيشي أين نجد العديد منهم يحتفظ بهذا الدخل لقضاء حاجياته المؤقّتة أو مواجهة أحداث المستقبل (زواج، سياحة ... ..) وذلك عند فئة الشباب خاصة .

لكن نميز واجهة ثانية(تخص المجموعة الثانية بنسبة8.19 %) تمثل تواصلا للمرحلة الأولى من حيث أنها تمثل تحولا اجتماعيا واقتصاديا، حتى وإن لم يكن بالقدر الكافي إلا أنها تمثل مرحلة الاستقرار والعيش الكريم (مرحلة عيش الكفاف)، والذي يبقى هو الهدف في هذه الصورة، بعيد عن أنواع التراكم الذي يعرفه القطاع الرأس مالي، حيث تبقى معاني التضامن والمساعدة المتبادلة والبحث عن العيش الحسن أساس هذه الممارسات.

*الفئة الثانية(اكبر من الأجر الرسمي الأدنى) حيث يتراوح الدخل ما بين المتوسط و المرتفع .و هو ما يميز في معظمه نشاطات لها صفة دائمة و تتسم بنمط العمل الحر ،تعبّر عن أكثر مرونة أي بإمكانها التطور (Lachaud[2])لتصبح جزءا في القطاع الرسمي .هده المرحلة المتقدمة من النمو قد تصل أحيانا إلى مرحلة التراكم وتجعل من هذه الممارسات منافسة للقطاع الحديث، وهذا يقره كل من FAVREAU و Fréchette[3].إذن الفقر لا يمثل سمة ثابتة تخص التشغيل غير الرسمي [4]،فغياب العمل داخل القطاع الرسمي جعل الأفراد يلجئون لهذا القطاع قصد محاربة حالة العوز و هذا ما تؤكده منظمة العمل الدولية (2002) في قرارها مبيّنة عدم وجود علاقة أكيدة بين التشغيل غير الرسمي وظاهرة الفقر ، وهذا يعني

[1] انظر الفصل الأول ص10

[2] SIDHOM Hamadi ,Les nouvelles orientations des stratégies de développement : le développement par les petits métiers en Tunisie, Université de la Manouba, Ecole Supérieure de Commerce de Tunis p 03 .

[3]BRASSARD-DUPERRE.M,L'économie populaire solidaire, outil de reconstruction de la paix :le cas du Chili, CRDC , série N° 08,ISBN : 2-89251-270-0,Outaouais ,Décembre 200, p 05.

[4] أنظر عنوان "الاقتصاد غير الرسمي" ص 8

بكل بساطة أنه يوجد عمال غير رسميين غير فقراء وآخرون معوزون في القطاع الرسمي،أي أن كلاهما قد يقع تحت عتبة الفقر أو فوقها رغم أن الأفضلية لذوي القطاع الرسمي.فليس عجبا أن يختار عدد من الأفراد التشغيل غير الرسمي بصورة إرادية وهذا ما يسمّى "بالعمل الطوعي"[1].

وعليه، تبرز فئة قد نجحت و وصلت لأبعد من ذلك، فدخل بعضهم يفوق حتى عائد القطاع الرسميو بالتالي هذه الجاذبيّة نحو التشغيل الرسمي قد تكون أقل ممّا يتصّور.لتتأكد فرضيّة Fields التي تعمل على التمييز بين نوعين (فرعين) من التشغيل غير الرسمي، الأوّل – سهل الممارسة – و الثاني صعب . و عليه نجد انتقال من القطاع الرسمي تكون نحو القطاع المنزليلكن الفرع الثاني منه (الصعب) .إنّ الانتقال هدفه الحصول على دخل أكبر قد ينشأ من زيادة في ساعات العمل أو زيادة في الإنتاجية .

ليس بالضرورة أن يكون الحصول على أكبر عائد يعبّر عن التراكم خاصّة أنّ السلع و الخدمات تتبادل داخل إطار السوق. إذ تعبر عن العلاقات العائلية ، العرفية و الدينية و حتّى السياسية تجعل من عملية الحصول على العائد فقط كعامل من عوامل إستراتيجية البقاء و هذا راجع لطبيعة النشاطات و صعوبة اللّجوء للقروض البنكية حيث و في غياب الضمانات يبقى الادخار و التضامن [2]هي الوسيلة الوحيدة، لكنّها تتطلب قواعد تتمثل في (الثقة ، المحبة...).بالإضافة إلى وجود منافسة القطاع الرسمي الذي يؤدّي إلى تخفيض التكاليف داخل النشاط المنزلي الذي يكون باديا للعيان في حالة أيّ تراكم أو تقدّم تقني .و عليه يمكن القول أنّ عملية التراكم لا توجد في إطار هذا النشاط إلاّ إذا كان هذا النشاط يأخذطابعا غير شرعي.

***أمام مرونة العوائد المتحصّل عليها، أين نجد الدخل معرض للزيادة و النقصان ،لا توجد علاقة ثابتة بين العائد الفردي وحجم التشغيل المنزلي، حيث تتميز فترات التنمية و بزيادة التشغيل الرسمي أحيانا، كما تبرز حالات عديدة تناقض هذه الزيادة بسبب عدم تجانس نشاطات هدا القطاع. فالعوائد التي تأتي من التشغيل المنزلي متفاوتة تماما وهي بالتالي لا تمثل دائما الفقر والحاجة وعيش الكفاف.ويبقى هذا شيء نسبي إذ هناك خدمات يعرفها القطاع الرسمي تنعدم في القطاع الآخر كالحماية الاجتماعية، التقاعد....دون أن ننسى وجود أعمال ثانوية أو متعددة لبعضهم تسمح لهؤلاء الأشخاص بمضاعفة رواتبهم. وقد نلاحظ أيضا أن هذه الفئة من رجال الأعمال تمثل فضاء غير متجانس فهناك أفراد يعملون لصالحهم الخاص وآخرون مستخدمين صغار وهذا أمر لا بدّ من الإشارة إليه. و على العموم

[1]BRASSARD-DUPERRE.M,L'économie populaire solidaire, outil de reconstruction de la paix :le cas du Chili, CRDC , série N° 08,ISBN : 2-89251-270-0,Outaouais ,Décembre 200, p 73.

[2] الجمعيات: لم توجد لتمويل النشاطات المنتجة فقط و إنما لتمويل مصاريف و تكاليف : الزواج، الميلاد، الوفاة....

يمكن ترتيب أولوية حجم العائد حسب الفئات التالية (نفس ترتيب تسلسلي داخل الاقتصاد غير الرسمي تقريبا حدده(Chen et Al, 2004))[1]

- المستخدمين
- العمال الأحرار
- الموظفون
- موظفون مؤقتتين و موسميين
- مساعدين عائليين

و بغض النظر عن ضعف أو زيادة العائد الذي يأتي من العمل المنزلي فإن نمط تحديد الأجر هو غير شفاف، أضف إلى ذلك الفوارق التي تميّزه عن باقي الأجراء سواء في القطاع الخاص أو العام من حيث ثباته وظرفيته وشروط استلامه.و يبقى أن العمل المنزلي يعمل على تغطية النقص الذي يعرفه القطاع الرسمي.و هو بالتالي يمثل عند العديد من الأفراد المصدر الأساسي الوحيد للعائد الذي تعيش منه العائلة رغموجود منطقين يتسايران، جانب تجاري محض وآخر تضامني تبادلي"الاقتصاد الشعبي" ، تجعل من هذه النشاطات تمثل أمورا ومفاهيم تفوق سعة الفكر الاقتصادي لتتعداه لأبعاد أخرى اجتماعية وثقافية.و عليه فإن نجاح التنمية يجب أن يأخذ مساره من القاعدة نحو القمة بحيث يتم تعبئة الموارد والمعارف المحلية وتمكين السكان المعنيين من اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم.

*** الوقت المخصص للنشاط**

إنّ الوقت المخصص للعمل المنزلي يعبر عن درجة حجم الإنتاج مقاسا بالراتب المحصّل عليه الذي غالبا ما يكون نقدا . و تبين أهم الملاحظات التي استقيناها أنّ هذا الوقت يتراوح بين 21 ساعة حتى 44 ساعة و يعود هدا الاختلاف إلى طبيعة و نوع النشاط الممارس بحيث يعتبر الوقت المستغرق في الأعمال الحرفيّة هو الأطول حيث يمثل أكثر من 40 ساعة . كما أن الحالة العائليّة لها اثر في تحديد حجم الوقت المخصص للعمل . إذ نجده يرتفع بالنسبة للرجال والعاملات غير المتزوجات و ينخفض نوعا ما عند المتزوجات بسبب بعض الالتزامات العائلية .

ومما يستوجب ذكره أن العمل المنزلييسمح باقتصاد الوقت من خلال اجتناب التنقل اليومي وما ينجرّ عنه من مشاكل ناجمة تخصّ التكاليف، التعب، القلق...كما أنّه يبرز نوع من المرونة فيما يخص وقت العمل، فقد يعوّض وقت الصباح بالمساء أو الليل بشرط التقيد بآجال الإنجاز، (مثلا العمل في أوقات

[1] 73. ص الفصل الأول .خصائص و ميزات الجنس النسوي

متفاوتة في الأسبوع الأول، عدم العمل خلال الأسبوع الثاني ثم العمل في ساعات الليل خلال الثالث). إنّ هذا النظام يعمل على جذب فئة النساء خاصّة لكونه يتماشى مع تقلبات الحياة العائلية (كالعمل أوقات دراسة الأطفال)كونه يفسح مجالا هاما وواسعا في التصرف.يتميّز العمل المنزلي بالوقت الطويل أحيانا في ظل تداخله مع مجالات أخرى وذلك مقابل أجر ضعيف مقارنة بالأجر الرسمي.إن حجم العمل إذا زاد عن حدّه قد يؤثر بصورة سلبية على صحة ونوعية الحياة اليومية، الأمر الذي قد يحتاج إلى وقاية،رعاية وعلاج.لكن في ظل غياب الحماية الاجتماعية يبقى الأمر يشكل عائقا كبيرا أمام هذه الفئة التي لا تتحصل على تعويضات تمسّ مجالات الصحة الأمومة أو التقاعد .

- **ثنائية العمل المنزلي (خصائص)**

إن الحقائق الأنثروبولوجيّة[1] التي تخص تنوّع هذه النشاطات والرغبة في ممارستها بالإضافة إلى التداخل و العلاقة الموجودة بينها و بين القطاع الرّسمي تبين لنا أن القطاع المنزلي يشتمل على مجموعة من النشاطات أقل ما يمكن القول عنها أنّها متنوّعة (تختلف عن بعضها البعض) . من بين هذه النشاطات هناك أعمال سهلة التّحقيق و أخرى صعبة مما يؤكد فكرة وجود قطاعين متمايزين . فهناك مؤسسات صغيرة ذات نشاطات تفيد البقاء تعرف بأنها ثابتة وأخرى قابلة للتطور.فهناك عدد من أقسام هذا القطاع تعبّر عن مرونة أكثر أي بإمكانها التطور وجلب عوائد ومناصب شغل دائمة قد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي . فهي بالتالي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات القطاع الرسمي .

- و عليه يصبح التمييز بين قسم أعلى و آخر أدنى أمرا حتميا .
- **الجنسجدول 46 :* تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الجنس ***

العمل المنزلي / الجنس	القسم الأعلى (%)		القسم الأدنى (%)	
ذكر	10	37.03	7	20.59
أنثى	17	62.97	27	79.41
المجموع	27	(100)	34	(100)

تمثل نسبة العاملين المنزليين في القسم الأعلى 44.26% و هي حصة هامةتبين أن العمل المنزلي لم يعد يعبر عند البعض عن منطق محاولة البقاء على قيد الحياة عن طريق ممارسة نشاطات هامشية بل أصبح وسيلة للعيش الكريم و ربما إلى ابعد من ذلك ،أين سمح للمرأة على وجه الخصوص بجلب عوائد

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 17

لأسرتها وإثبات ذاتها ووجودها في سوق العمل غير الرسمي. مماكسب هذه الأخيرة مسؤولية أكبر وأعطاها أكثر استقلالية ومصداقية للقيام بعمل غير رسمي. و عليه تنتج ضرورة إدماج المرأة عن طريق توفير خدمات تناسب دور المرأة وتدعم مشاركتها في اتخاذ القرار، مما أدى إلى توعية الرجل وإدراكه بمفهوم تقسيم الأعباء المنزلية.

- **الحالة المهنيةجدول 47 :* تقسيم (العمل المنزلي %) ***

العمل المنزلي / الحالة	القسم الأعلى (%)		القسم الأدنى (%)	
عامل (عمل رئيسي)	17	62.96	5	14.71
عامل(عمل ثانوي)	2	7.41	10	29.41
امرأة ماكثة بالبيت	8	29.63	9	26.47
بطال	-	-	2	5.88
طالب	-	-	4	11.76
متقاعد	-	-	3	8.82
آخر	-	-	1	2.94
المجموع	27	100	34	100

تتميز الفئة العليا بكون معظم أفرادها يمارسون نشاطاتهم بصورة أساسية (أكثر من90%) حتى ولو كن نساء ماكثات بالبيت مما يعكس أهمية حجم النشاط و العائد الناتج .كما نجد في هذا القسم أيضا عاملين منزليين في شكل نشاط ثانوي يمثل عادة نفس النشاط الأساسي إلا انه يدر على أصحابه عوائد تفوق مرتباتهم المحصلة من وظائفهم الرسمية بأضعاف .

مما يجعل من الفئة السفلى تحوي باقي الفئات الأخرى من بطالين، طلبة، متقاعدين ....و التي يهدف أصحابها من خلال العمل المنزلي إلى ضمان حد أدنى من العوائد يسمح لهم بالعيش و المساهمة بقدر و لو ضئيل في التقليل من أعباء التكاليف العائلية .

- **نوع النشاطجدول 48 :* تقسيم (العمل المنزلي %) ***

العمل المنزلي / النشاط	القسم الأعلى (%)		القسم الأدنى (%)	
الزراعة و تربية الحيوانات	-	-	4	11.76
الخدمات	13	48.15	8	23.53
خياطة،نسيج.طرز+الأعمال الحرفية.	11	40.74	9	26.47
تجارة	3	11.11	9	26.47
أعمال أخرى	-	-	4	11.76
المجموع	27	100	34	100

تبرز أهم النشاطات التي تخص القسم الأعلى في الخدمات 48.15% والغريب أنها متنوعة فمن الطبخ وتحضير المأكولات التقليدية، الحلاقة،الاعتناءبالأطفال،غسيلالملابس،....إلىعمليات التصليح المختلفة، عملية التكوين و التدريس، بحوث و دراسات، إعلام آلي..و حتّى بعض الأعمال الفنية...وقد ساهم في ذلك التقدم التكنولوجي واندماج القطاع الخاص إما بالتعامل المباشر أو عن طريق علاقات إنتاج مميزة .وتبقى أهمية الخياطة،النسيج و ما شابهها من أعمال حرفية أخرى 40.74% تمثل امتدادا للإنتاج المنزلي الذي يبرز الطابع التقليدي الثقافي و الاجتماعي للمنطقةعن طريق تحويل المواد و السلع المسترجعة إلى أعمال حرفية تتطلب رأس مال أدنى و تأهيلا فنّيا عرف تطورا مذهلا وهذا يرجع لأداء الاقتصاد الكلي و طبيعة تنظيمهو علاقته الإنتاجية مع هذا النوع التقليدي للقطاع المنزلي حيث أن التنمية تؤدي إلى زيادة القطب التقليدي و تبرز علاقة إنتاجية أخرى لكن خاصة مع العائلات .

وبنسبة اقل% أهمية 11.11 تأتي التجارة (تخص ما خف وزنه وزاد ثمنه أي سلع صغيرة و متوسطة الحجم كالذهب و المجوهرات الملابس و الأحذية خاصة) كنوع ثالث داخل هذا القسم يعمل في إطار شبكات اجتماعية منظمة تسعى بشكل خفي لجلب السلع المحلية و الأجنبية بطريقة غالبا ما قد تكون مشبوهة لتبيعها بأسعار تقل عن الثمن الرسمي دائما تحت غطاء العلاقات الاجتماعية و العائلية.لذا تتميّز نشاطات الفئة العليا عامة بغياب اللّجوء لعمليّة القرض البنكي معتمدةعلى الادخار و على التنظيم الاجتماعي و العائلي حتى فياحتياجاتها من المواد الأوليّة و اللوازم التي تأتي من القطاع الصناعي الرسمي، أو من التجار و الأسواق العامّة .و بسبب تكيفها مع التغييرات و التحولات التي يعرفها سوق العمل و استجابتها لمتطلبات عدد هام من المستهلكين أضحت النشاطات التي كانت بالأمس تمارس قصد الاستهلاك الذاتي (غير تجارية) اليوم سوقية تتبادل بطريقة غير رسمية. إذ تكون الأسعار هنا اقل مستوى من نظيراتها في القطاع الآخرأو هي تساويها أحيانا في حالات زيادة الطلب مما يكسبها ميزة تنافسية و مجالا حتى للسبق .و بالتالي تعمل هذه النشاطات على خلق مجموعة من التوازنات التي تمس

سوق العمل ،سوق السلع و الخدمات و السوق المالي... مؤدية بذلك إلى تغطية العجز الذي يعرفه القطاع الرسمي في هذه المجالات موجدة حتى علاقات معه بسبب وجود روابط و تعاملات متبادلة بين القطاعين فيما يخص علاقات الإنتاج ،التمويل...دون أن ننسى بروز معاني المساعدة المتبادلة وقيم التضامن و الاندماج الاجتماعي في العديد من صور هذه النشاطات و التي تعبر عن بعض التصرفات و السلوكيات التي لا تعترف بالسوق أو التبادل التجاري الذي يميزه .

- **صفة النشاط جدول 49 :* تقسيم (العمل المنزلي %) ***

العمل المنزلي / الصفة	القسم الأعلى (%)		القسم الأدنى (%)	
مؤقتة	-	-	19	55.88
دائمة	27	100	4	11.76
موسمية	-	-	11	32.36
المجموع	27	100	34	100

- يتصف العاملون غير الرسميين عامة في القسم الأدنى بظرفية النشاط وخاصية العمل المؤقت وبغياب توقيت أيام ثابتة للعمل كونه يمس كما قلناخاصة مجموعة الطلبة ،المساعدين العائليين و البطالين الذين يعتبرون العمل المنزلي مرحلة انتظار أو العاملين الثانويين الدين يلجئون اليه في فترات الأزمات المالية،ناهيك عن بعض النساء الماكثات بالبيت اللاتي اللاتي تجدن صعوبة في الممارسة لأسباب عديدة تطرقنا لها سابقا[1] .

- و يبقى القسم الأعلى يمثل نشاطات تتصف بأنها دائمة (100%). فالعمل المنزلي هنا مبرمج و منظم بكيفية تأخذ في الحسبان كل نواحي الحياة العائلية مما يجعل ممارسته دائمة لا تتأثر بالالتزامات الأسرية و إنما تتكيف و تتوافق معها فيما يخص وقت العمل بالدرجة الأولى. كما أن جزءا هاما منهم يتمتع بحماية غير مباشرة يضمنها احد أفراد الأسرة مما يكسبهم راحة و اهتماما بالغا بنشاطهم . إن توسع حجم النشاط أصبحيمثل وسيلة لإثبات الذات لعدد من النساء خاصة، إذ يبرهنّ بذلك على قدرات ويفرضن وجودهن بذلك داخل المجتمع. و أمام التحولات التي عرفها المجتمع أوجدت هذه النشاطات علاقات اجتماعية و اقتصادية مبنية على الثقة. و بالتالي إن عدم التذبذب و الاستمرارية في ممارستها أصبح يشكل عقدا مهنيا و أخلاقيا وعاملا أساسيا في جلب الزبائن و أمرا ضروريا للحفاظ على السمعة الجيدة .[2]

[1] الفصل الرابع . حالة العمل المنزلي ص260

[2] انظر حالة العمل المنزلي ص 260

- **حالة العمل جدول 50 :* تقسيم (العمل المنزلي %) ***

العمل المنزلي / الحالة	القسم الأعلى (%)		القسم الأدنى (%)	
حر	24	88.88	6	17.65
مأجور	1	3.70	20	58.82
مساعد عائلي	-	-	8	23.53
مستخدم	2	7.42	-	-
المجموع	27	100	34	100

يتميز القسم الأعلى بمفهوم العمل الحرسواء كان الأفراد يعملون لصالحهم الخاص أو مستخدمين صغار (عددهم قليل 2 فقطالأمر الذي يبرز ميزات عدم التوسع في النشاط و التوقف عند حد معين). و تعتبر خصائص هذه الفئة هي نفسها المذكورة سابقا[1] .

- **الجنس والسن جدول 51 :* تقسيم (العمل المنزلي) حسب القسم الأعلى(%)***

السن / الجنس	24–15 سنة	34–25 سنة	44–35 سنة	54–45 سنة	55 سنة فأكثر	المجموع	%
ذكر	1	3	4	3	-	10	37.03
أنثى	1	4	7	4	-	17	62.97
المجموع	2	7	11	7	-	27	-
%	7.41	25.92	40.75	25.92	-	-	100

يلاحظ أن العمل المنزلي في قسمه الأعلى يمارس لدى فئات العمر المتوسطة(25-54 سنة)،أين يتميز بأهميته و طابعه المستقر و الدائم.إذ يلاحظ تزايد عدد الأفراد في فئة العمر الثالثةمما يجعل أن المعدل مرتفع خلال مرحلة الثلاثينات ليتواصل إلى منتصف الأربعينات،حيث يتصف العمل المنزلي بأهميّته و طابعه التجاري ،إذ لم تعد الأعمال و الخدمات مقتصرة على البيع بكميات قليلة بل أصبحت تنافس نظيراتها في القطاع الرسميفي الكم و النوع .

[1] 260 انظر حالة العمل المنزلي ص

- **السن و المستوى جدول 52 :*تقسيم (العمل المنزلي)حسب القسم الأعلى(%)***

السن / المستوى	ذكر	أنثى	المجموع	%
بدون مستوى	-	-	-	-
القراءة و الكتابة	-	-	-	-
الابتدائي	2	3	5	18.52
المتوسط	2	8	10	37.03
الثانوي	2	6	8	29.63
العالي	3	1	4	14.82
المجموع	10	17	27	100

يغلب المستوى الدراسي المتوسط في القسم الأعلى (أكثر من65% لهم مستوى يتراوح بين المتوسط و الثانوي) ليرتفع إلى الجيد تارة(14.82%) و ينخفض إلى الابتدائي (18.52 %) في مرات إلا أن الملاحظ هو انعدام أفراد بدون مستوى حيث تعتبر القراءة والكتابة والحساب أمورا أساسية للدخول لسوق العمل،و بالتالي نجد بعض ذوي التأهيل العلمي المتوسط وخاصة الجيد في خدمات تتطلب تحصيلا علميا و تقنيا، كالتدريس أو التي لها علاقة بمجال الاتصال و الإعلام الآلي ،و هوأمر يدل على التحول الذي يعرفه العمل المنزلي في مجال المستوى العلمي و الذي أصبح عاملا هاما في توسع نشاطاته و تطورها كما و نوعا .فقد تبدأ بعض النساء من أسفل السلم (عاملة عائلية) لتتحول بعد مرحلة تكوين إلى عمل حرّ، ساعدها في ذلك تطور نشاطات العمل المنزلي من حيث طبيعتها التّقليدية إلى استعمالها لوسائل حديثة ساهمت في بروزها كنشاطات أصبحت تنافس القطاع الرسمي ذاته.إذن يبقى اللجوء للقسم الأعلى له علاقة مباشرةم عمستوى التكوين الذي قد يتم حتى خارج الإطار الرسمي دون إنكار سياسة التعليم و الجهود التي طبقتها الجزائر فيما يخص مجانية التعليم و إجباريته حتى سن معين ..و العدد الهام من الفتيات و النساء اللاتي يمارسن التكوين و التدريب داخل مراكز التكوين المهني عبر الوطن .

أضف إلى ذلك تطلعات المرأة الجزائرية اليوم و إرادتها نحو المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد . إلا انه رغم ذلك فقد يمثل النشاط المنزلي استخفافا بالقدرات العلمية التي اكتسبتها بعض أفراد هذه الفئة كونها تعمل في نشاطات تقل عن مستوى إمكانيتهن العملية أو أحيانا لا تمت بصلة لنوع التعليم الذي بحوزتهنّ.

- **الحالة العائلية جدول 53 :* تقسيم (العمل المنزلي %)***

العمل المنزلي / الحالة	القسم الأعلى (%)		القسم الأدنى (%)	
أعزب	11	40.74	10	29.41
متزوج	16	59.26	19	55.88
أرمل أو مطلق		-	5	14.71
المجموع	27	100	34	100

* تعتبر الفئة الهامة التي تميز الفئة العليا هي فئة (المتزوجين) (59.26%) و ذلك راجع لاعتبارات شخصية لها علاقة بطبيعة الفرد والنشاط و أخرى لها صبغة عائليةخاصة بالنساءأين نجدهن يلقين كل الدعم من الأزواج و الأقارب للتفرغ كليا لأداء نشاطاهن بصورة مكثفة في أعمال تدر أرباحا مميزة تفوق حتى دخل الزوج الذي يأتي من العمل الرسمي(هناك عدد من الأزواج بطالون). و هنا تبرز مرونة العمل المنزلي حتى أمام تراجع المرأة نحو المنزل ،بسبب رفض العائلة دخولها إلى سوق العمل الرسمي أو أمام التحديات التي يفرضها واجب الاعتناء بالأطفال و بأفراد العائلة.

*وبدرجة أقل تأتي فئة العزاب والعازبات(40.74%)لتخص الشباب الموجودين في نشاطات دائمة،تضمن العيش الكريم لأصحابها.إذ أنالعائد الذي يأتي منها بات أساسيا تعودت عليه الأسرة في تلبية حاجاتها،لا مجال للاستغناء عنه،فهووسيلة لإثبات الذات عند عدد من النساء اللاتي يبرهنّ على قدراتهن ويفرضن وجودهن بذلك في المجتمع،أمام تلاشي معاني التضامن التي كانت تميزه سابقا.

*و على العموم تبقى فئة الأرامل و المطلقين و المسنين منعدمة كونها تبرز ظرفية العمل المنزلي و محدودية نشاطاته مما يجعلها تنتمي بصورة كلية للقسم الأدنى .

- **أسباب ممارسة العمل المنزلي جدول54:*تقسيم(العمل المنزلي)حسب القسم الأعلى***

الجنس / السبب	ذكر	أنثى	المجموع	%
معارضة العائلة	-	-	-	-
رعاية الأطفال	-	5	5	18.52
العائد	8	10	18	66.66
الرغبة والهواية	2	2	4	14.82
أسباب أخرى	-	-	-	
المجموع	10	17	27	100

يعتبر العائد أهم سبب لممارسة العمل المنزلي عند الفئة العليا ،خاصة و انه يزيد بأضعاف عما يجنيه العاملون المنزليون في الفئة السفلى. فهو يمثل عند البعض حالات تطور أصحاب هذه النشاطات لمرحلة متقدمة من النمو قد تصل أحيانا إلى مرحلة التراكم وتجعل من هذه الممارسات منافسة للقطاع الحديث لها ميزة الإنتاجية وجلب العوائد .

كما تعبر**الرغبة والهواية** أحيانا عن اختيار طوعي ناتج عن تفكير مسبق توصل فيه صاحبه إلى القرار بعد الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات التي ينتجها العمل المنزلي.وتزداد هذه الرغبة في حالة تشجيع أفراد الأسرة وتأسيسهم لها.إنالرغبة تخص ممارسة نشاطات صعبة(القسم الأعلىFields) ،عندما يتمتع الشخص بحماية له ولأسرته تجعل من أفرادها ليس لهم رغبة في ممارسة عمل رسمي.

و تبقى **رعاية الأطفال** سببا خاصا بالعنصر النسويإذيسمح العمل المنزلي بإبراز نوع من المرونة فيما يخص مكان و وقت العمل من حيث غياب توقيت ثابت للعمل .فالمرأةتحاول التوفّيق في القيام بعدة أدوار متزامنةعادة بمساعدة أفراد الأسرة. إنّ هذا النظام يتماشى مع التزامات الحياة العائلية من رعاية لأفراد الأسرة خاصة الأطفال و كونه يفسح مجالا هاما وواسع في التصرف.

وتجدر الإشارة لوجود أسباب ضمنية أخرى تطرقنا لها سابقا[1] تصاحب كل هذا لها علاقة بالمرونة الخارجيّة التي يحتويها العمل المنزلي والمستوى العلمي و التي تمس العاملين المنزليين بدرجات متفاوتة.

- **الدخل جدول 55 : *تقسيم (العمل المنزلي %) حسب القسم الأعلى***

العمل المنزلي / الدخل	عددالعاملين المنزليين	%
اقل من الأجر الرسمي الأدنى	-	-
مساوي للأجر الرسمي الأدنى	-	-
اكبر من الأجر الرسمي الأدنى	27	100
المجموع	27	100

إن اقل دخل ينتجه العمل المنزلي في شقه الأعلى هو**اكبر من الأجر الرسمي الأدنى** بمرتين على الأقل،وقد أصبح العائد الذي يأتي منه دخلا أساسيا تعودت عليه الأسرة في تلبية حاجاتها ومن ثم لا مجال للاستغناء عنه ، و ليس هدا فحسب بل أصبحت بعض هذه النشاطات تدر على أصحابها مدا خيل كبيرة تفوق الأجور الرسمية بأضعاف كبيرة .و هو ما يميز في معظمه نشاطات لها صفة دائمة تتسم بنمط العمل الحر. هده المرحلة المتقدمة من النمو قد تصل أحيانا إلى مرحلة التراكم وتجعل من هذه الممارسات منافسة للقطاع

[1] انظر" أسباب ممارسة العمل المنزلي" . ص 272 .

الحديث المنزلي رغم انه يمكن القول أنّ عملية التراكم لا توجد في إطار هذا النشاط إلاّ إذا كان يأخذطابعا غير شرعي.إذن هو يمثل حدا من التطور و النمو الذي لا يجب تجاوزه حسب منطق أصحابها، مفضلين عدم المجازفة، والوقوع تحت رحمة قمع المصالح الرقابة.فرغم النمو الذي تشهده هذه النشاطات من ناحية جلب العوائد إلاّ أنها تبقى في الخفاء قصد الإبقاء على منافستها .المهم أنالفقر لا يمثل سمة ثابتة تخص العامل المنزلي، فليس عجبا أن يختار عدد من الأفراد التشغيل غير الرسمي بصورة إرادية أي ما يسمّى "بالعمل الطوعي". فالأشخاص الذين يعملون في نشاطات غير رسمية يقارنون بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في التشغيلين الرسمي وغير الرسمي ويأخذون القرار بالانضمام الذي سيعود بالفائدة لا محاله .ويبقى هذا شيء نسبي إذ هناك خدمات يعرفها القطاع الرسمي تنعدم في القطاع الآخر كالحماية الاجتماعية، التقاعد....: تتميز معظم هده النشاطات بالتخفي و التعتيم سواء فيما يخص أماكن إقامتها ، طريقة ممارستها و كيفية تعامل أصحابها حيث يعمل أصحاب هذه النشاطات على التقليل من التكاليف التي تمس اليد العاملة كونه يمس مشاركة أفراد الأسرة ومساعدين عائليين بدون مقابل و عوامل الإنتاج الأخرى التي تخص الكراء، الكهرباء، التدفئة، التأمين، الأكل.... النقل، وجبات العائلة، الاعتناء بالأطفال و دلك بالتقليص أو التملص من كل الواجبات الرسمية : التنظيمية ، الإدارية ، الاجتماعية و الضريبية ، في ظل عجز المصالح الرقابية أو عدم اهتمامها .

ومن منظور آخر فإن الحصول على دخل هام يسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل العائلة وفرض آرائها التي طالما ظلت دون أهميته في فترات اللاعمل.

*** الوقت المخصص للنشاط**

إنّ الوقت المخصص للعمل المنزلي في القسم الأعلى يتراوح بين 35ساعة حتى 44 ساعة أسبوعيا و يعود هدا الاختلاف إلى طبيعة و نوع النشاط الممارس بحيث يعتبر الوقت المستغرق في الأعمال الحرفيّة هو الأطول حيث يمثل أكثر من 40 ساعة . ومما يستوجب ذكره أن العمل المنزلي يسمح باقتصاد الوقت من خلال اجتناب التنقل اليومي وما ينجرّ عنه من مشاكل ناجمة تخصّ التكاليف، التعب، القلق...و هو يبرز نوعا من المرونة فيما يخص وقت العمل. يتميّز العمل المنزلي في هذه الفئة بالوقت الطويل أحيانا في ظل تداخله مع مجالات أخرى وذلك مقابل الإيفاء بالطلبيات خاصة أوقات المواسم و الأعياد.و الملاحظ أن حجم العمل إذا زاد عن حدّه قد يؤثر بصورة سلبية على صحة ونوعية الحياة اليومية، الأمر الذي يحتاج إلى وقاية، رعاية وعلاج و قد يؤدي بالعديد إلى التوقف بصورة مفاجئة أو مع تقدم السن أمام غياب كلي لأنواع الحماية الاجتماعية لهذه الفئة التي لا تتحصل على تعويضات تمسّ مجالات الصحة الأمومة أو التقاعد .

ج–استنتاجات

تنتشر الأعمال غير الرسمية والتي تفيد البقاء على قيد الحياة وتضمن العيش الأدنى نتيجة غياب التشغيل الرسمي جراء الأزمات التي تعرضت لها الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات الهيكلية (أفرزت بطالة وتسريح عدد من العمال الرسميين.....) .إلا أن شرعية ممارسة هذه النشاطات كما هو الحال في العمل المنزلي هي "وظيفية" في نظر السوق[1]، كونها تلعب دور مؤشر استقرار، فهي لا تسمح فقط بالبقاء وإنما تقوم بتعويض نقص التشغيل العام الذي تعجز الدولة على تغطيته عن طريق أدوات التحكيم والتنظيمبالإضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الحماية الاجتماعية و الدّور المحدود الّذيأصبح يمثله التضامن الاجتماعي .في هذه المرحلة يقدم التشغيل الرسمي عددا محدودا من الوظائف أما التشغيل غير الرسمي بالمقابل يسمح بتغطية هذا العجز وتوفير مناصب شغل و خلقعوائد عن طريق الديناميكية و المرونة التي يتمتّع بها .

إن أسباب توسع النشاطات المنزلية لا تنحصر في الدوافع الثقافية المذكورة سابقا ولا في التنظيم المتعلّق بالتسجيل و تسيير المؤسسات بل في تأثير غياب النمو الاقتصادي(غير كاف أو تنمية غير متوازنة) الذي يمتص الفائض في اليد العاملة. فإذا كان نموّ الإنتاج في التشغيل الرسمي غير كاف، فإن النشاطات غير الرسمية تتوسع وتتطور كلما زادت العمالة "غياب التنمية"

(Betcherman, 2002)[2]. الأمر الذي قد ينعدم لو كانت هناك فرص اقتصادية محلية متوفرة.

إنّ نظرة "التنمية" للتشغيل غير الرسمي هي رؤية سلبية كونه لا يمثل سياسة دائمة بل يشكل عبءا اجتماعيا ثقيلا ويمثل تحديا كبيرا فيما يخص النفقات العمومية وعليه فإن النشاطات المنزلية تعيش وسط فضاء الفقر والعوز وهي بالتالي تشكل علاقة إيجابية بين زيادة الفقر وحجم التشغيل غير الرسمي.الشيء الذي يبرز علاقة عكسية بين العائد الفردي وحجم التشغيل غير الرسمي.فالبلدان الفقيرة تمثل حجما كبيرا يحتويه التشغيل غير الرسمي، وعليه لا يمكن نفي العلاقة الموجودة بين التشغيل غير الرسمي وظاهرة الفقر وهنا يغيب مفهوم التشغيل الطوعي.أما الدول الغنية الّتي لها نمو اقتصادي هام فهي المتميّزة بقطاع رسمي متطوّر و واسع و قطاع غير رسمي أقل تطوّرا و أقل أهميّة .

و عليه فان النماذج الأولية تبرز العمل المنزلي على انه شيء غير مرغوب فيه و أن السياسات تعمل على التخلص منه أو التقليل من انتشاره . حيث يرى[3] Harris – Todaro أن الزيادة في حجم التشغيل

[1]DESERTMyriam. Le débat russe sur l'informel. , Questions de recherche N° 17 Mai 2006 p 16.
[2]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 65.

[3]نموذجHaris-Todaro. ص.58

الرسمي ينتج تراجعا في حجم التشغيل غير الرسمي الأمر الذي تميزه فترات التنمية والنمو الاقتصادي (انتقال الأفراد من التشغيل غير الرسمي نحو الرسمي). إذن القطاع المنزلي يعمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكليّة التي تعرفها معظم الدّول الناميّة كالجزائر . لكن مفهوم التنمية يعد سببا غير كاف في بلد كالجزائر و يشوبه العديد من اللبس فهو لا يمس تلك النشاطات التي توجد علاقة مع القطاع الرسمي.فالملاحظ أن الكل يقر بقوة التنظيم البيروقراطي الحكومي في سوق العمل الذي يؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي كما بينته دراسات عديدة من خلال (Loayzactrigolini,2006)و نص تقرير البنك الدولي سنة 2002 (Friedman,2000 et Djanhov, 2002) و التي تفيد بأن حجم التشغيل غير الرسمي يتحدد بصورة كبيرة بتشوهات في التشريع أو عمليات الفساد"[1]. وهذا عكس ما يروّج من أن العوامل الثقافية هي الدافع وراء التهرب التنظيمي والجبائي. إن هذه الرؤية الثانية توضح أنّه ينبغي البحث عن الأسباب داخل المؤسسات التنظيمية والهيئات المكلفة بتنظيم سوق العمل، الحماية، حقوق الملكية..... .

وعليه فقد تبرز حالات عديدة تناقض الرؤية الأولى (مثلا: الهند في سنوات التسعينات صاحبت مرحلة النمو زيادة في التشغيل غير الرسمي)[2]،عند وجود علاقة إنتاجية وطيدة بين التشغيلين الرسمي وغير الرسمي. هذا التناقض يتحدد بمدى أهمية التداخل الموجود بينهما لأن الفئة التي تنشط داخل القطاع الثاني تلعب دورا احتياطي لليد العاملة بالنسبة للقطاع الأول حيث بإمكان العاملين اقتناء سلع وخدمات تسمح بإعادة إنتاج قوة العمل بأقل تكلفة. كما أنه يوجد عدد كبير من العاملين في القطاع الرسمي يعملون داخل القطاع الثاني (عمل ثانوي). و عليه تبرز العديد من المفارقات كون العائد الذي يأتي من القطاع غير الرسمي هو أحسن من الذي ينتجه القطاع الرسمي أحيانا رغم القول بان العائد في القطاع الأول يعمل على تقليص حجم العائد في القطاع الثاني ، دون نسيان وجود مؤشر عدم الرسمية داخل القطاع الرسمي العمومي أو الخاص على السواء .

إن ظهور مفهوم العمل " الطوعي" المستمدّ من بعض النتائج " الانثربولوجية"(الّتي توصّل إليها Fields) و التي تخص تنوّع النشاطات داخل القطاع غير الرّسمي و علاقتهامع القطاع الرّسمي يجعلنا نميّز بين قطاعين غير رسميين من حيث سهولة و صعوبة الممارسة .هذا التمييز يتأكّد حتّى من ناحيّة الرغبة في الحصول على عمل داخل القطاع غير الرّسمي رغم الصعوبة الّتي قد تعترض ذلك. هذه الرغبة قد تنقل صاحبها حتّى من القطاع الرّسمي نحو القطاع غير الرّسمي .فنحن بصدد ذكر ازدواجية داخل القطاع

[1]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009, p 78.

[2]Idem .p 65

المنزلي.إن حجم كلا النوعين الحديث والتقليدي للقطاع المنزلي يحدد عل أساس النمو والتنظيم الذي يعرفه القطاع الرسمي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية لكن أيضا لأداء الاقتصاد الكلي وكذلك لطبيعة تنظيم التشغيل الرسمي في الجزائر حيث له علاقة إنتاجية مع النوع الحديث للقطاع المنزلي و التقليدي أحيانا، كما بينه Stewart و Ranis[1] حول تأثير التنمية الاقتصادية على التشغيل غير الرسمي، إذ يتضح بقاء وثبات التشغيل غير الرسمي الحديث وتطوره في حالة وجود تنمية حيث تبز العلاقة الإنتاجية بينه وبين التشغيل الرسمي. ومن جهة أخرى فإن التنمية قد تؤدي إلى زيادة القطب التقليدي كما هو الحال في العمل المنزلي حين تبرز علاقة إنتاجية أخرى لكن خاصة مع العائلات (Carr et Chen, 2001)[2]،أي أن الزيادة في حجم التشغيل الرسمي لا تتيح تراجعا في حجم التشغيل غير الرسمي)،(لكن ذلك لا يشمل القطاع العمومي)Lewis[3].

إن الرؤية الثنائية تبرز ذلك بصورة إيجابية كون أن لجوء رجال أعمال رسميين إلى القطاع غير الرسمي كما هو الحال داخل القطاع المنزلي سيساهم إيجابيا في رفع أجور هذا القطاع وتحسين ظروفه.رغم أن المدرسة الطفيلية و البنيوية تعارضان ذلك إما للاستفادة غير المنصفة للمؤسسات غير الرسمية من عدم مشروعيتها أو لأسباب أخرى تتمثل في إقامة هذه العلاقة التي تعتبر غير مشروعة بين القطاعين، إذ أن ذلك يعود سلبا على العامل المنزلي ويبقيه في مكانه.

لقد أنشأت العولمة و الانفتاح نحو اقتصاد السوق هذه العلاقة الإنتاجية بين القطاع المنزلي بشقيه الحديث والتقليدي وبين والقطاع الرسمي على شكل تعاقدات إنتاجية تشمل قطاعات عديدة، حيث اعتمدت العديد من المؤسسات الرسمية لظروف اقتصادية بحتة نقل أو جلب إنتاجها من القطاع المنزلي قصد الاستفادة من التكاليف المنخفضة لليد العاملة.مما اوجد عدد من الفروع قد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي . فهي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات هذا القطاع.حيث نجد أنّ نظام تكوين الأسعار يتميّز بعمليّة المساومة و توازن العرض و الطلب بالإضافة إلى المرونة مقارنة دائما مع أسعار القطاع الحديث. فالسوق من جهة و التنظيم الاجتماعي يعتبر المحرك الأساسي للعلاقات غير الرسميّة(Boyabe).هذا التنظيم يرتكز أيضا على مفهوم "التضامن" الذي ينشأ من التبادل و التعاون اليومي . الشيء الذي يحد من السلوكيات السلبيّة و يضمن الثقة و حسن سير عمليّة التبادل بأقل التكاليف.

[1] انظر نموذجيRanis و Stewart ص 64

[2] KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 75.

[3] Idem , p 70.

هذه الثقة الناتجة عن الخاصيّة التكراريّة لعلاقات التبادل و التي تجعل من الفرد يسلك سلوكا رشيدا[1].إنّ المحيط الاجتماعي يؤثر على السلوك الاقتصادي و يتبلور ذلك في الحصول على امتيازات خلال التبادل ،فالمحيط الاجتماعي يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات الأفراد و بالتالي بين السعر و الكميّة .

إنالتحليل الأولي لخصائص النشاطات المنزلية ، بصرف النظر عن الجزء القابل للنمو ، يوحي بأن ليس لها مستقبل يخص النمو ،كونها تبقى في الظل لتظل قادرة على المنافسة بوصولها للحجم المثالي بالنسبة إليها و الذي يسمح لهابالقدرة على تحويل خفي لليد العاملة ، و إمكانية التمويل بعيدا عن رقابة الضرائب وقانون العمل، إلا أن الجزء المتطور منها يبقى منافسا لنظيره كونه يتميز أحيانا بمستوى علمي و تأهيل جيد، ،إنتاجية عالية و فائض يظهر أنه من الممكن أن يستثمر استجابة لمنطق الربح الاقتصادي وليس المنطق الاجتماعي ،تنويع قطاعي ومكاني للطلب ، استخدام أساليب التسويق وإمكانية للسيطرة على التكنولوجيا الجديدة .

*** من كل ما سبق يمكن فهم كيف أن التشغيل غير الرسمي في شقه المنزلي و رغم الصعوبات التي تعوق وجوده و اختلاف مستويات جودة السلع و الخدمات التي يعرضها، استطاع أن يفرض بقاءه أمام القطاع الرسمي و عليه يمكن الاستنتاج أنّ :

– استبدال القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي ليس ممكنا حتى في مرحلة النمو بالنسبة للدّول الناميّة كالجزائر وهذا يبين أنه إذا كنا بحاجة لفرضيات تحلل اقتصاديات الدول المصنعة فلا يمكن تطبيقها مباشرة على اقتصاديات الدول النامية. هذا يستلزم وضع سياسة متمايزة للتعامل مع العمل المنزلي كونه إما بديلا أو مكملا أو منافسا للتشغيل الرسمي داخل سوق العمل مع ضرورة إدماج المرأة في مفهوم النّمو الذي يمس اقتصاديات الدول النامية كونها تمثل جزءا هاما في التشغيل داخل القطاع المنزلي ... .

[1] -[2] J.B BOYABE, « marché informel »; une lecture critique du modèle d'AQUERLOF, tiers monde, vol 40 , n° 157, 1999 , pp 169-186

VI-خلاصة عامة

لقد أظهرت نتائج الاستجواب أهمية حجم التشغيل غير الرسمي بصفته أنتج أهمية إستراتيجية تمثلت في التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة.الأمر الذي يؤكد على أن العمل غير الرسمي و العمل المنزلي خصوصا يمتاز بمرونة تسمح باستقطاب فئات متنوعة داخل المجتمع و بالتالي اندماجهم المباشر في سوق العمل،ساعده في ذلك ارتفاع التأهيل العلمي و الفني لبعض الأفراد الذين يمارسونه خاصة عند الفئات الصغرى مما جعل منه عنصرا هاما في خلق التوازن و امتصاص الفائض الذي يعجز التشغيل الرسمي على استيعابه .

كما أبرزت من جهة أخرى عامل عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية حيث يمثل التشغيل غير الرسمي نوع من المعارضة و الاحتجاج أمام تخاذل الدولة في أداء مهامها(نقص التشغيل و انتشار البطالة أديا إلى خلق و زيادة الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين فئات المجتمع) .وأمام تساهل و نقص النصوص القانونية و عدم الصرامة في تطبيقها أصبحت الممارسات غير الرسمية تمس حتى الحياة المهنية للعاملين في القطاع الرسمي (القطاع الخاص)، الشيء الذي يبين مدى وجود القطاع غير الرسمي و توسع مجالات ممارسته بحيث أنه أصبح واقعا اقتصاديا و اجتماعيا لا يمكن نكرانه.هذاالتهميش التنظيمي والإداري يتجلى من عدم الامتثال لجميع جوانب التشريع و التنظيم (الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي والتأمين) التي تشكل عقبة في طريق النمو للأعمال غير الرسمية لأنها مصدر لارتفاع التكاليف، فهي تصغير لصافي الدخل الذي يقوض كل استثمار.مما يجعل النظر إلى الدولة بمثابة عامل حظر ، يحول دون تنمية المشاريع الصغيرة . الأمر الذي قد يجعل من التضامن الاستقلالية و التعايش من أهم ميزات التشغيل غير الرسمي ،حيث يسمح ذلك بالحصول على التمويل بمنطق الإنتاج العائلي لا منطق نمو المؤسسة الفردية .

و يبقى أنّ التحليل الاقتصادي في هذا المجال أصبح عاجزا على احتواء و فهم بعض التحولات الاجتماعية و معرفة أهدافها و اتجاهاتها .

إن محاولة جعل إطار خاص بهذه النشاطات و تشجيعها (التي تحترم نظام الإنتاج و التشغيل) من شأنه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الاجتماعية.و يبقى أن قياس حجم التشغيل داخل القطاع غير الرسمي أمرغير سهل، إلا أن البحث الميداني يعتبر مجالا هاما في كشف خبايا ظاهرة العمل غير الرسمي و أهم سماته .

الخاتمة

خاتمة

إن معظم الدراسات التي مست الدول النامية لم تعط إجماعا أو اتفاقا تاما حول وظيفة التشغيل غير الرسمي،وهذا لعدم تجانس أشكال الإنتاج التي تمس نشاطاته من جهة و اختلاف التنظيمات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية من بلد لآخر.

و علىالعموم فالبعض يصف هذا القطاعبظرفية الممارسةو هامشية نشاطاته التي ظلت تتصف بالطابع التقليدي.إلا أن الكل متفق حول مرونة هده النشاطات وتميزها بمفاهيم التضامن، الاستقلالية، التعايش، و غيرها من السلوكيات التي يعجز التحليل الاقتصادي على احتوائها و فهمها.إذ تعبر عن تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس الإستراتيجية أمام المعوقات و استجابتها لدوافع الأفراد التي جعلت منها وسيلة للخروج من الأزمات أو بدرجة أقل مخففة من حدتها. و يأتي العمل غير الرسمي هنا ليبين خاصة أن الدولة كنظام لا يمكنها التحكم في التنظيم الاجتماعي و التحول في علاقات العمل، إذ يبقى الواقع الاجتماعي مائعا، متعددا و غير قابل للحجز.

إن أسباب توسع هده النشاطات لا تنحصر في الدوافع الثقافية ولا في التنظيم المتعلّق بالتسجيل و تسيير المؤسسات بل في تأثير غياب النمو الاقتصاديوهي بالتالي تشكل علاقة إيجابية بين زيادة الفقر وحجم التشغيل غير الرسمي و عليه فان النماذج الأولية تبرز العمل غير الرسمي على انه شيء غير مرغوب فيه و أن السياسات تعمل على التخلص منه أو التقليل من انتشاره عن طريق التنمية.

إلا أن الرؤية الثانية توضح أن دلك يخص القسم المهمش فقط و أنّه ينبغي البحث في الأسباب داخل المؤسسات التنظيمية والهيئات المكلفة بتنظيم سوق العمل.فالملاحظ أن الكل يقر بقوة التنظيم البيروقراطي في سوق العمل و الذي يؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل غير الرسميكونه يتحدد بصورة كبيرة بتشوهات في التشريع أو عمليات الفساد .

إن القطاع غير الرسمي في شقه المنزلي خاصة عمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي أنتجتها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكليّة التي عرفتها معظم الدّول الناميّة كالجزائر،إلا أن الانفتاح نحو اقتصاد السوق أنشأ علاقة إنتاجية بين القطاع المنزلي وبين والقطاع الرسمي على شكل تعاقدات إنتاجية تشمل قطاعات عديدة.إلا أننا نميّز بين قسمين غير رسميين (سفلي و علوي) من حيث سهولة و صعوبة الممارسة ،فنحن بصدد ذكر ازدواجية داخل القطاع المنزلي من حيث أنه يتموقع بين الرمزي من جهة و الاقتصادي من ناحية أخرى.

إن حجم كلا النوعين الحديث والتقليدي للقطاع المنزلي يحدد عل أساس النمو والتنظيم الذي يعرفه القطاع الرسمي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية لكن أيضا لأداء الاقتصاد الكلي وكذلك لطبيعة تنظيم التشغيل الرسمي في الجزائر حيث له علاقة إنتاجية مع النوع الحديث للقطاع المنزلي و التقليدي أحيانا.إن تحليل خصائص النشاطات المنزلية ، بصرف النظر عن الجزء القابل للنمو ، يوحي بأن لبعضها مستقبل يخص النمو ،رغم كونها تبقى في الظل لتظل قادرة على المنافسة بوصولها للحجم المثالي بالنسبة إليها و الذي يسمح لهابالقدرة على تحويل خفي لليد العاملة ، و إمكانية التمويل بعيدا عن رقابة الضرائب وقانون العمل.

الأمر الذي يبين أن استبدال التشغيل غير الرسمي بالتشغيل الرسمي يبقى محدودا حتى في مرحلة النمو بالنسبة للدّول الناميّة كالجزائر وهذا يبين أنه إذا كنا بحاجة لفرضيات تحلل اقتصاديات الدول المصنعة فلا يمكن تطبيقها مباشرة على اقتصاديات الدول النامية.كل هدا يفرض سياسة متمايزة للتعامل مع العمل المنزلي كونه بديلا أو مكملا للتشغيل داخل سوق العمل مع ضرورة إدماج المرأة في مفهوم النّمو الذي يمس اقتصاديات الدول النامية .و.يمكن إدراج دلك في النقاط التالية :

– وضع سياسات و برامج تأخذ في الحسبان اعتبارات الجنسين ، بحيث يتم الاستفادة من فئة النساء عن طريق إعطاء أولوية في تقديم الائتمان و تشجيع بناء مراكز الرعاية للأطفال ومساعدة المرأة في تكوين جمعيات لمناقشة مشاكلهم و حصولهم على المعلومات اللازمة .

– تحسين الوصول إلى البنية التحتية المادية والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف التشغيل في القطاع غير الرسمي.هذه التسهيلات ضرورية لإدماج هدا القطاع في بقية قطاعات الاقتصاد .

–إن "التجمع" يعتبر إستراتيجية يمكن أن تساعد في حل بعض المشاكل. فمفهوم المجموعات يشير إلى تجمع في مكان مادي معين من جميع الشركات الصغيرة العاملة في المجال نفسه أو في القطاعات ذات الصلة ، قصد توفير البنية التحتية والخدمات الضرورية أين يمكن للحكومات أن تشجع دلك من خلال تقديم مختلف الخدمات و المهارات .

– تشجيع تمويل هده النشاطات ب تقديم حوافز ضريبية للبنوك التجارية قصد تغطية تكاليف المعاملات الإضافية.

-يصعب تنفيذ مخططات التأمين الاجتماعي الخاص بالتشغيل غير الرسمي ، الذي يتكون أساسا من العمال المستقلين المنتجين والعاملين في القطاع غير الرسمي بشكل عام بسبب انخفاض الدخل ، مما يجعل من الصعب تقديم مساهمات مالية. لا بد لنا من النظر بعناية في الخيارات المتاحة لمختلف فئات الموظفين في كل قطاع من شركات تأمين خاصة أو عامة حيث يمكن للحكومة أن تتفاوض على صيغة لتقاسم التكاليف على نظم الضمان الاجتماعي بتقديم مساهمات رئيسية من خلال برامجها لمكافحة الفقر و اعتماد نظم رسمية للمساعدة المتبادلة التي تقوم على الأسرة أو المجتمع والتي لا تزال المصدر الرئيسي لتوفير الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان النامية. ومع ذلك ، فإن هذه النظم تميل إلى تآكل وينبغي تعزيزها .

-إن تعزيز الروابط مع القطاع الرسمي من المرجح أن يعجل نمو هذه الشركات وانتقالها إلى الرسمية. وسيكون من المناسب التقليل من تكلفة الدخول عن طريق تبسيط الإجراءات المعقدة و الحد من الفساد لان الهدف النهائي هو الخفض التدريجي لأهمية حجم القطاع غير الرسمي .

– أخيرا ،يمكن القول أن تطوير القطاع غير الرسمي في نشاطات كالعمل المنزلي أمر يجب أخذه بعين الاعتبار و بالتالي محاولة إدراجه كواقع اقتصادي و اجتماعي .إن العمل على وضع قوانين و إجراءات أكثر عقلانية تتماشى و التنظيم الاجتماعي و تطبيقها بصفة عادلة، عملية و فعالة، من شأنه إضفاء الطابع الرسمي مما يساعد هذا النوع في البروز بصفة قانونية تضمن حرية حقوق العامل من جهة و السماح للدولة بتحصيل الضرائب المفقودة.

هذا هو باختصار ملخص بحثي، و يبقى أن أشير إلى أن ما توصلت إليه من نتائج لن يؤدي بالضرورة إلى نتائج حاسمة و لكنه يعطي صورة صادقة و يطرح المشكل بصفة فعالة تسمح بإدراك هذه الظاهرة في الجزائر.و عليه فإن الباب يبقى مفتوحا أمام الباحثين المهتمين بدراسة نفس الموضوع إذ يمكنهم معالجته من زوايا أخرى للوصول إلى نتائج أخرى بإمكانها أن تغني البحث.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

- بالفرنسية :

1- ADAIR Philipe, « Une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique », les cahiers du GRATICE, n°18, 1er Semestre 2000.

2- ABROUS Dahbia,L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris,1989.

3- - ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005

4- ALLEKI Nora, Algérie La politique pour l'emploi des jeunes : budgets importants mais crise de confiance Chronique internationale de l'IRES – n° 123 -, mars 2010.

5- ADAIR P., 1985, L'économie informelle, figures et discours, Anthropos

6- ARDES, secteur informel et développement, Tunis, 1er trimestre 1991.

7- ATTOUT. N CHEBAB. T et KELKOUL. M, femme, emploi et fécondité en Algérie, avec le concours du fonds des nations unies pour la population, CENEAP, Mai 1999.

8- ADEL Faouzi « Le travail domestique », Insanyat, Oran, n°1, printemps 1997.

9- ADAIR P. et BOUNOUA C., 1999-2002, L'économie informelle enAlgérie, accord-programme agrée par le Comité Mixte d'Evaluation et de Prospective Franco-Algérien (CMEP), Université Paris XII et Université de Tlemcen.

10- ARCHAMBAULT. Edith et GREFFE Xavier, les économies non officielles, PARIS, la découverte, 1984.

11- ADAIR Philipe, l'économie informelle, figures et discours, anthropos, 1985.

12- BENAROUS Mondher , Le secteur informel en Tunisie : Répression ou organisation ,Université de Limoges ,Centre d'Economie Régionale du Limousin.(CEREL).

13- Boufenik F. et Elaidi A., « L'informel en Algérie : quelle approche ? », colloque international sur l'économie informelle en Algérie, Université de Tlemcen, 14-16 novembre, 2000.

14- BARBIER Jean Paul, L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006

15- BOUTAFNOUCHET Mustapha, Les travailleurs en Algérie, ENAP,1984, p 33 .

16- BENDJALID Abed, les stratégies familiales face à la crise de l'emploi à Sidi Bel Abbès, Insanyat, ORAN, n°1, 1997.

17- BLANC Pierre, Souveraineté économique et réformes en Algérie, Confluences méditerranée : revue trimestrielle 71, L'harmattan, Paris, automne 2009.

18- BEN ZAKOUR Abderrahman et KRIA Farouk ,Le secteur informel en Tunisie : cadre réglementaire et pratique courante ,centre de développement de l'OCDE, doc no80,Novembre 1992.

19- BERNARD Chantal, nouvelles logiques marchandes au Maghreb : l'informel dans les années 80, PARIS, CNRS, 1991.

20- BEKKAR Rabia, la place des femmes, les enjeux de l'identité et de l'égalité au regard des sciences sociales, OPHESIA (la découverte, 1998)

21- BEKKAR Rabia, « Territoire des femmes à Tlemcen » le monde arabe, villes, pouvoirs et sociétés, Maghreb-Machrek, n° spécial 143, 1994.

22- BERNARD CHANTAL, « En Algérie, une « nouvelle » valeur, l'auto emploi ? », tiers monde, t XXIX, n°114, Avril-Juin 1988.

23- -BIT, Eradiquer les pires formes de travail des enfants Guide pour la mise en Mexique de la convention no 182 de l'OIT GUIDE PRATIQUE À L'USAGE DES PARLEMENTAIRES No 3, Genève ,2002

24- BIT,Travail décent pour les travailleurs domestiques ,Conférence internationale du Travail, 99e session, , Rapport IV(1),BIT ,Genève,2009.

25- BIT, Les règles du jeu une brève introduction aux normes internationales du travail, Edition révisée, OIT, Genève ,2009.

26- BIT, L'heure de l'égalité au travail : rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003.

27- BIT, Travail décent et économie informelle, Conférence internationale du travail ,90e session, Rapport 5, Genève, 2002.

28- BIT, 17 ème CIST, Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel, Genève, Novembre – Décembre 2003

29- BIT, 17 ème CIST, Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel, Genève, Novembre – Décembre 2003

30- BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998.

31- BOYABE, J. BERNARD, « Marché informel – une lecture critique du modèle d'AKERLOF… », tiers monde, vol 40, n°157, Janvier-Mars 1999.

32- BEKKERS Hans et STOFFERS Wim « l'emploi dans le secteur informel au PAKISTAN : une nouvelle méthode de mesure » Revue internationale du travail, vol 134, n°1, 1995.

33- BOUNOUA. Chaïb, « une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde », les cahiers du CREAD, Alger, n°30, 1992.

34- BOUNOUA. Chaïb, « l'économie parallèle en Algérie », les cahiers du GRATICE, n°9, 2ème semestre 1995.

35- BARRERE. Morrisson M.A. , Chômage et l'offre de travail des femmes : contribution à une approche de travail, PARIS, économica 1982.

36- BRASSARD-DUPERRE.M, L'économie populaire solidaire,outil de reconstructionde la paix :le cas du Chili,CRDC , série N° 08, ISBN : 2-89251-270-0,Outaouais ,Décembre 2005

37- BOUFENIK. F et ELAIDI. A , l'informel en Algérie : quelle approche ?, colloque internationale sur l'économie informelle en Algérie, Tlemcen, le 14-15-16 Nov 2000.

38- BENISSAD. M « l'économie informelle en Afrique », ARCHAMBAULT et GREFFE (ed). Les économies non officielles, 1984.

39- BODSON. P et MARTELROY. P, politique d'appui au secteur informel dans les pays en développement, economica, 1995.

40- BOUFENIK. Fatima, « famille : les femmes et les rapports de production domestique de santé » Insanyat, ORAN, n°4, Janvier-Avril 1998.

41- BOURQUE Denis,L'organisation communautaire : fondements, approches et champs de pratique , presse universit du Québec , 1er tri 2007.

42- BARTHEZ. A « femmes dans l'agriculture et travail familial » géologie de travail, n°3, 1984.

43- BELLAL Samir, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements,الباحثمجلة – عدد 06 , 2008 .

44- BIT, le travail à domicile, 82ème session, rapport V GENEVE, 1995.

45- CAHIERS DE PRELUDES N° 9, Education, Formation, Et Marche Du Travail, BETA-Nancy, Université de Nancy 2, PRELUDES, Nancy, 2007.

46-CHRIS Gerry (1987), Developping economies and the informal sector in historical perspective, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Septembre : 109.

47- COUTINHO Manuela , économie informelle et économie sociale Interface entre les concepts,Braga .

48- CHARMES Jacques, Concepts, mesures et tendances, études du centre de développement, OCDE,2009

49- Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle et comité national préparatoire à la IV^{ème} conférence mondiale sur les femmes, éditions du CRASC, 1995.

50- CHARMES. J. mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie, ONU, Dec, 1991.

51- CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002.

52- CHARMES Jacques, Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris.

53- CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009.

54- CHARMES Jacques, Secteur informel, emploi informel, économie non observée : méthodes de mesure et d'estimation appliquées aux économies en transition. L'exemple de la Moldavie,CEEED, Versailles,2005.

55- CHENNTOUFTayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008

56- CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007.

57- Conseil National Economique et Social, projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, Alger, 1998.

58- Cahiers du GRATICE, l'économie informelle, n°9, PARIS, 1995.

59- DAZA José Luis, Economie informelle, travail non déclaré et administration du travail, Document n° 9, BIT, Genève, Juin 2005.

60- DAOUD Zakya, Féminisme et politique au Maghreb : 1930-1992, Maisonneuve et Larose, Paris 1993.

61- DEBARE, Maroc, les milliards de l'ombre, l'économie souterraine PARIS, Hartier, 1992.

62- DECHAUX j-h « des échanges économiques au sein de la parentèle » sociologie de travail, n° , 1990.

63- DIB MAAROUF, fonctions de la dot dans la cité Algérienne – le cas d'une ville moyenne : Tlemcen et son « Hawz » - Alger, OPU, 1984

64- DOMINGO Garcia ,colloque « Économie informelle, travail au noir », réduction des activités économiques informelles au Mexique par le biais de l'entrepreneuriat à petite échelle (2000-2007),Septembre 2007.

65- DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes, GTM/CNRS –Mexique ,2002.

66- EUZEBY Chantale, « pistes pour une révolution tranquille du travail » le monde diplomatique, Avril 1998.

67- FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 06/101, Washington, D.C. Mars 2006.

68- FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C. février 2007.

69- Forum des droits sur l'Internet, « Le télétravail en Mexique », décembre 2004

70- FIDH,CFDA ,LADDH , La « Mal-vie » :rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie ,Avril 2010 .

71-FOX .L, BETCHERMAN.G, CHANDRA.V, EIFERT.B, VAN ADAMS.A, Etude des potentialites du marche de l'emploi en afrique : obstacles et opportunites, Novembre 2004.

72- GAGNON Jason, Quitter les emplois de mauvaises qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités . études du centre de développement , OCDE ,2009.

73- GADREY Nicole, hommes et femmes au travail – inégalités – pub, l'harmattan, logiques sociales, 1994.

74- GONTIER, Geneviève, le télé travail vague de fond ou engouement passager, P- PARIS, centre d'études pour l'emploi, 1994.

75- GIRARD. Hélène, comprendre le télé travail – un guide pour l'entreprise – PARIS, les éditions du téléphone, 1995.

76- GERRY. C, « la petite production marchande ou salariat déguisé » tiers monde, n°82, 1980.

77- HUGON. P, approches pour l'étude du secteur informel, centre de développement, OCDE, 1990.

78- HILLENKAMP Isabelle, L'approche latino-américaine de l'économie populaire, les inégalités et la pauvreté, revue de la régulation ,N°06, Paris , 2ème semestre 2009.

79- HAKIKI Fatiha travail domestique et salariat féminine, essai sur les femmes dans les rapport marchands. Cas de l'Algérie, Magister, Institut de sciences économiques, ORAN, 1983.

80- HART Keith, Quelques confidences sur l'anthropologie du développement, ethnographiques.org, Numéro 2 – novembre 2002.

81- HAMED Yousra, Micro entreprise et secteur informel en Algérie, séminaire doctoral du GDRI EMMA, CEMAFI, Nice, 25-26 mars 2004.

82- HENNI. Ahmed, « Ajustement, économie parallèle et contre-société » NAQD, Alger, 5, 1995.

83- HENNI. Ahmed, « informel et sociétés en voie de développement » les cahiers du CREAD, n°30 1992.

84- HENNI. Ahmed, Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie, Alger, ENAG, 1991.

85- HENNI. Ahmed, le cheikh et le patron ; Alger, OPU, 1993.

86- HUSSMANNS ralf, actes du seminairesur le secteur informel et la politique économiqueen Afrique subsaharienne, CERED ,Bamako, 10 au 14 mars 1997.

87- IGHILAHRIZ Said, Dimension et place du secteur informel dans l'économie algérienne , ECOtechnics, ALGER ,Aout 2003.

88- Institut de La Méditerranée, , Profil pays Algérie, Economic Research Forum, Institut de la Méditerrané ,Mexique, Janvier 2006, p16 .

89- JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R, Emploi, réduction de la pauvreté et développement : quoi de neuf ? , études du centre de développement , OCDE ,2009.

90- JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R, l'emploi informel dans les pays en développement , études du centre de développement , OCDE ,2009.

91- Kanté Soulèye, Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone :vers la promotion d'un travail décent ,BIT ,Genève,2002.

92- KEKOUL. M., « l'emploi et le secteur informel : quelques remarques méthodologiques », statistiques, ONS, 1989.

93- KLATZMAN, Rosine, le travail noir, que sais-je, n°2073, PUF, 1989.

94- KOSCIUSKO-MORIZET Nathalie, secrétaire d'État chargée de la Prospective et du Développement de l'économie numérique, édité par le Centre d'analyse stratégique, Rapport Investir pour l'avenir ; Priorités stratégiques d'investissement et emprunt national .

95- KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009.

96- KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009.

97- LLENA Claude ,Économie populaire, Réfractions n o 9.

98- LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales : Tome 1, Défis et avenirs de la protection sociale,L'harmattan , Paris, 2009.

99- LUBELL .H , Le secteur informel dans les années 80 et 90,OCDE, Paris, 1991.

100- Laboratoire sur la pratique Algérienne du droit, femmes, famille et société en Algérie – journées d'études 2-3 et 4 Juin 1987 – 1988.

101- LAKEHAL Mokhtar , Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence , collections : histoire et perspectives méditerranéennes L'harmattan , Paris ,1992.

102- LAKJAA. Abdelkader, « le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile) », Insanyat, ORAN, n°1, 1997.

103- LAKJAA. Abdelkader, « le travailleur informel : le cas des planteurs et de cas EL-AIN », ORAN, CRASC, s.d.

104- LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI : regards croisés Mexique-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006.

105- Lakjaa. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran,1997.

106- LAUTIER. B, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994.

107- LAUTIER. B et MIRAS. C et MORICE. A, l'état et l'informel, l'harmattan, 1991.

108- LAE. J. François, travailleur au noir, METALIE, 1988.

109- LATTOUCHE. Serge l'autre Afrique entre don et marché, NORMANDIE, rot 6.

110- LAKEHALMokhtar, Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence, L'Harmattan, Paris1992

111- LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales : Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, Mexique, sept 2009.

112- LEVESQUE Benoît, "Présentation.L'autre économie,Une économie alternative,", Les Presses de l'Université du Québec , Collection : Études d'économie politique, AEP .1989, pp. 9-52.

113- MEJJATI ALAMI Rajaa , Le secteur informel au Maroc : 1956 – 2004.

114- LOCOH Thérèse , LABOURIE-RACAPÉ Annie , TICHIT Christine ,Genre et développement : des pistes a suivre, Documents et manuels du CEPED no 5, Paris, décembre 1996.

115- MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001.

116- MENI Malikwisha, "L'importance du secteur informel en RDC", Bulletin de l'ANSD, volume 1, Kinshasa ,Décembre 2000.pp 21-40.

117- MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s : Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006.

118- MORRISSON C., « pour une nouvelle définition du secteur informel », revue d'économie du développement, 3, 1996.

119- MARTIN C. et M.E. Joïel, « la part des arbitrages économiques et familiaux dans l'organisation du soutien à domicile des personnes âgées dépendantes », revue française des affaires sociales, n°3, 1997.

120- Ministère de l'emploi et de la solidarité, rapport d'activité de délégation interministérielle à la lutte contre le travail illégal, la documentation française, 1997.

121- MAHIOU.A, HENRY.J, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM," Hommes et société ",2001.

122- Miller S. M (1987), The pursuit of informal economies, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Septembre : 27.

123- MARSAUD, Olivia, Maroc, les pionnières du télé travail, découverte, édition n°97, article 3, PARIS, déc 1997.

124- - MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003.

125- -N. Redclift, E. Mingione, Introduction : Economic restructuring and family practices, in N. Redclift et E. Mingione (ed.) (1985), op. cit., p. 2.

126- Nations Unies : Conseil économique et social, La pauvreté et le secteur informel, Bangkok, 29 novembre-1er décembre 2006.

127- Nations Unies : Conseil économique et social, etude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique, Décembre 2007.

128- Nations Unies : Conseil économique et social, Rapport du Groupe de Delhi sur les statistiques du secteur informel, 1er-4 mars 2005.

129- NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement : Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008.

130- NAJMAN Boris, Économie informelle et institutions,colloque international état et régulation sociale,CNRS , Paris, 11, 12 et 13 septembre 2006.

131- NIHAN. G, le secteur non structuré, signification, aire d'extension du concept et application expérimentale, tiers monde, n°82, 1980.

132- NIHAN. G, « secteur informel et petite production marchande » tiers monde, n°82, 1980.

133- NKOUIKA-DINGHANI-NKITA.G, Economie populaire et lutte contre la pauvreté au Congo-Brazzaville, UERPOD et du CERAPE,Brazzaville ,28.09.2005.

134- Observatoire de l'insertion professionnelle, étude comparative des résultats des enquêtes postales des sortants des établissements de la formation professionnelle (1994/1995/1996) – juin 1998 –

135- OCDE,L'emploi informel Promouvoir la transition vers une économie salariée,2004.

136- OECD, Perspectives économiques en Afrique 2009 : Notes par pays : Volumes 1 et 2 , éditions OCDE , 2009.

137- Office nationale des statistiques, Alger, « résultats de l'enquête mains d'œuvre – déc 1991 » collections statistiques, n°47.

138- Office nationale des statistiques, Alger, « l'activité féminine en Algérie collection statistiques, n°31.

139- Office nationale des statistiques, Alger, « la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990 » collections statistiques, n°48.

140- Office nationale des statistiques, Alger, « travailleurs à domicile en Algérie – caractéristiques et structures (juin 1989) », collections statistiques, n°27.

141- Office nationale des statistiques, Alger, « résultats de l'enquête main d'œuvre-Déc 1990 », collections statistiques, n°32.

142- Office nationale des statistiques, Alger, « situation de l'emploi (1990), collections statistiques, n°36.

143- Office nationale des statistiques, Alger, « Rétrospective statistique 1970-1996 » édition 1999.

144- Office nationale des statistiques, Alger, « RGPH 1998, collections statistiques, n°80, séries : statistiques sociales M 01, Juin 1999.

145- Office nationale des statistiques, Alger, annuaire statistique de l'Algérie, résultats (1996), n°18, édition 1998.

146- Office nationale des statistiques, Alger, « Activité, emploi et chômage (3ème trimestre 1997) » données statistiques, n°263, Mars 1998.

147- Office nationale des statistiques, Alger, « données sur l'activité au 1er trimestre 1996 » données statistiques, n°241, décembre 1996.

148- Office nationale des statistiques, Alger, « Résultats préliminaires du 4ème RGPH-1998 » données statistiques, n°270, Septembre 1998.

149- PAUJO. Alin, travailler à domicile, guide juridique, puits fleurs, 1996.

150- PARLEVLIET .J, JÜTTING.J et XENOGIANI.T, Peut-on maîtriser l'emploi informel ?,Repères n° 56, OCDE , janvier 2008.

151- PESTIAU. Pierre, l'économie souterraine, hachette, 1989.

152- RARRBO Kamel, L'Algérie et sa jeunesse : marginalisations sociales et désarroi culturel, L'harmattan, Paris, 1995.

153- RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11,L'Harmattan, Paris, été 1994.

154- - SCHWEITZER Sylvie, Les femmes ont toujours travaillé : une histoire de leurs métiers, XIXe et XXe siècles, Editions EDILE JACOB, Paris, février, 2002.

155- ROUBAUD, François, l'économie informelle au Mexique (de la sphère domestique à la dynamique macro-économique). KARTHLA – ORSTOM.

156- SIDHOM Hamadi , Les nouvelles orientations des stratégies de développement : le développement par les petits métiers en Tunisie, Université de la Manouba, Ecole Supérieure de Commerce de Tunis .

157- SETHURAMAN.S, « le secteur urbain non structuré : concept, mesure et action, Revue Internationale du travail, vol 114, n°1, 1976.

158- STEEL. O, « la conversion au marché en Egypte et en Algérie, un ajustement par l'informelle, les cahiers de l'orient, n°45, 1997.

159- THAON .I, LHOTELLIER. B, PRENAT. M), SENECHAL .D, Les conditions de travail des ouvrières de la maroquinerie travaillant à domicile, ICOH, Strasbourg ,15-16 septembre 2005.

160- TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th mediterranean social and political research meeting, Florence, 21-25 mars 2007.

161- TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006.

162- TIERS-MONDE, secteur informel et petite production marchande dans les villes du tiers monde, tome XXI, n°82, Avril-Juin 1980.

163- TURNHANN.D,SALOME.B, SCHWARZ.A, Nouvelles approches du secteur informel , OCDE, paris,90.

164- URSSAF, la législation relative à la lutte contre le travail dissimulé, PARIS, sept 1999.

165- URSSAF, travail illégal, dossier n°423, PARIS, 22 au 28 Mai 1998.

166- URSSAF, , La législation relative à la lutte contre le travail dissimulé, Paris, septembre 1999.

167- M. Virolles-Suibes, Du pécule au salariat, travail et stratégie féminine, Paris, L'Harmattan , 1986.

168- VIRILIO. Paul, la vitesse de libération, paris, GALILEE, 1995.

-بالعربية:

وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، عرض حول التوجيه و الإرشاد1- برامج أجهزة التشغيل بالجزائر، الجزائر، 2005.

2- الدورةالاستثنائيةالثالثةوالعشرينللجمعيةالعامة 2000 (بشأنتنفيذمنهاجبيجين-1995)

3- إنسانيات، العمل- أشكال وتمثلات- مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، عدد رقم 1، ربيع 1997.

4- وكالة التنمية الاجتماعية (وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، برنامج عقود ما قبل التشغيل، اتفاقية رقم 13 لـ 02 جانفي 1999.

5- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر "النتائج الأولية للإحصاء الرابع للسكان والسكن 1998"، معطيات إحصائية رقم 270، سبتمبر 1998.

-6أحمد هنّي، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، الجزائر، 1992.

الملاحق

Art. 14. — Le travailleur à temps partiel qui remplit les critères légaux d'éligibilité tels que fixés par la législation en vigueur peut être éligible au comité de participation.

Art. 15. — Le présent décret prend effet à compter de sa date de publication au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 8 Chaâbane 1418 correspondant au 8 décembre 1997.

Ahmed OUYAHIA.

★

Décret exécutif n° 97-474 du 8 Chaâbane 1418 correspondant au 8 décembre 1997 fixant le régime spécifique des relations de travail concernant les travailleurs à domicile.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125, (alinéa 2) ;

Vu la loi n° 83-11 du 2 juillet 1983, modifiée et complétée, relative aux assurances sociales ;

Vu la loi n° 83-12 du 2 juillet 1983, modifiée et complétée, relative à la retraite ;

Vu la loi n° 83-14 du 2 juillet 1983 relative aux obligations des assujettis en matière de sécurité sociale ;

Vu la loi n° 88-07 du 26 janvier 1988 relative à l'hygiène, la sécurité et la médecine du travail ;

Vu la loi n° 90-03 du 6 février 1990, modifiée et complétée, relative à l'inspection du travail ;

Vu la loi n° 90-04 du 6 février 1990, modifiée et complétée, relative au règlement des conflits individuels de travail, ;

Vu la loi n° 90-11 du 21 avril 1990, modifiée et complétée, relative aux relations de travail ;

Vu la loi n° 90-22 du 18 août 1990 relative au registre du commerce et les textes pour son application ;

Vu l'ordonnance n° 96-01 du 19 Chaâbane 1416 correspondant au 10 janvier 1996 fixant les règles régissant l'artisan, les métiers et les textes pour son application ;

Vu le décret n° 85-33 du 9 février 1985 fixant la liste des travailleurs assimilés à des salariés en matière de sécurité sociale, notamment son article 1er ;

Vu le décret n° 85-34 du 9 février 1985 fixant les cotisations de sécurité sociale pour les catégories particulières d'assurés sociaux ;

Vu le décret présidentiel n° 97-230 du 19 Safar 1418 correspondant au 24 juin 1997 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 97-231 du 20 Safar 1418 correspondant au 25 juin 1997 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 96-98 du 17 Chaoual 1416 correspondant au 6 mars 1996 déterminant la liste et le contenu des livres et registres spéciaux obligatoires pour les employeurs ;

Décrète :

Article 1er. — En application des dispositions de l'article 4 de la loi n° 90-11 du 21 avril 1990, modifiée et complétée, relative aux relations de travail, le présent décret a pour objet de fixer le régime spécifique des relations de travail concernant les travailleurs à domicile.

CHAPITRE I

DU TRAVAILLEUR A DOMICILE

Art. 2. — Est qualifié de travailleur à domicile au sens du présent décret :

Tout travailleur qui exerce en son domicile des activités de production de biens, de services ou de transformation moyenant rémunération, pour le compte d'un ou de plusieurs employeurs, exécute seul ses activités ou avec l'aide des membres de sa famille à l'exclusion de toute main-d'œuvre salariée et se procure lui même tout ou partie des matières premières et des instruments de travail ou se les fait remettre par l'employeur, à l'exclusion de tout intermédiaire.

CHAPITRE II

DE L'EMPLOYEUR

Art. 3. — Est considéré comme employeur à domicile, toute personne physique ou morale publique ou privée exerçant une activité industrielle, commerciale ou artisanale qui occupe un ou plusieurs travailleurs à domicile.

Art. 4. — L'employeur qui fait exécuter du travail à domicile est tenu d'en faire la déclaration à l'organisme de sécurité sociale et à l'inspection du travail territorialement compétente. Il doit en outre, tenir un registre d'ordre sur lequel seront indiqués :

— la raison sociale et l'adresse de l'organisme employeur ou le nom et prénom de l'employeur ainsi que le numéro d'inscription au registre du commerce ou le cas échéant, tout registre prévu par la législation en vigueur ;

— le nom, l'adresse et le numéro d'immatriculation à la sécurité sociale des travailleurs à domicile.

CHAPITRE III

MODALITES D'EXECUTION DES TRAVAUX A DOMICILE

Art. 5. — Lors de la remise des travaux à exécuter à domicile, l'employeur doit établir un carnet de commandes dans lequel seront inscrits :

— les noms, prénoms et adresse du travailleur à domicile, — la nature et la quantité du travail,

— la date de remise de ce travail ;

— la rémunération applicable à ce travail ;

— la liste des accessoires et fournitures remis au travailleur.

Art. 6. — Lors de la livraison de l'ouvrage objet de la commande, l'employeur mentionne sur un carnet dont copie sera remise au travailleur après avoir été signée par les deux parties :

— la date de livraison ;

— le montant de la rémunération effectivement versée ;

— le cas échéant, les fournitures et accessoires restitués.

Art. 7. — L'employeur ne doit confier aucun travail à domicile impliquant directement ou indirectement l'utilisation ou la manipulation de matières ou de produits toxiques ou dangereux pour la santé et la sécurité du travailleur à domicile et de sa famille ou pouvant entrainer des nuisances sur l'environnement.

Art. 8. — La rémunération du travailleur à domicile est calculée sur la base de critères de rémunération en usage dans les professions similaires.

En tout état de cause, et sauf accord plus favorable entre les deux parties, la rémunération du travailleur à domicile ne peut être inférieure au salaire national minimum garanti (SNMG), tel que fixé par la réglementation en vigueur.

Art. 9. — Le travailleur à domicile occupé par un même employeur durant au moins six (6) mois cumulés bénéficie d'une indemnité de congé payé équivalente à la rémunération de deux (2) jours par mois de travail accompli.

L'indemnité visée à l'alinéa précédent est calculée sur la base des rémunérations moyennes mensuelles perçues durant la période considérée. Elle est versée à la fin de la période de référence de son calcul.

Art. 10. — Le travailleur à domicile bénéficie des dispositions législatives et réglementaires en vigueur en matière de sécurité sociale.

Art. 11. — Le travailleur à domicile est tenu de se conformer aux instructions de l'employeur pour l'exécution de son travail.

Art. 12. — Le travailleur ne doit se livrer à aucune concurrence susceptible de nuire à l'employeur et il est tenu au secret professionnel.

CHAPITRE IV

DISPOSITIONS FINALES

Art. 13. — Tout employeur occupant un ou plusieurs travailleurs à domicile est tenu de se conformer aux dispositions du présent décret dans un délai de soixante (60) jours à dater de sa publication.

Art. 14. — Les infractions aux dispositions du présent décret sont poursuivies et sanctionnées conformément à la législation en vigueur.

Art. 15. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 8 Chaâbane 1418 correspondant au 8 décembre 1997.

Ahmed OUYAHIA.

★

Décret exécutif n° 97-475 du 8 Chaâbane 1418 correspondant au 8 décembre 1997 relatif à la concession des ouvrages et des infrastructures de la petite et moyenne hydraulique agricole.

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport conjoint du ministre de l'agriculture et de la pêche et du ministre de l'équipement et de l'aménagement du territoire,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (alinéa 2) ;

Vu la loi n° 83-17 du 16 juillet 1983, modifiée et complétée, portant code des eaux ;

Vu la loi n° 90-09 du 7 avril 1990 relative à la wilaya ;

Vu la loi n° 90-30 du 1er décembre 1990 portant loi domaniale ;

Vu le décret présidentiel n° 97-230 du 19 Safar 1418 correspondant au 24 juin 1997 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 97-231 du 20 Safar 1418 correspondant au 25 juin 1997 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 90-12 du 1er janvier 1990 fixant les attributions du ministre de l'agriculture ;

Vu le décret exécutif n° 94-240 du 2 Rabie El Aouel 1415 correspondant au 10 août 1994 fixant les attributions du ministre de l'équipement et de l'aménagement du territoire ;

الإســـــــتجواب

اسم و لقب المستوجب:.....
رقـــم العـائلة: .....
الـولايـــة: .....
البـلديـــة: .....
الحـــي: .....
العنـوان: .....

1) خصـــــائص أفـــراد العـــائلة:

س1	*س2*	*س3*	*س4*	*س5*		
	الرقم	**الإسـم و اللـقب**	***الإقـــامة***	الجـــنس 1- ذكـر 2- أنثى	الســـن	الحالة العائلية 1- رب العـــائلة 2- الزوجة 3- الأبناء 4- أقارب 5- آخـــر
	01					
	02					
	03					
	04					
	05					
	06					
	07					

. السكن، التجهيـزات و الإنتـاج المنـزلي:

س6 **س7** **ملاحظة:** مجموع الأسئلة من س7 إلى س 23 خاصة برب العائلة

طبيعة السكن 1- عمارة 2- منزل فردي 3- منزل (فيلا) 4- مسكن عرضي (précaire)	*الملكية* 1- مالك 2- أجير 3- سكن مجـاني 4- آخـــر

س8: إذا كان لديكم حديقة. قطعة أرض، مبنى، ماذا تنتجون؟

	الإجـابة	رمز: لا: 1 ، نعم: 2
أ) خضـــــر ب) الحبوب ج) فواكـه د) آخـــــر	**نعم** ☐ ، **لا** ☐ ☐ ☐ **نعم** ☐ ، **لا** ☐ نعم ☐ ، لا ☐ ***نعم*** ☐ ، **لا** ☐	

س11: منذ بداية السنة، هل قمتم بأشغال داخل البيت؟:

	الإجـــــابة	رمـــز: لا:1، نعم:2
أ) أشغـــال الطـــلاء ب) أشغـــال مست الأرضية أو الجـدران ج) الكـهرباء د) سمكـــرة هـ) تصـليح السقف أو الجـدران *و) أشغـال خـاصة بلـواحق البيت*	نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐	

س12: هـذه الأشـــغال قـام به:

	الإجـــــابة	رمـــز: لا:1، نعم:2
أ) أنت أو أحـد أفـراد العـــائلة ب) أصدقاء أو جيران (بدون مقـابل) ج) عمال أحـرار (بـدون فاتورة) د) مـقاولين (بفاتورة) خواص هـ) مقاولين عموميين	نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐ نعم ☐ ، لا ☐	

س13: إذا توفرتم على التجهيزات التالية، هل بإمكانكم إبلاغنا بمصدر الشراء؟

	الـــتجـهيـــزات	مشتراة من المحلات		تم اقتناؤها من الخارج من طرف أحد أفراد العائلة	مشتراة من السوق الموازي		مشتراة من السوق الموازي	
					صنع محلي		مستورد	
		صنع محلي	مستورد	الرمز	جديـد	قديم	جديد	قديم
		الرمز		3	الرمز		الرمز	
		1	*2*		*4*	*5*	*6*	*7*
1	سيارة							
2	مطبخة							

3	ثـلاجة				
4	براد				
5	غـسالة				
6	هـاتف				
7	مذيـاع				
8	فـيديو				
9	حاسـوب				
10	مذياع (Chaîne Hi-Fi)				
11	دراجة نارية				
12	هـوائية				
13	تـلفاز				
14	آخـــــر				

II) ممـــارسات- مصـدر شراء السلع و الخـــدمات:

س14: هل بإمكانكم إبــلاغنا بمصدر شراء المـواد الغذائية؟

	مواد غذائية	*محلات*	الرمز 1 لا 2 نعم	*الســـوق*	الرمز 1 لا 2 نعم	بائـع متجـول	الرمز 1 لا 2 نعم	جيران أو أقـارب	الرمز 1 لا 2 نعم
1	*خـضر*	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
2	فـواكه	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
3	لـحم	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
4	حليب و مشـتقاته	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
5	ســكر	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
6	زيـت	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
7	زبـــدة	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
8	دقـــيق	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
9	بيض	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
10	*آخـــــر*	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	

س 15 : هل بإمكانكم إبلاغنا بـمصدر شـراء المـواد غير الغذائية؟

	سلع و مواد	محلات		السوق		بائع متجول		جيران أو أقارب	
		صنع محلي	مستورد	صنع محلي	مستوردة	صنع محلي	مستورد	صنع محلي	مستورد
		الرمز 1	2	الرمز 3	4	الرمز 5	6	الرمز 7	8
1	*ملابس*								
2	جلود								
3	أحذية								
4	أجهزة كهر ومنزلية								
5	منظفات								
6	مواد التجميل								
7	قطع غيار السيارات								
8	قطع غيار أجهزة أخرى								
9	آخـــــر								

س 16 : هل تلجؤون لأشخاص خارجيين للقيام بهذه النشاطات؟

	النشاطات	كل يوم	مرة في الأسبوع على الأقل	مرة في الشهر	أحيانا	لا	هل هناك مقابل لهذه النشاطات
		الرمز 1	*الرمز* 2	*الرمز* 3	*الرمز* 4	الرمز 5	لا - 1 نعم - 2
1	كي و غسيل						
2	طبخ						
3	التسوق						
4	التنظيف						
5	الاعتناء بالأطفال						
6	دروس خصوصية						
7	العلاج						
8	حلاقة						

9	الـنقل						
10	صـيانة و تـصليح السيارة						
11	خـياطة المـلابس						
12	تصـليح الأجـهزة الكهرومنزلية						
13	تصليح الأحـذية						
14	تـصليح السيارة						

III -سكن إضافي- الصحـة و العطل

س 17 : هل لكم أو لأحد أفراد العائلة سكن آخـر؟

الإجـــــــابة	الـرمز: 1 لا، 2: نـعم

س 18 : إذا كان الجواب نـعم، هل قمتم بتأجيره في الآونة الأخـيرة؟

	الإجـــــــابة	الـــــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) كـراء بصـفة دائـــمة 2) كـراء بصـفة مؤقـتة 3) كـراء أثناء العـطل		

س19: إذا مـرض أحـد أفـراد العـائلة، إلى أين يذهـــب؟

	الإجـــــــابة	الـــــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) المسـتشفى 2) المستوصف 3) طبيب خـاص 4) طالب أو عشـاب 5) آخـــــر		

س 20: أيـن قضيتم العطلة هذه السـنة؟

	الإجـــــــابة	الـــــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) فـي الخـــارج 2) فـي الجزائر		

س21: إذا ذهـبتم لقضاء العطلة، أين أقمتم؟

	الإجـــــــابة	الـــــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) فـي فنـــدق 2) عند أقارب أو أصدقاء 3) فـي سكن آخـر 4) آخـر (مخيم.....)		

II- إحترام التنظيم الإجتماعي - إستعمال الزمن - نمط الإختيار :

	س30	س31	س32	س33	س34	س35	س36
	متى بدأت ممارسة هذا العمل؟ 1- عدد السنوات 2- عدد الأشهر	تمارس هذا العمل بصفة 1- دائمة 2- مؤقتة	كم من ساعة تعمل في الأسبوع 1- أقل من 40 سا 2- 40 سا 3- أكثر من 40سا	**هذه الأسئلة لا تخص المستخدمين و الأحرار كيف حصلت على العمل** 1- عقد عمل 2- بدون عقد عمل	**هذه الأسئلة لا تخص المستخدمين و الأحرار** الحصول على الأجر 1- شهريا 2- يوميا 3- في الحين 4- آخر	هل المؤسسة التي تعمل بها مسجلة لدى مصالح الضمان الإجتماعي ؟ 1- نعم 2- لا، لأن الإجراءات معقدة 3- لا، لأن الإقتطاعات كبيرة 4- لا، ليس ضروري 5- لا أعلم	هل لك حماية إجتماعية 1- نعم 2- لا الرمز : لا 1، نعم 2
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

(هذا السؤال غير خاص بالمستخدمين و الأحرار)

س 37 : للحصول على هذا العمل هل لجأتم بصفة أساسية : الرمز : 1لا، 2نعم

رقم الفرد												
	الأجوبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
1- معارف شخصية	نعم ،لا											
2- الإعلانات	نعم ،لا											
3- طلب خطي	نعم ،لا											
4- إتصال مباشر مع المستخدم	نعم ،لا											
5- التسجيل لدى مكاتب التشغيل	نعم ،لا											
6- آخر	نعم ،لا											

– مستوى العائد :

الرقم	س38 هل العائد المحصل عليه كافي لتغطية الحاجيات الضرورية **الرمز : لا 1، نعم 2**	س39 الأجر الأدنى هو 6000 دج شهريا، راتبك الشهري هو : 1– أقل من 6000دج 2– ما بين 6000دج و 12000دج 3– ما بين 12000دج و 18500دج 4– ما بين 18500دج و 24000دج 5– ما بين 24000دج و 36000دج 6– ما بين 36000دج و 48000دج 7– أكثر من 48000دج	س40 هل تفكر أنه من الضروري اللجوء لممارسة عمل آخر؟ 1– نعم، لكنني لم أحاول 2– نعم، حاولت 3– لا	س41 هل تمارس عمل ثانوي زيادة على العمل الرسمي ؟ **إذا كان الجواب نعم انتقل الإستجواب الخاص بالعمل الثانوي** **الرمز : 1 لا، 2 نعم**
01				
02				
03				
04				
05				
06				
07				
08				
09				
10				
11				

2/2- المستخدمين و الاحرار (غير المأجورين)

ملاحظة : الأمثلة خاصة بالمستخدمين و الأحرار

I- خاصية المؤسسة – حجم المؤسسة – تأهيل اليد العاملة – مكان البيع و التمويل :

الرقم	**س42** **هل المؤسسة ملك لك؟**	**س43** **أسئلة خاصة بالمستخدمين**
	1- نعم 2- لا	ما هو عدد العمال في المؤسسة؟ 1- من 1 إلى 2 2- من 3 إلى 5 3- من 6 إلى 10 4- أكثر من 10
01		
02		
03		
04		
05		
06		
07		
08		
09		
10		
11		

س44 : ما هو عدد العاملين في المؤسسة ؟

الرقم	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
1- مأجورين 2- غير مأجورين 3- مساعدين عائليين 4- متربصين											

س45 : أين تبيع إنتاجك ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- السوق	نعم ،لا											
ب- المنزل	نعم ،لا											
جـ- في الشارع (الرصيف)	نعم ،لا											
د- للجيران أو الأقارب	نعم ،لا											
هـ- لآخر	نعم ،لا											

س46 : ما هو مصدر التموين ؟ الرمز : 1لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- تاجر الجملة	نعم ،لا											
ب- مستورد	نعم ،لا											
جـ- السوق الموازي	نعم ،لا											

- مستوى الأسعار – نمط الدفع و القبض – مصدر التمويل – العلاقات مع البنك :

	س47	س48	س49	س50
الرقم	أسعار البيع هل هي : 1- أقل 2- مساوية 3- أعلى من سعر السوق	مع الزبائن من الأفضل أن تتعامل بـ : 1- النقد 2- الشيكات 3- القرض	مع الممون من الأفضل أن تتعامل بـ: 1- النقد (بدون قرض) 2- الشيكات (بدون قرض) 3- القرض يسدد نقدا 4- القرض يسدد بالشيك	إذا احتجت لتمويل من الأفضل اللجوء لـ: 1- العائلة 2- البنك 3- مقرض 4- آخر
01				
02				
03				
04				
05				
06				
07				
08				
09				
10				
11				

– درجة إحترام التنظيم الإداري – المحاسبة – الضرائب – اختيار النشاط – صعوبات الإختيار :

	س51	س52	س53	س54	س55
الرقم	هل لديك حساب بنكي؟ إذا كان الجواب : لا، فلماذا 1– إجراءات الفتح معقدة 2– القرض غير مهم 3– لا تقدم خدمات هامة 4– آخر	هل لديك سجل تجاري؟ إذا كان الجواب : لا فهل لديك : 1–مهك 2– لا، لدى ترخيص من البلدية 3– لا، لدي ترخيص من الولاية 4– آخر 5– لا شيء	هل لديك محاسبة؟ 1– بصفة دائمة 2– بصف غير دائمة 3– لا	هل تدفع الضرائب؟ 1– الحقيقي 2– الجزفي 3– تسبيقات 4– لا أدفع 5– آخر	إذا كنت لا تدفع الضرائب فلماذا؟ 1– معفى 2– ثقل الضرتئب 3– عدم وجود مراقبة 4– آخر
01					
02					
03					
04					
05					
06					
07					
08					
09					
10					
11					

س 54 : ما هي الأسباب التي تمنعك من إختيار طابع رسمي ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- إجراءات معقدة	نعم ،لا											
ب- تكاليف عالية	نعم ،لا											
ج- آخر	نعم ،لا											

س 55 : كيف قمت بتمويل نشاطك؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- إدخار شخصي	نعم ،لا											
ب- قرض عائلي	نعم ،لا											
ج- قرض من أشخاص	نعم ،لا											
د- قرض بنكي	نعم ،لا											
هـ- قرض من الممون	نعم ،لا											
و- آخر	نعم ،لا											

س56 : هي أسباب إختيار هذا النوع من النشاط؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- ربح سريع	نعم ،لا											
ب- طلب كبير	نعم ،لا											
ج- تكاليف قليلة	نعم ،لا											
د- آخر	نعم ،لا											

س 57 : ما هي الصعوبات الأساسية التي تواجهها أثناء ممارسة نشاطك ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- طلب قليل	نعم ،لا											
ب- أسعار التموين مرتفعة	نعم ،لا											
ج- صعوبة التمويل	نعم ،لا											
د- إجراءات معقدة	نعم ،لا											
هـ- آخر	نعم ،لا											

س 58 : هل أنت بدون عمل ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
نعم ،لا											

– كيفية البحث عن عمل – التسجيل لدى هيآت التشغيل :

س 65 : هل قمت بالبحث عن عمل باستعمال الوسائل التالية: الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ– معارف خاصة	نعم ،لا											
ب– إعلانات	نعم ،لا											
ج– مكاتب التشغيل	نعم ،لا											
د– طلب خطي	نعم ،لا											
هـ– اتصال مباشر مع المستخدم	نعم ،لا											
و– آخر	نعم ،لا											

س 66 : هل أنت مسجل في إحدى هيآت التشغيل التالية ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ– وكالة تشغيل الشباب	نعم ،لا											
ب– البلدية	نعم ،لا											
ج– الولاية	نعم ،لا											
د– آخر	نعم ،لا											

ص 67 : هل تعتقد أن هذه الهيآت : الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ– مفيدة للحصول على عمل	نعم ،لا											
ب– مفيدة للحصول على معلومات	نعم ،لا											
ج– مفيدة للحصول على مساعدة	نعم ،لا											
د– لا تمارس المحاباة	نعم ،لا											
هـ– لديها معلومات	نعم ،لا											
و– آخر	نعم ،لا											

س 68 : هل يمكنك العمل : الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- بأجر أقل من مؤهلاتك	نعم ،لا											
ب- أقل من الأجر الأدنى	نعم ،لا											

س69 : هل بإمكانك العمل في الظروف التالية : الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- عمل متعب	نعم ،لا											
ب- بعيد عن مقر سكناك	نعم ،لا											
جـ- خارج المؤهلات المهنية	نعم ،لا											

4- الإستجواب حول العمل الثانوي

ملاحظة : هذا الإستجواب خاص بكل أفراد العائلة الذين يمارسون عملا ثانويا

ا- نوع النشاط الثانوي - المكان - القطاع :

الرقم	س70 إذا قمت بعمل خلال هذا الأسبوع فما هو نوع النشاط؟ 1- إنتاج للإستهلاك الذاتي 2- أعمال البناء الذاتي 3- أعمال زراعية 4- تجارة 5- تحضير المواد الغذائية 6- حرف 7- النسيج، الطرز 8- الخشب، المعادن 9- خدمات 10- بناء و أشغال عمومية 11- آخر	س71 هل تمارس هذا النشاط بصفة : 1- دائمة 2- مؤقتة 3- فصلية 4- موسمية	س72 هل تمارس هذا النشاط منذ : 1- عدد من السنوات 2- عدد من الأشهر 3- عدد من الأسابيع	س73 هل هذا النشاط ذو عائد : 1- لا 2- نعم	س74 في أي مكان تمارس هذا النشاط؟ 1- مؤسسة 2- محل 3- التجول 4- الرصيف 5- السوق 6- أرض زراعية 7- المنزل 8- ورشة 9- آخر	س75 في أي قطاع : 1- صناعة 2- زراعة 3- بناء و أشغال عمومية 4- تجارة 5- خدمات 6- إدارة 7- آخر	س76 في أي قطاع : 1- القطاع العام 2- القطاع الخاص 3- القطاع الأجنبي
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

– العامل الثانوي – استعمال الزمن – حجم المؤسسة – احترام التنظيم الإجتماعي و الإداري :

الرقم	س77	س78	س79	س80	س81	س82	س83
	ما هي الحالة المهنية؟ 1– مستخدم 2– جر 3– مأجور دائم 4– مأجور غير دائم 5– متربص 6– مساعد عائلي 7– آخر	ما هي عدد ساعات العمل خلال الأسبوع؟ أقل من 40 سا مساوية لـ 40 سا أكثر من 40 ساع	**أسئلة خاصة بالمأجور** ما هو عدد العاملين بالمؤسسة 1– عدد العمال	**أسئلة خاصة بالمأجورين** هل هناك عقد عمل؟ 1– لا 2– نعم	**أسئلة خاصة بالمأجورين :** هل هناك حماية إجتماعية؟ 1– نعم 2– لا 3– لا أعرف	**أسئلة خاصة بالمأجورين** هل المؤسسة لها سجل تجاري؟ 1– نعم 2– لا 3– لا أعرف	**أسئلة خاصة بالمأجورين** في هذه المؤسسة فإن تقاضي الأجر يكون : 1– شهريا 2– يوميا 3– آنيا 4– آخر
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

س84 : ما هي أسباب ممارسة العمل الثانوي : الرمز 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- العمل الرئيسي له عائد قليل	نعم ،لا											
ب- ضعف مستوى المعيشة	نعم ،لا											
جـ- تحسين الحالة المادية	نعم ،لا											
د- آخر	نعم ،لا											

س85

الرقم	العائد الذي يأتي من العمل الثانوي.هل هو :
	أقل من عائد العمل الرئيسي
	مساوي لعائد العمل الرئيسي
	أكبر من عائد العمل الرئيسي
01	
02	
03	
04	
05	
06	
07	
08	
09	
10	
11	

قائمة الفئات الإجتماعية و المهنية حسب (الديوان الوطني للإصهاء)

01- اربا العمل - مستخدمين
011- صناعيين
012- ارباب عمل زراعيين و مربيين
013- ارباب عمل حرفيين - نشاطات غير زراعية
014- ارباب عمل حرفيين - نشاطات غير زراعية و غير زراعية
015- ارباب عمل تجار
016- ارباب عمل اخرين
02- زراعيين و مربيين مستقلين
03- مستقلين غير زراعيين
031- حرفيين صناعيين
032- حرفيين - نشاطات غير صناعية
033- تجار
034- مستقلين اخرين
04- تعاونيين
041- تعاونيين زراعيين
042- تعاونيين غير زراعيين
05- مهن حرة
051- افراد - مهن حرة
06- إطارات عليا
061- اساتذة التعليم العالي
062- إطارات إدارية عليا
063- إطارات تقنية عليا
064- إطارات عليا في الصحة
065- إطارات عليا اخرى
07- إطارات تقنية متوسطة
08- إطارات غير تقنية (متوسطة)
081- اساتذة
082- إطارات إدارية متوسطة
083- إطارات متوسطة في الصحة
084- إطارات متوسطة اخرى
09- موظفين
091- موظفين (مكاتب)
092- موظفين بالتجارة
093- موظفين (خدمات)

10- عمال مؤهلين غير زراعيين
101- عمال مؤهلين في الصناعة
102- عمال مؤهلين في غير الزراعية و الصناعة
11- عمال مختصصين غير زراعيين
111- عمال متخصصين في الصناعة و الحرف
112- عمال متخصصين في غير الزراعة و الصناعة
12- عمال يدويين دائمين غير زراعيين
13- عمال يدويين غير دائمين غير زراعيين
131-عمال يدويين غير دائمين غير زراعيي
132- عمال يدويين غير زراعيي
14- عمال زراعيين دائمين
141- عمال زراعيين مؤهلين
142- عمال زراعيين متخصصين
143- عمال يدويين زراعيين دائمين
15- عمال زراعيين غير دائمين
151- عمال زراعيين غير دائمين
152- عمال زراعيين متخصصين غير دائمين
153- عمال زراعيين عاديين
16- متمرنين، مساعدين عائليين ونساء متشغلة نسبيا
161- متمرنين
162- مساعدين عائليين غير زراعيين
163- مساعدين عائليين زراعيين
164- نساء متشغلة نسبيا
17- غير العاملين
171- بطالين (عاملين من قبل)
172- بطالين (غير عاملين من قبل)
18- طلاب، متربصين مستدعون للخدمة الوطنية
19- غير النشطين
191- نساء ماكثات بالبيت
192- تلاميذ من 6 إلى 17 سنة
193- غير نشطين (غير متمدرسين) من 6 إلى 17 سنة
194- متقاعدين
195- العاجزين
196- عاجزين اخرين (اكثر من 18 سنة)

Contenu de la convention (no 177) sur le travail à domicile, 1996

Objectif de la convention. La convention a pour objet d'améliorer la situation destravailleurs à domicile 111.

Définitions et champ d'application

. Aux fins de cette convention, l'expression *travail à domicile* signifie un travail qu'une personne — désignée comme travailleur à domicile — effectue:

i) à son domicile ou dans d'autres locaux de son choix, autres que les locaux de travail de l'employeur;

ii) moyennant rémunération;

iii) en vue de la réalisation d'un produit ou d'un service répondant aux spécifications de l'employeur, quelle que soit la provenance de l'équipement, des matériaux ou des autres éléments utilisés à cette fin, à moins que cette personne ne dispose du degré d'autonomie et d'indépendance économique nécessaire pour être considérée comme travailleur indépendant en vertu de la législationnationale ou de décisions de justice (article 1 *a)*).

Toutefois, une personne ayant la qualité de salarié ne devient pas un travailleur à domicile au sens de cette convention par le seul fait qu'elle effectue occasionnellement sontravail de salarié à son domicile et non à son lieu de travail habituel (article 1 *b)*).

Le Bureau a rappelé que la définition du travail à domicile devrait tenir compte del'objectif de la convention qui «est d'avoir une définition assez large pour couvrir lespersonnes qui ne sont pas encore reconnues ayant la qualité de salarié mais qui ne sont pasvéritablement indépendantes» 112. Par ailleurs, le Bureau a également rappelé que «ce n'estni le premier ni le seul exemple de cas où il est difficile, en droit du travail, de distinguerles salariés ou les travailleurs assimilés à des salariés des travailleurs indépendants» 113.

Aux fins de la convention, le terme «employeur» désigne toute personne physique ou morale qui, directement ou par un intermédiaire, que l'existence de ce dernier soit ou nonprévue par la législation nationale, donne du travail à domicile pour le compte de sonentreprise (article 1 *c)*).

La convention s'applique à toute personne effectuant un travail à domicile au sens del'article 1 (article 2).

Adoption d'une politique nationale sur le travail à domicile.

Le gouvernement quiratifie la convention no 177 doit adopter, mettre en oeuvre et revoir périodiquement unepolitique nationale sur le travail à domicile visant à améliorer la situation des travailleurs àdomicile, en consultation avec les organisations les plus représentatives des employeurs etdes travailleurs et, lorsqu'elles existent, avec les organisations s'occupant des travailleurs à domicile et celles des employeurs ayant recours à des travailleurs à domicile (article 3).

Au cours de l'examen de cette disposition au sein de la Commission de la

Conférence, il a été signalé que l'expression «politique nationale» devrait être considéréedans le contexte de l'instrument où elle apparaît 114. Par ailleurs, et toujours au sujet de ladéfinition de l'expression «politique nationale», il a été souligné que la «politique sur letravail à domicile pouvait faire partie d'autres politiques. Il n'était pas nécessaire dedisposer d'une politique distincte sur le travail à domicile 115.»

La recommandation no 184, qui accompagne cette convention, prévoit que le gouvernement devrait, conformément à la législation et à la pratique nationales, désignerune autorité ou des autorités chargée(s) de formuler et de mettre en oeuvre la politiquenationale sur le travail à domicile visée à l'article 3 de la convention. Par ailleurs, larecommandation considère que la définition de la politique nationale sur le travail àdomicile devrait se faire en consultation avec les organisations d'employeurs et detravailleurs intéressées (paragraphes 2 et 3).

Dans sa partie XII, la recommandation énumère les questions qui devraient être couvertes par les programmes relatifs au travail à domicile. Ainsi, ces programmes, quidevraient être promus et appuyés par les Etats Membres, devraient viser à informer lestravailleurs à domicile de leurs droits et des formes d'assistance dont ils peuvent bénéficier; sensibiliser les organisations d'employeurs et de travailleurs, les organisationsnon gouvernementales ainsi que le grand public aux questions relatives au travail àdomicile; faciliter l'organisation des travailleurs à domicile dans des organisations de leur
choix, y compris des coopératives; fournir aux travailleurs à domicile une formation leurpermettant d'améliorer leurs compétences (y compris les compétences non traditionnelles,l'aptitude à diriger et à négocier), leur productivité, leurs possibilités d'emploi et leurcapacité de gains; assurer une formation à proximité aussi immédiate que possible dudomicile du travailleur et qui n'exige pas de qualifications formelles non nécessaires;améliorer la sécurité et la santé des travailleurs à domicile, notamment en facilitant leuraccès à des équipements, outils, matières premières et autres matériels indispensables qui
soient sûrs et de bonne qualité; faciliter la création de centres et de réseaux de travailleurs àdomicile en vue de leur fournir des informations et des services et de réduire leurisolement; faciliter l'accès au crédit, l'amélioration de leur logement ainsi que la garde desenfants; favoriser la prise en considération du travail à domicile en tant qu'expériencereconnue de travail. Il est également préconisé que l'accès à ces programmes soit assuréaux travailleurs à domicile des zones rurales. Par ailleurs, ce paragraphe de larecommandation indique expressément que des programmes spécifiques d'élimination dutravail des enfants devraient être adoptés pour le travail à domicile. Enfin, larecommandation prévoit que, chaque fois que cela est réalisable, l'information concernantles droits et la protection des travailleurs à domicile, les obligations des employeurs à leurégard, ainsi que les programmes mentionnés ci-dessus, devrait être fournie dans deslangues comprises par les travailleurs à domicile (paragraphe 30).

Egalité de traitement

. La politique nationale sur le travail à domicile doit promouvoir,autant que possible, l'égalité de traitement entre les travailleurs à domicile et les autres travailleurs salariés en tenant compte des caractéristiques particulières du travail à domicileainsi que, lorsque cela est approprié, des conditions applicables à un type de travailidentique ou similaire effectué en entreprise. L'égalité de traitement doit être promue enparticulier en ce qui concerne:

a) le droit des travailleurs à domicile de constituer ou des'affilier à des organisations de leur choix et de participer à leurs activités;

b) la protectioncontre la discrimination dans l'emploi et la profession;

c) la protection en matière desécurité et de santé au travail; *d)* la rémunération; *e)* la protection par des régimes légauxde sécurité sociale;

f) l'accès à la formation;

g) l'âge minimum d'admission à l'emploi ouau travail;

h) la protection de la maternité (article 4 de la convention).

Ces principes sont développés dans les paragraphes 11 à 28 de la recommandation. Deux points méritent d'être soulignés à propos de l'article 4 de la convention. Enpremier lieu, comme cela a été indiqué lors de la discussion en commission, cet article nedevrait pas être considéré comme faisant «obligation aux Etats Membres d'instituerl'égalité de traitement, mais d'avoir une politique sur le travail à domicile qui favorisel'égalité de traitement» 116. Par ailleurs, si le texte adopté dispose qu'il faut promouvoirl'égalité de traitement entre les travailleurs à domicile et les «autres travailleurs salariés»,le projet initial faisait la référence à l'égalité de traitement entre les travailleurs à domicileet les «travailleurs en entreprise» 117.

Mise en oeuvre.

La politique nationale sur le travail à domicile doit être mise en oeuvre par voie de législation, de conventions collectives, de sentences arbitrales, ou de touteautre manière appropriée conforme à la pratique nationale (article 5).

Statistiques du travail.

Des mesures appropriées doivent être prises pour faire en sorteque les statistiques du travail couvrent, dans la mesure du possible, le travail à domicile(article 6).Cette disposition résulte d'un amendement proposé en commission par les membrestravailleurs. Cet amendement, appuyé par les membres employeurs, tendait à résoudre leproblème de l'insuffisance des statistiques sur le travail à domicile. Le Bureau a proposéde son côté un changement afin d'aligner le texte sur la terminologie utilisée dans laconvention (no 160) sur les statistiques du travail, 1985, afin de prévoir que les statistiquespuissent être établies au niveau régional, provincial ou autre 118. Le paragraphe 4 de larecommandation donne des précisions sur les informations détaillées qui devraient êtrecollectées, tenues à jour et publiées.

Sécurité et santé au travail.

La législation nationale en matière de sécurité et de santéau travail doit s'appliquer au travail à domicile en tenant compte de ses caractéristiques
propres et doit déterminer les conditions dans lesquelles certains types de travaux etl'utilisation de certaines substances peuvent, pour des raisons de sécurité et de santé, fairel'objet d'une interdiction aux fins du travail à domicile (article 7).
La partie VII de la recommandation (paragraphes 19 à 22) développe les principesénoncés par cette disposition de la convention 119.

Intermédiaires.

Lorsqu'il est admis d'avoir recours à des intermédiaires aux fins du
travail à domicile, les responsabilités respectives des employeurs et des intermédiairesdoivent être fixées, conformément à la pratique nationale, par voie de législation ou dedécisions de justice (article 8)Lors de l'examen de cette disposition par la Conférence, il a été indiqué que le terme«intermédiaire» devrait être entendu dans son sens courant, «à savoir quelqu'un qui setrouv[e] entre le travailleur à domicile et son employeur». Par ailleurs, à la même occasion,il a été indiqué que, «dans les pays où le recours aux intermédiaires était interdit oulorsqu'il n'existait pas d'intermédiaires, le gouvernement n'aurait pas à adopter de mesuresvisant à donner effet à l'article proposé» 120.

Supervision et sanctions.

Un système d'inspection compatible avec la législation et lapratique nationales doit assurer le respect de la législation applicable au travail à domicile.
Des mesures adéquates, y compris s'il y a lieu des sanctions, doivent être prévues eteffectivement appliquées en cas de manquement à cette législation. (article 9,paragraphes 1 et 2).
Lors de l'élaboration de la convention, certains délégués ont souligné que la nécessitéde limiter les intrusions dans la vie privée pourrait faire obstacle à l'inspection du travail àdomicile. Il a été répondu que, bien que le projet de cet article se borne à poser le principegénéral selon lequel il faut établir un système d'inspection, et ne porte pas sur les limitesqui pourraient être mises à son action, le droit au respect de la vie privée peut de toute façon être subordonné à la protection de la sécurité publique. A ce propos, l'attention a étéattirée sur l'article 2, paragraphe 1, de la convention (no 81) sur l'inspection du travail,
1947, qui dispose que les inspecteurs de travail sont habilités à inspecter les établissementspour lesquels ils sont chargés d'assurer l'application des dispositions légales, y compris leslois sur le respect de la vie privée 121.
La recommandation prévoit quant à elle que, dans la mesure où cela est compatibleavec la législation et la pratique nationales relatives au respect de la vie privée, lesinspecteurs du travail ou les autres fonctionnaires chargés de veiller à l'application desdispositions régissant le travail à domicile devraient être autorisés à pénétrer dans lesparties du domicile ou d'un autre local privé où ce travail est effectué (paragraphe 8).

Concernant les sanctions, la recommandation prévoit qu'en cas d'infractions gravesou répétées à la législation applicable au travail à domicile des mesures appropriées, ycompris l'interdiction éventuelle de donner du travail à domicile, devraient être prisesconformément à la législation et à la pratique nationales (paragraphe 9).

Dispositions plus favorables.

La convention no 177 n'affecte pas les dispositions plusfavorables qui sont applicables aux travailleurs à domicile en vertu d'autres conventionsinternationales du travail (article 10).

En plus des paragraphes qui développent certains des principes de la convention, larecommandation no 184 préconise également que les travailleurs à domicile soientinformés de leurs conditions d'emploi spécifiques par écrit ou par tout autre moyenconforme à la législation et à la pratique nationales. Cette information devrait inclure enparticulier: *a)* le nom et l'adresse de l'employeur et, s'il existe, de l'intermédiaire; *b)* lebarème ou taux de rémunération et son mode de calcul; *c)* le type de travail à effectuer(paragraphe 5).

Par ailleurs, conformément à la recommandation, l'autorité compétente devrait faireen sorte que les employeurs occupant des travailleurs à domicile et, le cas échéant, lesintermédiaires utilisés par ces employeurs soient enregistrés. Elle devrait préciser auxemployeurs les informations à lui fournir ou à tenir à sa disposition à cette fin(paragraphe 6).

De leur côté, les employeurs devraient être tenus d'informer l'autorité compétentelorsqu'ils donnent du travail à domicile pour la première fois. Ils devraient tenir un registrede tous les travailleurs à domicile, classés par sexe, auxquels il donne du travail.

L'employeur devrait tenir un relevé du travail attribué au travailleur à domicile indiquant:

a) le temps alloué pour l'exécuter; *b)* le taux de rémunération; *c)* s'il y a lieu, les coûtsencourus par le travailleur à domicile et les montants remboursés à ce titre; *d)* toutesretenues faites conformément à la législation nationale; *e)* la rémunération brute due, larémunération nette versée, ainsi que la date du paiement. Une copie de ce relevé devraitêtre fournie au travailleur à domicile (paragraphe 7).

Dans son rapport intitulé ***Un travail décent,*** **soumis à la 87e session de la Conférence internationale du Travail en 1999,** le Directeur général du Bureau international du Travail (BIT) a souligné que tous les travailleurs ont des droits autravail et que l'OIT s'intéresse précisément à l'ensemble des travailleurs, y comprisceux qui opèrent en marge du marché du travail structuré, autrement dit les salariésnon soumis à une réglementation, les travailleurs à leur compte, les travailleurs àdomicile..

.

Travail à domicile
C177 Convention sur le travail à domicile, 1996
Article 3
Tout Membre qui ratifie la présente convention doit adopter, mettre en oeuvre et revoir périodiquement une politique nationale sur le travail à domicile visant à améliorer la situation des travailleurs à domicile, en consultation avec les organisations les plus représentatives des employeurs et des travailleurs et, lorsqu'ellesexistent, avec les organisations s'occupant des travailleurs à domicile et celles desemployeurs ayant recours à des travailleurs à domicile.
Article 4
1. La politique nationale sur le travail à domicile doit promouvoir, autant que possible, l'égalité de traitement entre les travailleurs à domicile et les autres travailleurs salariés en tenant compte des caractéristiques particulières du travail àdomicile ainsi que, lorsque cela est approprié, des conditions applicables à un type detravail identique ou similaire effectué en entreprise.
Article 7
La législation nationale en matière de sécurité et de santé au travail doit s'appliquer au travail à domicile en tenant compte de ses caractéristiques propres etdoit déterminer les conditions dans lesquelles certains types de travaux et l'utilisationde certaines substances peuvent, pour des raisons de sécurité et de santé, faire l'objetd'une interdiction aux fins du travail à domicile.
Article 9
1. Un système d'inspection compatible avec la législation et la pratique nationales doit assurer le respect de la législation applicable au travail à domicile.
2. Des mesures adéquates, y compris, s'il y a lieu, des sanctions, doivent être prévues et effectivement appliquées en cas de manquement à cette législation. ..

11. Selon les objectifs particuliers de l'enquête, y compris les types de données qui devront être présentées dans les résultats finals, on peut choisir parmi plusieurs types d'enquêtes. Toutefois, les concepts de base recommandés dans les paragraphes suivants devraient être appliqués dans tous les types d'enquêtes sur les revenus et les dépenses des ménages.

Unité de rassemblement des données

12. Les unités statistiques pour le rassemblement des données sur les revenus et les dépenses des ménages privés ou des familles sont définies comme suit:

— Ménage: le concept de ménage, à utiliser dans les enquêtes sur les revenus et les dépenses devrait être identique à celui qui a été adopté dans le Programme mondial des recensements de la population de 1970. Un ménage, peut être:

a) soit un ménage, composé d'une seule personne, c'est-à-dire une personne qui pourvoit à ses propres besoins alimentaires et autres besoins vitaux sans s'associer avec d'autres personnes;

b) soit un ménage, multiple, c'est-à-dire un groupe de deux ou plusieurs personnes qui pourvoient en commun, d'une façon ou d'une autre, à leurs besoins alimentaires et autres besoins vitaux. Les membres du groupe peuvent, dans une mesure variable, mettre leurs revenus en commun et avoir un budget unique; le groupe peut se composer soit de personnes apparentées, soit de personnes non apparentées, soit de personnes appartenant à l'une et à l'autre catégorie. Le critère d'ordre général qu'il convient d'utiliser pour identifier les membres d'un ménage multiple est l'existence d'arrangements domestiques communs.

— Famille: une famille est définie aux fins des enquêtes sur les revenus et les dépenses comme un type de ménage, de deux ou de plusieurs personnes qui, unies par les liens du sang, du mariage ou de l'adoption, satisfont également à la condition de partager la même unité d'habitation et de pourvoir en commun aux besoins alimentaires et autres besoins

مفاهيم و مؤشرات أساسية (الديوان الوطني للإحصاء) (ONS)

1– السكان القادرين على العمل : الأفراد الذين لهم سن 6 سنوات فأكثر

2– السكان النشطين : يتكونون من الأفراد العاملين + البطالين

3– السكان العاملين : يعتبر عامل كل فرد له نشاط ذو عائد – ماذي – لفترة 6 ايام متتابعة على الأقل أثناء مدة البحث و تشمل هذه الفئة :

- العاملين أثناء فترة البحث
- الأفراد الغائبين عن العمل أثناء فترة البحث. غياب
- الأفراد الذين يدرسون مع ممارستهم نشاط ذو عائد
- الأفراد الذين هم في عطلة مرضية قصيرة (اقل من 3 أشهر)
- شباب الخدمة الوطنية، المتربصين و المساعدين العائليين
- العاملين بالقطاع العسكري
- الأفراد المتقاعدين الذي يمارسون نشاط ذو عائد

4– شباب الخدمة الوطنية : الأفراد اذي يؤدون الخدمة الوطنية أثناء فترة البحث

5– المتربص : الفرد الشاب يتعلم مهنة بالملاحظة و المشاركة ببعض الأعمال يمكنه الحصول على عائد أقل من العائد الذي يحصل عليه العامل العادي

6– المساعد العائلي : هو الفرد الذي يعمل لصالح (مؤسسة عائلية) هي لصالح أحد أفراد العائلة. و هو لا يتقاضى أجر علو ذلك. فهو يستفيد من الأكل، السكن و قد يحصل على نشود لتلبية بعض الحاجيات (Argent de poche)

7– العامل المنزلي : هو فرد (رجل أو امرأة) يمارس نشاطا ذو عائد داخل إطار المنزل

8– البطال : يعتبر الفرد بطال إذا تميز بالخصائص التالية :

- أن يكون في سن العمل : 6 سنوات فأكثر
- أن يكون بدون عمل أثناء فترة البحث
- أن يكون في عملية بحث عن عمل
- أن يكون قادر و مؤهل للعمل

9– المستخدم : هو الفرد الذي يقوم بتشغيل مأجور أو مأجرين مقابل راتب معين

10– المستقل (الحر) : هو الفرد الذي يقوم بممارسة مهنته بصورة مستقلة (استخدام مأجورين) و لكن يمكنه الإستعانة بمساعدين عائليين.

11– العائلة : العائلة العادية هي مجموعة من الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد، و تحت مسؤولية رب العائلة، و أين يكون تحضير الأكل و تناوله جماعيا، العائلة قد تشمل أكثر من أسرة واحدة.

12– اليد العاملة العائلية : أفراد العائلة التي تمارس نشاط خارج إطار رب العائلة

13– وحدة الإنتاج : وحدة أساسية، تستخدم عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) للحصول على إنتاج و قيمة مضافة (حسب المحاسبة الوطنية)

إن "وحدة الإنتاج" قد تلبس مع مصطلح "مؤسسة" عندما يمارس النشاط في مكان مخصص لهذا الهدف. (محل، ورشة،...) – لكنها تشمل نشاطات مثل (العمل المنزلي، أو البيع بالتجول)...

14– وحدة الإستهلاك : تسمح بترجيح إستهلاك العائلات حسب عدد و خاصيات الأفراد. إن كل الأفراد الذي يزيد سنهم عن 14 سنة يعتبرون مستهلكين بصفة كلية – بينما الأفراد الذين لهم سن 14 سنة و أقل، فهم (نصف) مستهلكين.

15– القيمة المضافة : الإنتاج – الإستهلاك الوسيط

16– معدل الإنتاجية : العلاقة بين السكان النشطين بالنسبة للسكان القادرين على العمل

17– معدل البطالة : العلاقة بين عدد البطالين بالنسبة للسكان النشطين

18– معدل التشغيل : العلاقة بين عدد العاملين بالنسبة لعدد السكان النشطين.

19– معدل التمدرس : العلاقة بين السكان المتدرسين بالنسبة لمجموع السكان (بالنسبة لسن معين)

20– معدل الأمية : العلاقة بين السكان الأميين بالنسبة لمجموع السكان (بالنسبة لسن معين)

فهرس المحتويات

إهداء

شكر

مقدمة.

الإشكالية.....**1**

الفصل الأول: مفاهيم أساسية – نماذج ونظريات

– تمهيد.....**7**

I –عموميات أساسية:.....**8**

1) **الاقتصاد غير الرسمي**.....**8**

1-1)الاقتصاد غير الرسمي.....8

1-2)الاقتصاد غير المرئي.....9

2) **الاقتصاد الشعبي**.....**10**

2-1) أبعاد المفهوم.....11

ا)تعريف.....11

ب)الاقتصاد الشعبي والاقتصاد الغير رسمي.....11

2-2)ميزات وأشكال الاقتصاد الشعبي.....12

ا)الخصائص.....12

ب)الأشكال والمظاهر.....13

2-3) استنتاجات عامة.....14

3) **الاقتصاد الاجتماعي**.....**14**

3-1) الاقتصاد الاجتماعي.....14

ا)مراحل تطور المفهوم.....15
ب)تعريف وتقييم.....16
2-3) الاقتصاد الاجتماعي والتشغيل غير الرسمي.....17
II- التشغيل غير الرسمي –صياغة المفهوم-.....19
1)التطور التاريخي لنشأة المفهوم (الرسمي) 19
1-1) لمؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل.....19
ا)المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل سنة 1926.....19
ب)المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1957.....20
ج)المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1962.....20
د)المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1966.....20
ه)المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1973.....21
- تقرير كينيا (مصدر المفهوم).....21
و) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1982.....23
ز) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1987.....23
ح) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1993.....24
ط) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 1998.....25
ي) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 2003 (نشأة المفهوم الرسمية).....26
ك) المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل سنة 2008.....26
2-1) استنتاجات.....26
2)إعادة صياغة المفهوم.....27
2-1)صياغة أولية (القطاع غير الرسمي).....27
2-2) إعادة الصياغة (التشغيل غير الرسمي).....30
ا)تعريفات.....30
ب)مكونات التشغيل غير الرسمي.....31
III- أبعاد المفهوم.....35
1)التيار العملي:.....35
1-1)"القطاع غير الرسمي" حسب م.د.خ.إ.ع (الخامس عشر).....35
ا)تحليل وتقييم.....36

2-1) معايير القطاع غير لرسمي:.....37
ا) الطابع القانوني.....37
ب) نقص كثافة رأس المال.....37
ج) الحجم.....38
3-1) البحث عن معيار عملي.....38
ا)حجم المؤسسة.....38
ب) مستوى العائد.....39
ج) عدم التسجيل.....39
د) العيار المحاسبي.....40
ه) التيار المؤسساتي.....40
و) سهولة الدخول والممارسة.....40
1-و) الحواجز المالية.....41
2-و) الحواجز غير مالية.....41
4-1) أبعاد التيار العملي:.....41
2)تيار الثنائية.....**44**
2-1)عموميات.....44
ا)تنوع النشاطات.....46
1-أ) أداء الخدمات.....46.
2-أ) الوحدة الإنتاجية الصغيرة.....46
3-أ) التجارة والنقل.....47
ب)عدم تجانس النشاطات.....47
2-2) الانتقال من الثنائية إلى الثلاثية (ثنائية التشغيل غير الرسمي).....48
2-3) استنتاجات.....49
3)التيار الوظيفي..... **49**
3-1)تعريفات..... 49
3-2) أبعاد التيار:..... 50
ا)الإنتاج التجاري البسيط..... 51.
ب)الهامشية..... 51.

3-3) استنتاجات..... 53.
VI –نماذج ونظريات:.....54
1)تفاؤل النماذج الأولى..... 54
1-1)نموذج LEWIS..... 54
2-1)نماذج الثنائية بدون قطاع غير رسمي..... 54
2) اندماج القطاع غير الرسمي..... 55
2-1) أ) نموذج Fields (1975)..... 55
ب) نموذج Magumdar (1976)..... 56
2-2) أ) مقارنة مع نماذج أخرى..... 56
ب) منطق هذه النماذج..... 58
3)ثنائية القطاع غير الرسمي..... 60
3-1)نموذج Fields (1990)..... 60
3-2)نموذج Todaro (1997)..... 62
3-3)نموذج Ranis و Stewart (1999)..... 63
3-4)نموذج Fields (2005)..... 63
4)العمل الطوعي..... 64
4-1)نموذج Malony (2004)..... 64
4-2)نموذج Hussmannus (2005)..... 65
5)نماذج أخرى..... 66
5-1)عموميات حول المدارس – البنيوية – القانونية – الطفيلية:..... 66
5-2)أ) النموذج الماركسي..... 67
ب)نموذج التحفيز والتغيير (Pull-push)..... 68
ج)الكينيزيين والنقديين..... 68
6)استنتاجات..... 69
V–التشغيل غير الرسمي : أبعاد وامتدادات أخرى..... 70
1) أرقام ومعطيات أساسية حول التشغيل غير الرسمي..... 70
1-1)معطيات عامة حول التشغيل غير الرسمي (دوليا)..... 70
ا)الحجم (الانتشار)..... 70

ب)الحالة المهنية..... 70
ج)الدخل..... 71
د)الجنس..... 71
2-1)خصائص ومميزات الجنس النسوي:..... 72
ا)الدخل..... 72
ب)الحقوق..... 73
ج)الحصول على المواد..... 74
د)الهيكلة الاقتصادية..... 74
2) دوافع وأبعاد أخرى..... **75**
2-1) اقتصادية:..... 75
ا)تعددية النشاط..... 75
ب) النمو الاقتصادي..... 75
ج) التنمية الاقتصادية والفقر..... 76
2-2)الابعاد اجتماعية و ثقافية:..... 77
ا)مرونة التشغيل غير الرسمي..... 78
ب)جودة التصرف والتضامن..... 80
ج)انعدام حقوق الملكية الرسمية..... 81
د)ثقافة التهرب من التنظيمات التشريعية..... 81
ه) نقص الخدمات الاجتماعية..... 81
و) العمل النقابي..... 81
ز) التنظيم البيروقراطي..... 82
ح) العولمة..... 82
2-3) السوق – التشغيل – غير الرسمي – التشغيل الرسمي..... 83
3) استنتاجات..... **86**
V – خلاصة..... **87**

الفصل الثاني التشغيل غير الرسمي في الجزائر

تمهيد..... **89**
I- **التشغيل والبطالة في الجزائر (أبعاد واستنتاجات)**..... **91**

1. **سياسة التشغيل في الجزائر**..... **91**
1-1: قبل سنوات الثمانينات..... 91.
1-2: فترة الثمانينات..... 92
1-3: مرحلة الانفتاح (نحو اقتصاد السوق).....92
2. **خصائص الطبقة العاملة في الجزائر**.....**96**
2-1: تذكير..... 96
2-2 السكان العاملين قبل بداية الألفية الجديدة..... 97
2-3 :السكان العاملين بعد سنة 2000..... 99
أ- الوسط والجنس..... 99
ب- السن..... 101
ج- الحالة المهنية..... 101
د- القطاع الاقتصادي..... 102
3. **البطالة في الجزائر**..... **103**.
3-1: تذكير.....103
3-2: مرحلة ما قبل الإصلاحات الهيكلية.....104
3-3: مرحلة الإصلاح الهيكلي.....106
3-4: البطالين بعد سنة 2000.....108
أ- الوسط.....109
ب- الجنس والمستوى الدراسي.....110
ج- السن وفترة البطالة.....111
4. **تحليل وتقييم**.....**112**
4-1: استنتاجات.....112
4-2: البعد الاجتماعي.....113
4-3: البعد الاقتصادي.....115
أ- النمو الاقتصادي.....115
ب-الإنتاجية.....116
ج- تنظيم سوق العمل.....116
د- جباية العمل.....116

هـ- مناخ الأعمال.....117
و- القطاع العام.....117
ز- التشغيل غير الرسمي.....117
II- التشغيل غير الرسمي في الجزائر.....118
1. أبعاد تطور "التشغيل غير الرسمي في الجزائر".....118
1-1: فترة الاقتصاد الموجه.....118
1-2: مرحلة الانفتاح (نحو اقتصاد السوق).....120
1-3: تقييم وتحليل عن طريق الأرقام.....122
2. ميزات وخصائص "التشغيل غير الرسمي في الجزائر".....131
2-1: التمويل.....131
2-2: المعايير العملية.....133
أ- الحالة المهنية.....133
ب- الحجم.....134
ج- المكان.....135
د- التسجيل الإداري والضريبي.....135
هـ- المحاسبة.....135
و- التهرب الضريبي.....136
ز- التسيير.....136
ح- الحماية الاجتماعية.....136
2-3: معوقات القطاع الخاص (عوامل عدم الرسمية).....138
3. الصور الاجتماعية للتشغيل غير الرسمي في الجزائر.....140
3-1: الصور الاجتماعية.....140
3-2: اندماج النساء في التشغيل غير الرسمي.....144
4. استنتاجات.....145
III – خلاصة الفصل.....148
الفصل الثالث العمل المنزلي : أساسيات – أبعاد و معطيات
تمهيد.....149
I- ماهية –أبعاد- واستراتيجية العمل المنزلي.....150

1- ماهية العمل المنزلي..... 150
1-1) أبعاد ومعطيات عامة..... 150
1-2) العامل المنزلي (خصوصيات)..... 152
1-3) طبيعة النشاطات المنزلية..... 154
- * حالة خاصة- العمل عن بعد (Télétravail)..... 155
2- استراتيجية العمل المنزلي:..... 156
2-1) المرونة.....156
2-2) التعايش والاستقلالية..... 157
2-3) منطق العائد والتراكم.....158
2-4) التضامن العائلي واستراتيجية البقاء.....158
3- أبعاد التمايز والتكامل بين العمل المنزلي والعمل الخاص بالبيت..... 159
3-1) معايير التفرقة..... 159
3-2) العلاقة التكاملية..... 161
4- أسباب اختيار العمل المنزلي..... 163
4-1) الدوافع.....163
ا)خفض التكاليف.....163
ب)العناية بالعائلة والقيام بأعمال البيت.....163.
ج)الدخل..... 163
د)الوقت.....164
ه)الإطار الخفي.....164
و)الحرية والتقدير.....164
ز)الاندماج في سوق العمل..... 164
ح)الرغبة.....165
ط)المستوى العلمي..... 165
4-2) المعوقات..... 165
ا)انخفاض الإنتاجية..... 165
ب)الحماية الاجتماعية..... 165.
ج)الانعزال الاجتماعي..... 166

د)ضيق النشاط..... 166
ه)الأخطار المهنية.....166
و)الدخل..... 166
ز)ظرفية النشاط..... 167
ح)النظرة الدونية.....167
ط)دمج الفضاء المهني والعائلي.....167.
ي)المستوى العلمي.....168
II– أساسيات ومعطيات حول "العمل المنزلي" في الجزائر.....169
1– مصدر المفهوم (معطيات وأرقام).....169
2– مقوّمات أساسية حول العمل المنزلي عند النساء (الفئة الغالبة).....174
1-2) ضعف موقع المرأة في سوق العمل الرسمي وعلاقته بالعمل المنزلي.....175
ا)ضعف الإنتاجية..... 175
ب)مؤشر البطالة..... 180
ج)عمالة الأطفال.....182.
2-2) أسباب وامتدادات أخرى.....183
ا)التمايز في الجنس والنوع الاجتماعي.....183
1-أ: الجنس.....183.
2-أ: النوع الاجتماعي.....183
✓ أدوار علاقات النوع الاجتماعي.....184
✓ الحاجات العملية والاستراتيجية.....184
ب. أسباب التمايز في ضعف موقع المرأة في سوق العمل.....185
ج. الحلول.....186
3- خصائص ومميزات العمل المنزلي عند النساء.....186
3-1) مشاركة المرأة.....186
3-2) خصائص سوسيوديمغرافية.....188
ا) الجنس.....189
ب)السن.....189
ج)المستوى الدراسي.....191

د)الحالة العائلية.....192
ه)الممارسة والتنظيم.....193
- لصالح من يكون العمل المنزلي 193
- اسباب ممارسة العمل المنزلي 193
- طبيعة الأعمال المنزلية.....194
- الوقت المخصص للعمل المنزلي.....195
4- المواقف الرسمية والاجتماعية اتجاه العمل المنزلي.....199
4-1) المواقف الرسمية.....199
ا)الاتفاقات الدولية 199
ب)التشريع الجزائري.....200
4-2)المواقف الاجتماعية.....201
III- خلاصة.....203

الفصل الرابع البحث الميداني

تمهيد.....205
I)التعريف بالبحث الميداني.....207
1)المنطقة.....207
1-1)المكان.....207
1-2) معطيات ديمغرافية حول المنطقة.....208
2)مدة البحث.....209
3)العينة.....209
3-1)ملاحظات هامة.....210
3-2) أسباب الإختيار.....210
3-3) صعوبات البحث.....211
II)الاستجواب.....212
1) الخصائص السوسيوديمغرافية.....212
2) العمل الرئيسي.....212
3) البطالين.....212
4)العمل الثانوي.....212

III) نتائج البحث الميداني.....213
-1 الاستجواب حول الخصائص السوسيوديمغرافية.....213
أ- عدد الأفراد.....213
ب- السكن.....213
ج- التجهيزات و المشتريات.....214
د- نتائج أخرى : الخدمات- العلاج- قضاء العطل.....215
هـ- خلاصة.....216
2) الاستجواب حول العمل الرئيسي.....218
القسم I :.....218
أ- معلومات أولية.....218
ب- خصائص و ميزات الحالة المهنية.....219
* القطاع الخاص.....219
* العمل الحر.....220
ج- خلاصة.....223
القسم II : العاملين غير الرسميين..... 224
أ- معايير الإنتماء للقطاع غير الرسمي.....224
ب- الخصائص السوسيوديمغرافية : الجنس، السن، المستوى الدراسي، طبيعة النشاطات.....225
ج- خلاصة.....230
3) الاستجواب حول البطالين..... 231
أ- الجنس.....231
ب- السن.....231
ج- المستوى الدراسي.....232
د- مصدر العيش.....233
هـ- خلاصة.....233
4)الاستجواب حول العمل الثانوي..... 234
القسم I.....234
أ- ملاحظات هامة..... 234
ب- الحالة المهنية.....235

- الفئات الاجتماعية و المهنية.....235
- ظرفية العمل.....236
- طبيعة الأعمال.....237
- مكان العمل.....237
ج- خصائص سوسيوديمغرافية أخرى.....238
- الحالة العائلية.....238
- المستوى الدراسي.....239
- أسباب العمل غير الرسمي.....240
د- خلاصة.....241
القسم II العمل المنزلي.....242
أ- الحالة المهنية.....245
- طبيعة النشاطات المنزلية.....251
- نوع النشاط.....257
- الممارسة.....259
ب- خصائص سوسيوديمغرافية.....262
- السن.....262
- المستوى الدراسي.....264
- الحالة العائلية.....267
- أسباب ممارسة العمل المنزلي.....269
-الدخل 272
-الوقت المخصص 275
- ثنائية العمل المنزلي (خصائص).....276
ج- استنتاجات.....285
VI- خلاصة عامة.....289

الخاتمة

قائمة المصادر و المراجع

الملاحق

الفهرس

-ملخص

إن التشغيل غير الرسمي في الجزائر يستجيب لضرورات أملتها عوامل الانفتاح نحو اقتصاد السوق مع بداية التسعينات، نتيجة استفحال البطالة و حدة الأزمة الاقتصادية التي دفعت الكثير من القوى العاملة نحو ممارسة أنواع مختلفة من الأنشطة ، بما فيها العمل المنزلي.

ويعرض البحث دراسة شاملة حول **التشغيل غير الرسمي، من خلالها يتم الكشف عن** الجوانب **الرئيسية التي تميزه، كما تسمح بالحصول على معطيات وبيانات من شانها إبراز أهم مقومات العمل غير الرسمي و شرح التوسع والانتشار النسبي لبعض أشكاله كالعمل المنزلي.وتستند هذه الدراسة في تحليلاتها على نتائج عملية المسح التي شملت الاستجواب ،المقابلة والملاحظة، الأمر الذي سمح باختبار التعريفات المختلفة التي تخص الموضوع قصد استنباط أبعاد مفهوم "التشغيل غير الرسمي" في الجزائر.**

-الكلمات المفتاحة

التشغيل غير الرسمي – القطاع غير الرسمي – العمل المنزلي– الدافع الاقتصادي –الدافع الاجتماعي .

Résumé :

L'emploi informel en Algérie, répond à des nécessités dictées par l'ouverture à l'économie de marché, préconisée au début des années 90 et qui s'est développée par l'accentuation du chômage et par une crise économique, qui a incité une grande partie de la population active à recourir à différents types d'activité, notamment le travail à domicile.

L'étude présente une synthèse des travaux sur l'emploi informel. Il s'agissait de dévoiler les principaux aspects de l'informel en Algérie, et d'obtenir des données sur les importantes caractéristiques qui marquent le travail informel, cela peut expliquer l'expansion relative à certaines formes qui le façonnent tel que le travail à domicile. Ces réflexions s'appuient sur un travail d'enquête qui a combiné trois dispositifs méthodologiques –questionnaire, entretien et observation - a permis de tester les différentes définitions afin d'en dégager une qui pense être utilisée en Algérie.

Mots clés :
Emploi informel - Secteur informel - Travail à domicile –Motif économique-Motif social.

Summary

Informal employment in Algeria, responds to the needs dictated by the opening to market economy, advocated in the early 90s and was developed by the accentuation of unemployment and an economic crisis who has prompted much of the workforce to use different types of activities, including homework.

The study presents a synthesis of work on informal employment He was to reveal the main aspects of informality in Algeria and obtain data on important characteristics that informal work This may explain the relative expansion in some forms that shape such as homework. These reflections are based on survey work that has combined three-methodological devices questionnaire, interviews and observation - has tested the various definitions in order to produce a thinking being used in Algeria.

Keywords :

Informal employment -Informal Sector -Homework - Economic motive - Social motivation.